معى الخطوطات بجامعة الذول إغربية

سنج من السرال و، المحتدن المتران المعرب المعربية املاء المعرب السرسية المغربة المشاني

> تحقيسة الدكنورصكاخ الديم للمنجد

مطابع شركة الإعلانات الشرقية 1971

معمالخطولمان بمامغة الذول ليغربية

الجزع الشابئ

الدكنور صلاخ الدمرا لمنجد

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

مقدمية

هذا هو الجزءُ الثانى من شرح السير الكبير، وهو يتضمّن بقية أبواب الأمان وبعض أبواب الأنفال .

وقد استطعنا بعد صدور الجزء الأول أن نحصل على الشرح المحفوظ فى جامعة ليدن برقم Or 373 ، بمساعدة الدكتور فورهوف الكريمة . وهى نسخة كتبت سنة ٨٠٠ من الهجرة كما يدل تاريخ النسخ الشبت فى آخر الجزء الأول. وقد كتبها محمد بن حسين بن على العاملي . وهى كثيرة التصحيف .

ولا بُدّ منا من التنويه بنسخة الجامعة الأميركية ببيروت التي ذكرناها في مقدمة الجزء الثائل . فهي أقدم النسخ مقدمة الجزء الأول ، والتي التخذاها أساساً في الجزء الثائق . فهي أقدم النسخ المعرفة الموجودة بين أيدينا ، وقرأها ثلاثة من كبار علماء المذهب الحنفي من ناحة ثانية .

فني آخر المجلدة الأولى من المخطوطة ما يلي :

ويقول محمود الحصيرى إن صاحب الكتاب الفقيه الإمام الأعز الأمحد ع والأوحد صدر الملة والدين فخر الأثمة فقيه الأمة سند الأفاضل ه وصدر الدين سليمن . وفقه الله على حفظه ودرسه ونشره بين الفقهاء » و...... قراءة على في في شوال سنة إحدى ووثلين وساية » .

فهذا يدلنا على أن صاحب النسخة المخطوطة هو صدر الدين سليمن الحنق،

وأنه قرأ الكتاب على محمود الحصيرى فى سنة إحدى وثلاثين وست مئة . فتكون النسخة قد كتبت فى السنة نفسها أو قبل ذلك .

وثمة سماع آخر أثبت في آخر المجلدة الأُولى جاء فيه ما يلي :

وقرأتُ هذه المجلدة وهي النصف الأول من شرح السير الكبير للإمام شمس الأئمة أي بكر محمد بن أبي سهل

السرخسى قدس الله روحه : على سيدنا وشيخنا قاضى القضاة شيخ الإسلام صدر الدين أبي الربيع سليان بن

القاضى عز الدين بن أبي العز بن وهب الحننى أمتع الله المسلمين بحياته ونفعنا بصالح دعواته بحق روايته

له بقراءته إياه على الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام جمال الدين أبي الثناء محمود بن أحمد بن عبد السيد .

الحصيرى رحمه الله بروايته له عن القاضى فخر اللدين الحسن بن منصور ابن محمود الأوزجندى قاضى خان عن الإمام ظهير الدين :

الحسن بن عبد العزيز المرغيناني عن الإمام عبد العزيز بن عمر والإمام محمود الأوزجندي عن شمس الأثمة .

أَبي بكر محمد بن أَبي سهل السرخسي رحمه الله . فسمع ذلك بقراعق ولد الشيخ المسمع الإمام الفاضل الصدر الكامل تتى الدين

أبو العباس أحمد، والشيخ شمس الدين سليان بن إبراهيم بن إسمعيل الملطى الحنفي ، والشيخ صدر الدين على بن صنى الدين .

أبى القسم بن محمد بن عثان . وسمع معنا الفقيه الإمام مجد الدين محمد ابن فخر الدين موسى بن هلال ، وفاته شيءٌ قليل لم يحرّر . وسمع يحيى بن بدر الدين محمد بن عبد الرحمن بن الفويرة من أول باب نفل الخيل ما يكون على العراب دون البراذين إلى آخر الكتاب .

وكذلك علىّ بن عبد الله بن على بن طغريل المهرانى من موضع سماع يحيى ابن بدر الدين . وصحّ ذلك وثبت . وسألنا شيخنا

أمتع الله المسلمين بحياته أن يجيز لنا رواية ذلك عنه، ورواية جميع كتاب السير الكبير ، ورواية جميع ما يرويه

من مسموعاته ومنقولاته ومستجازاته ، ورواية جميع مصنفاته فى جميع العلوم من الفقه والحديث والعربية

وغير ذلك . فأَجاز لنا رواية جميع ذلك عنه ، وتلفَّظ. به ، وصحٌ ذلك وثبت . وكان ذلك في السادس والعشرين .

من شهر رجب المبارك من سنة ست وسبعين وست مثة . كتبه سعيد بن على بن سعيد الحنز, حامدًا ومصلياً ومسلماً

صح ذلك كتبه سليمن الحنني

يتبيّن لنا معا تقدّم أن النسخة المخطوطة قرئت أولا على محمود الحصيرى، قرأها عليه صاحبها سليان الحننى، ثم قرأ هذه النسخة سعيد بن على بن سعيد، مع آخرين ، على سليمن الحنني صاحبها .

فمن هم هؤلاء العلماء ؟

أما محمود الحصيرى فهو جمال الدين محمود بن أحمد بن عبد السيد البخارى. من علماء القرن السابع . كان يستى شيخ الإسلام ، وأصله من قرية يُقال لها حصير من معاملة بخارى . سار إلى دمشق وانتهت إليه رياسة الحنفية ، ولا سيّما فى أيام الملك المعظم الأيوني – الذى تحول إلى المذهب الحنفى ، ودافع عنه وكرّم

أصحابه . فكان المنظم يحترمه ، ويحضر دروسه . وقد درّس في النورية التي بناها نور الدين محمود بن زنكي ، خمساً وعشرين سنة وكان ابتداء تدريسه آسنة ٦٦١ هـ وفيها حضر المعظم درسه. وأخذ عنه ابن كثير . وتوفي سنة ٦٣٦ ه ودفن عقابر الصوفية . وكان عمره تسعين سنة (١) .

وأما سليمن الحنفي صاحب النسخة ، فهو صدر الدين سليمن بن أي العز ابن وهيب الحنفي الأذرعي . من علماء القرن السابع بدمشق . انتهت إليه رئاسة الملهب الحنفي في زمانه في مضر والشام . وكان بقية أصحاب الحصيري. درّس بمصر وحكم بها ، وقدم دمشق فولى قضاء القضاة الحنفية فيها . وكان عالماً متبحرًا بدقائق الفقه وغوامضه . وبرع بالعربية والحديث . وكان الملك المظاهر بيبرس يحبه ويُبائغ في احترامه . وكان لا يُفارقه في غزواته . وحج معه . وتوفى سنة ٧٧٧ ه بدمشق . قال الصفدى : لم يخلف بعده مثله في مذهبه . وكان درّس بمدارس الحنفية بدمشق ومنها الإنجالية (٢٠) .

والعالم الثالث الذى قرأ النسخة على صاحبها مع آخرين من علماء دمشق هو رشيد الدين سعيد بن على بن سعيد الحنى البصروى . كان أيضاً أحد أئمة المذهب فى دمشق . وكان إماماً مفتياً . درّس بالمدرسة الشبلية البرائية وصنف كثيراً . وعُرض عليه القضاء ، أو ذكر له ، فامتنع ، وثوفى سنة ٦٨٤ ه (٣) .

 ⁽۱) أنظر ترجمته في: الذهبي ٥ العبو (مخطوط) مسئة ٢٣٦ هـ
 (بن كثير ٥ البداية والنهاية ــ الاسدى ٥ تاريخ الاسلام (مخطوط) سنة ٢٣٦هـ
 (النميمي ٥ الدارس ٢٠٠١)

 ⁽۲) انظر ترجمته في: اللحبي العبر (مخطوط) سنة ۲۷۷ ـ وله ،
 مختصر تاريخ الاسلام ـ والصفدي ٥ الوافي بالوقيات (مخطوط) ـ ابن طولون ، قضاة دمشــق في الاســلام (تحقيقنــا) ص ١٩٠ ـ النميمي ،
 الدارس ١ : ٧٥

⁽۳) أنظر الذهبي ، العبر ، سنة ٦٨٤ - ابن كثير ، البداية والنهاية ، - الصفدي ، الوافي بالوفيات - النعيمي الدارس ٢٣/١٥ - ٣٣٠

فلا مناص بعد ذلك أن نتخذ هذه النسخة أساساً وأن نعتمد عليها .

ويفيدنا الساع الأخير أيضاً سند الحسيرى إلى السرخسى . فقد روى الحسيرى الكتاب عن قاضى خان . وهو رواه عن المرغبنائي ظهير الدين ، وهذا عن عبد العزيز بن عمر ومحمود الأوزجندى ، وهما عن السرخسى . فيكون يين الحصيرى والسرخسى ثلاثة علماء . وهو سند قصير جداً .

نهج التحقيق

وقد اتبعنا فى التحقيق النهج الذى سرنا عليه فى الجزء الأول . وجعلنا لنسخة ليدن رمزًا (ل)

ولنسخة الجامعة الأميركية (ص) أي الأصل.

وبقيت رموز النسخ الأخرى كما هي .

استدراك

وقد اطلعنا بعد صدور الجزء الأول على مصادر أخرى تكلمت على الشيباني والسرخسي . قرأينا إثباتها هنا :

Majid Khadduri,

War and Peace in the Law of Islam. (Washington, The Johns Hopkins Press, 1955).

M. Khadduri and H.J. Liebesny.

Law in the Middle East. (the Middle East Institute, Wa-

shington, 1955).

Hans Kruse,

Al Shaybàni on International Instruments, in Journal of the Pakistan Historical Society, Vol. I (1963) pp. 90-100.

. شکر

لتى الجزء الأول ترحاباً كبيرًا من طعاء الفقه والقانون والمستشرقين ومجلات الاستشراق في الشرق والغرب. وقد كتبوا إلينا جميعاً منوهين بسلامة النهج العلمي اللك اتبعناه ، والمعاية التي بذلناها في إخراج النص ، وعدم إثقالنا التص بالشروح والتعليقات ، وهي الطريقة القديمة المتخلفة في نشر النصوص. لأن نشر النص أمر ، وشرحه والتعليق عليه أمر ثان ، فليتفضل هؤلاء الأساتيذ فيجدوا في كلمتنا هذه أجمل آيات الشكر.

وقد تكرّم الأستاذ الجليل الدكتورطه حسين فقرأ هذا الجزء كله قبل طبعه . فالشكر له على ما تجشم من عناء، وما أبدى من ملاحظات .

القاهرة

صلاح الديبه لتبر

ديسمبر ۱۹۵۸



الموذج الورقة الاولى من مطلوطة ليدن



ئى الىتىداك بىر كۇرۇپىلىر ئىشىرەك ئالىيان

باب من الأمان الذي ميشك فيه

978 - وإذا أحاط المسلمون بحصن من حُسُون أهل الحرب فأُسرف منهم أربعة نفر فقالوا: آمنُونا على أن نخرج إليكم لنراوضكم على الصُّلح. ففعل ذلك بهم، فخرج منهم عشرون رجُلًا ممًا، فإنْ عرفنا الأربعة بأُعيانهم كانوا آمنين، ومنْ سواهم فئً للمسلمين، إن شاءُوا قتلوهم وإن شاءُوا جعلوهم فيثًا.

لأنهم حصلوا فى أيدينا بغير أمان . فإن المحمور بمجرّد الخروج لايستفيدُ الأَمْنَ مَا لَم يُحطُد له الأَمان نصًا . (آخر ص١٣٦) . وكيف يستفيد الأَمن وإنما حصر ليخرج ، وليس بين الأَربعة وبين من سواهم سبب يوجب الأَمن لهم بطريق التبعة .

وأما حكم الأربعة:

٥٦٤ - فإن استقام بين المسلمين وبينهم صلح وإلا ردّوهم إلى حصنهم ، كما هو موجب الأمان . وإن أبوا أن يرجعوا إلى الحصن لم يكن للمسلمين أن يجبروهم على ذلك .

لأنهم حصلوا آمنين فينا .

8.1

ولا يجوز التعرّض لهم بحبس ولا أسر. ولكن يقال لهم اذهبوا إلى أرض الحرب إن ششتم (١٠) ، فإنا لا نتعرضُ لكم حتى تبلغوا مأمنكم. لأن الوفاء بالأمان والتحرز عن الغدر واجب.

٥٦٥ ــ فإن قالوا: لا نفارقُ عَسْكركم . فالسبيل أن يتقدّم الإمامُ
 إليهم ويُوجِّلهم فى ذلك على حسب ما يراه ، ويخبرهم أنّهم إن لم
 يذهبوا جعلهم ذمّة وأخرجهم إلى دار الإسلام .

وقد تقدم بيان هذا الفصل .

وليس للإِمام أن يقول لهم : إِنْ ذَهبتُم إِلَى وقت كذا وإِلَّا جعلناكم عبيدًا ، أو وإِلَّا فدماؤكم حلال .

لأنهم آمنون فينا ، ومن ضرورة الأمان ثبوت العصمة عن الاسترقاق والقتل . وكما لا يملك تنفيذ ذلك منهم فى الحال لا يملك تعليقه يمضى الزمان، بخلاف^(۲) تصييرهم ذمة على ذلك ، فإن ذلك لا ينافى الأمان بل يقرره . والكافر لا يمكن من إطالة المقام فينا بدون صغار الجزية والتزام أحكامنا فى المعاملات لما فى ذلك من الاستخفاف بالمسلمين .

٥٦٦ ولو أن المسلمين قالوا لأربعة من أهل الحصن: انزلوا، فأنتم آمنون حتى نُراوضكم على الصّلح. فنزل عشرون رجلافيهم أو ثلث

⁽۱) هـ د اذهبوا الى أي أرض الحرب ششتم » .

⁽۲) ب ۵ رېڅلاف ک ۰

الأربعة ، ولكن لا نعلم الأربعة بأعيانهم، وكلُّ واحد يقول: أنا من الأربعة . فهم جميعًا آمنون، لا يحلٌ قتل أحد منهم ولا أسره .

لأن كل واحد منهم تردد حاله بعدما حصل فينا بين أن يكون آمناً معصوم الدم وبين أن يكون مباح الدم . فيترجح جانب العصمة عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: «ما اجتمع الحلال والحرام في شيء إلا غلب الحرام الحلال » . ولأن الأمان يتوسع في إثبات حكمه لا في المنع من ثبوت حكمه ولأن ترك (1) القتل والأسر ، وهو حلال له ، خير من أن يقدم على قتل أو أسر في محل معصوم .

ثم هذا التجهيل من ناحية المسلمين حين لم يعلموا الأربعة بعلامة يتمكنون من تمييزهم بتلك العلامة عن أغيارهم ، فلا يؤثر ذلك فى إبطال الأمان الثابت بطريق الاحمال لكل واحد منهم .

ولكنهم يبلغون مأمنهم بمنزلة ما لو أمنوا جميعًا .

الحسن بأعيانهمولم والمن أربعة نفر من أهل الحصن بأعيانهمولم يأمرهم بالنزول ، ثم فتح الحصن ، فقال كل واحد منهم : أنا من الأربعة . فإنعرف المسلمون الذين أمنوهم و إلاكان القوم كلهم فيئاً .

لأنهم أخذوا^(٢) فى منعة أهل الحرب ، ومن كان فى منعة أهل الحرب فهو مباح الأخذ ، إلا أن يعلم فيه مانع ، ولم يعلم ذلك فى واحد منهم . بخلاف الأول ، فهناك^(٣) الأربعة صاروا آمنين ، وهم فى منعة المسلمين . ومن فى منعة

⁽۱) هـ « يترك القتل به ٥٠٠ ، ب « يترك القتل ثها ، ٠

⁽۲) پ د رجدوا ۲ ه

⁽۲) پ ۶ د قان مناک ۶ ه

المسلمين لا يكون محاربًا لهم . باعتبار الحال ، فما لم يعلم أنه محارب باعتبار الأصل وأنه لم يتناوله الأمان لا يجوز التعرض له .

ألا ترى أُنه لو أَسلم أَربعة فى العصن ، فلَّمرهم المسلمون بالنزول ، فنزل عشرون وادعى كل واحد منهم أنه هو الذى أَسلم فى العصن ، لم يمحل سبي أحد منهم .

٣٦٥ ـ ولو أسلم أربعة فى الحصن ولم يخرجوا حتى ظهر المسلمون على الحصن ، فادّعى كل واحد منهم أنه هو الذى أسلم ، كانوا جميعًا فيثًا ، إلّا من عُرف بَعينه أنه كان فيمن أسلم . فحينئذ يكون حُرًّا هو وأولاده (١) الصغار ، ويُسلم له ماله .

لأنه هو المحرز له .

فأما الكبار من أولاده فلا يتبعونه فى الإسلام فكانوا فيثًا أجمعين (٢٠). إلاأنه ليس للإمام أن يقتل أحدًا منهم ها هنا.

لأَن كل واحد منهم قابل للإسلام أو راغب فيه (ص١٣٧) وإسلام الأَسير يؤمنه عن القتل ولكنه لا يؤمنه عن الاسترقاق .

٥٦٩ - قال: ولولم أُسْبِ هؤلآء لم أُسْب أهل قسطنطينيّة إذا علمتُ أَنَّ فيها مُسلمًا واحدًا أوذميًّا ولا أُعرفه بعينه . فهذا ليس بسبي ، وكلُّ من وقع عليه الظهور في دار الحرب فهو في عما لم يُعلم المانع فيه .

واستوضيع هذا الفرق عا :

⁽۱) ب ٤ هـ د يكون هو حرا مع أولاده ٥٠٠

⁽٢) ب و أجيمون € ،

لو دخل قومٌ من دار^(۱) الحرب بغير أمان قريةٌ (۲) من قرى أهل الذمة فأتاهم المسلمون ليأخذوا أهل الحرب فادّعى كل واحد فى القرية أنه من أهل الذمّة ، فهم آمنون كلهم .

لأنهم فى موضع الأمن والعصمة . فلا يحل التعرض لأحد منهم ما لم يعلم أنه من أهل الحرب .

٥٧٥ ـ ولو أن قومًا من أهل الذمة دخلوا بعض حصون أهل الحرب عربًا العين من المسلمين ، ثم ظهرنا على أهل الحصن ، فكل مَنْ في الحصن في عُ ، إلا مَنْ عُرف بالذمة بعينه .

لأنهم وجدوا فى موضع النهية والإباحة فكانوا فيثاً ، ما لم يظهر المانع فى بعضهم . وتحكيم المكان فى مثل هذا أصل فى الشرع . ألا ترى أنه من رأى شخصاً فى دار الحرب وهو لا يعلم حاله يباح له الرى إليه ما لم يعلم أنه مسلم أو دى . ولو رآه فى دار (3) الإسلام لا يحل له ذلك ما لم يعلم أنه حرفى .

٥٧١ ــ ولو أنَّ ذميًّا دخل حِصْنًا من حصُونهم ، فافتتح الحصن حين دخل الرَّجل ، ولم يُقتل أحدُّ منهم حتى أُخدوا ، وقد أُحاط. العلم بأن الذميّ فيمن أُخِذَ ولا يعلم أيّهم هو ، فإنّه لاينبغي للإمام أن يقتل أحدًا منهم .

⁽۱) ب د کی دار ۲ -

⁽۲) مه ، ب و في ترية ۽ .

⁽۳) ل∉یرای ت

⁽⁾ ثوله ﴿ فَي دَار ﴾ سائط من هـ ه

لأنه ليس بعضُهم بأن يقتله أولى من البعض. ولو قتلهم جميعاً كانستيقناً يقتل من لايحل قتله . ولا طريق له إلى التحرّز عما لا يحل إلا بالكف عن قتلهم جميعاً . وهذا لأن التحرّز عن قتل الذي فرضٌ عليه ، وقتل الحربيّ الأسير مُباح له . ولا معارضة بين المُباح والفرض . وفي الموضع الذي تتحقّق المعارضة يترجّح جانبُ الحرمة على الحل . فهنا أولى .

٥٧٢ - فإن كان القوم قتل بعضُهم ، أو مات بعضُهم ، أو جرح بعضُهم ، فلم يُحِط العلم بأن الذمي فيهم فلابأس بقتل الرجال كلّهم .

لأنهم وجدوا فى موضع الحرب ، والمانع من قتلهم كون الذى فيهم . وذلك غير متيقن به ، فلا بأس بقتلهم بناء على أن الذى كان هو الذى مات أو خرج منهم . وهذا لأن الظاهر من حال كل واحد منهم أنه حربى مباح الدم . وإنما يبنى على الظاهر فيا لا يمكن الوقوف على حقيقته ، إلا أن يعارض الظاهر يقين بخلافه . فنى الفصل الأول عارض الظاهر يقين وهو العلم بكون الذى فيهم ، وفى هذا الفصل لم يعارض الظاهر يقين ، فبنى الحكم عليه .

٥٧٣ – فإن كان أحبر (١) ظن الإمام أنّ الذمي فيهم وكلُّهم يقول:
 أنا الدّمي ، فالمستحبّ له أن لا يقتل أحدًا منهم .

لأَن أكبر (١) الرأى، وإن كان لا يعارض الظاهر، لكن يثبت به استحباب الاحتياط. ألا ترى أن من وجد ماء وغلب على رأيه أنه نجس ولكن لم يخبره أحد بنجاسته فالمستحب له أن يتوضاً بغيره، وإن توضاً به أجراه. فهاهنا أيضاً المستحب أن لا يقتل أحدًا منهم.

٤٧٥ ـ وإن كانالو قتلهم، جاز. باعتبار الظاهر، والأصل فيه قوله

⁽۱) ان د اکثر ۲۰۰۰

صلَّى الله عليه وسلم لوابصة بن معبد: وضَعْ يدائ على صدر كواستَفْتِ قلبك ، فما حكَّ في صدرك فدعه ، وإن أفتاك الناس به ، .

وإن كان لارأى له فى ذلك فلابالس بأن يقتلهم باعتبار الظاهر. وإن شك فى اثنين أو ثلاثة منهم فلا بأس بأن يقتل الباقين ويسبى الذين فى أكبر رأيه أن الذمّى فيهم.

٥٧٥ ــ وكذلك لو أن رجلًا منهم أشرف على الحصن فدلنا على
 عورة من عوراتهم فأمنه الإمام ثم افتتح الحصن من ساعته فهذا
 والذمّى سواءً

لأَن الذي أمناه معصوم عن القتل، فإن حرمة القتل بالأَمان وبالذمة سواءً.

٥٧٦ ــ ولو وجدت المُراوضة بين المسلمين وبين أهل الحصن (ص١٣٨) على الصَّلح فقال المسلمون : أخرجوا إلينا أربعة منكم ، فهم آمنون حتى نُراوضهم . فخرج منهم عشرون معًا ، فهم آمنون .

لأَن أَربِمة من العشرين قد صاروا آمنين بلِعطاء المسلمين لهم الأَمان . فإن إعطاء الأَمان لمجهول صحيح .

فإذا حصلوا في عسكرنا وبعضُهم آمنون ثبت الأمان لهم جميماً إذ ليس يعضهم بأولى من بعض .

ولايحل التعرض لواحد منهم لتردد حاله بين أن يكون آمناً معصوماً وبين أن يكون مُباحاً . ألا ترى أن المسلمين لو قالوا : ليخرج إلينا رجل منكم فهو آمن . فإذا فُتح الباب كان لكل واحدٍ منهم أن يخرج ويكون آمناً . فإذا غرج عشرة معاً فكل واحد منهم فى صورة من سَلطه المسلمون على الخروج، ولو خرج وحده كان آمناً .

فخروج غيره معه لا يبطل ما أوجب له المسلمون من الأَّمان .

ألا ترى أنهم لو قالوا : إن فتح رجلٌ منكم الباب فهو آمن فوثب عشرة منهم ففتحوهُ معاً كانوا آمنين .

لأَن كل واحد منهم لو فتحه وحده كان آمناً ، فلا يبطل أمانه بفتح الفير معه .

٥٧٧ - ولو قال: إن خرج رجلٌ منكم إلينالنُراوضه على الصُّلح فهو آمن . فخرج رجلٌ ، ثم تبعه آخر ، ثم آخر . فإن كان الأول صار في منعتنا قبل خروج الآخرين فالثاني والثالث فَي عُلمسلمين .

لأن حكم الأمان تمين فى الأول حين صار فى منعتنا وحده ، ثم خرج الثانى والثالث بغير أمان ، فإن النكرة فى موضع الإثبات تخص . فبعد ما تعين الأول له لا عس الثانى والثالث .

وإن لم يصل الأُوَّل إلى منعتناحتي لحقه صاحباه فهذا وخروجهم معًا سواءً .

لأَن المنصوص عليه خروجُه إلينا . وإنما يتم ذلك بوصوله إلى منعتنا ، فقبل ذلك لم يتعين الأَمان في الأَول ، فكان هذا وخروجهم مماً سواء .

ألا ترى أن الأول لو رجع قبل أن يصل إلى منعتنا ثم خرج الآخر كان آمناً إذا وصل إلى منعتنا .

. ولو وصل الأَّول إلى منعننا ثم مات أو رجع فخرج الآخر كان فيثاً .

أَرَّأَيت لو أَن النانى عجل فوصل إلى منعتنا قبل أَن يخرج الأَول من منعة المشركين أَلم يكن آمناً ؟

وهو أول رجل وصل إلى منعتنا ، فعرفنا أن المعتبر حالُ الوصول إلى منعتنا ، وقد وصلوا إلينا معاً فكأنبم خرجوا معاً فكانوا آمنين .

فإن قيل : إذا خرجوا معاً كيف يشبت الأَمان لهم والنكرة في الإثبات لا تعم ؟

٥٧٨ ـ ولو كان قال: عشرةٌ منكم آمنون على أن تفتحوا الباب. فقال الإمام: نعم. ففتحوا الباب. فعشرة منهم آمنون، والخيارُ في تعيينهم إلى الإمام.

لأنه ما أوجب الأمان للفاتحين بأعبانهم ، وإنما أوجبه لمشرة منكرة منهم . ولكن إيجاب الأمان للمجهول يصح منجزًا ، وكذلك معلقاً بالشرط ثم البيان يكون إلى من أوجب في المجهول كما في الطلاق والعناق .

وإنما يشبت الأمان لعشرة منهم بغير عيالِ ولا مالِ ، إلَّا مَا عليهم من الكسوة والسّلاح استحسانًا .

لأَن ثبوت الأَمان لهم بعد فتح الباب وتمام القهر . وقد بينا أَن العيال لا يدخلون في مثله.

٥٧٩ ـ وإن كانوا قالوا: عشرة من أهل حصننا آمنون على أن يُفتح لكم الباب. فقال الإمام: نعم. فله الخيار، إن شاء جعل العشرة من نسائهم وصبيانهم وإن شاء جعلهم من رجالهم.

لأَن اللفظ. الذى به طلب الأمان يتناول الكل ، والكل (ص 1٣٩) من أهل الحصن . وق الأَول إِمَا خاطب الرجال . فيثبت الأَمان لعشرة من الرجال . يعينهم الاهام .

٥٨٠ ـ وينبغى أن يحتاط للمسلمين فى ذلك ، حتى لا يختار للأمان
 من تكون منفعة المسلمين فى استرقاقِه أقل لأنه نُصب ناظرًا لهم .

وهذا بخلاف ما سبق من قوله البخرج إلينا أربعة منكم . وقوله : ليخرج إلينا أحد منكم . لأن هناك الأمان إنما يثبت لهم بعد ما وصلوا إلى منعتنا ، وكل واحد منهم لو خرج وحده كان آمناً . فبانضام غيره إليه لا يبطل الأمان . وهذا الأمان لعشرة منهم بعد الفتح وهم في الحصن .

وحقيقة هذا الفرق ما ذكرنا أن النكرة هنا غير موصوفة ، وهناك النكرة موصوفة بالبخرة بنفسه إلينا موصوفة بالخروج إلينا . ألا ترى أنه لو قال : إن رى رجل منكم بنفسه إلينا وحده كان آمناً (١) . فرى عشرة مما كانوا آمنين . لأن النكرة موصوفة ، وكل واحد منهم لو رى بنفسه وحده كان آمناً ، فبانضام غيره إليه لا يبطل

٨١ ـ ولوقال: ليخرج إلينا هؤلآء الأربعة حتى نُراوضهم على الصلح. فخرجوا ، فهم آمنون ، سواء قال: وهم آمنون أولم يقل.

⁽۱) ب ، هـ و يتقنه الينا قهر آمن » ه

لأنه دعاهم إلى الخروج لطلب السلم والموافقة ، ولأن المراوضة على الصلح إنما تشائى ممن كان آمناً على نفسه . فهذا دليل الأمان لهم .

بخلاف ما إذا قال لأَربعة منهم : اخرجوا إلينا . فخرجوا . فإنه يكون له أن يقتلهم .

لأَنه ليس فى لفظه ما يدل على الأَمان أو على الخروج على سبيل الوافقة ، ولكن هذا طلب للبارزة . فكأنه قال : اخرجوا إلينا للقتال إن كنتم رجالا .

٥٨٢ - ولوقال: اخرجوا إلينا فبيعوا واشتروا ، كانوا آمنين .

لأَن فى كلامه ما دل على الأَمان والخروج إلى الموافقة . فالتجارة تكون عن مراضاة ، وإنما يتمكن منها من يكون آمناً .

٥٨٣ ــ ولو قال: ليخرج إلينا هؤلاء الأربعة حَتى نُرَاوضهم على الصُّلح. فخرج أربعة غير أُولئك الأربعة ، فهم في المسلمين.
لأن دلالة الأمان لا تكون فوق التصريح بعينه.

٥٨٤ – ولو قاللاً ربعة بأعيانهم: أمنتكم، فخرج غيرهم كانوافيشاً.
٥٨٥ – وإن أشكل على المسلمين فلم يدروا أنهم أولئك الأربعة أم غيرهم، فإن الإمام يسألهم عن ذلك، فإن زعموا أنهم غيرهم، كانوافيشا لإقرارهم على أنفسهم بحق الاسترقاق. وإن زعموا أنهم أولئك الأربعة، فالقول قولهم.

لأن الظاهر شاهد لهم . والظاهر أنه لا يتجاسر أحد على الخروج إلا من أُومِنَ بعينه . فإن اتهمهم استحلفهم بالله على ذلك . فإن نكلوا عن اليمين كانوا فيثًا ، ولكن لا يقتلون .

لأن النكول بمنزلة الإقرار ، ولكن فيه ضرب شبهة واحمال ، فلا يجب القتل به . وقد تقدم بيانه .

٥٨٦ ــ وإن خرج عشرون رجلًا ممًا فقال كل واحد منهم :
 أنا من الأربعة ، وحلف على ذلك ، فهم آمنون جميعاً .

لأن كل أربعة لو خرجوا وحدهم وحلفوا كان القول قولهم . فخروج (١) غيرهم لا يبطل حكم الأمان فى حقهم . أو لأنه اختلط المستأمن بغير المستأمن فى منتنا . وفى مثل هذا يثبت الأمان لهم جميعاً احتياطاً . فعلى الإمام أن يبلغهم مأمنهم .

⁽۱) هـ د قشرج ۴ ه

۲۰ باب الخيار في الأمان

٥٨٧ ـ قال: وإذا حاصر المسلمون حصنًا فأشرف عليهم رأس المحصن فقال: آمنونى على عشرة من أهل هذا الحصن على أن أفتحه لكم. فقالوا: لك ذلك. ففتح الحصن . فهو آمنٌ وعشرة معه .

لأنه استأمن لنفسه نصاً بقوله : آمنونى . فالياة والنون يكنى جما المتكلم عن نفسه (ص ١٤٠) وقوله على عشرة ، كلمة عشرة للشرط . وقد شرط أمان عشرة منكرة مع أمان نفسه ، فعرفنا أن العشرة سواه .

ثم الخيار في تعيين العشرة إلى رأس الحصن .

لأنه جعل نفسه ذا حظ. (1) من أمانهم ، وهو ليس بذى حظ. ، باعتبار أنه داخل فى أمانهم (۲) ، فقد استأمن لنفسه بلفظ على حدة ، وليس بدى حظ. على أنه مباشر لأمانهم . فإن ذلك لا يصح منه . فعرفنا أنه ذو حظ على أن يكون معيناً لمن تناوله الأمان منهم ، باعتبار أن التعيين فى المجهول كالإيجاب (٣) المبتدأ من وجه .

٥٨٨ _ ولو كان قال : آمنوا لي (٤) عشرةً من أهل الحصن . فله

⁽۱) ل د داخل ۲ - (۱)

⁽Y) & (labatan 2 ...

⁽⁾⁾ پ د امتونی علی عشرة c هـ د امتونی الی عشرة c -

عشرةً يختار أَى عشرة شاء . فإن اختار عشرة هو أحدهم فذلك جاثز وإن اختار عشرة سواه فالعشرة آمنون وهو في ً .

لأنه ما استأمن لنفسه عيناً ، وإنما استأمن لمشرة منكرة ، ولكن بقوله لى شرط لنفسه أن يكون ذا حظ ، ولا يمكن أن يجمل ذا حظ على وجه مباشرة الأمان لهم ، فإن ذلك لا يصح منه ، فعرفنا أنه ذو حظ ، على أن يكون هو المعين للعشرة . ونفسه فيا وراء ذلك كنفس غيره إذا لم يتناوله الأمان نصاً .

٨٩ ـ فإن عيّن نفسَه في جملةِ العشرة صار آمنًا .

بمنزلة التسعة الذين عينهم مع نفسه .

٥٩٠ ـ وإن عين عشرة سواه فقد تعين حكم الأمان فيهم
 وصار هو فيثًا .

كغيره من أهل الحصن .

وكان حقيقة كلامه : آمنوا لأَجلى عشرة ، وأَوجبوا لى حق تعيين عشرة تؤمنونهم . ولو قال ذلك كان الحكم فيه ما بينا .

قال: وبلغنا نحو ذلك عن الأَشعث بن قيس أَنه قال ذاك. يوم النُّجِيْر (١٠).

وقد ذكر أهل الحديث نحو ذلك عن معاوية رضي الله عنه .

وكذلك لو كانت البداية من رأس الحصن بأن يقول: فأفتح لكم الحصن على أنى آمن على عشرة . أو قال: على أن لى عشرة آمنين من أهل الحصن ، فهذا وما تقدم سواء (٢٠) في الفصلين جميماً .

⁽۱) هـ د يوم ځيېر » ل ، پ د يوم التځيير » ٠

⁽۲) ال « لَهَٰذَا وَمَا تَقَدَم سَوَا » هَ • فَهَذَا وَمَا تَقَدَم سَوَاه € فِي فَهُو طَيْ مَا تَقْسَدُم ----ماه € .

٥٩١ – ولو قال : أفتحُ لكم على أن تؤمنونى فى عشرة من أهل الحصن ، أو على أنى آمنٌ فى عشرة . فهو سواءُ(١) ، وهو آمن وتسعة معه .

لأن حرف فى للظرف. فقد جعل نفسه فى جملة العشرة الذين التمس الأمان لهم. فلا يتناول ذلك إلا تسعة معه، لأنه لو تناول عشرة سواه كان هو آمناً فى أحد عشرة، بخلاف الأول، فهناك ما جعل نفسه فى جملة العشرة. فإن قبل: فقد جعل العشرة هنا ظرفاً لنفسه والمظروف غير الظرف.

قلنا: هو كذلك فيا يتحقن فيه الظرف. ولا يتحقق ذلك فى العدد إلا بالطريق الذى قلنا. وهو أن يكون هو أحدهم ويجعل كأنه قال: اجعلوفى أحد العشرة الذين تؤمنونهم.

فإن قبل: إذا لم يمكن حمله على معنى الظرف حقيقة فينبغى أن يجعل بمنى مع ، كقوله بعلى من على ، كقوله بعلى مع ، كقوله بعلى معلى ، فواعد بعلى من على ، كقوله تعالى ، ﴿ وَلاَّصَلَبْنَكُم فَى جَلُوعِ النَّحَلِ ﴾ (٣) وباعتبار الوجهين يثبت الأمان لعشرة سواه .

قلنا : الكلمة للظرف حقيقة ، فيجب حملها على ذلك بحسب الإمكان . وذلك أن يكون هو أحدهم داخلا في عددهم . فلهذا لا تحمله على المجاز .

ثم الخيار فى التسعة الذين معه إلى الإمام هاهنا ، لا إلى رأس الحصن . لأنه جعل نفسه أحد المشرة ، فكما لا خيار له لمن سواه من العشرة فى التعيين لا خيار له . وهذا لأنه جعل نفسه ذا حظ. من أمان العشرة على أن

⁽۱) توله د قهو سواد » ساتط من ه ،

 ⁽١) سورة الفجر ، ٨٩ ، الآية ١٩ -

⁽٢) سورة طه ، ٢٠ ، الآية ٧١ .

يثناوله حكم أمانهم ، لا أن يكون هو معيناً لهم . وقد نال ما سأل . وبقى الإمام موجباً الأمان لتسعة بغير أعيانهم فإليه بيانهم .

٩٩٧ ــ ولو قال : آمنونى وعشرة ، أو أفتح لكم على أنى آمن أنا وعشرة . فالأمان له ولعشرة سواه .

لأَن حرف الواو للعطف . وإنما يعطف الشيء على غيره لا على نفسه . فني كلامه ثنصيص على أن العشرة سواه ها هنا .

فإن لم يكن فى الحصن إلا ذاك العدد (ص١٤١) أو أقلّ ، فهم آمنون كلُّهم .

لأَن الأَمان بذكر العدد بمنزلة الأَمان لهم بالإشارة إلى أعيائهم .

وإن كان أهلُ الحصن كثيرًا فالخيارُ فى تعيين العشرة إلى الإمام .

لأَن المتكلم ما جعل نفسه ذا حظ. في أمان العشرة ، وإنما عطف أمانهم على أمان نفسه . فكان الإمام هو الموجب للأمان لهم فإليه التعيين .

وإن رأَى أَنْ يجعل العشرة من النساء والولدان فله ذلك.

لأُتهم من أهل الحصن ، إلا أن يكون المتكلم اشترط ذلك من الرجال .

۹۳ – ولو قال : آمنونی بعشرة من أهل الحصنِ ، كان هذا وقوله: وعشرة ، سواء . . لأَن الباء للإلصاق ، فقد ألصق أمان المشرة بأَمانه . وإنما يتحقق ذلك إذا كانت العشرة سواه . ولكن هذا غلط. زل به قلم الكاتب والصحيح ما ذكر فى بعض النسخ العتيقة (آمنونى فعشرة).

لأَن الفاء من حروف العطف وهو يقتضى الوصل والتعقيب ، فيستقيم عطقه على قوله أَمنونى وعشرة . فأما البائه فتصحب الأعواض فيكون قوله : أَمنونى بعشرة بمعنى عشرة أعطيكم من أهل الحصن عوضاً عن أَمانى . وهذا لا معنى له فى هذا الجنس من المسائل . فعرفنا أن الصحيح قوله : أَمنونى فعشرة

٩٤ ـ. ولو قال: أمنونى ثم عشرة . كان هذا والأول سواء ، فالعشرة سواء .

لأَن كلمة ثم للتعقيب مع التراخي . وبهذا يتبين أيضاً أن الصحيح في الأُول قوله فعشرة ، الأَنه بدأ بما هو للعطف على وجه التحقيب بلا مهملة ، ثم إنما هو للتعقيب مع التراخي .

 هاه _ ولو قال: أمنوا لى (١) عشرة، فالخيار في تعيينهم إلى الإمام .

لأَن المتكلم لم يجعل نفسه ذا حظ. ، وإنما النمس الأَمان بعشرة منكرة . فكان الإِمام هو الذى ابتدأ فقال: عشرة منكم آمنونى على أَن يفتحوا . فالحيار فى تعيينهم إلى الإِمام .

> إن شاء جعل المتكلم أحدهم ، وإن شاء لم يجعل . ٩٦ ــ ولو قال : أمنوني مع عشرة ، فالعشرة سِواه

⁽۱) ها ۵ آمتوتی مشرق ۲ ه

لأَن كلمة مع للضم والقران . وإنما يضم الشيء إلى غيره لا إلى نفسه . فعرفنا أن العشرة سواه .

والخيار في تعيينهم إلى الإمام .

لأنه هو الذي أبهم الإيجاب والمتكلم ماجعل نفسه ذا حظ. من أمان العشرة.

٩٧ ــ ولو قال : أمنونى فى عشرة من أهل حصنى. فهذا وقوله من أهل الحصن ، سواء . والأمان له ولتسعة يختارهم الإمام .

فإن قيل : هو جعل نفسه معرفة بإضافة الحصن إلى نفسه ، والعشرة منكرة فينبغي أن لا يدخل المعرفة في النكرة .

كما قال في «الجامع»: إن دخل دارى هذه أحد فعبده حر فدخلها هو أم يحنث .

قلنا : هو معرفة هنا بإضافة الأمان إلى نفسه قبل إضافة الحصن إلى نفسه بقوله آمنونى. وإنما الحاجة إلى معرفة حكم (ف).

وقد بينا أنه للظرف . ولا يتحقق ذلك إلا بعد أن يكون هو فى جملة العشرة . والعمل بالحقيقة ها هنا ممكن لأنه من أهل الحصن كغيره .

 ٩٨ ـ وكذلك لوقال: في عشرة من أهل بيتى ، أو في عشرة من بني أنى ، كان هو وتسعة سواه .

لأنه من جملة أهل بيته والمراد بيت النسب. وهو من جملة بنى أبيه . فكان العمل بحقيقة الظرف ها هنا بمكناً ، فلهذا كان الأمان بعشرة بمن ساهم هو أحدهم ، والبيان إلى الإمام .

٩٩ه ــ ولو قال: في عشرة من إخواني ، فهو آمنٌ وعشرةٌ سِواه من إخوانه . لأنه صرح بما يمنع العمل بحقيقة الظرف هنا . والإنسان لا يكون من إخوانه ، فوجب أن يجعل حرف «في» يمنى مع، كما هو الأصل أنه متى تعذر العمل بحقيقة الكلمة وله مجاز متعارف يحمل على ذلك المجاز لتصحيح الكلام .

٠٠٠ ــ وكذلك لو قال : في عشرة من ولدي .

لأَّنه لا يكون من ولد نفسه ، فلا بد من أن يجعل العشرة سواه .

وطى هذا لو قال : أمنوا عشرة من إخوانى أنا فيهم ، أو قال : عشرة من أولادى أنا منهم فالأمان لعشرة سواه . (ص ١٤٢) .

٢٠١ ــ ولو قال: عشرة من أهل بيتى أنا فيهم، أو عشرة من أهل
 حصنى أنا فيهم ، فالأمان لعشرة وهو أحدهم .

لما بينا من الفرق .

٢٠٢ - ولو قال : في عشرة من بني ، فهو على عشرة من بنيه سواه يعينهم الإمام .

لأَنه لم يجعل نفسه ذا حظ من أمانهم .

٣٠٣ ـ فإن كانوا ذكورًا كلَّهمأًو مختلطين فالإمامُ يعينُ أَى عشرة شاء من ذكورهم أو إنائهم . فإن لم يكنفيهم ذكرٌ فهم في عكلُهم ، سوى الرجل المستأمن .

لأَّنه إنما استأمن لبنيه . وقد بينا أن هذا الاسم لايتناول الإناث المفردات .

فإن قيل : أليس أنهم لو كانوا مختلطين فعيَّن الإمام عشرة من الإتاث كان له ذلك ، وإذا لم يتناولهم اسم البنين فكيف يعينهم الإمام ؟

قلنا : لأنه ما آمن عشرة وهم بنوه ، وإنما آمن عشرة هم من بنيه . وعند الاختلاط البناتُ العشرة هم عشرة من بنيه . فلهذا كان له أن يعينهم . فأما عند عدم الاختلاط فالإناث المفردات لشنَ من بنيه فكيف يتناولهن الأمان ؟

٩٠٤ ـ ولو كانوا بنين وبنات ، وبنى بنين وبنى بنات ، فله أن يختار حشرة : إن شاء من الولدان وإن شاء من ولد الولد .

وقد بينا أن هذا الاسم يتناول بني البنين في الأمان كما يتناول البنين استحساناً.

ذكر فى الكتاب ﴿ بنى البنات ﴾ فمن أصحابنا من قال: هذا غلط من الكاتب ، والصحيح ، وهو إحدى الكاتب ، والصحيح : بنات البنين . وقيل : بل هو صحيح ، وهو إحدى الروايتين اللتين ذكرنا فيا سبق أنه يطلق اسم البنين حلى أولاد البنات كما يطلق على أولاد البنين ، والإخوة والأخوات في هذا بمنزلة البنين والبنات . إلا أنه إذا قال : في عشرة من إخوافي وله أخوات منفردات وبني إخوة فهم في كلهم لأن اسم الإخوة لا يتناول الأخوات المنفردات ولا بني الإخوة حقيقة ولا مجازًا ، بخلاف بني البنين . فالاسم هناك يتناولهم مجازًا ، فإذا اختلط ابن الإبن بالبنات المنفردات يتناولهم اسم البنين مجازًا .

٩٠٥ _ ولو قال: آمنونی فی عشرة من أصحابی . فالعشرة سواه .
 لأن أصحابه غیره ، ولا وجه لإعمال حرف دفی ، ها هنا للظرف(١) .

۲۰۳ _ وكذلك لو قال: في عشرة من رقيقي ، أو في عشرة من موالي .

⁽۱) ب د . . حرف د تي ٢ تي حقيقه الظرف هنا ٢٠٠

٦٠٧ - ولو نظر الإمام إلى فارس منهم فقال: أنت آمن فى
 عشرةٍ من فرسانكم . فهو آمن وتسعة سواه .

فإن حرف الى a ها هنا للظرف . فإنه يصفة العشرة الذين آمنهم الإمام. فيمكن أن يجعل هو أحدهم .

٩٠٨ - وإن قال : أنت آمنٌ في عشرة من الرّجّالة . فالعشرةُ
 من الرجالة سواه .

لأَنه ليس بصفة العشرة ، فإنه فارس ، فعرفنا أَنْ حرف ، في ، بمعنى مع هنا .

وكذلك لو كان على عكس هذا .

قال : وإنما يؤخذ في هذا عا عليه كلام النَّاس.

يعنى الذي سبق إلى فهم كل أحد من هذه الأَلفاظ التي ذكرت .

٣٠٩ ــ ولو قال: في عشر من بناتى، وله بنون، فالأمان،للبنات خاصة.

لأن اسم البنات لا يتناول الذكور بحال .

٠١٠ ــ وكذلك لو كان له بناتُ بنين ، فهو عليهن دون البنين.

لأن اسم البنات لا يتناولهن مجازًا .

وإن لم يكن له إلَّا بناتُ بنات ، فليس يدخلن في الأمان .

وهذا بناء على أظهر الروايتين أن أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم لا إلى أبهم لا إلى أمهم . إلا أن يكون جرى مقدمة بأن يقول: لى بنات بنات ، وقد ماتت أمهاتهن ، فأمنونى فى بناتى . فحينئذ يعرف بتلك المقدمة أنه إنما استأمن لهن . والرجوع إلى دلالة الحال لمرفة المقصود بالكلام أصل صحيح فى الشرع .

711 ــ ولو قال: آمنونى فى مَواكَّ . وله موال^(۱) ومَوالى . مَوال^(۱) ، كانوا آمنين اسْتِيحْسَانًا (۲) .

لأن الاسم لمعتقد حقيقة ، باعتبار أنه أحياهم بالإعتاق حكماً . أو لمعتقد مجازًا ، باعتبار أنه حين جعل المعتقين أهلا لإيجاب العتن لهم ، فكأنه سبب لإعتاقهم . وقد بينا أن الأمان مبني على التوسع ، وأن مجرد صورة اللفظ. يكنى لثبوت حقن الدم به احتياطاً ، وإنما لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في محل واحد ، فأما في محلين فيجوز أن يجمع على وجه لا يكون (ص١٤٣) المجاز معارضاً للحقيقة في إدخال الجنس على صاحب الحقيقة ، وفي الأمان لا يؤدي إلى هذه المعارضة بخلاف الوصية . وإنما هذا نظير قوله تعالى ، (حرمت عليكم أمهاتكم) (٣) حتى يتناول الأم والجدات جميعاً .

٣١٧ _ ولو قال: آمنونى فى موالى . وله موال أعتقوه وموال (٤) أعتقه ، فالأمان لا يتناول الفريقين بهذا اللفظ. .

لأَن مقصوده من طلب الأَمان للأَعلى^(٥) مجازاته على ما أَنعم عليه ، وللأَسفل الترحم والزيادة في الإنعام عليه . وهما معنيان متغايران . ولا عموم

⁽۱) ل « موالي ∢ ،

⁽۲) ل د استحبابا ۲ ه

 ⁽٣) سورة النساد ؛ ٤ الآية ٢٣ ج
 (٤) ل ؛ هد ٥ موالي » .

⁽e) ل د الأطي » .

اللاسم المشترك ، باعتبار أنه لا يتحقق اجهّاع المعنيين المتعايرين فى كلمة واحدة . فلهذا كان الأمان لأحد الفريقين كالوصية ، إلا أن (١٠) الوصية للمجهول لا تصح ، فكانت باطلة بهذا اللفظ. . والأمان للمجهول صحيح .

فيكون ذلك على ما نواه الذى أمنهم ، وهو مصدق فى ذلك لأنه لا يعرف إلا من جهته .

فإن قال : ما نويتُ شيئًا . فهم جميعًا آمنون استِحْسَانًا(٢) .

لا باعتبار أن اللفظ. المشترك عمهم فالمشترك لا عموم له ، ولكن باعتبار أن الأمان يتناول أحد الفريقين ، ولا يعرفون بأُعيانهم . وعند اختلاط المستأمن بغير المستأمن يثبت الأمان لهم احتياطاً كما بينا .

فإن قيل: كان ينبغى أن يكون خيار التعيين إلى الإمام، وإن لم ينو تسيئاً في الابتداء ، لأنه أوجب في المجهول ، فإليه البيان .

قلنا: لا كذلك ، فإن المشترك غير المجمل ، والفقط الذي أوجب الأمان منا ليس بمجمل حتى يرجع في البيان إلى المجمل ، وإنما هو مشترك . باعتبار أنه يحتمل كل واحد من الفريقين على وجه الانفراد ، كأنه ليس معه غيره . وفي مثل هذا لا بيان للموجب ، وإنما يطلب البيان بالتأمل في صفة الكلام . فإذا تعلر الوقوف عليه كانوا جميعاً آمنين ، لاختلاط المستأمن بغير المستأمن . وهذا لأن بيان المشترك بما يكون مقارناً ، فأما ما يكون طارئاً فهو نسخ ، فلا جرم (٣) إذا قال : نويت الأسفلين أو الأعلين ، كان ذلك صحيحاً . لأنه بيان بما اقترن بالكلام . فأما إذا قال : اختار الآن ، فهذا ليس ببيان ،

^{• 6} all 2 as (1)

⁽۲) ل ۵ استعبابا ۰ ۰

⁽۲) ب د حرمة ∢ -

٦١٣ ــ وإن قال المتكلم: أنا نويتُ الأسفلين. وقال الإمام:.
 أنا نويتُ الأعلين. فهو على ما عنى الإمام.
 لأنه هو الموجب بالصيغة المشتركة (١).

ألا ترى أنه لو قال: آمني على قريبي عباس بن عمر . فقال: آمنتُك . وله قريبان كل واحد منهما بهذا الاسم . فقال الامام : عنيتُ هذا . وقال المستأمر : عنيتُ الآخر . كان ذلك على ما عنى الإمام .

وإن قال الأمير: لم أغْنِ واحدًا منهما بعبنه . وقال المستأمن كذلك فهما آمنان . لاختلاط من صار آمناً بغيره على وجه لا يمكن تمييزه .

وإن قال المستأمن : عنيتُ هذا . وقال الأَميرُ : لِم أَهْنِ واحدًا بعينه ، إنما أَجبتُه إلى ما طلب . فالأَمان الذي عناه المستأمن .

لأن الإمام بنى الإيجاب على كلامه ، وأحدهما فى ذلك عين بإرادة المستأمن إياه . فيجمل ذلك كالمعين فى جواب الإمام^(٢) أيضاً .

318 - ولو قال: آمنى على عشرة من مَواليّ الأَسفلين. فالخيارُ فى تعيينهم إلى المستأمن هنا ، كمافى قوله: على عشرة من أهل حصنى. لأنه جعل نفسه ذا حظ، من أمانهم ، بذكر كلمة الشرط بعد أمان نفسه.

٦١٥ ــوكذلك لوقال : علىَّ ابنُ عمّى . فله أن يختار أَسِما شاء إذا كان له ابنا عم .

ولوقال: علَّ ابن عمّى زيد بن عمرو. فإذا كان له ابنا عم كل واحد

⁽۱) ل ، ب د الشترك » •

⁽۲) من « الأمان » ،

منهما بهذا الاسم، وأجمع المستأمنُ والذي آمن أنَّهما لم يُعيّنا واحدًا منهما ، فهما آمنان .

لأن التعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالإشارة . وإنما وقع الأمان بهذا اللفظ. على أحدهما بعينه ، ولكنا لا تعرفه (ص ١٤٤) ، فاختلط. المستأمن بغير المستأمن . وفي الأول إنما أوجب الأمان في منكر مجهول . فكان له أن يعين أيهما شاء . ألا ترى أنه لو أعتق عبدًا بعينه من عبيده ، ثم اختلط بغيره على وجه لا يمكن تمييزه لم يكن له خيار التعيين . بخلاف ما لو أعتق أحد عبده () بغير عينه .

٦١٦ - ولو قال: آمنونى فى عشرة أنفس من بنى . فقد تقدّم بيان هذا . إلا أنّ هنا ليس للإمام أن يُعيّن عشرة من بناته ليس فيهن ذكر .

لأنه أوجب الأمان لعشرة هم بنوه . وهذا لا يتناول الإناث المفردات ، بخلاف الأول . فهناك أوجب الأمان لعشرة هم من بنيه ، والإناث المفردات من بنيه إذا كان له معهن ذكر .

٣١٧ ـ ولو قال : آمنونى على موالى . وليس له إلَّا مواليات إناث لا ذكر فيهنّ . فهنّ آمنات معه اسْتِحْسَانًا .

وفى القياس هذا وما تقدم من الإخوة والبنين سواء فى أنه لا يتناول الإناث المفردات ولكنه استحسن فقال :

٦١٨ ــ وأهل اللُّغة يستجيزون إطلاق اسم الموالى على الإِناث

⁽۱) هه ۱ هپيله ۲ ه

المفردات ، ويعدّون قول القائل مواليات من باب التكلُّف، بل يقولون للمعتقبن ، كما يقولون للمعتقين ، وللعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم .

فلهذا ثناول هذا اللفظ. الإناث المفردات فى الأَمان والوصية بخلاف اسم الإخوة والبنين . والله أعلم بالصواب (١) .

⁽۱) هـ د واقت تمالي الوثق » م

٣٥ باب الأمان على غيره

ما يدخُل هو فيه وما لا يَدخُل وما يكون فداء وما لا يكون

719 - قال : رجلٌ من المحصورين قال للمسلمين : أفتحُ لكم المحصن على أن تؤمنونى على فلان رأس الحصن . فقالوا : نعم . ففتح الحصن . فهو والرأس آمنان .

لأنه صرح باشتراط الأمان لنفسه وللرأس على فتح الحصن . فإنه أضاف الأمان إلى نفسه بالكناية ، وإلى الرأس بالتصريح باسمه ووصل كلمة على الذي هو للشرط به (1) .

٦٢٠ ـ وكذلك لوقال : أَنَا آمن على فلانٍ رأس الحصن إنْ
 فتحتُ الباب . فقالوا : نَعم .

وهدا(٢) لأن نعم غير مفهوم المغى بنفسه ، فإذا ذكر فى موضع الجواب يصير الخطاب معادًا فيه . فكأن المسلمين قالوا له : أمناك (٣) على فلان رأس العصن على أن تفتح الباب . وفى هذا إيجاب الأمان لهما ، ممنزلة

⁽۱) ب « الذي هو للشرطية » ه

 ⁽٩) من هنا إلى توله أمناك على أهلك ٥٠ ساقط في له ٥٠

ما لو قالوا : أمناك على أهلك وولدك أ أو على أهلك ومالك ، على أن تفتح الحصن . ولو كان قال : اعقدوا لى الأمان على فلان فهما آمنان أيضاً .

٦٢١ ــ وكذلك لو قال : اجعلوا لى الأَمَان عَلَى فُلَان .

لأنه صرح باشتراط الأمان لنفسه ولفلان . وهذا بخلاف ما قال فى الباب الآول آمنوا لى عشرة . فإنه لا يتناوله الأمان ، لأن تقدير كلامه هناك آمنوا لأجلى ، فلا يصير مضيفاً الأمان إلى نفسه ، بل يصير ملتمساً الأمان لمشرة منكرة ، متشفعاً (١) فى ذلك . وكم من شفيع لا حظ له فيا يشفع فيه . ولا يتحقق هذا المنى هنا ، فإن قوله : اعقدوا لى الأمان تصريح بإضافة الأمان إلى نفسه . ولأنه قال على فلان . ولو حملنا قوله على ممنى الشفاعة لم يبق لقوله : (على) فائلة ، بل يصير كلامه اعقدوا أو اجملوا (٣) لأجلى وبشفاعتى الأمان لفلان . وكلمة على للشرط ، فلا بد من إعمالها إذا صرح بها . وذلك في أن يلتمس الأمان لنفسه ويشترط أمان فلان معه . وقى تلك المسألة لم يذكر كلمة على ، إنما قال : آمنوا لى عشرة .

٦٢٧ ــ ولو قال : عاقدونى على أنّ (٦) الأمان على رأس الحِصْن ، فالرّأسُ آمنٌ والمتكلم في ...

لأنه أضاف المقد إلى نفسه دون الأمان . وكم من مباشر للمقد لا حظ. له من المقصود بالعقد ، خصوصاً في هذا العقد الذي لا تتملق الحقوق فيه بالعائد. ولا يد من الإضافة (٤٤) (ص ١٤٥) إلى من يقع العقد له .

ألا ترى أن المسلمين لو قالوا: عاقدناك الأمان(٥) على الرأس إن

⁽۱) به مستشقعا ،

⁽٢) هـ ، أن « واجملوا » ، (٣) « أن » سائطة من أن ، أن ،

⁽³⁾ ل « اضافة » .

⁽ه) ساتط من ل ه

فتحت . فكان الأمان على الرأس دونه . لأن الماقدة على ميز ن المفاعلة ، فيه⁽¹⁾ يصير العقد مصافاً إليه دون ما يتناوله العقد وهو الأمان .

٦٧٣ - ثم إنما يأمنُ الرَّأْسُ وحدَه ، ولا يدخلُ في الأَمَان عِيالُه ورقيقُه في هذين الفَصلين .

لأَن الأَمان له بعد الفتح وتمام القهر . وفى مثله لا يدخل إلا ما عليه من اللباس .

٦٢٤ ــ ولوقال (٣): عاقلُتونى (٣) الأَمان ، أو اكتبوا إلى الأَمان عَلَى
 فُلان . فقالوا : نعيم . فالأَمانُ لفُلان دُونه .

لأنه التمس أن يكتبوا إليه أمان فلان . والمكتوب إليه قد لا يكون ذا حظ. من المكتوب . فهذا وقوله : عاقدوا لى، سواء .

ووقع فى يعض النسخ: (اكتبوا لى الأمان على فلان). وهو غلط. . فإن قوله: اكتبوا لى الأمان كقوله: اجعلوا لى الأمان . لأن فيه تصريحاً بإضافة الأمان المكتوب إلى نفسه، فعرفنا أن الصحيح: اكتبوا إلى .

٣٢٥ _ ولو قال : اعقدوا لى الأمّان ، أو (٤) عاقدونى على الأمان على عيالى ، أو قال : على وَلدى ، أو على مالى ، أو على قرابتى . فهو آمن ، وجميع مَن اشترطَ. عَقْدُ الأَمَان عليه .

⁽ز) مال دقيه ۽ ،

⁽۲) وقال ۲ ساقطة من آن ۰

⁽٣) مـ ، ب « ماقدوا لي » ·

⁽⁾⁾ عبد أو قال ماقدوني » •

أما فى قوله : اعقدوا لى ، فهو غير مشكل . وأما فى قوله : عاقدونى فهو لا يدخل فى الأمان فى القياس ، كما فى الفصل الأول . لأنه أضاف العقد إلى نفسه دون الأمان ، ولكنه استحسن هنا لوجهين :

أحدهما : أن في كلامه دلالة اشتراط الأمان لنفسه ، لأنه شرط الأمان لولده ولعياله . والقصود به إيقاؤهم . وإنما بقاؤهم ببقائه على وجه يعولهم بعد هذا ، كما كان يعولهم من قبل . ولا يتحقق هذا إلا إذا تناوله الأمان، فإنه إذا قتل أو استرق لا يعولهم بعد ذلك .

وهذا في قوله: على مالى ، أظهر . لأنه لا غرض له في طلب الأمان الله سوى أن يبتى على ملكه ، فيصرفه إلى حواتجه ، ولا يكون ذلك إلا بعد أن يثبت الأمان له . ولأنه ليس بسفير في هذا العقد . فالعاقد على مال نفسه يكون عاملا لنفسه ، ولا يكون سفيرًا عن غيره .

وكذلك فى حق العيال والولد، لأن قصده إلى استنقاذهم لحاجته إلى ذلك حتى يقوموا بمصالحه^(۱) ، أو لإظهار الشفقة عليهم ، وذلك فى حق نفسه أظهر . فعرفناً أنه طلب الأمان لنفسه دلالة بخلاف ما سبق .

٣٢٦ _ ولو قال : عاقدونى على الأمان على عيال فلان أو على ولد فلان . فهو لا يدخل في الأمان .

لأَنه ليس فى كلامه دليل على طلب الأَمان لنفسه ، فإن بقاء عبال فلان غير متعلق ببقائه ، وبقاؤه غير متعلق أيضاً بقيامهم بمصالحه . فكان هذا وقوله على رأس الحصن ، مواء .

ولم يذكر أن فلاناً المنسوب إليه العيال والولد هل يدخل فى هذا الأَمان أم لا ؟ وعلى أَحد الطريقين الاستحسان ينبغى أن يدخل ، لأن بقاء عيال فلان على ما كانوا عليه يتملن بأَمان فلان . وعلى الطريق الآخر لا يدخل ، لأَن

⁽۱) پ د اسالحه » س

المتكلم أظهر الشفقة والترحم على ولد فلان وعياله ، وذلك لا يكون دليلا على شفقته على فلان .

ثم أوضح هذا بما :

٣٢٧ _ لو قال الرأش: عاقدونى الأمان على أهل مملكتى ، أو على بيتى ، فإنه بهذا اللفظ. يعلم كلُّ واحداًن مُرَاده إبقاء نفسه على ماكان عليه مُتصرِّفًا في مُملكته ، وذلك لَا يكون إلَّا بعد ثبوت الأمان .

٦٧٨ _ ولو قال : اعقدوا لى الأمانَ على أهل حِصنى على أن أفتحه لَكُم . فهو آمن وأهل الحصن من بنى آدم . فأمّا الأموالُ والسلاحُ والمتاعُ والكراعُ فهو فئ " .

لأَن ثبوت الأَمان بعد فتح الباب . وفى مثله لا تدخل الأَموال تبماً . ألا ترى أنهم شرطوا له ذلك جزاء على فتح الباب ؟

٦٢٩ ــ ولو تَناول الأَمان جميع مَا فى (١) الحِصْن من الأَموال
 والنّفوس لَمْ يَبْق للمسلمين فائدة فى فتح البّاب . (ص ١٤٦) .

فبهذا يتبين أنهم قصدوا ذلك ليتوصلوا إلى استغنام الأموال ، ولأن فى اشتراط فتح الباب دليلاً على أن الذين تناولهم الأمان غير مقرين على السكنى فى الحصن ، وإنما تدخل الأموال فى الأمان لأن التمكن من المقام با يكون ، فإذا انعدم ذلك المنى هنا لا يدخل المال .

⁽۱) توله د مائی ۽ ساتط من هـ ٠

٣٣٠ ولو قال: اعقدوا لى الأمان على أهل جمنى على أن أدُلكُم على الطريق إلى موضع كذا . ففعلوا ، وفَتَحَ الحصن .
 فجميعُ مَنْ فى الحِصْن ، وجميعُ ما فيهِ داخِلٌ فى الأمان هنا .

لأن شرط الأمان هنا جزاء على الدلالة لا على فتح الباب ، فنى كلامه بيان أنه يدلهم ليتمكن من القرار فى حصنهم أهل الحصن على ما كانوا من قبل . وفى مثل هذا الأمان تدخل الأموال .

7٣١ ــ وكذلك لو قال: اعقدوا لى الأَمان على أَهل حِشْنى على أَهل حِشْنى على أَن تَدخُلوه فَتُصلُّوا فيه . فليس لهم قليلٌ ولا كثيرٌ من الدَّموال .

لأن فى كلامه تصريحا بما هو. فائدة فتح الباب ، وهو الصلاة فيه دون إزعاج أهله منه . وقد يرغب المسلمون فى ذلك ليفشوا الخبر بأن المسلمين صلوا بالجماعة فى حصن كذا ، فيقع به الرعب فى قلوب المشركين ، أو ليعبد (1) الله فى مكان لم يعبده فى ذلك المكان أهله . ومكان العبادة شاهد للمؤمن يوم القيامة كما ورد به الأثر .

٩٣٢ _ ولو قال: آمنونى على أهل الحصن على أن تدخلوه ، ولم يذكر غير ذلك . فهذا الأمان على الناس خاصة .

لأن فائدة دخول الحصن الاستغنام ، هو الظاهر وما سواه محتمل (٢) . ولكن المحتمل لا يقابل الظاهر . فإذا انعدم التصريح بالوجه المحتمل كان الكلام محمولًا على الظاهر . إليه أشار بقوله :

⁽۱) هـ ۵ ليمېدوا ۽ ،

⁽۲) ب د پستبل ۵ ۰

وبعضُ هذا قريبٌ من بعض . ولكنّ هذا على ما يقع عليه ممانى الكلام .

٦٣٣ - ولو قال: أفتحُ الحصنَ على أن تؤمّنونى فى أهل حصنى ، أو مع أهل حصنى ، أو وأهل حصنى ، لم تدخل الأموال فى شىء من هذا .

لأن اشتراط الأمان لهم جزاء على فتح الباب مطلقاً .

٣٤٤ – ولو قال : أفتحُ الحصنَ على أن تؤمّنونى على ألف درهم . فهو آمنٌ . ومالُه كلُّه فى يُّ . إنما له ألفُ درهم يُعطيه الإمامُ من أَى موضع شاء .

لأنه شرط ألف درهم مطلقاً مع أمان نفسه ، جزاء على الفتح . وفى مثل هذا الأمان لا يدخل ماله ، ولكن يدخل ما شرط من الألف عوضاً على فتح الباب .

فإذا فَتَحَ أُعْطِيَ ما شُرط. له من العوض .

٩٣٥ _ وكذلك لو قال : أَفتحُ الحصن وتؤمَّنوني على ألف درهم .

فإن الواو هنا بمعنى الحال ، يعنى فى حال ما تؤمنونى على ألف دوهم . فيكون شرطاً . كقوله لا مرأته : أنت طالق وأنت مريضة .

٣٣٦ _ فإن قال : أفتحُ الحصنَ فتؤمّنوني على ألفِ درهم من مالى ، أو على أن تؤمّنوني . فإنما له ألفُ درهم من ماله والباقي كلَّه في مُ . وإِن لم يَفِ مَالُه بِأَلْفٍ درهم لم يكن زيادة عَلَى ماله .

لاّنا علمنا أنه لم يبعل الألف لنفسه عوضاً ، فإنه أضاف الألف إلى نفسه يقوله : من مالى . ومائه لايسلم له عوضاً عن فتح الباب ، بل يسلم له بأن أعطى الأمان في مائه كما في نفسه . وبطريق الأمان لا يسلم له زيادة على مائه ، بخلاف الأول . فقد أطلق تسمية الألف عقابلة (١) منفعة شرطها على نفسه للمؤمنين ، فيكون ذلك عوضاً ، عنزلة الأجير يقول : أصل لك هذا العمل على درهم ، ولو قال : أعمل لك هذا العمل على درهم ، فل يكن ذلك إجارة . وإن لم يكن مائه دراهم ولكنه كان عروضاً أعطى من ذلك ما يساوى ألقاً ، لأنه قال : من مائه . فإنما جعل المشروط فيه الأمان جزء من مائه ، وبصفة المالية الأموال (٢) جنس واحد ، بخلاف ما إذا قال (ص١٤٧) على ألف درهم ، ن دراهم . لأن المشروط فيه الأمان هناك جزء من دراهمه ، فإذا لم يكن له دراهم لم يصادف هذا الأمان محله ، فكان ثنواً . ونظيره الوصية إذا قال : وصبت لفلان بألف درهم من مائه ، وإن لم يكن له له دراهم , وإن قال : من دراهمي لم يعط. شيئاً .

ثم ذكر سؤالا فقال:

٣٣٧ _ إذا قال على ألف من مالى لماذا لا يجعل شَرطًا للأَلف على نفسه للمسلمين عوضًا عن الأَمان ، فيصير (٣) كأنه شَرطً. لهم فتح الحصن وأَلفَ درهم عن نفسه عوضًا عن أَمَانه .

قلنا : لأَنَّ في هذا إلغاء هذا الشرط. . فإنه لو فتح الباب ولم يذكر هذه الزيادة كان مالُه كلّه فيثًا .

وع يساس مراده _ وتؤمنونى على ألف من مالى _ أن تكون الأَلف من مالى _ أن تكون الأَلف سالماً له من ماله الأَلف سالماً له من ماله

⁽۱) ق د في مقابلة ، .

⁽۲) پ ∈ الال ∢ ،،

⁽۲) هـ ۵ قتصير که ه

بطريق الأمان، وما سواه في المسلمين . ألا ترى أنه لو قال: أفتح الحصن على أن تؤمنونى على دقيقى أو على مالى أو على سلاحى كان ذلك محمولا على طلب الأمان لهذه الأشياء مع نفسه . فكذلك قوله على ألف من مالى ؟

٦٣٨ - ولو قال : على عشرةِ أَروْس من الرقيق أو على عشرة أ أفراسٍ ، كان ذلك عوضًا ، بمنزلةِ قوله: على أَلف درهم مُطلقًا

لأن الرقيق يصلح عوضاً عما ليس بمال كالدراهم ، وفتح الباب سلم الصفة ، فللمسلمين أن يعطوه الأرؤس من أى موضع أحبوا .

بخلاف ما إذا قَال : رقبتي أو كراعي .

٣٩٩ – ولو^(۱) لم يشترط. فتح الحِصْن . ولكن قال : آمنونى حتى أنزل إليكم على ألف درهم ، أو قال : على ألف درهم من مالى ، فأمنوه . فعليه ألفُ درهم فى الوجهين جميعًا .

لأنه ما شرط فى مقابلة ما النمس من الأمان منفعة للمسلمين . فعرفنا أن مراده بذكر الألف أن يكون عوضاً للمسلمين على أمانه سواء أطلق أو قال: من مالى . وهذا لأن بنزوله يتوصل المسلمون إلى ماله الذى فى الحصن ، ليكون ذلك دلالة الياس الأمان فى هذا القدر من ماله . وإذا حملنا على اشتراط العوضى كان مفيدًا للمسلمين يخلاف ما سبق .

٦٤٠ – وكذلك لوقال: على عشرة أرؤس من الرقيق ، أومن رقيق ، فعلدا عوضٌ . وقدفدى به نفسه ، فعليه أنَّ يدفع ذلك إلى المسلمين .

⁽۱) هـ د ولم يشترط ٤ .

٦٤١ ـ ولو قال : على أهلى ، أو ولدى ، أو مالى ، فهو آمن ، وجميع ما نزل به من ذلك ، ولا شيء عليه .

لأَن أَهله وولده ليس بمال ، ولم تجر العادة بنَّن يجعلهم المرعُ فداء لنفسه ، بل يجعل نفسه وقاية دونهم . فعرفنا أن مراده النَّاس الأَمان لهم مع نفسه . وكذلك إذا ذكر المال مطلقا ، لأَن ذلك مجهول الجنس والصفة والقدر ، فلا يصلح أن يكون فداء ، ولأَنه لا يفدى نفسه يجميع ماله عادة ، إذَا(١) بهلك جوعاً .

٣٤٧ ــ ولو قال : آمنونی علی رقیتی علی أن أنزل ، فهو آمن ورقیقه . ولو قال : علی نصف رقیتی ، کان هذا فداء .

وباعتبار حقيقة المنى لا يتفسح الفرق بينهما ، ولكن باعتبار عرف الناس . فإن الإنسان يفدى نفسه ببعض ما يأتى به معه ليتعيش آمناً بما بق ، ولا يفدى بجميع ما ينزل به .

فإذا ذكر نصف المال أو نصف جنس من المال فالغالب أن مراده الفداء . وإذا ذكر جميع المال أو جميع جنس من المال كالرقيق ، فالغالب أن مراده طلب الأمان لذلك الجنس مع نفسه .

فإذا ذكر ما ليس ممال كالزوجة والولد فالغالب أن مراده الاستثمان لهم الله الفداء ، سواء ذكر عددًا منهم أو ذكر جماعتهم (ص ١٤٨) ، وهو بمنزلة ما لو ذكر إنسانًا آخر بقوله : آمنونى على فلان . فإنه يكون ذلك طلب الأمان لفلان ، لا جعله فداء لنفسه .

٩٤٣ ـ فإنقال : آمنونى على عشرة من رقيقي حتى أنزل ، فهذافداء.

^{· (1) · · (1)}

فإن نزل معه بماله وزوجته فهم فيءُ أجمعون .

لما بينا أن فى أمان النازل لا يدخل سوى ما عليه من اللباس . ألا ثرى أن في الأمان بغير فداء لا يدخل المال والعيال ؟ فكذلك في الأمان بالفداء .

٩٤٤ – ولكنه إن نزل مَعه عمثل ما اشترط. فى فدائه فقال: جمثت به للفداء الذى شَرَطتم عَلَى ، فالقياسُ أَن يكون ذلك فيمًا ، فيكون عليه فداء آخر .

لأن الأمان له بعد النزول ، وذلك لا يتناول ما معه من المال ، فصار للله فيثاً للمسلمين . وهو لا يتمكن من أداء ما النزمه من الفداء بنيء للمسلمين ولكنه استحسن فقال :

يحسب (١)له هذا من الفداء.

لأنه يتمكن من أداء ما التزمه بماله ، وهو ينزل إلينا ولا مال له عنفنا . وإذا لم ينزل بلنا القدر مع نفسه لا يتمكن من الفداء . فكان اشتراط الفعام عليه تسليطاً له على أن يأتى به ، كما أن اشتراط بدل الكتابة على المكاتب يكون تسليطاً له على الاكتساب وتمليكاً لليد والكسب منه .

٩٤٥ ــ فإن كان المشروطُ.عليه عشرة أروْس فجاء بـأَحَد عَشرة على الله الله عشرة عشرة بالفداء والباق لأنه ف. ع.

لأَّن الاستحسان في مقدار حاجته إلى الفداء ، وفيا زاد عليه يؤخذ بالقياس .

^{(&}lt;u>۱)</u> هـ د يجب » ،

٦٤٦ ــ وكذلك لو جاء بعشرين رأسًا فقال: جثتُ بها لتبيعُوها^(١) ، فإنه يؤخذ الكلّ منه

باعتبار القياس كما ذكرنا .

٦٤٧ - وإن جاء بصنف غير الرقيق فقال: أردت أن أبيعه وأعطيكم القيمة ، فإنه يُقبل ذلك منه مَع يمينه استحسانًا .

لأَن الرقيق في معاوضة ما ليس بمال مطلقاً يثبت مترددًا بين العين وبين القيمة ، وبأيها جاء قبل منه . فكانت المجانسة بين الفداء وبين ما جاء به ثابتة ، باعتبار المالية ، فلهذا يصدق في ذلك .

78۸ ــ وهذا إذا قال: على عشرة أرؤس من الرقيق . وأما إذا قال: من رقيق ، ثم جاء بالدرَاهم ، فذلك في ، وهو مُطالبً عا التزمه من الفداء .

لأنه بإضافة الرقيق إلى نفسه يصير معيناً لهم. فكأنه عينهم بالإشارة ، وفي مثل هذا لا يؤخذ منه القيمة مكان العين .

٦٤٩ ـ فإن قال : لم يدعنى أهلُ الحصنِ أَنزلُ إليكم بذلك فجئتُ بالقيمة . لم يصدّق على ذلك .

لأَن ما جاء به من الدراهم صار^(٢) غنيمة للمسلمين، فلا يصدق على أن يجعل ذلك محسوباً عليهم بالفداء . وذلك لأَنه كان متمكناً من أن يبين

⁽۱) مكان هذه الكلمة بياض في هـ .

⁽۲) هه ۵ مبارت ۹ ه

للمسلمين قبل نزوله أنهم عنعونه من النزول بالرقيق حتى يأذنوا له فى النزول بالقيمة . فإذا لم يفعل كان التقصير منه ، وإن فعل ذلك فأذنوا له فى النزول بالقيمة كان ما يأتى به من الدراهم فداء ولا يكون فيثاً .

١٥٠ – ولو أنَّ صاحبَ القلعة قال: آمنونى على قلعتى ، أو على مدينتى على أن المرادَ عينُ مدينتى على أن المرادَ عينُ القلعة والمدينة بأن قال: إلى أخافُ إنْ فتحتُ لكم أنْ تهدموا قلعتى أو تخربوا مدينتى ، فقالوا له: أنت آمن على قلعتك ومدينتك . فهذا عليهما خاصة دون ما فيهما من الأموال والنفوس .

لأن مطلق الكلام يتقيد بما سبق من دلالة الحال . وإنما جعلوا له الأمان جزاء على فتح الباب . ومقصودنا من ذلك الاستغنام ، فعرفنا أن الأمان يختص بما سمى له ، إلا أنه يأمن بماله وولده وعياله ، لأنه استأمن على قلعته ليتمكن من القرار فيها ، وتمكنه بهذه الأشياء . في هذا الحكم يشبه حاله حال المستأمن إلى دارنا للتجارة .

فأمّا إذا لم يسبق كلامً يكونُ دليلًا على (ص١٤٩) تخصيص فني القياس الجوابُ كذلك أيضاً .

لما بينا أن المقصود من فتح الباب هو الاستخنام والاسترقاق . ثم ليص فى لفظة القلمة والمدينة ما ينبيء عن أهلها أو عما فيها ، ولعله إنما استأمن لهذه الصفة لمخوفه على القلمة أن تقلع وعلى المدينة أن تحرق أو تخرب . وقد كان ذلك مسقط رأسه ومسكن آبائه ، فقصد بالأمان إبقاؤها دون إبقاء من فيها .

وفى الاستيخسان هذا أمانٌ على القلعةِ والمدينةِ وعلى جميع مَا فيها ، لدلالةِ العُرْف . فإنه إذا قيل هذه مدينة عامرة أو قلمة حصينة يفهم منه عمارة با بكثرة أهلها لا بجدرانها . أرأيت لو قال : آمنونى على مملكتى على أن أفتح لكم القلمة أليس يفهم من هذا اللفظ. جميع ما فى مملكته من النفوس والأموال؟ ولأن مقصوده أن تبتى له المدينة والقلمة على ما كانت من قبل ، ويكون هو المتصرف فى أهلها كما كان . وإنما يحصل هذا المقصود إذا دخلوا فى الأمان .

٣٠٥ ... ولو أشرف رجلٌ من أهل الحصن فقال: أفتحُ لكم على أن تؤمّنونى من ماله على ألف درهم من ماله بطريق الأمان لا بطريق العوض . كما فى قوله: على أن تؤمّنونى على ألف درهم من مالى .

إذ التقديم (١) والتأخير في هذا لا يوجب اختلاف المعني .

وكذلك لو قال : على ألفٍ درهم .

فلا فرق بين أن يقدم ذكر الأَلف على أمان نفسه أو يوْخره في أن يكون عوضاً شرطه عليهم بفتح الباب .

٦٥٧ ــ ولو قال: أفتح لكم على أن تؤمنونى بألف درهم ،
 كان آمنًا وحده . وكان عليه ألفُ درهم يكتَسِبُهَا فيؤديها .

لأن جميع ماله يصير فيئاً بفتح الباب لو لم يقل بألف درهم فكذاك إذا قال: بألف دره .

وهذا لأن حرف الباء يصحب الأعواض . فإذا وصل الألف بأمان نفسه بحرف الباء كان ذلك تنصيصاً على أن الألف عوض عن الأمان،

 ⁽¹⁾ قد دار ، وفي الهامش د اذ التقديم في هذا والتأخير ، نسخة ، .

والأمان حاصل له . فكان الألف عليه بمنزلة من يقول لغيره : وهبت هذه (⁶¹) العين منك علىأن تبيعني جاريتك هذه بمئة دينار كانت المئة عوضاً عن الجارية.

٩٥٣ ـ وكذلك لو قال: أفتحُ لكم وتؤمَّنوني بألف درهم .

708 ــ ولوقال: أَفتحُ لكم على أَن تومَّنونى من مالى بـأَلفِ درهم . فالأَلف عوض عن أمانه أَيضًا ، إلا أَنه يُوْخذُ منه من مَالِه مقدارُ الأَلف إذا وُجد ، مكانَ ما عليه عوضًا من الأَمان بخلاف الأَول .

لأن هاهنا عين لما (٢) التزم من العوض محلا مخصوصاً وهو ماله اللدى ق يده ، وعلى ذلك أعطيناه الأمان . ولا بد من أن يأخذ ذلك القدر منه بطريق الفداء لا بطريق الاستغنام . وفى الأول التزم العوض فى ذمته من غير أن عين له محلا ، فيبتى ماله فيثا كما هو موجب فتح الباب على وجه إتمام القهر .

وإن لم يجدُّوا له مَالًا هُنا فعليه ألف درهم يؤدِّيها إلى المسلمين -

لأن الأمّان قد سلم له فيلزمه العوض بمقابلته . واكنه كان يعطى ذلك العوض من المال الموجود فى يده إن كان ، فإذا لم يكن فقد عرفنا أن مرا**ده** من المال الذى يكسبه .

۹۵۵ _ ولو لم يذكر فتح الباب ولكن قال: آمنوني حتى أنزله إليكم بألف درهم من مالى ، أو من مالى بألف درهم . فهذا فداء .

لأَن حرف الباء يصحب الأَعواض . فإنما التمس أَماناً بعوض . وقد قال ذلك حين نزل فعليه إذًا الأَلف .

⁽ز) کی جیابات

⁽۲) تن د سبا » .

وكذلك لو كان بحرف على هنا .

لأنه لم يشترط على نفسه للمسلمين منفعة حتى يكون ذكر الألف شرطاً شرطه (1) لنفسه على المسلمين ، عوضاً ، فتكون الألف عوضاً عن أمانه في الوجهين .

٦٥٦ ــ ولو قال : أفتحُ لكم على أن تؤمنونى على أهلى وألف درهم . أو قال : بأهلى وألف درهم ، فهو سواء . وله ألف درهم من ماله مع أهله ، وما سوى ذلك في .

لأن الأهل ليس بمال ، فلا يكون ذكره الألف على سبيل البدل عن أمانه ، سواء (ص ١٥٠) ذكره بحرف على أو بحرف الباء ولكنه على وجه الاستثمان لهم. ثم الواو للمطف ، وحكم العطف حكم المعطوف عليه . فإذا كان المعطوف عليه استُماناً كان المعطوف كذلك .

70٧ ــ ولو بدأ بالمال فقال : أفتحُ لكم وتؤمَّنونى على ألف درهم وعلى أهلى وولدى ، كان آمنًا على ألفٍ يعطونها إيَّاه ، وعلى أهله وولده ، وما سوى ذلك فيء .

لأنه شرط ذلك كله لنفسه جزاء على فتح الباب ، فما يصلح عوضاً وهو الألف يعطونه إياد . وأهله وولده كنفسه في أنه شرط أمانهم جزاء على الفتح.

٣٥٨ ــ ولو قال : أَفتتُ لكم على أَن تؤمَّنونى بـأَلف درهم وبـأَهلى وَولدى . فَعليْه الأَلف وأَهلُه وَوَلده كلَّهم فى = .

⁽۱) هـ ۵ وهرطه ۲ ه

لأن حرف الباء محكم (١) في الأعواض. فقد قرنه بالألف فكان عوضاً عن أمانه ، وقرنه بالأهل والولد أيضاً ، وعطفهما على العوض أيضاً ، فكان تنصيصاً على أن كل ذلك عوضاً عن أمانه .

70٩_فإذا بدأ بالأهلِ فَقَالَ : عَلَى أَنْ تُوَمَّنُونَى بِأَهلِ وَأَلْفِ درهم ، فالقياسُ هكذا يقتضى . ولكن الاستحسان : الأَهلُ ليسَ عَال ليصلح أن يكون عوضًا .

فاستدللنا بذلك على أن المراد الاستهان للأهل جزاء على الفتح ، وقدعطف الألف عليه ، فيكون ذلك استثناء الألف من ماله من جملة ما يكون فيئاً . ألا ترى أنه لو قال : أفتح لكم على أن تومنونى بجميع قرابتى وبأهل وولدى وبألف درهم ، فالذى يسبق إلى وهم كل أحد أن هذا كله استثناء لا فداء

٩٦٠ _ ولو قال : أنزل إليكم على أن تؤمنونى على أهلى وألف درهم ، أو بأهل وألف درهم . فهو سواء . وله أهله وألف درهم من ماله الذى نَزَل بِه . وما سوى ذلك فء كما هو الحكم فى أمان النازل .

لأنه عطف الألف على الأهل ومراده فى حتى الأَهل الاستثبان دون الفداه ، فكذلك فيها عطف عليه .

٣٦١ ــ ولو قال : بـألف دره_م وأهلى . فهذا فداء . وعليه أن يعطيهم ألف درهم وأهله .

لأَن الأَلف عوض حين قرن به حرف الباء ثم عطف الأَهل عليه ، فكان ذلك تنصيصاً على الفداء .

⁽۱) ق دیمکم » ،

قال : وبعض هذا أقرب من بعض . ولكن إنما يؤخذ بالغالب من معانى كلام الناس فى كل فصل ، إلّا أن يكون قبل ذلك مراوضة تقلل على فداء أو على أمانِ عليه ، فيؤخذ بذلك .

لأن الكلام يحتمل كل وأحد من المعنيين. فإذا سبق ما يكون دليلا على أحد المعنيين ترجح ذلك، وإذا لم يسبق حمل على أغلب الوجهين. كما هو الحكم في المشترك إذا ترجح أحد المحتملين فيه بدليل في صيغته.

777 - ولو قال: أفتح لكم وأعطيكم مقة دينار على أن تؤمّنونى على عشرة آلاف(1) درهم من مالى . فعليه بعد فتح الباب أن يعطيهم مئة دينار، وعليهم أن يسلّموا له عشرة آلاف من ماله ، كما استثناه لنفسه وهذا لا يكون فداء .

لأنه لو لم يذكر المئة الدينار كان ذلك استياناً منه على عشرة آلاف من هاله ، فكذلك إذا ذكر المئة الدينار شرطاً للمسلمين على نفسه مع فتح الباب .

٣٦٣ ــ ولو قال: أفتح لكم وأعطيكم مثة دينار ، على أن تؤتنوني بألف درهم . فعليه مثة دينار وألف درهم .

لأنه صرح بكون الألف عوضاً عن أمانه حين وصل حرف الباء بذكره، وصرح بكون الدنانير عوضاً عن أمانه حين شرط على نفسه أن يعطيها المسلمين ، إلا أن يقول بألف درهم آخذها، أو تعطونها ، فحينئذ يكون خلاف تنصيصاً على اشتراط الألف على المسلمين لنفسه عوضاً. وهذا تفسير ما قال إن هذا الكلام يحتمل معنين. يعنى بقوله ألف درهم . أى بألف درهم أتتزمها ، أو بألف آخذها منكم . فإذا جاء دليل أخذ به ، وإذا لم يأت دليل أخذ با هو الغالب من معانى الكلام . والله أعلم (ص 101) .

⁽۱) في هاملن ق « بيشرة الآف ، ليبيغة » ،

باب الحربي يستأمن إلى معسكر المسلين

375 - فإذا استأَمَنَ الحربيُّ إلى العسكر من غير حصن ولا قلعة ولا مطمورة فقال : أستأُمنُ لأُخرجَ إليكم ، ثم أرجعَ إلى أهلى ، فاتيكم بالتجارات ، فَلَهَب ثم جاء بتجارة أوْ سِلاح أو غير ذلك ، وقال : هذا مالى . فالقولُ قولُه وهو آمن على مَا جَاء به .

لأنه استأمن فى حال لم يصر مقهورًا ، فهو بمنزلة من استأمن ليخرج إلى دار الإسلام . وقد بينا أن هناك يدخل ماله فى أمانه تبعاً . وإن لم يذكر ، فكذلك الذى استأدن إلى العسكر إذا لم يكن محصورًا ، وقوله فى المال مقبول باعتبار أن اليد له . فالظاهر شاهد له .

٩٦٥ ــ وكذلك لو جاء بامرأة فقال : هذه امرأتى ، أو ابنتى ، أو جاء بصبيان فقال : هؤلاء ولدى . فهو مُصَدَّقٌ على ذلك وهم آمنون مَعهُ ، بمنزلة من استأمن إلى دار الإسلام .

وقد ذكرنا هناك أنه يتبعه عياله في الأمان كما يتبعه ماله .

ومن كذَّبه منهم فيا قال فهو في ٪ .

لإقراره على نفسه بالرق حين كفيه في سبب التبعية فيالأمان .

وإن صدَّقوه ثم رجع المستأَمنُ فقال : لا قرابةَ بيني وبينهم ، وكَتُبُوه فهم آمنون .

لأَتهم بالتصادق استفادوا الأمان فى الابتداء، فلا يبطل ذلك بقول المستأمن . لأن إقراره عليهم بالرق أو بما يبطل أمانهم مردود . وإن اتهم الأمير أحدًا منهم حلفه ، فإن نكل أخد مملوكاً ، ولكن لا يقتل بنكوله .

٦٦٦ ــ ولو جاء معه رجالٌ فقال : هؤلاء أولادى وإخوانى .
 فهم فيءٌ أجمعون .

لما بينا أن المقاتلة لا يتبعونه فىالأمان لو استأمن إلى دار الإسلام ، فكذلك إذا استأمن إلى العسكر⁶³ ولم يستأمن لهم نصاً ولا استأمنوا لأنفسهم .

77٧ - ولوجاء بمتاع أو رقيق فقال: هذا مالى ، أو بامر أو فقال: هذه عيالى . فعلم أنّه جاء بذلك من قرية أو مطمورة قريبة من العَسكر (١) ، فإن كان لم يعلم (١) بها أهل العسكر فذلك كله سَالم ، سواء كانت بحيث لو علموا بها كانوا قاهرين لأهلها أو لم يكونوا . لأن منى القهر لا يتحقق إذا لم يعلموا بهم ، والقريب كالبعيد فى حق من لا يعلم به . ألا ترى أن من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صح تيممه ، عنزلة ما لو كان الماء بعيدًا ؟

٦٦٨ ــوكذلك لو كان علم بهم ، إلَّا أنهم لم يقاتلوهم ولم يتعرَّضوا لَهم وهم ممتنعون من المسلمين .

⁽۱) هـ د المسكر » ٠

⁽٢) في هاملي ق د لا يطبي - تنسخة x .

لأَن أَهل المنعة لا يصيرون مقهورين بمجرد العلم بهم ما لم يتعرض لهم بالقتال . فإنما جاء بذلك من موضع لم يتناوله قهر المسلمين فيكون سالماً له .

٦٦٩ - وإنجاء به (١) من قرية قريبة من العسكر (٢) ليست لهم منعة وقد علم أهلُ العسكر بها وبما فيها ، أو لم يعلموا بما فيها إلاّ أنهم لو دخلوها عَلموا ذلك ، فليس له شيءٌ مما جاء به .

لأن المسكر دخلوا دار الحرب على قصد قهر المشركين ، فإذا نزلوا بساحة قوم غير ممتنعين منهم ، وعلموا بحالهم ، كانوا قاهرين لهم . ألا ترى أن رمول الله على الله عليه وسلم حين قرب من حيبر قال : الله أكبر خوبت خيبره إنا إذا نزلنا بساحة قوم (فساء صباح المنظرين) (ا). وإذا ثبت القهر بهذا الطريق عرفنا أنه إنما جاء بهذا عما كان في يد المسلمين وتحت قهرهم ، ولا يسلم له شيء منه ، عنزلة المحصور الذي يستأمن لينزل أو ليفتح الباب .

٩٧٠ _ وإن كان أخرجَه من مَطْمُورة فى قَرية قد عرف المسلمون القرية ولكنّهم لم يعلموا المطمورة ، فجميع ذلك سالم .

لأَن ما فى المطمورة لا يتناوله قهرهم إذا لم يعلموا بها، دخلوا القرية أو لم يدخلوها ، فإنهم عدموا آلة الوصول إليها .

7٧١ ــ وإنْ جاء بذلك مِنْ ^(٤) حَشْنِ قَد قَاتَلهم المُسْلمون وَهُم مُقيمون عَليه ليفتحوه (ص ١٥٢) فجميعُ ما جاء فيه فءٌ .

⁽ا) سائطة من ق ه

⁽٢) هـ د المسكر » . (٣) سورة السافات » (٣ » الآية ١٧٧ »

⁴³⁾ a. 4 ag 3 e.

لأن قهر المسلمين يتناول ما فى الحصن ، بعليل أنه لو نزل رجل من ألم المحصن مستأمناً لم يسلم شيء مما جاء به مع نفسه . فأى فرق بين أن يستأمن وهو خارج ، وبين أن يستأمن ليخرج فى حتى المال الذى يخرجه من الحصن . فكما أن هناك لا يسلم له شيء فى المال والعيال بدون التصريح بالاستثان منه له ، كذلك هذا(١) . والله أعلم .

^{· (}talasu (j)

باب الحربي يستأمنُ إلينائم نجده في أيسهم

7۷۲ - وإذا استأمن الحربي إلى العسكر ليدله على عورات المشركين ولتى المسلمون العدو ففقدوه . فلما هزموهم (۱) وجدوه فيهم وقال : أسرونى من صدقه المسلمين ، ولا يُعرف كذبه من صدقه ، فإنّه يُنظرُ في حاله ، فإن كانت هيأته (۱) كهيأة (۱) المأسور بأن كانمغلولا أو مربوطاً أو مضروباً لم يعرض له ، وكان عندنا على أمانه الأوّل . لأنه عند تعذر الوقوف على حقيقة الحال يصار إلى تحكم الظاهر .

فإذا تبيّن بذلك أنه كان مَأْسُورًا فيهم قلنا: أسرُم إيّاه لا يُبطلُ أمانه ، كما لو أسروا ذمّيًّا لا يُبطلُ ذلك عهدَه ، ولكنه يُستحلف على ما يَدّعى من ذلك .

لأَن بما شاهدناه من دلالة الحال يصير الظاهر شاهدًا له ولكن لا تنشني شهمة الكذب عن كلامه . فالقول قوله مع بمينه .

⁽۱) پ ه مزموا ۴ ،

⁽۱) ان «حيات» » . (۱) دب ، ق « ميأة » .

٣٧٣ ــ وإنْ لم يكن عليه شيء من علامات الأسرِ فهو فيء .
 وللإمام أن يقتله .

لأَن الظاهر أنه فارق عسكرنا باختياره، والتحق بمنعة أهل الحرب، فانتهى به الأَمان الذي بيننا وبينه، وحاله كحال غيره من أهل الحرب.

378 - وإن (١) أشكل أمرُه بأنْ دَلَّ بعضُ العلاماتِ على أنه أَتاهُم اختيارًا وَبَعْضُ العلامات على أنهمُ أَسَرُوه ، فهو في . ولكن لا ينبغي للإمام أن يقتُلُهُ .

لأن عند تعارض الملامات يحكم الموضع الذى وجد فيه . وإنما وجد فى منعة أهل الحرب ، وفى موضع إباحة الاسترقاق . إلا أن تعارض العلامات عكن شبهة فى أمره ، فمنع القتل ، إذ القتل نما يندرئ بالشبهات .

فإن قيل: عند تعارض العلامات لماذا لا يتمسك بالأَصل وهو الأَمان الذى كان ثابتاً له منا ؟

قلنا: التمسك بالأصل الملوم هو لانعدام الدليل الزيل له ، لا لوجود الأدليل المبتى . وقد ظهر الدليل المزيل لأمانه ، وهو كونه فى منعة أهل الحرب . فكان ينبغى على هذا القياس أن يكون فيئاً على كل حال . إلا أنا تركنا هذا القياس فيا إذا ظهر أنه كان أسيرًا فيهم بدليل . فإذا انعدم ذلك أو جاء ما عارضه وجب الاعتاد على ما هو معلوم فى الحال ، وهو أنه حربى وجد فى منعهم .

٦٧٥ ـ قال : ولو جالتُ خيلُ المسلمين جولةً ثم إنَّهم عَطفوا

⁽۱) ب ډ ولو ۵ .

فهزمُوهم ، فَوَجَدوه فى أيلسهم ، فهذا والأُوّلُ سَوَاءٌ . إذا عُلم أنّه كان فى منعتهم قبل هزيمتهم .

وإن هزمهم المسلمون فوجدوه لا يَدرُون أكان مَعَهم أو مع أهل الحَرْب ، إلَّا أنهم كانوا فقدوه . فلما وجدوه قال : لم أبرح⁽¹⁾ عَسْكركم . فإن كان أهلُ العَسكر قليلًا وأحاط. العلمُ بأنه لا يخفي مثلهُ إن كان في العسكر ، فهو فيءً .

لأَنا تيقنا بأَنه كاذب محتال، وأنا حين فقدناه قد التحق بمنعة أهل الحرب، فانتهى حكم الأمان.

وإن كان العسكرُ عظيا قد يخنى مثلُهُ فيه ولا يُدرى أَصدق أَم كذب ، فهو على أمانه .

لأن الدليل المزيل للأصل العلوم لم يظهر هنا ، وهو وصوله إلى منعة المشركين . ولكنا ندعى ذلك عليه وهو منكر ، فالقول قوله مع يمينه .

7٧٦ - وإن كان قليلًا فَفَقدُوه ، فلمّا هَزَمُوا الْعَدُو (ص١٥٣) إذا هم به لا يدرونَ أكان مع العَدو أو كان معهم . فسُشل عن ذلك فقال : ذهبتُ أتعلَّفُ العلف (٣) ، أو ضللتُ الطريق ولم ألحق بالعَدوّ . فني القياسِ هو في ة .

⁽۱) هـ ، پ د لا ايرج في مسكركم ، •

⁽۱) ساتطة من ب ، ق ،

لأَّنَا علمنا مفارقته العسكر في دار الحرب . ودار الحرب موضع أهل الحرب . فكان ذلك بمنزلة وصوله إلى منعتهم في حكم انتهاء الأَمان .

ولكنَّه استحسن وقال: هو مصدَّقٌ مع يمينه .

لأنه أخبر بخبر محتمل . فإنه لم يجد بدًّا من أن يخرج من المسكر ليقفى حاجته أو ليأتى بالعلف . وربما يضل الطريق عندالخوفوكثرة الزحام ، كما أخبر به . وقد عرفنا ثبوت الأمان له . فيجب التمسك بذلك الأصل ما لم يظهر مزيله بدليل . والله أعلم .

باب المراوضة(١) على الآمان بالجعل وغيره

177 قال : ولو أنَّ عسكرَ المسلمين أتواحسنا من حُصون أهلِ الحرب فناهضوه ، وقال لهم أهلُ الحصن : يخرجُ عَشرةُ منّا يُعاملون كم على الأمان ، وقدرضينا بما صَنَعُوا. فلما خرج العَشرَةُ سألوا المسلمين أنْ يسلموا السّبْي ويأُخلوا ما سوى ذلك . فأني المسلمون ذلك . وصالحهم العشرةُ على أن يؤمّنُوهم خاصّة وعيالاتهم . فتراضوا على ذلك . ثم دخلوا الحصن وفتحوا الباب . فدخل المسلمون يَسْبُون فقال أهلُ الحصن : أخبرنا العشرةُ بأنكم آمنتم السّبي ، لم يُلْتَفَتْ فقال أهلُ الحصن ، سواء صَلَقَهم العشرةُ بي ذلك أو كذبوهم . وجميعُ ما في الحِصْن في ، سوى العشرة مع عيالاتهم .

لأَنه لم يؤخذ من المسلمين أمان لغير العشرة صريحاً ولا دلالة . وأهل الحصن لا يدخلون في أمان العشرة تبماً . فإن في أمان المحصور لا يدخل من كان تبعاً له حقيقة فكيف يدخل من لم يكن تبعاً ؟

والعشرة وإن أخبروهم بأمان السبي كما زعموا فقد كذبوا في ذلك .

⁽¹⁾ في علمش ق 3 في حديث ظلعة : فتراونينا حتى اصطرف مني • أى فيطلبنا في البيع والشراء .. وهو ما يعرى بين المتيابيين من الزيادة والنقصان • كأن كل واحد منهما يروض صاحبه وياشته الدابة ، فياية ٩ .

والمشركون إنما أتوا من قبل أنفسهم حين نصبوا الخاننين للسفارة بينتا وبينهم ، وصاروا مغربن لا مغرورين من جهة المسلمين .

۲۷۸ ــ وعلى هذا لو شهد قوم من المسلمين كانوا في الحصن
 أن العشرة أخبروهم بذلك لم تنفعهم هذه الشهادة

لما بينا ، فإن الثابت بالبينة لا يكون أقوى من الثابت بالمعاينة .

7۷۹ ــ ولو عاينًا أنَّ العَشَرة أخبَرُوهُم بذلك حين دُخَلُوا الحصن لم يمنعنا ذلك من استرقاقهم .

، لأنه لا أمان لهم منا .

٩٨٠ ـ ولو كان أهلُ الحصن أخلوا الأمان من المسلمين على ما فى حصونهم حتى يرجع إليهم العشرةُ بصلح أو غَيرِ صُلح ، فهذا والأول سواء .

لأَن ذلك الأمان قد انتهى برجوع العشرة إليهم ، فكأنه لم يكن أصلا .

٦٨١ ــ ولو كانوا أخلوا الأمان حتى ترجع إليهم العشرة فيخبروهم عاجرى على وجهه والمسألة بحالها ، فقال العشرة : قد أخبرناهم يذلك . وقال أهل الحصن : لم تُخبرونابشى عمن ذلك . فهم على أمانهم .

لأن العشرة يدعون انتهاء الأمان الذي كان منا لأهل الحصن ، وأهل الحصن منكرون لذلك، فالقول قولهم ولا شهادة للعشرة على ذلك . لأتهم يشهدون على قعل أنفسهم ، ولأهم يشهدون على إيجازة ما فِعَبُوا ، فإنهم يقولون: قد أخبرنا أهل الحصن ورضوا بما فعلنا ، ولا شهادة للمرء على إجازة ما باشره .

٩٨٧ – ولو شهد على مقالتهم قوم مسلمون، أو من أهل اللهة ، كانوا في الحصن، قبلت الشهادة وكانوا فيثاً .

لأَن شهادتهم حجة على أهل الحصن . فكان الثابت بشهادتهم كالثابت بإقرار أهل الحصن (ص ١٥٤).

٩٨٣ - فإن كان الشهودُ (١) من المسلمين على ذلك فُسَّاقًا رُدُ (١) السّبي إلى الحصن ، وأُعيد الأَمْرُ كما كان، ثم يُنبذُ إليهم ويقاتلون.

لأَن الأَمر بالتوقف فى خبر الفاسق منصوص عليه ، ولا فرق بين أن يكون المشهود عليه مسلماً أو حربياً فى أنه ليس للفاسق عليه شهادة مقبولة . وما لم يثبت إخبار العشرة إياهم بالأَمر على وجهه كانوا آمنين فلا يحل سبيهم ه

ماروا لا مَنعَة لهم ، فعليهم أن يُلحقوهم عمامنهم .

لأَنْهُم في أمان منا .

فلا يجوز النبذُ إليهم حيى نُبْلغَهم مأمنهم .

٦٨٥ ـ ولو قالت العشرة ما أخبرناهم بالصلح على وجهه ، ولكنا

⁽۱) هـ 3 الشهود على ذلك من السلمين 4 -

⁽۱) ب دیرده.

أخبرناهم أنكم آمنتم السبى . فهذا والأول سواءً ، ولا يجوز التعرض بشيء مما في الجصن .

لأُنهم كانوا فى أمان منا إلى غاية . وهو أن يخبرهم العشرة بالأَمر على. وجهه ، ولم يفعلوا .

7٨٦ - فإن قال المسلمون: فنحن نُسلَّم لكم السَّبي كما أخبركم به العشرة و نأُخذُ ما سواه من المتاع، لأنكم رضيتم بذلك وفتحم الحصن عليه. وقال أهل الحصن: لا نرضي سذا الآن. فذلك لأهل الحصن.

لأن الأمان منا يتناول جميع ما فى الحصن ، فهم على ذلك الأمان ، وإن رضوا بغيره ، ما لم ينبذ إليهم أو ينتهى بوجود غايته ، وغايته الإخبار بالأمر على وجهه . فإذا لم يوجد كان علينا أن نعيدهم إلى منعتهم كما كانوا ، أو نبلهم مأمنهم ثم ننبذ إليهم .

٩٨٧ – ولو بعث الأميرُ مع العشرة رجالًا من المسلمين. فقال الرجلُ المُسْلِمُ : قد أخبرهم العشرةُ كيف كان الصلح. وأنكر ذلك أهلُ الحصن ، فالقولُ قولُهم .

لأن شهادة الواحد في الإلزام لا تكون حجة على المستأمنين⁽¹⁾ كما الا تكون حجة على المسلمين .

١٨٨ - وإن كان بعث معهم رَجلين مُسْلِمَيْن أو أكثر فشهدا بذلك كانوا فيئًا .

⁽¹⁾ هـ ۱ الستأس ۲ ه

لأن شهادة المسلمين حجة تامة ، فيشبت بشهادتهما(١) ما يوجب انتهاء الأمان به .

فإن قيل : كيف تقبل شهادتهما وهما يجران بها نفعاً إلى نفسهما(٢) الأن لهما نصيباً في الغنيمة ؟

قلنا : نعم . لكن الحق فى الغنيمة لا يتأكد قبل الإحراز . ولهذا من مات صنهم لا يورث نصيبه . ومثل هذا الحق الضعيف لا يورث تهمة مانعة من قمول الشهادة .

ألا ترى أن مسلمين من الجند لو شهدا على ذى أنه سرق من الغنيمة شيئاً بعينه ، أو شهدا عليه أنه سرق شيئاً من مال بيت المال . كانت شهادمما مقبولة ولا ينظر إلى ما لهما فيه من المنفعة بناء على الشركة العامة .

٦٨٩ - وإن كان الرجلان ممن لم تُقبل شهادتُهما بين المسلمين فالقومُ على أمانهم .

لأَن ما ينتهى به الأَمان لم يثبت بِله الشهادة ، فإن ثبوته بذ ُ على قبول شهادتهما .

١٩٠ - ولو كان بعث رجلين من أهلِ الذمة مع العشرة وهما ممن
 تُقبل شهادتهما على أهل الذمة ، فهم فىءً أيضًا .

لأَتهم يشهدون على المستأمنين ، ولأَهل الذمة شهادة مقبولة على المستأمنين فيا يندرى عبالشبهات وفيا لا يندرى عبالشبهات ، فكاتا بمنزلة المسلمين في ذلك .

⁽۱) في هامتي تي و بشهادتهم ، نسخة ٤ ،

 ⁽۲) ب ۵ هـ د انفسهما ۵ ه.

۲۹۱ ــ فإن شهد على ذلك رَجل وامرأتان ، جازت الشهادة وكانوا فيثًا ، إلَّا أَنَّهم لا يُقتلون .

لأن شهادة الرجال مع النساء (١) حجة فيا يثبت مع الشبهات ، وليس بحجة فيا يندريءُ بالشبهات . لتمكن شبهة الضلال والنسيان في شهادتين .

٣٩٧ – ولو كان بَعث مع العشرة رَجليْن مِنْ أَهلِ الحرب مُستَأْمِنَيْن ، فشهدا عليهم ، فإن كان من أَهلِ تلك الدار جَازَتْ شهادَتُهما ، وإن كان من غير تلك الدار بـأن كانا من الترك^(٦) ، وأهلُ الحصن نصارى لم تقبل شهادتُهما ، لتباين الدارين ، فإنَّ ذلك يقطعُ ولاية التوارث . (ص ١٥٥).

وهذا لأن دار الحرب دار قهر ، ليس (٣) بدار حكم . فباعتبار اختلاف المنعة يتباين الدار ، حتى لا تقبل شهادة المستأمنين بعضهم على بعض ، إذة كانوا من أهل دور مختلفة ، وإن كانوا مجتمعين فى دارنا بخلاف أهل اللمة فإنهم صاروا من أهل دارنا ، ودار الإسلام دار حكم ، فإذا جمعهم حكم واحد قبلت شهادة بعضهم على بعض ، وإن اختلفت مللهم ، كما تقبل شهادة المسلمين بعضهم على بعض ، وإن اختلفت مذاهبهم (٤).

٣٩٣ ــ وكلُّ شيء رَدَدْتُ فيه أهلَ الحصنِ إلى مَأْمنهم فإنِّى (⁽⁾ أردُّ فيه العشرة إلى مأْمنهم أيضًا .

⁽۱) هه ≥ ق « شهادة التبساء مع الرجال ¢ م

⁽Y) ق « الشراء » وفي الهامش « الترادُ ، اسمقة » m

⁽٣) ق ۵ ليست ۲ ه

⁽⁾⁾ ب > ق د أمواؤهم » س

^{. 4} Alb > J (a)

لأَن الأَمان تناولهم يقيناً ، فلا يجوز التعرض لهم قبل النبذ إليهم .

٦٩٤ ــ ولو شهد قومٌ من أهل الحصن سِوَى العَشرة بمن يُعدل في أدينه أنَّ العَشرة أخبروهم بالصَّلح لم تجزَّ شهادتُهم .

لأنهم صاروا عبيدًا للمسلمين بزعمهم . فإن الشهود يزعمون ⁽¹⁾ أن الأم**ان** قد انتهى بإخبار العشرة إياهم بالأمر على وجهه ، فهم أرقاء أو حالهم متردد يين الرق والحرية ، فيكونون^(۲) بمنزلة المكاتبين لا شهادة لهم .

٦٩٥ ــ وإذا لم تُقبلُ شهادتُهم فأَهلُ الحصنِ آمنون ُغير العشرة وأموالهم ورقيقهم .

هكذا وقع في بعض النسخ وهو غلط. والصحيح :

غير الشُّهُود على العشرة .

فإنه لا إشكال فى أمان العشرة ، فكيف يستثنيهم من جملة الآمنين ؟ ولكن هؤلاء اللين شهدوا هم مقرون بانتهاء الأمان ، وإقرارهم صحيح على أنفسهم ، فكانوا فيئاً مع أموالهم ورقيقهم ومن صدقهم من عبالهم وأولادهم الصغار أيضاً ، لأنهم فى حجر الأمهات ، وعند التكذيب هن آمنات ، فكذلك أولادهن .

ومن لم يكن له أم من أولادهم الصغار فهم مصدقون عليهم . وهذا لأَتهم لما صاروا أرقاء والأُمهات حرائر فباعتبار بقاء الأَمان لهن كان المعتبر في حق الأَولاد حجر الأُمهات . ومن لم يكن له أُم فلا بد من اعتبار حجر

⁽۱) ب ۽ ٿي ۾ ليائهم پرميون ۽ ه

⁽۲) ق د فيکون ۵ ۰

الأب فى حقه ، فيصير رقيقاً معه ، ولا يصدقون على الكبار من أولادهم إلا أن يصدقوهم فحينثذ يكونون أرقاء بإقرارهم .

٦٩٦ – قال : ولو كتب الأمير كتابًا إلى أمير الحصن يُخبره عا جرى ، وختمه بخاتمه ، وبعثه على يدى رسولٍ مِنْ قِبَله مع العشرة.

فلما فتح الحصن قال أميرهم : لم يأت بالكتاب ولم يدفعه إلى الرَّسُولُ .

> وقال الرُسُولُ : قد دفعتُه إليه وقرأه بمحضرٍ منى . فأهلُ الحصن على أمانهم الأول .

لأَن الرسول يدعى انتهاء الأَمان بإيصال الكتاب إليه ، وهو منكر لذلك ، فالقول قول المنكر .

وهذا لأن الذي يتعلق بالتنهاء الأمان إباحة قتلهم واسترقاقهم ، وهذا مما يندرئ بالشبهات ، فخبر الواحد فيه لا يكون حجة تامة وإن كان مسلماً .

٦٩٧ - فإنْ كان بعثَ معه رَجلَيْن مُسْلِمَيْن فشهدا بأَنَّه قرأَ عليه بمحضرِ منهما حتى سَمعه وعلم مَا فيه فهم في أ أَجمعون .

لأَن الثابت بالبينة كالثابت بإقرار الخصم ، وشهادة المسلمين حجة تامة .

٦٩٨ – ولو شهدا أنّه دفع الكتاب إليه ، فقرأه عليه بالعربية ، وترجم له الترجمانُ ، ولكنهما لا يدريان ما قاله الترجمانُ ، فالقياسُ فيه أنهم آمنون حتى نعلم أنه قد علم ما فى الكتاب .

لأنا نعرف أنه لا يعرف العربية ، (ص١٥٦) والشهود لم يعرفوا ما قال له الترجمان ، فلا يثبت علمه بما في الكتاب بهذا القدر، وما لم يصر ذلك مطوماً له لا ينتهى الأمان ولا تنتنى الشبهة . فلا يجوز لهم الإقدام على القتل والسبي ، ولكنه استحسن .

٣٩٩ ـ فقال : في م الأنه ليس في وسع المسلمين فوق ذلك إذا أرادوا النبذ إليهم .

وإن خان الترجمانُ فذكرَ لهم غيرَ ما فىالكتاب فإنما أتوا من قِبَل أَنفسهم حين اتخذوا ترجمانًا هُو خائِن .

وما لا يمكن الوقوف عليه حقيقة لا يجوز (١) تعلق^(٦) الحكم به ، وإنما يعلق بالسبب الظاهر ، وقد تم ذلك كما شهد الشهود .

٧٠٠ ـ ولو أن رسل المؤمنين لم يحضروا مجلس أميرهم إلا أن الأمير ردِّ جواب الكتاب بكتاب مختوم ثم فتح الحصن فجحد الأميرُ الكتاب فقال: ما وصل إلىَّ كتابٌ ، ولا أخبرني العشرة عا جرى على وجهه .

فهُم عَلَى أَمانهِم .

لأَن الغالب أَن الكتاب الذي جاء به إلى أمير العسكر محتمل . فلعله القتعل ذلك مفتعل على لسان أميرهم . وانتهاءُ الأَمان لا يثبت مبيحاً للقتل والاستغنام بمثل هذا الكتاب المقتعل .

⁽۱) هـ د حقيقة پجوز تعليق ٤ ،

⁽۲) ڨد تمليق ۲۰

٧٠١ وكذلك إن كان هذا الكتاب من ملكهم الأعظم ثم
 أنكره بعد ما وقع الاستيلاء على مملكته .

فإنه لا يبطل به الأمان الذي كان بين المسلمين وبينهم . لما بينا أن الكتاب محمل قد يفتمل على لسان الأعظم كما يفتعل على لسان من هو دونه. ٧٠٧ ـ ولا يحل إراقة الدماء والاسترقاق باعتبار هذا الكتاب الذي لا يدرون أحق هو أم باطل .

فإن قيل : أليس أن كتاب القاضى إلى القاضى يجعل حجة فى الأحكام وهذا الاحيّال فيه موجود ؟

قلنا : أما فيا يندرى الشبهات لا يجعل حجة ، وفيا يثبت مع الشبهات في القياس لا يكون حجة أيضاً . وإنما جعل حجة فيا يثبت مع الشبهات استحساناً ، لتحقق الحاجة فيه بشرائط. يقع بها الأمن عن الافتحال ظاهراً ، وهو الختم ، وشهادة الشهود عليه وعلى ما فيه ، ومثل ذلك لا يوجد في كتاب كبيرهم إلينا . والله أعلم .

۷۷ ياب أمان الرسول

٧٠٣ - قال : فإذا أرسل أميرُ العسكر رسولًا إلى أمير حسن فى حاجة له ، فذهب الرسُولُ وهومُسلمٌ . فلما بلَّغ الرسالة قال : إنه أرْسَل عَلى لسّانى إليك الأمان ، لك ولاَّها مملكتك ، فافتح الباب . وأتاه بكتاب افتعله على لسان الأمير ، أو قال ذلك قولًا، وحضر المقالة ناس من المسلمين . فلما فتح الباب دخل المسلمون وجَمَلُوا يَسْبُون . فقال أمير الحصن : إنَّ رسولكم أخبرنا أنَّ أميرَكم أمّننا وشهد أولئك المسلمون على مقالتهم . فالقوم آمنون ، يُردِّ عليهم ما أخذ منهم . لأن عبارة الرسول كعبارة المرسل فكان أمير العسكر أمنهم .

قان قيل : عبارة الرسول كعبارة المرسل فيا جعله رسولًا فيه ، فأمًا فيا افتعله فلا .

قلنا : هذا التمييز غير معتبر فى حق المبعوث إليه .

لأنه لا طريق له إلى ذلك . وإنما الذى فى وسعه الاعتاد على ما يخبر به الرسول ، فلهذا يجمل ما أخبر به كأنه حق بعد ما ثبت أنه رسول . وهذا لأن المواجب على المرسل أن يختار لرسالته الأمين دون الخاتن ، والصادق دون الكاذب . فلو لم يحجل ما يحبر الرسول به كأنه حق من حقهم أدى ذلك إلى الغرور ، وذلك حرام .

أرأيت لو ناداهم الأمير : إن هذا رسولي في كل ما يجرى بيني وبينكم .

ثم أتاهم بهذا لم يكن القوم آمنين . ومن تأمل قوله تعالى: ﴿ ولو تقول علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه بالبمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ﴾ (١) يتضح عنده هذا المنى . وقد تقول عليه غيره بعض الأقاويل (ص ١٥٧) نحو مسيلمة ونظرائه ممن ادعى الرسالة ، ولم يصبهم فى الدنيا . فعرفنا أن حال الرسل فيا يخدرون به عمن أرسلهم لا يكون كحال غيرهم .

٧٠٤ - وكذلك إن كان الرسولُ ذميًا أو حربيًا مستأمنًا .

لأَن ثبوت هذا الأَمان من جهة أمير العسكر لا من جهة الرسول. فإن الرسول في حصشهم غير ممتنع منهم. فلا يصح أمانه من جهة نفسه.

ثم هذا التقصير كان من جهة الأمير حين اختار لرسالته كافرًا خائناً وهو منهى عن ذلك .

أَلا ترى إلى ما روى أَن عمر رضى الله عنه قال لأَبى موسى رضى الله عنه : مر كاتبك فليدخل المسجد وليقرأ هذا الكتاب .

فقال: إن كاتبي لا بدخل السجد.

قال : ولم ؟ أجنب هو ؟

قال : لا ، ولكنه نصراني .

فقال: سبحان الله، اتخلت بطانة من دون المؤمنين؟ أما سمعت قوله تعالى: ﴿ لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً﴾ (٣).

أى . لا يقصرون في إفساد أموركم .

٧٠٥ - فإن قال الرسول : إنى قُلت لهم هذا الذى ادّعوا ،
 ولا نعلم ذلك إلا بقوله ، وقد فتح الحصن وسباهم المسلمون ،
 لم يُصدّق على ذلك .

⁽ا) صورة الماقة ، ٦٦ ة الآيات ؟) * ه) ، ٦٦ .

⁽٢) سورة آل ميران ۽ ٢ ۽ الآية ١١٨ -

لأَنَّه أخبر بما لا يملك استثنافه ، وادعى ما يبطل حق المسلمين بعد ما ظهر صبب ثبوت حقهم ، فلا يصدق فيه إلا بحجة .

٧٠٦_ولكن من وقع سَهمه مِنْهُم صَار حُرًّا ، لإِقراره أَنّه آمِنٌ ، ولا يُتركُ ليرجعَ إلى دار الحرب .

لأن ذلك من حق المسلمين .

٧٠٧_وإن شهد على هذه المقالة قومٌ من أهل الذُّمَّةِ لا تُقْبَلُ شهادتُهم .

لأنها تقوم على المسلمين .

٧٠٨ وإن كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلٌ ليس برسول، ولكنه افتعل كتابًا فيه أمانُهم، فلنحل به إليهم، أو قال لهم ذلك قولًا، وقال: إنى رسولُ الأمير، أو رسُلُ المسلمين، والمسألة بحالها، فَهُمْ فَءُ كلُّهم. وللإمام أنْ يقتل مقاتلتهم.

لأنه لا يمكن إثبات الأمان لهم من جهته . فإنه غير ممتنع منهم حين قال لهم ذلك ، بل هو عنزلة الأسير فيهم . وأمان الأسير لا ينفذ على المسلمين . فلا يمكن تصحيحه من جهة أمير العسكر ، لأنه ما أرسله حتى تكون عبارته قائمة (ا) مقام عبادة الأمير . وهذا لأن معنى الغرور لا يتحقق هنا لو أبطلنا هذه المقالة ، وإنما جاء التقصير من جهتهم حين اعتملوا قول مجهول غير معروف بالرسالة ، ولا كان رسولا إليهم من جهة الأمير ، في وقت من

⁽۱) ماد قائبا ۵ -

الأَوْقات . والأَمير لا ممكنه أن يتحرر عن هذا، لأَنه لا يعرف المفتعل ليمنعه من الافتعال . وكما أنه يسقط عنهم الوقوف على ما ليس فى وسعهم - يسقط عن الإمام التحرز عما ليس فى وسعه .

٧٠٩ ولو قال لهم هذا الذي لم يكن رسولًا ، هذه المقالة وهو في حسكر المسلمين ، ناداهم ففتحوا الباب ، كانوا آمنين حتى ينبذ (١) إليهم.

لأنه يجعل هذه المقالة أماناً من جهته حين كان في منعة المسلمين . وقد بيناً أن من علك الأمان إذا أخبر عن من علك الأمان فذلك أمان صحيح لهم . سواء كان الخبر صدقاً أم كنباً . إن كان صدقاً فمن جهة الخبر عنه ، وإن كان كلباً فمن جهة المخبر ، إلا أنه لا يثبت ذلك إلا بشهادة العلول من المسلمين ، لأنها تقوم (٢) لإبطال حقهم في الاستغنام .

٧١٠ ولو أنَّ رسول الأمير حينَ بلَّغَ رسالةَ الأمير قال: إنَّ فلانًا القائدَ قد أمّنكم وأرسلنى بذلك إليكم ،أو إنَّ المسلمين على باب الأمير آمنوكم ، أو إنى كنت قد أمنتكم ، قبل أن أدخل إليكم ، وناديتُكم بذلك . وشهد على هذه المقالة قومٌ من المسلمين. فهم في عُ أجمعون إذا كان ما أخبر به كنبًا .

لأنه ليس برسول (ص ۱۵۸) القائد حتى يجعل عبادته كعبادة القائد ، ولا علك ولا هو رسول المسلمين على باب الأمير حتى تكون عبارته كعبارتم ، ولا مملك هو أمانهم (٣) بنفسه في هذه الحالة لأنه في منعتهم ، فلهذا بطل حكم كلامه .

⁽۱) پ ۵ نید ۵ م

⁽٣) پ ۶ لا عقوم ۵ ۰

⁽٢) هم : ب ، ق د وهو لا يملك أماتهم ٢٠٠

 ٧١١ - ولو كان رجلٌ من المسلمين أرسلَ في حاجته فقضي حاجته ثم أخبرهم أنَّ مَنْ أرسله آمنهم . فهذا أيضًا باطل .

لأن رسول الواحد من عرض العسكر⁽¹⁾، فى مثل هذا لا يشبه رسول الأمير أو رسول جماعة المسلمين . فإن ذلك المرسل لو كان فى هذا الموضع لا يصح أمانه ، فكذلك رسوله إذا أخبر عنه .

وهذا هو القياس فى رسول الأمير ورسول جماعة المسلمين أيضًا ، غير أنا استحسنا^(٢) فى هاتين الخصلتين .

لأن جماعة المسلمين من أهل المنعة حيث ما كانوا ، ورسولهم قائم مقامهم . فإذا أضاف الأمان إليهم كان صحيحاً . وكذلك الأمير أمانه صحيح حيث يكون أميرًا ، لأنه لا يكون أميرًا إلا باعتبار المنعة . فلمان رسوله كلسانه فى الإخبار بالأمان . وهذا لا يوجد فى حق الواحد من عرض الناس ، فلهذا لا يعتبر إخبار رسوله إياهم بالأمان عنه .

٧١٧ ــ قال : ولو أنَّ الأمير أرسلَ إليهم مَنْ يُخْبِرُهُمُ أنَّه آمنهم، ثم رجع إليه فأخبره أنه قد أناهم برسائته ، فهم آمنون ، وإن كانوا لا يعلمون أنَّ الرسول قد بلَّغهم .

لأن البناء على الظاهر واجب فيا لا يمكن الوقوف على حقيقته. والظاهر أن الرسول بعدما يدخل عليهم لا يخرج حتى يردى الرسالة. ولأن فيا يقوله الرسول احمال الصدق ، وإن لم يترجح جانب الصدق . وبهذا القدر تثبت الشبهة . وقد بينا أن الأمان يثبت في موضع الشبهة .

فلا يجوز للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى ينبذوا إليهم .

⁽۱) في هامش ق « قلان من عرش العشيرة أي من شقهًا لا من صعيمها - مغرب » .

 ⁽۲) يم ۱ استحسناها ۲ .

٧١٣ ولو كان الأميرُ والمسلمون آمنوهم ثم بعثوا رجلًا ينبذ إليهم ويُخبرهم أنهم قد نقضوا العهد، فرجع الرسولُ وذكر أنَّه قد أخبرهم بذلك. فليس ينبغى للمسلمين أن يُغيروا عليهم حتى يعلموا ذلك.

لأَنه أتاهم بخبر (1) متميل بين الصدق والكذب. وذلك لايكون حجة تامة فى بقش العهد، وإن كان حجة فى الأمان بمعنى. وهو أن الذى يتعلق بنبذ الأمان إباحة السبى، واستحلال الفرج (٣) والدماء. وهذا مما لا يثبت مع الشبهة. ومجرد الظاهر أو خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة.

فأما الذي يتعلق بالأمان حرمة السي ، وذلك مما يثبت مع الشبهة .

ولأَن ما يتعلق بنبذ الأَمان إِذا وقع فيه الغلط. لا بمكن تداركه ، فلا يجوز أن يعتمد فيه تمجرد الظاهر ، وأَما ما يتعلق بالأَمان إذا وقع فيه غلط. بمكن تداركه فيجوز الاعهاد فيه على الخبر الواحد إذا كان رسولا .

٧١٤ ـ فإن أغار عليهم المسلمون قبل التثبّت فقالوا: لم يبلغنا مَا جَاءَ به رسُولكم ، فالقولُ قولهم .

لأنهم أنكروا نبذ الأمان، وفيه تمسك بالأصل المعلوم. فيرد عليهم المسلمون ما أخذوا من أموالهم، ويغرمون ديات من قتلوا منهم، الأنهم كانوا في أمان ما لم يطموا بالنبذ.

قإن قيل : قليس في وسع الأمير فوق هذا .

قلنا : لا كذلك ، بل في وسعه أن يرسل إليهم رسولا ينبذ إليهم، ويرسل لهم معه برجلين عدلين من أهل الشهادة، حتى يشهدا على تبليغه

⁽۱) ق « محتمل » وفي الهامتن « متميل ، لسبطة » ، (۲) ما » ب « القروم » ، ،

النبذ . فهذا أدنى ما تتم به الرسالة فى النبذ . حتى لو أرسل إليهم رجلين قرجعا وشهدا على تبليغ النبذ إليهم لم يجز ذلك ، لأن أحدهما شهد على فمل نفسه ، وذلك لا يكون حجة فى الأحكام . ولا (١١) يقبل فى مثل هذا إلا ما يكون حجة فى الأحكام .

٧١٥ - ولوجاء رسولُ أميرهم بكتاب مختوم إلى أميرِ العسكر:
 إنى قد ناقضتك العَهْدَ . (ص ١٥٩) فليس ينبغى للمسلمين أن
 يعجلوا حتى يعلموا حقيقة ذلك .

لأَن الكتاب محتمل ولعله مفتعل .

٧١٦ ـ وإنْ كان الذى جاء بالكتابِ رَجلانِ من أهلِ الحربِ فشهدا أن هذا الكتاب كتابُ الملك وخاتمه ، جَازَتْ شهادتُهماً على أهل الحرب .

لأن الرسولين عندتا فى أمان ، والقوم كذلك ، قبل أن يتم النبذ . وشهادة أهل الحرب على أمثالهم من أهل دارهم حجة تامة . وبعد تمام النبذ بشهادتهم لا بأس بقتلهم واسترقاقهم .

٧١٧ - إِلَّا أَن يكون اللذان شهدا بالكتاب ممن لا تجوز شهادتهما منهم ، أو من أهل الذمّة ، أو من المسلمين ، فحينثلد لا يحل للمسلمين أن يعجلوا بقتالهم .

⁽¹⁾ قوله : 8 ولا يقيل .. الاحكام » لا يوجد في أصلنا ؛ وموجود في مسائر النسيخ ه

لأن شهادة هؤلاء ليس بحجة فى الأحكام . ونيذ الأمان لا يثبت بمثل هذه الشهادة .

فينبغى للأمير أن يبعث إليهم رَجُلَيْن عَلْلَيْن ممن يَثق به من (١)المُسلمين ليسألوهم عن ذلك.

ألا ترى أنهم لو أسروهم فجحلوا الكتاب وحلفوا أنهم ما كتبوه ، كان القول قولهم شرعاً ، ولا يبطل إنكارهم بشهادة من لا شهادة له . فلا بد من أن يبحث الأمير من تجوز شهادته ، حتى إذا أنكروا الكتاب شهلوا به عليهم .

٧١٨ - ولو أنَّ الأَمير بَعَث إليهم عشرةً معهم كتابً فيه نَقْشُ العَهد ، وقال للرجل المسلم : اقْرَأُهُ عَلَيْهِمْ . وقال للآخوين : إشهدوا عليهم بذلك . فاجتمع أميرُهم مع القواد والبَطَارقة . فقرأ الرجلُ عليهم بالعربيّة وترجم الترجمان بلسانهم . ثم رجع الرسلُ فأُخبروا عما كان . فلا بأس بأن يُغير المُسْلمونَ عَلَيهم .

لأنه ليس في وسعهم فوق هذا ، والتكليف يثبت بحسب الوسع فيا يندري، بالشبهات وفيا يثبت مع الشبهات .

٧١٩ ـ فإن أغاروا عليهم فقالوا: إنَّ الترجمان لم يُخبرنا جنقضِ العهد، وإنما أخبرنا أنَّ في الكتاب: قد زِدْناكم فِي مدة الأَمان كذا . فقولهم هذا باطل .

[.] E on 9 un (1)

لما بينا أنهم أنوا من قبل أنفسهم حين اختاروا للترجمة خائناً، وليس في وسعنا أن نعلم حقيقة ما يخيرهم به الترجمان ، إلا أن يستقر عند المسلمين اللين حضووهم أن الترجمان قال لهم غير ما في الكتاب . فإن استيقن المسلمون. بذلك فالقوم على أمانهم .

أرأيت لو كان أهل الحرب اللين أمناهم لهم لغات مختلفة ، وكانوا قوماً من المرب لهم لغة ، فكلموهم بلغة غير لغتهم أو أعربوا في الكلام . فلكروا الغريب من اللغات فقالوا : لم نفهم اللغة ، أينبغي أن نصدقهم على هذا ونحن نعلم أنهم من أهل المرفة باللغة ؟ لا نصدقهم على شيء من ذلك حتى نستيقن نعلم أنهم لم يفهموا . فإذا ثيقنا بذلك فقد سقط اعتبار الظاهر باليقين ، وكانوا هم على الأمان .

وكذلك إن كان أكبر الرأى منا أنهم لم يفهموا . لأن أكبر الرأى بمنزلة اليقين فيا يبتني على الاحتياط .

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : لو أن مسلماً جاء برجل من المشركين. إلى الأمير وهم فى المفازة (١) ، وكانوا على حصن ، حاصروه وقال : إنى كنت أمنت هذا . فأتانى على أمانى إياه ، لم يصدق حتى يشهد شاهدان سواه أنه قد أمنه .

لأنه صار فيئاً للمسلمين حين جاء به إلى الأمير ، فإنه غير ممتنع منهم . وهذا المسلم لايتمكن من أن يؤمنه ابتداء، فلا يصدق فيا يقر به من أمانه . وفي القياس للإمام أن يقتله إن شاء ممنزلة غيره من المأسورين .

وفي الفياس للإمام ان يفتله إن شاء بمنزله عيره من الماسورين . ولكن في الاستحسان له أن^(۲) يجمله فيثاً ، ولا يقتله (ص ١٦٠) لأند

احمال الصدق في خبره عكن شبهة مانعة من إراقة الدم .

وهذا لأن حرمة قتل المستأمن من حق الله تعالى . وخبر الواحد فيا يرجع إلى أمر الدين حجة شرعاً ، خصوصاً فيا لا يكون فيه إلزام على شخص بعينه ، وهو منكر لذلك الخبر .

⁽۱) مد ﴿ الشارة ﴾ ب ﴿ المُسْارة ﴾

⁽٢) ساقطة من ق .

٧٢٠ ولو أنَّ مُسْلمًا غير الذي جاء به شهدَ أنَّه آمنه.
 لم تقبل شهادتُه حتى يشهد على ذلك رجلان مُسْلمَان .

واستدل بحديث الهرمزان، فإنَّ عمر رضى الله عنه قال له: تكلم، لابأس عليك، أو تكلم بكلام حى . ثم اشتبه ذلك على عُمر . فشهد له أنسُ بن مالك . فأبي عُمرُ أن يَقبَل ذَلك حتى جاء معه رجلُ آخرُ فشهد بذلك ، فآمنه عمر .

فنى هذا بيان أنه لا بد من شهادة رجلين إذا شهدا على أمان غيرهما . لأن ذلك الغير منكر للأمان ، ولو كان مقرًا به لم تكن شهادته حجة على فعل نفسه ، فلا بد من أن يشهد به شاهدان سواه حتى يثبت الأمان ، إلا فى حق الرسول خاصة إذا علم المسلمون أنه قد أخبرهم بالأمان ، لأن المسلمين التمنوه على الرسالة . فإن ظهر منه خيانة فذلك على المسلمين .

ألا ترى أن الإمام إذا ولى قاضياً أمر المسلمين فأخطأ فى إقامة حد من رجم أو قطع فى سرقة كان ذلك على بيت مال المسلمين (١) . لأنهم ولوه ذلك على المسلمين ، فخطآؤه عليهم ، كذلك الرسول حين ولوه الرسالة فخطآؤه وجنايته تكون عليهم دون أهل العرب . والله أعلم

⁽۱) ق « كان ذلك في بيت المال » وفي الهامش « على بيت المسلمين » نسخة » .

باب السرية تؤمن أهل الحصن ثم تلحقها السرية الأخرى

٧٧١ ــ قال : وَلُو أَنَّ سَرِيَّةً صالحوا أَهلَ حصن على خمس مثة: دينار على أن يؤمّنوهم حتى يخرجوا إلى دار الإسلام صعّ ذلك.

لأنهم لو أمنوهم بغير عوض إلى هذه العاية جاز، فمع العوض أجوز . لأن فى الأمان تحريم القتل والاسترقاق، وهو صحيح بعوض وبغير عوض . بمنزلة الصلح ظن القصاص .

٧٧٧_ولا بأس بأن يُغيروا بعد هذا الصلح على غيرهم من أهل الحرب .

لأنهم خصوا بالأمان أهل الحصن . ودخل فى أمانهم أمتمتهم وواشيهم. تبعاً لأنهم أمنوهم ، ليقيموا فى حصنهم . فلا يجوز أن يعرضوا لشيء من أموالهم إلا ما كانوا أخلوه قبل الصلح ، وليس عليهم رد شيء من ذلك .

لأَن المُأْتُودَ صار غنيمة لهم ، وما أَمنوهم ليردوا عليهم الغنائم إنما أَمنوهم ليردوا عليهم الغنائم إنما أَمنوهم ليتركوا(١) التعرض لأَموالهم ، وقد خرج المأتوذ من أَن يكون من جملة أُموالهم .

⁽۱) ب د ليتراد ۵ ه

٧٢٣ - فإنْ مضتْ هذه السّريّةُ فى أَرضِ الحرب ودَخَلتْ سريةً أَرضِ الحرب ودَخَلتْ سريةً أخرى من المسلمين ، فلما انتهَوْا إلى الحصن أخبروهم بذلك الصّلح ، وشهدَ على ذلك عدلان من المسلمين ، فليس ينبغى لمهم أَن يتعرّضوا لأهل الحصن بشيء .

لأَن عقد السرية الأُولى نافذ فى حق المسلمين كافة . قال عليه السلام : والمسلمون يد على من سواهم يسعى بنمتهم أدناهم يعقد عليهم أولاهم(١)، ويرد عليهم أقصاهم » .

قيل المراد بعقد أول السرايا الأمان. فينفذ ذلك على المسلمين.

٧٧٤ - وإذا ثبت أنَّ حكم هذه السرية حكم السرية الأولى، وهم لورجعوا إليهم لم يحل لهم أن يتعرضوا⁽⁷⁾ لأهل الحضن بشيء، إلا أن ينبذوا إليهم برد الدنانير المقبوضة عليهم. فكذلك السرية الثانية لا يجوز لهم قتالهم حتى يردوا عليهم الدنانير التي أخذها أصحابهم ثم ينبذوا إليهم ويقاتلوهم.

وهذا لأنهم أعطوا الدنانير ليأمنوا إلى وقت خروجالسرية الأولى من دار الحرب ، فما لم يخرجوا كانوا في أمان (ص ١٦١) .

ولو قاتلناهم من غير ردَّ الدنانير كان فيه أضرارٌ وغرور وهو حرام. وإن ردَّوا الدنانير فقاتلوهم حتى ظفروا بهم ، ثم التقوا هم والسريَّة

⁽۱)ق ∈ ازايم € ،

⁽۲) پ د پیرفنوا ه .

الأُولى فهم شركاءُ فى أموالِ أَهلِ الحصن واللنانيرِ التى أُخلتُها السريةُ الأُولى .

لأَن كل ذلك غنيمة . وقد اشتركوا فى إحرازها بدار الإسلام . وذلك سبب الشركة بينهم فيها .

إِلَّا أَنَّ السريَّة الثانيةَ إن كانوا غرموا الدنانير من أموالهم أخلوها من أموال أهل الحصن قبل القسمة .

لأبهم توصلوا إلى هذه الأموال برد تلك الدنانير ، وما كانوا متبرعين فيا أدوا منها ، وإنما كانوا متطرقين⁽¹⁾ با إلى الوصول إلى هذه الفنيمة ، فيكون حقهم فى ذلك القدر مقدماً على حق الفائين .

ثم الباقى مقسومٌ بين الكلّ على سِهام الغنيمةِ . فإن كانوا غرموها من غنيمة أصابوها لم يأخذوها ، لأنَّ ما أدّوا من جملة الغنيمة مشترك بينهم ، بمنزلة ما توصّلوا به إلى أخذه .

وهو بمنزلة ما لو قضى بعض الورثة ديناً به رهن^(r)، وهو من جملة التركة . فإن قضاه من مال نفسه رجع به التركة ، وإن قضاه من التركة لم يوجع بشيء منه .

٧٧٥ - وإنْ لم تَلْتَقِ السَّرِيَّتان في دار الحرب سُلَّمت للسريَّة الأُولى الدنانيرُ التي أَخذوها وللسرية الثانية غنائمهم التي غَنِمُوا

⁽۱) ب ۵ متطرقین ۲ ه

⁽۲) هما کی د پمش الورثة دین مورثه وهو من ۱۰۰ ه

لأَن كل فريق اختص بإحراز ذلك بدارنا .

وليس للسريَّة الثانية أن يأْخلوا الدنانير من السريَّة الأُولى . وإن غرموها من أموالهم .

لأنهم اختصوا بمنفعة ما أدوا حين سلمت لهم غنائم أهل الحصن ، بخلاف الأول فقد اشتركت السريتان هناك في المنفعة وهو غنائم أهل الحصن ، مع أنه لا فرق . فهناك رجوعهم في غنائم أهل الحصن خاصة ، وهنا غنائم أهل الحصن سالة لهم .

٧٢٦ - وإنْ لم تظفر السريَّةُ الثانيةُ بالحصن فالتقوا معالسَّريَّة الأُولى فى دار الحرب، لم يكن للسريَّة الثانية أن يأخذوا شيئًا من دنانيرِهم من جملة ما أحرزوا بدارنا من الغنائم .

لأنه لا منفعة للسرية الأولى فيا ردوا من الدنانير حين لم يتوصلوا بها إلى غنائم أهل الحصن ، فكانوا متبرعين فى حقهم ، بخلاف الأول . وهذا لأن الغنم مقابل بالغرم . فإذا ظهرت المنفعة لهم جميعاً بسبب ما ردوا من الدنانير ، نفذ الرد فى حق الكل . وإذا لم تظهر المنفعة لا ينفذ ذلك فى حق غير الذين ردوا.

٧٢٧ ـ وإن كانت السّريَّة الثانية غنمت من غير أموال أهل الحصن فأرادوا أخذ دنانيرهم من ذلك لم يكن لهم ذلك :

لأن هذه الغنائم كانوا يتوصلون (1) إليها بدون رد الدنانير ، فلا يظهر حكم رد الدنانير في حقها ، كما لا يظهر في حق ما أصاب السرية الأولى ،

⁽۱) ب د پتراصلون ۽ ،

يخلاف ما إذا غنموا من أهل الحصن ، فإن وصولهم إلى تلك الفنائم باعتبار ود الدنانير فيرفعون دنانيرهم منها قبل القسمة .

٧٢٨ – وإن كان أهلُ الحصن أخبروا السّرية الثانية بالأمان ، ولم يكن بينة على ذلك ، فلم يصدّقوهم . ولكن قاتلوهم وظفروا بهم ، ثم علموا بعد ذلك بالأمان فعليهم ردِّ ما أخذوا وضمانُ ما استهلكوا من أموالهم ودياتِ مَنْ قتلوا منهم على عواقلهم (١) .

لأنه ظهر أن القوم كانوا مستأمنين ، وأن نفوسهم وأموالهم كانت معصومة متقومة . فكل من قتل منهم رجلا فإنما قتله خطأ ، فتجب الدية على عاقلته .

بلغنا أَنَّ رَجلين من المشركين جاءًا إلى رسول الله (كَمِلَى الله عليه وسلَّم مُستأُمنَيْن فأَجازهما (المحلَّتيْن ، ثم خرجامن عنده فلقيه ماقوم من المسلمين (ص ١٦٧) فقتلوهما . ثم أتوارسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه ، فعرفهما وعَرَف الحلَّتين ، فَوَدَاهُما بديةِ حُرَّيْنِ مسلميْن

هكذا^(٤) ذكر محمد رحمه الله^(٥) الحديث .

وفى كتب المغازى أن الرجلين كانا من بنى عامر . قتلهما عمرو بن أُمية الضمرى حين انصرف من بشر معونة ، وقد فعل بنو عامر بأُصحابه ما فعلوا .

⁽١) المسواقل ج عاقلة .

 ⁽۲) ب ، هـ د اثني ، .
 (۲) نی هامثی ت د ای اطاهما جائزة ، حصیری ، ونی حاشیة ص د ای اعظاهما

سیستن ۲۰۰۰ (۱) ص « هکانی ۲۰۰۰

⁽a) قوله « رحمه الله » لا توجد في ب ، ق ، وفي هـ « رحمة الشعليه » ،

٧٢٩ وكذلك لو كان أهلُ الحصن قالوا للسَّريَّة الأُولى:
 آمنونا أنتم . فهذا والأوَّل سواءً .

لأُنهم هم الذين يؤمنونهم ، سواء صرحوا بقولهم أنتم أو لم يصرحوا .

٧٣٠ - ولو قالوا: على أن لا تعرضوا أنتم لنا حتى تخرجوا إلى دار الإسلام . ففعلوا ذلك . ثم جاءت السرية الثانية ، فلهم أن يُقاتلوا أهلَ الحصن من غير أن يردّوا عليهم شيئًا .

لأنهم إنما استأمنوا منهم خاصة ليزيلوا تعرضهم عنهم . ومقصودهم من أداء الدنانير هنا أن تنصرف عنهم السرية التي أحاطت بهم ، وقد حصل هذا المقصود لهم ، بخلاف الأول . فهناك التمسوا أماناً عاماً إلىمدة معلومة .

وكما أنَّ الأَمانَ يقبل التخصيصَ بالوقت ، يقبل التخصيص من حيث السرايا ، إلَّا أنَّ عند الإطلاق موجبَ اللفظ. العمومُ ، وعند التنصيص على ما يوجب الخُصوص يثبت الحكم خاصَةً (١) ثم فرع على الأمان العام فقال :

٧٣١ ـ إن خرجت السريَّةُ الأُولى قبل وصول الثانية إلى أهل الحصن . ثم وصلوا إليهم فلهم أنْ يُقاتلوا أهلَ الحصن من غير نبذ وردُّ الدنانير .

⁽۱) ق ۵ ب « خاصا » .

لأن الأمان كان لهم إلى غاية ، وهو خروج السرية الأُولى إلى دار الإسلام . فانتهى الأَمان بوجود الغاية . ألا ترى أن السرية الأُولى لو عادوا إليهم بعد ما خرجوا كان لهم أن يقاتلوهم ؟ فكذلك السرية الثانية .

٧٣٧ ــ ولو كان خرج بعضُهم دون بعضِ فالمعتبرُ فيه خروجُ الأمير مع جماعةِ القوم الذين لهم المنكة .

لأن الباعث لأهل الحصن على الباس الصلح وآداء الدنانير خوفهم من السرية ، وذلك كان باعتبار جماعتهم ومنعتهم .

وكان ينبغي في القياس على قول أبي حنيفة، رضى الله عنه (١)، أنَّه وإن بني واحدُّ منهم في دار الحرب لا يحل قتالُهم بدون ردَّ الدنانير.

لأن الحكم إذا ثبت بجملة يبتى ببقاء الواحد ، كما قال فى البلدة التى ارتد أهلها وبتى فيها مسلم أو ذى آمن (⁷⁾ أنها لا تصير دار الحرب . ولكن هذا القياس متروك هاهنا لأجل التعذر . أرأيت لو قتل رجل منهم أو مات أو أسر أو فقد ألم (⁷⁾ يحل قتال أهل الحصن أيضاً بعد خروج الجماعة ؟

٧٣٣ ــ وَلُو لِم تَخْرِجِ السَّرِيَّةُ الأُولَى وَلَكُنَّهُمْ قُتُلُوا حَلَّ قِتَالَ أَهْلِ الحَصْنَ أَيْضًا .

لأُنهم إذا قتلوا فكأنهم خرجوا . يعنى أن أهل الحصن يأمنون جانبهم إذا قتلوا فوق ما يأمنون جانبهم إذا خرجوا .

⁽۱) پ ، هـ د رحبه اگ تنالي ه ، د رحبه اڅ ه .

⁽۲) هد ⊏ امبر ۲۰ ه

⁽۱۲) مت « لم » ،

٧٣٤ - وإن قُتل منهم ناس وبتى ناسٌ فالمعتبر هو المتعة كما فى الخروج. فإن كان من بتى منهم لا مَنعَة له فلا بأس بقتال أهل الحصن. وإن كانوا أهل مَنعَة له فلا بأس بقتال أهل الحصن. كانوا صَالحوهم على أن يؤمنوهم هذه السّنة فهذا جائز.

لأنهم وقتوا الأمان بما هو معلوم يقيناً ، ولو وقتوه بما هو غير معلوم وهو خروجهم إلى دار الإسلام ، جاز ، ففيا هو معلوم أجوز .

ثم لما عرفوا للسنة بالألف واللام ينصرف إلى السنة المعهودة التي هم فيها ، ومضيها انقضاء ذى الحجة ، حتى إذا كان الباقى منها شهرًا فلهم ذلك خاصة . (ص177) .

٧٣٥ - وإن قالوا : إنما صالحناكم على ما نحسبُ نحن عليه السنة لم يُلتفتُ إلى ذلك .

لأن المسلمين هم الذين أعطوهم الأمان ، والمدة المذكورة تنصرف إلى ما يكون معلوماً لهم. فإن المسلمين لا يعرفون ما يكون معلوماً لهم. فإن المسلمين لا يعرفون ذلك . وقد أمرنا ببناء الأحكام على ما نعرفه . قال الله تعالى: ﴿ وقدره منازل لتطموا عدد السنين والحساب﴾ (١) . إلا أن يكونوا بينوا ذلك في صلحهم فحينتذ الشرط أملك .

٧٣٦_وإن قالوا : لنا سنة كاملةً من وقت الصَّلح اثنا عشر شهرًا ، لم يُلتفت إلى ذلك .

⁽۱) سورة يونس ١٠١٠ الآية ه .

لأنهم قالوا : هذه السنة ، واثنا عشر شهرًا مدة سنة منكرة لا سنة معرفة " ألا ترى أنه لو قال : لله على صوم سنة ينصوف نذره إلى سنة كاملة؟ ولو قال : صوم السنة ينصرف إلى بقية السنة ومضيها انقضاه ذى الحجة .

٧٣٧ ـ وإن قالُوا : عَنَيْنَا هذه السنة إلى انْصِرَافِكُم من صائفتكم ، لم يُلتفت إلى ذلك .

لأنهم ادعوا ما هو خلاف الظاهر (1). فإن الظاهر ما يسبق إلى الأفهام، والذي يسبق إلى الأفهام من ذكر السنة المدة دون الانصراف، إلا أن ذلك محتمل أيضاً.

٧٣٨ ــ فإن بَيّنوا في الصلح فهو على مَا بَيّنوا . وإن قالوا : على أَنْ تؤمنونا سنة ، فهذا على اثنى عشرًا من وقت الصلح . لأنه ذكروا سنة منكرة ، وذلك اثنا عشر شهرًا . قال الله تعالى : ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا ﴾(٢) يعنى شهور السنة .

٧٣٩ ــ ولو قالوا : نُصالحُكم على أَن تؤمَّنونا على أَلفِ دينار، ولم يُوقِّتوا وقتًا ، فهذا على خروجهم إلى دار الإسلام .

لأن مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال وبما يعلم من مقصود المتكلم ، وبعد ما أحاطت بهم السرية يعلم أن مقصودهم بهذا الصلح الأمن من الخوف الذى نزل بهم ، وإنما يتم ذلك بخروج السرية إلى دار الإسلام . فكأنهم صرحوا بهذا وقالوا : آمنونا حتى تخرجوا إلى دار الإسلام .

⁽ا) عد ﴿ أَدْمُوا خَلَافَ مَا هُو الظَّاهُمِ ﴾ -

⁽٢) سورة التوية ، ١ ، ١٩ية ٢١ ،

٧٤٠ فإن خرجوا ثم عادوا ، هُم أو غيرُهم ، فلهم أن يقاتلوا أهل الحصن من غير ردِّ اللنانير . ولكن لا ينبغى أن يقاتلوهم (١٠) حتى ينبذوا إليهم .

لأن الأمان لهم مطلق . والمقصود الذى ذكرنا يرجع إلى ما أدوا من الدنانير . فباعتبار ذلك المقصود تتم سلامة الدنانير لهم إذا خرجوا ، وباعتبار كون الأمان مطلقاً لا يحل قتالهم ما لم ينبلوا إليهم ، كما لو أمنوهم بغير عوض ، بخلاف ماسبق : فهناك الأمان مؤقت نصاً ، فلايبتى بعد مضى الوقت .

٧٤١ ـ ولو أنَّ الإمامَ بعثَ إليهم من دارِ الإسلام مَنْ يدعوهُم إلى الصَّلح، فصالحوه عَلى أن يؤمنوهم على مال مُطَلَّقًا. ثم بدا للإمام أن ينبذ إليهم ، فليس ينبغي أن يقاتلهم حتى يردَّ إليهم ما أخذوا منهم ، بخلاف الأول .

لأن (٣) هناك مقصودهم من بلل المال إزالة الخوف الذى حل بهم ، وها هنا ما حل بهم ، وها هنا ما حل بهم نعوف ، وإنما مقصودهم من بلل المال ها هنا تحصيل الأمن لهم مطلقاً ، حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لجانبهم . والمطلق فيا يحتمل الشأبيد عنزلة المصرح بذكر التأبيد .

فَكَأَمْمَ قَالُوا : آمنونا أَبدًا . فلهذا لا يحل قتالهم إلا بعد رد المال عليهم . ٧٤٧ - فإن كانت السريَّةُ التي أحاطتُ بالحصن صالحوهم

على أن يكفّوا عنهم على ألف دينار ولم يزيدوا على هذا شيئًا ، فليس ينبغي لهم أن يتعرّضوا لهم ما داموا في تلك الغزاة .

⁽۱) هـ ﴿ يَتَاتِلُوا أَهِلُ الْمَعْسِنِ ﴾ •

⁽۲) پ د ځان ک .

ولا بأس بأن يغير عليهم غير تلك السرية منالمسلمين وإن لم تخرج تلك السريّةُ من دار الحرب .

لأَنهم عند بذل المال (ص١٦٤) شرطوا عليهم أن يكفوا عنهم . وهذا اللفظ يخصهم دون سائر المسلمين .

٧٤٣ ــ ومن حيث المقصود يُعلم أنَّهم أرادوا أنْ يـأمنوا جانبهم ، وهذا المقصودُ يتمُّ بخروجهم إلى دار الإسلام ، فيتمُّ سلامةُ الدنانير لهم عند ذلك .

٧٤٤ ـ فإنَّ عادوا إليهم بعد ذلك لم يكن عليهم ردَّ الدنانير ، ولكن لا ينبغى لهم أن يغيروا عليهم حتى ينبذوا إليهم .

لأن بينهم وبين أهل الحصن أمان خاص، ولكن (1) مطلق غير موقت نصاً. وقد قلنا إن مثل هذا الأمان لو كان بينهم وبين جماعة المسلمين لم يحل قتالهم قبل النبذ إليهم للتحرز عن الغدر.

٧٤٥ فكذلك إذا كان بينهم وبين السريَّة ، حتى أغاروا عليهم من غير نَبْذ وأخذوا منهم مالًا ردُّوا عليهم ما أخذوا . لأنهم كانوا ف أمان منهم حتى ينبذ(٢) إليهم . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا أحل لكم شيئاً من أموال الماهدين ، .

٧٤٦ ولو أنَّ الخليفة بعثَ ثلاثة عساكر إلى دار الحربِ.

⁽۱) پ≱مت « اکته ∌ ،

⁽۲) هـ ۵ پنيلوا ۵ .

فيعث أهلُ حصن لم يأتِه المسلمون بعد إلى أمير عسكر من تلك العساكر أن آمنوا أهل حصن كذا على أن تكفُّوا عنهم حتى ترجعوا من خزاتكم هذه على ألفودينار . وتراضوا على هذا ، فليس للعسكرين الباقيين ولا لغيرهم ممن يدخلُ من دار الإسلام أنْ يغيروا عليهم ، حتى ترجع العسكر الثلاثة إلى دار الإسلام .

لأن هذا الأمان نافذ في حق جماعة المسلمين . ولم يكن مقصود أهل الحصن بهذا أن يأمنوا جانب المسكر المبعوث إليهم خاصة ، فإنهم لم ينزلوا بماحتهم بعد ، بل(١) خوفهم منهم ومن المسكرين الآخرين ومن جميع المسلمين بصفة واحدة ، فعرفنا أن مقصودهم من بلل المال إزالة هذا الخوف من أنفسهم إلى غاية ، وهو خروج العسكر ، وذلك إنما يحصل إذا علم الأمان كافة المسلمين ، فليس لأحد أن يغير عليهم إلا بعد النبذ ورد الدنانير .

٧٤٧ ـ بخلاف ما إذا دنا العسكرُ المبعوثُ إليهم من الحصن حتى حاصروهم ، أو كانوا قريباً منهم . فإن هناك مقصودهم الأمن من جانبهم (٢٠ خاصة .

لأنهم صاروا محصورين مقهورين من جهتهم . وقد بينا أن مطلق الكلام يتقبد بالمقصود ، فلهذا كان للعسكرين الباقيين أن يقاتلوهم من غير نبذ . ألا ترى أنه لو كان أمير الشام أو الخليفة أو ولى المهد مع أحد العساكر الثلاثة ، فأرسلوا إليه أن آمنونا على أن تكفوا عنا حتى ترجعوا من غزاتكم ففعل ، أن ذلك على العساكر كلها ، وعلى جميع أهل الحرب أيضاً ، حين

⁽۱) ب د صديل e .

⁽۲) ب ٤ هـ د من جانب هؤلاد ٤ ه

لم يذكروا أهل حصن خاصة . لأن اللفظ عام ، فيكون موجباً الحكم فى كل ما يتناوله ، إلا أن يقوم دليل الخصوص بأن يبينوا فيقولوا: آمنوا أهل حصن كلما .

٧٤٨ ولو كان الخليفة مع عسكره (١) أحاط بذلك الحصن فآمنهم (١) ، والمسألة بحالها ، كان الأمان لهم خاصة من العسكر الذين أحاطوا بهم دُون غيرهم ، فكذلك ما سبق .

٧٤٩_وكذلك لو كانوا بعثوا إلى أحد العسَاكر فقالوا : آمنونا أنتر خاصَّة . فهذا والأول سواءً .

لأُنهم هم اللين يؤمنونهم خاصة ، وإن لم يذكروا هذه الزيادة ، ولكن حكم أمانهم يثبت في حق المسلمين كافة .

٧٥٠_وإن قالوا : على أن تكفّوا عنّا أنتم خاصة ، وذلك قبل أن ينتهوا إليهم ، فهذا على ذلك العسكر خاصة .

لوجود دليل للتخصيص .

وكذلك إن كانوا قالوا للخليفة: آمنونا نحن خاصة. فالأمان لهم دون غيرهم من أهل الحرب .

للتصريح بما يوجب التخصيص في الكلام .

⁽۱) به د السبكر ۲ -

⁽۲) پ « تناهضهم e ،

٧٥١_ إنْ لحق رجلٌ (ص١٦٥) من أهلِ هذا العسكرِ بغيرِه من العساكرِ فليس ينبغي له أن يقاتلَ معهم أهلَ الحصن .

لأنهم استفادوا الأمان من جانب أهل ذنك العسكر خاصة . وذنك حكم . ثابت فى حق كل واحد منهم على الانفراد . فكما لا يكون له أن يقاتلهم مع عسكره لا يكون لهم أن يقاتلهم مع عسكر آخر .

٧٥٧ - ولو أنَّ سريةً حاصروا^(١) حِصْناً ، فسأَلهم أهلُ الحصنِ أَن يوْمنوهم على أربعة أشهر ، على أن يعطوهم خسس مئة دينار ففعلوا ، ثم دخلت سريَّة أُخرى فى دارِ الحرب وعلموا بذلك ، ليس لهم يقاتلوهم حتى يردوا عليهم الدنانير أو ينتهى الأَمانُ بمضى المدَّق لنفوذ أمانهم على كافة السلدين .

فإنْ ردَّوا الدنانير من أموالهم فقاتلوهم وظفروا بهم، ثم خرجوا بالغنائم إلى دار الإسلام بالدنانير التي أدَّوا، فيُمْطَوْن ذلك قبل الخمس وقبل كلِّ قسمة.

لأنهم إنما توصلوا إلى هذه الغنايم بما أدوا ، فلا يكونون متبرعين فيا أدوا ، بل يكونون أحتى بما أصابوا من الحصن حتى يأتخلوا دنانيرهم . أرابيت لو وجدوا في الحصن تلك الدنانير بعينها ما كانوا أحق بها قبل الخمس والقسمة ؟ فكذلك إذا وجدوا في الحصن مثلها .

وهو نظير المرهون إذا أسره العدو ، ثم اشتراه منهم مسلم فأخرجه ، وظفر به الراهن دون المرتهن فأخذ بالثمن ، فإنه يسقط دين المرتهن ، إلا أن

^{ً (}۱) هـ د حامر » ،

يرد على الراهن ما أعطى من الثمن ، فحينئذ يأخذ العبد ويكون وهنأ عنده ، لأن الراهن ما تمكن من أخذه وإحياء ملكه فيه إلا بما أدى ، فلم يكن متطوعاً .

وكذلك العبد الموصى بخدمته لإنسان مدة معلومة ، وبرقبته لآخر . فإن الموصى له بالخدمة إذا فداه بالثمن من المشترى منالمدو فهو أحق به ، ولايكون متبرعاً فى هذا الفداء ، لأنه ما كان يصل إلى خدمته إلا به ، حتى إذا انقضت مدة الخدمة بيع العبد له فى الفداء . إلا أن يرد عليه صاحب الرقبة مثل ما أدى فحينتذ يسلم العبد له .

وكذلك المبيع فى يد البايع إذا أسره العدو فاشتراه رجل منهم ، فللبائع أن يأخله بالثمن ، ثم يقال للمشترى : إن شئت فخذه بالثمنين جميعاً ، وإن شئت فدع .

لأن البائع ما كان يتوصل إلى إحياء حقه إلا بأداء الفداء ، فلا يكون هو متبرعاً فيا أدى ، فكذلك حال السرية الثانية فيا أدوا من الدنانير، فيسلم لهم هذا قبل الخمس . لأن الخمس في الفنيمة (١) ، وما أدوا لم يكن من الفنيمة . فمثله المردود عليهم لا يكون من الفنيمة أيضاً (٢) ، ولكن بمنزلة النفل ينفلونه قبل الخمس على ما نبينه في آخر الباب .

٧٥٣ ـ ولو لم يَظْفَروا بالحصن، وجَعَلوا يقاتلُونهم، حتى مَضَتْ أربعة أشهر، (٢٠ ثم ظفروا بهم، فليس لهم أن يأخلوا بتلك الدنانير ولا مثلها قبل الخُمْس، بل يخمس جميعً مَا أَصَابُوا، والباقى بينهم على سهام الغنيمة.

 ⁽¹⁾ قوله « لأن المُسرير في الفتيمة » ساقط من هـ •
 (7) في هـ • فكلك مثل الردود ملهم لا يكون . . » وهذه المبارة ذكرت في هامش ال والودات يقوله : نسبقة » •

⁽۱۲) پ ، ق « الاربسة » .

لأن تمكنهم من اغتنام ما فى هذا (١) الحصن لم يكن برد الدنانير ، فإنهم لو لم يردوا حيهم من غير نبذ ، لم لم يردوا حيهم من غير نبذ ، بخلاف المسئلة الأولى ، فإنهم ما كانوا يتمكنون من الاغتنام فى المدة قبل رد الدنانير ، ولو فعاوا أمروا برد الأموال عليهم وإعادتهم إلى مأمنهم .

٧٥٤ - ولو أنهم لم يخرجوا إلى دارناحتى التقوا ، هُمْ والسريَّة الأُولى ، في دار الحرب ، فإنْ كانوا ظفروا بأهل الحصن بعد الأربعة الأشهر فهم شركاء (ص١٦٦) فيا أَصَابوا ، وليس لهم من دنانيرهم شيه . ولو كانوا ظفروا بهم في الأربعة الأشهر أَخلوا دنانيرهم أَوَّلا ثم الشركة بينهم في الباقي .

لأنهم اشتركوا فى الإحراز بدارنا ، وذلك سبب الشركة فى الغنيمة . وقد بينا أنهم إذا كانوا ظفروا بهم بعد مضى المدة فجميع ما أصابوا غنيمة ، وإن كان قبل مضى المدة بعد رد الدنانير عليهم . وقد قررنا هذا فى الخمس فكذلك فى شركة السرية الأولى معهم .

٧٥٥ – ولو^(۲) أنَّ السريَّة الثانية بعد ردِّ الدنانير لم يقدروا فتح الحصن ، فدخلوا أرضَ الحربِ ثم أتى أهل الحصن سريةً ثالثة ، فلا بأس بأن يغيروا عليهم .

لأن حكم أمانهم قد بطل برد السرية الثانية الدنانير عليهم . ألا ترى أنه كان يجوز لهم أن يغيروا عليهم . فكذلك يجوز للسرية الثالثة .

⁽۱) ساتطة من هـ ، ق ، ټ م

⁽۲) هد و قارع .

٧٥٦–فإن ظفروا بهم فى المدة أو بعدها ، ثم التقت السرايا فى أرض الحرب . فهم شركاءً فى جميع الغنائم . لأنه اشتركوا فى إحرازها .

ولاسبيلَ للسرية الثانية على أخذ دنانيرهم وإن وجدوها بعينها.

لأنهم ما ظفروا بالحصن .

فإن قيل : السرية الثالثة إنما تمكنوا من فتح الحصن في المدة برد تلك الدنانير ، فينبغي أن يكون للسرية الثانية حتى استرداد ذلك قبل القمسة .

قلنا: نع . ولكن لم يكن لأهل السرية الثانية ولاية على أهل السرية الثائنة . ألا ترى أنهم لو خرجوا إلى دار الإسلام قبل أن يلتقوا لم يكن لهم سبيل على شيء مما أصابوا . وملاقاتهم إياهم فى دار الحرب سبب لثبوت حق الشركة لهم فى الغنيمة لا فى غيرها . فإن لم يجعل هذه الدنانير من الغنيمة فلا حق للسرية الثانية فيها . وإن جعلت من الغنيمة فليس لهم حق الاختصاص بشيء منها ، إلا أن يكون الإمام أو من كان أميرًا على السرايا هو الذي أمر السرية الثانية برد الدنانير من أموالهم ، فحينتذ له ولاية على السرايا كلها .

٧٥٧ ــ فإنْ ظفر السريّةُ الثالثة بهم فى المدّة ردّوا على السرية الثانية دنانيرهم أوّلًا .

لأنهم ما تمكنوا من هذا الاغتنام إلا بذلك .

وإن ظفروا بهم بعد المدّة ، فليس عليهم رَدُّ شي ومن ذلك ، ولكنْ على الإمام أن يُعطى الذين أدّوا مالهم من بيت مال المسلمين . لأَنه أمرهم بأَداء مال لأَجل منفحة رجعت إلى المسلمين ، فكان ذلك ديناً لهم على بيت المال ، ولأَن خعمس تلك الغنيمة سلم لبيت المال ، فيرد عليهم ما غرموا من مال بيت المال أيضاً ليكون الغرم بمقابلة الغيم .

٧٥٨ - ولو لم يأت أهل الحصن سرية أخرى حتى رجعت إليهم السرية الأولى فردّت عَلَيهم الدنانيرَ وظفروا بهم ، فلاسبيل عليهم على أخذ الدنانير من رأس الغنيمة .

لأنهم أخلوا مثل ما أرادوا⁽¹⁾، وفسخوا حكم فعلهم بالرد . فكأنهم لم يأخلوا شيئاً فى الابتداء ختى ظفروا بالحصن ، فيكون لجميع ما أصابوا حكم الغنيمة .

٧٥٩ - وإن كان تلك الدنانير ضاعت منهم ، وحين رجعوا أعطوا مثلها من أموالهم ، ليس مما غنموا ، فهم أحقُّ بالغنيمة حتى يَسْتَوفوا منها مثلَ ما أعطوا إن كانوا ظفروا بهم في الدَّة .

لأَن حالهم عند الرجوع ورد الدنانير كحال سوية أخرى .

٧٦٠ ولو أنَّ الإمام وادع قومًا من أهلِ الحرب سنةً على مال دفعوه إليه ، فذلك جائزٌ (ص١٦٧) . إنما ينبغى له أن يُوادعُ
 إذا كان خيرًا للمسلمين .

لما بينا أنه نصب ناظرًا للمسلمين ، ولا يجوز له ترك القتال والميل إلى أخذ المال إلا أن يكون فيه نظر للمسلمين .

⁽۱) هـ ۵ لو قستوا ۽ ۽ ٻ ه او قستوا ۽ .

ثم هذا المالُ ليس بِفَيْءِ ولا غنيمة حتى لا يخمس ، ولكنّه بمنزلة الخراج يُوضع في بيت المال .

لأن الفنيمة اسم لمال مصاب بإيجاف الخيل والركاب، والتيء اسم لما يرجم من أموالهم إلى أيدينا بطريق القهر. فأما هذا فمال رجع إلينا بطريق المراضاة، فيكون عنزلة الجزية والخراج يوضع فى بيت مال المسلمين. لأن الإمام إنما تمكن منه لمنعة جماعة المسلمين.

٧٦١_فإن نظر الإمامُ فرأَى هذه الموادعة شرًّا للمسلمين فليس ينبغي له أن يُقاتلُهم حَتى يَردٌ عليهم ما أُخذ .

لأن الوفاء بالعهد والتحرز عن الغدر واجب .

٧٦٧ - فإنْ رَدَّ عليهم عَيْنَه أَو مِثْلَه من بيت المال ، ونَبَكَ إليهم ، ثم بعث جندًا حتى ظفروا بهم ، فإنَّه يخمس جميع ما أَصَابُوا ، ويقسم الباقى بين الغانمين على سهام الغنيمة ، وليس له أن يرتجع شيئًا مما أعطى من اللنانير .

لأنه كان فى الأخذ عاملا للمسلمين. فقد ردها أو مثلها من مال المسلمين. فإن مال بيت المال معد لنوائب المسلمين، وهذا كان من جملة النوائب . بخلاف ما ذكرنا فى السرية الأولى إذا ردوا من أموالهم بعد ما ضاعت تلك الدنانير منهم. لأن هناك المأخوذ الذى ضاع منهم كان من جملة الفنيمة ، والمردود لم يكن من الفنيمة ، إنما كان من خاص أموالهم. وهاهنا (١) المأخوذ

⁽۱) ق ۵ هـ د منا ۲ .

كان لجماعة المسلمين ، والمردود أيضاً من مال جماعة المسلمين . فلهذا لا يرجع في شيء من ذلك .

ثم عاد إلى مسألة السريتين فقال :

٧٦٣ - لو أنَّ السريَّةَ الثانيةَ ردُّوا الدنانيرَ بأُمرِ أميرهم خاصَّةً ثم أُدركتُهم سريةٌ أُخرى ، فافتتحت السريّتان الحصن وأخلوا ما فيه ، فإنّه يقسم المُصَاب على رؤوس الرجال من السريّتين أُولًا ، ثم يَنظر إلى ما أصابَ السريّة التي ردّتِ الدنانيرَ فيبدأ بدنانيرهم من ذلك .

لأَن أَمر أَميرهم غير نافذ على السرية الثالثة ، وإنما ينفذ على أهل سريته خاصة . وأموال أهل الحصن مصاب السريتين جميعاً ، فلا بد من قسمتها بينهم ليتبين مصاب السرية الثانية ، حتى يرفعوا (١)دنانيرهم منها قبل القسمة وإنما قسمت هذه الغنيمة على عدد الرووس .

لأُنها ليست بقسمة الغنيمة حتى يعتبر فيها سهام الفرسان والرجالة . أَلا ترى أنها قبل الخمس وقسمة الغنيمة بعد الخمس .

٧٦٤ - فإذا دفعوا دنانيرهم يضمُّ ما بتى إلى ما أصاب السريَّة الثالثة بالقسمة الأُولى . فيخمس جميع ذلك ، ثم يقسم الباقى بين السريتين على سهام الغنيمة .

قال : وإنما مثل هذا مثل إمام بعث سريّتين ونفل إحداهُ مابعينها

⁽۱) ق ۵ پرقمون ۵ ه

الربع قبل الخمس . وهناك يقسمُ ما أصابوا أوّلًا على رؤوس الرجال حتى يتبيّن نصيبُ المنقلين فيُعْطَون نَفْلَهم من ذلك ، ثم يضم ما بقى يضم ما بقى المناب السريّة الأُخرى ، فيخمس ويقسم ما بقى بينهم على سهام الغنيمة .

لأن هناك إنما نفلهم إلربع بعد الخمس ، والقسمة التي تكون بعدالخمس قسمة الغنيمة . وهذا إنما نفلهم الربع قبل الخمس . والقسمة الأولى ها هنا ليست بقسمة الغنيمة . فلهذا قسم على عدد (ص ١٣٨) رؤوس الرجال .

٧٦٥ - فإن كان ما أصاب السرية الرادة لم يردّعلى دنانيرهم ، سلّم لهم جميع ذلك ، ويخمس ما أصاب السرية الأُخرى ، ثم يقسم ما بق بين السريتين جميعًا على الغنيمة .

لأَن المغنوم هذا القدار .

وإنْ لم يَفِ ما أصابهم بدنانير فكذلك الجواب.

لأنه لا أمر لأميرهم فيها أصاب السرية الثالثة ليتأخذوا أشياء منها بحساب المدنانير . والله أعلم(١) .

⁽١) هما كل عاب زيادة و وبائد التوفيق ٤ .

باب ما يتكلم به الرجل فيكون أماناً أو لا يكون

٧٦٦ ـ فإذا أخذ المسلمُ أسيرًا من المشركين وطلب الأسيرُ منه الأَمانَ فآمنه ، فهو آمنٌ لا يحلّ له ولا للأَميرِ ولا لغيرِه أن يقتله .

لأَنْ أَمَانَ الواحد من المسلمين نافذ على الجماعة . فكأَن الامير هو الذي آمنه ، ولكنه يكون فيثاً لأَنه مقهور مأخوذ . وقد ثبت فيه حق المسلمين فلا يبطل بأَمان الواحد الحق الثابت لجماعتهم . وأَمناً من القتل بسبب الأَمان لا يكون فوق أَمانه من القتل بالإسلام .

٧٦٧ ــ ولو أسلم بعد ما أُسِرَ لم يُقْتَل ، ولكن يكون فيثًا . فكذلك إذا آمَنه بعد الأسر .

وهذا لأنه صار بمنزلة الرقيق ، وإن لم يتمين ما لكه ما لم يقسم . وإسلام الرقيق لا يزيل الرق عنه .

ثم الدليلُ على أنَّ إسلامَهُ بعد الأَّخذ لا يُبْطِلُ الحقَّ الثابتَ فيه إلى المسلمين حديثُ العبَّاس رضى الله عنه . فإنّه أَسلم يومَ بدر بعد ما أُسر . وحَسنَ إسلامُه ، على ما روى أنَّ السلمين قالوا فيا بينهم : قد قتلنا الرجالَ وأَسرناهم ، فنتيع العير الآنَ . فلما عزموا على ذلك قال العباسُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى وثاق الأسر: هذا لا يصلح . قال : ليمَ ؟ قال: لأنَّ الله تعالى وَعَدَك إحدى الطائفتين. وقد أنجزها لك فارجعُ سالما .

فهذا دليل على حسن إسلامه فى ذلك الوقت . ومع ذلك أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفداه . وفيه نزل قوله تعالى :

﴿ يَا أَبِهَا النَّبِي قَلَ لَمْنَ فَى أَيْدِيكُمْ مَنَ الأَسْرَى : إِنْ يَعْلَمُ اللَّهِ فَى قَلُوبِكُمْ خَيِرًا يُوْتَكُمْ خَيْرًا مَمَا أُخَذَ مَنْكُم ﴾ الآية (١).

٧٦٨ ـ فإن قال : لا أُسلمُ ، ولكن أكونُ ذَمَّةً لكم . فللإِمام أن لا يعطيه ذلك ويقتله .

لأنه صار مأخوذًا مقهورًا . وقد بينا أنه لا يفترض الإجابة إلى إهطاء اللمة في حق مثله .

٧٦٩ ــ فإن كان حين أَخَذَه المسلمون خافوا أَن يُسْلِمَ فكعموه ــ أى سدوا فمه ، والكمام اسم لما يسد به الفم .

أَو ضربوه حتى يشتغل بالضرب فلا يُسلم ، فقد أسالحوا في ذلك.

لأن فعلهم فى صورة المنع عن الإسلام لمن يريد الإسلام ، وذلك لا رخصة فيه . ولكنهم إن كعموه كى لا ينفلت ولم يريدوا به أن يمنعوه من الإسلام فهذا لا بأس به ، لقوله تعالى : ﴿حَى إِذَا أَلْمُخْتَمُومُ فَسُلُوا الوثاق ﴾(٢)

⁽۱) سورة الاتفال ، ٨ ، الآية ١٧ .

 ⁽۱) سورة محمد ، ۲) ، الآية) .

فإن قبل : إذا كعموه حتى لا يسلم ينبغى أن يكون ذلك كفرًا منهم لأَنهم رضوا بكفره، ومن رضى بكفر غيره يكفر .

قلنا : لفعلهم ذلك تأويلان :

: أحدهما أنهم علموا أنه لا يسلم حقيقة ، ولكن يظهر الإسلام تقية لينجو من القتل . فلا يكون ذلك رضاً منهم بكفره .

والثانى أن مقصودهم من ذلك الانتقام منه والتشليد عليه ، لكثرة ما آذاهم لا على وجه الرضى بكفره . ومن تأمل قوله تعالى ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يَرَوُا العذاب الأَلمِ ﴾ (1) يتضح له هذا المغنى .

وأيد هذا ما روى أن عبان رضى الله عنه جاء بعبد الله بن سعيد (٢) (ص ١٦٩) بن أبي سرح يوم فتح مكة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: بايع عبد الله ، فأعرض عنه . حتى جاء إلى كل جانب هكذا ، فقال: بايعناه فلينصرف . فلما انصرف قال لأصحابه : أما كان فيكم من يقوم إليه فيضرب عنقه قبل أن أبايعه ؟ فقالوا: أهلاً أومأت إلينا بعينك يا وسول الله ؟ فقال: ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين .

وأَحد لا يظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرضى بكفره ، ولكن علم أنه كان يظهر فى ذلك تقية . فلهذا أعرض عنه وقال ما قال .

٧٧٠ ـ ولو أنَّ الأَسير قال للمسلم حين أَراد قتله : الأَمانَ الأَمانَ. فقال له المسلم : الأَمانُ الأَمانَ . وإنما أرادَ رَدَّ كلامه على وجه التغليظ عليه، ولكنّه لم يردّ على هذا . فهذا في حقّه حلالُ الدم لا بأَسَ بأَن يقتله . ولكنّ مَنْ سمع منه هذه المقالة بمنعه مِنْ قتله ، ولا يُصدّقه فما أدَّعى من مُراده .

⁽¹⁾ سورة يونس ١٠٤٠ الآية 🗛 ،

⁽١) ۵ ين سعيد ٤ لا ترجف تي هه ۽ پ ۽ ق ه

لأن سياق كلامه من حيث الظاهر أمان ، ولكنه محتمل لما أراد . إلا أن ذلك فى ضميره فلا يقف عليه غيره . فأما الأمير والناس يتتبعون الظاهر فلا يمكنونه من قتله بعد ما آمنه . وفيا بينه وبين ربه هو فى سعة من قتله ، لأن الله مطلع على ضميره .

٧٧١ _ ولو كان قال له المسلم : الأمانَ الأمانَ تطلب؟ أو قال : لا تَعْجَلْ حتى تنظر ما تلتق . فهذا لا يكونُ أمانًا . ولا بأس بقتله له ولغيره .

لأن في سياق كلامه تنصيصاً (العلى معنى التهديد ، وسياق النظم دليل على ترك الحقيقة . ألا ترى إلى قوله تعالى (فمن شاء فليركفر . إنا أعتدنا للظالمين نار (۱۳) أنه زجر وتوبيخ لا تخيير باعتبار سياق الكلام ؟ وكذلك قوله تعالى : ﴿ اعملوا ما شقتم . إنه بما تعملون بصير ﴾ (۳) تهديد وليس بأمر .

وكذلك إذا قال الرجل لغيره : افعل فى مائى ما ششت إن كنت رجلا ، أو افعل بى ما ششت إن كنت صادقاً ، لا يكون إذناً بل يكون زجرًا وتقريعاً . فكذلك هاهنا إذا قال المسلم : الأمان ، ستعلم أومنك أو لاتعلم ، أنه أراد رد كلامه .

٧٧٧ وإذا قال : الأمان وسكت . لا يُعلم ما فى ضميره .
 فجعل ذلك أماناً باعتبار الظاهر .

بمنزلة من يقول لغيره : افعل فى مالى كذا وكذا ، يكون إذناً ، وإن قال : أردت به التهديد ، لم يُدَنْ فى القضاء .

⁽۱) هـ، ۲ ق ۵ تلميس ۴ ه

⁽٢) سورة الكهف ۽ ١٨ ۽ الآية ٢١ -

⁽٣) سورة أميلت ١ ٤١ ١ (آية ٠٠) ٠

٧٧٣ - ولو أن المشرك نادى من الحصن قبل أنْ يُظفر به: الأمانَ الأَمانَ . فقال له المسلمين . الأَمانَ الأَمانَ . فقال له المسلمين . فقال الذي آمنه: إنما أردتُ التهديد ، لا يُلتفت إلى كلامه ، وخلَّى سبيله ، سواء كان الأمير قال له ذلك أو غيره .

لأن ما فى ضميره لا يعرفه المشرك . فلو اعتبر ذلك أدى إلى الغرور وهذا حرام ، وبهذا فارق الأُسير لأنه صار مقهورًا مأخوذًا . فلا يتحقق معنى الغرور بيته وبين المسلم فيعتبر ما فى ضميره فى حقه خاصة .

٧٧٤ – ولو كان المسلمُ قال للمحصور : الأمان الأمان ، ما أبعدك
 عن ذلك ! أو آنزلْ إنْ كنت رجلًا . فأسمعه الكلام كله بلسانه ،
 فرمى المشرك بنفسه ، فهو فئ يجوز قتله .

لأنه لم يغره في شيء ، فقد أسمعه ما هدده به ، وبين له أن كلامه تهديد وليس بإعطاء الأمان . ألا ترى أن الرجل يقول الآخر : لى عليكم ألف درهم . فيقول الآخر : لى عليكم ألف درهم ؟ ما أبعدك من ذلك ! فإنه لا يكون كلامه إقراراً لهذا المنى . فأما إذا أسمعه ذكر الأمان ولم يسمعه ما وصل به فهو تمنزلة تمن ، لا يعتبر في حقه ما أسمعه دون ما لم يسمعه . وما لم يسمعه هو بمنزلة ما في ضميره لو اعتبر أدى إلى الغرور ، والغرور حرام والله أعلم . (ص ١٧٠) .

باب ما يكون أماناً بمن يدخل دار َ الحرب

والأُسرى ، وما لا يكون أمانًا

٧٧٥ – ولو أن رَهْطًا من المسلمين أتوا أوّل مسالح أهلِ الحربِ فقالوا: نحن رُسُلُ الخليفة. وأخرجوا كتابًا يُشبه كتاب الخليفة، أو لم يخرجوا، وكان ذلك خديعة منهم للمشركين. فقالوا لهم: أدخلوا . فدخلوا دار الحرب. فليس يحلُّ لهم قتلُ أحدٍ من أهل الحرب، ولا أخذُ شيء من أموالهم ما داموا في دارهم.

لأَن ما أظهروه لو كان حثًا كانوا في أمان من أهل الحرب، وأهل الحرب في أمان منهم أيضاً لا يحل لهم أن يتعرضوا لهم بشيء ، هو الحكم في الرسل إذا دخلوا إليهم كما بينا .

٧٧٦ ـ فكذلك إذا أظهروا ذلك من أنفسهم .

لأنه لا طريق لهم إلى الوقوف على ما فى باطن الداخلين حقيقة ، وإنحا يبنى الحكم على ما يظهرون لوجوب التحرز عن الغدر . وهذا لما بيئاً أن أمر الأمان شديد والقليل منه يكنى .

فيُجعل ما أظهروه بمنزلة الاستيان منهم .

ولو اسْتُأْمنُوا فآمنوهم وجب عليهم أن يفوا لهم .

فكذلك إذا ظهر ما هو دليل الاستيان .

٧٧٧ وكذلك لو قالوا : جئنا نريد التجارة . وقد كان قصدهم أن يغتالوهم .

لأَنهم لو كانوا تجارًا حقيقة كما أظهروا لم يحل لهم أن يغدروا بلَّهل الحرب ، فكذلك إذا أظهروا ذلك لهم .

٧٧٨ ـ وكذلك لو لقوهم فى وسطِ دارِ الحرب إلَّا أَن ما كانوا أخذوا قبل أَن يلقوهم ، فهو سَالمٌ لهم ، ولا يحلّ أَن يتعرّضوا ﴿ لشيء بَعْد ذلك .

لأنهم حين خلوا سبيلهم بناء على ما أظهروا فكأنهم آمنوهم الآن . وذلك يحرم عليهم التعرض لهم فى المستقبل ، ولا يلزمهم رد شىء نما أصابوا قبلذلك.

٧٧٩ ـ ولو كانوا تشبّهوا بالروم ولبسوا لباسَهم ، فلمّا قالوا لهم: آ مَنْ أَنهُ ؟ قالوا: نحن قومٌ من الروم كنّا في دار الإسلام بأَمان. وانتسبوا لهم إلى من يعرفونه مِنْ أَهْل الحرب، أُولَمْ ينتسبُوا، فخلُوْا(١) سبيلهم. ولا بأس بأن يقتلوا مَنْ يقدرُون عليه منهم ويأخلوا الأَموال.

لأَن ما أظهروا لو كان حقيقة لم يكن بينهم وبين أهل الحرب أمان . فإن بعضهم ليس فى أمان من بعض حتى لو استولى عليه أو على ماله بملكه ، وإذا أسلم عليه كان سالماً له . يوضحه أنهم ما خلوا سبيلهم بناء على استثمان

⁽۱) ق د نظی ۲ ه `

منهم صورة أو معنى ، وإنما خلوا صبيلهم على بناة أنهم منهم . فهلنا وقولهم : نمحن منكم ، سواء .

٧٨ – وكذلك لو أخبروهم أنّهم قومٌ من أهلِ الذمّةِ أتوهم ناقضين للعَهدَ مَع المُسلمين، فأذنوا لهم فى الدخول. فهذا والأوّل سواء. لأنهم خلوا سبيلهم على أنهم منهم، وأن الدار تجمعهم، والإنسان فى دار نفسه لا يكون مستأمناً.

واستدل عليه بحليث عبد الله بن أنيس المتخصّر (١) في الجنّة حين قال لسفيان بن عبد الله : جئتُ لأنصرَك وأكثرَك وأكُونَ معك . ثم قتله . فَدَلّ أن مثل هذا لا يكُونَ أمانًا .

وقد بينا تفسير التخصر فيا سبق (٢) .

ومما يبيّن ذلك قول رَسول الله صلّى الله عليه وسلم : «خيرٌ العاملين في الدنيا بعد الأنبياء والمرسلين المتخصّرون^(٣)».

يعنى الذين يعملون فى الدنيا من الطاعات ما يعتمدون عليها فى الجنة ويتالون با من الدرجات ، كما يتوكأ الرجل على عصاه فى الدنيا يضعه (٤) على خاصرته .

⁽۱) ب ، ق « المحتضر » خطأ ، وفي هامئن ق « المفتصر نسسخة » « المنصر -نسخة » في ما يلى : « وقبل التضمر اخلد مفصرة أو دهما بالهد يتكا طبها ، ومنه تموله عليه السلام لابن الرس وقد اعطاء عصا : « تضمر بها فان المتخصرين في المجتة قليل . »

 ⁽۲) انظر الجزء الأول ص ۲۲۹ .
 (۳) به « المختصرون » .

⁽ع) هـ د في الدتيا بعضه بعضا على خاصرته » •

٧٨١ - ولو آن رهطًا من المسلمين كانوا أسراء فى أيديهم، فخطّوا سبيلهم، لم أر بأساً أنْ يقتلوا من أحبّوا منهم، ويأخلوا الأموال وجربوا إن قدروا على ذلك.

لأنهم كانوا مقهورين فى أيديهم، وقبل أن يخلوا سبيلهم، لو قدروا على شىء من ذلك كانوا متمكنين منه . فكذلك بعد تخلية سبيلهم . لأنهم ما أظهروا من أنفسهم ما يكون دليل الاستثمان . وما خلوهم على سبيل إعطاء الأمان بل على وجه قلة المبالاة بهم والالتفات إليهم .

٧٨٧_وكذلك لو قالوا لهم : قد آمناكُم فاذهبوا حيثُ شِئتُم . ولم تقل الأُسراءُ (ص ١٧١) شيئًا .

لأنه إنما يحرم عليهم التعرض لهم بالاستثمان صورة أو مهى . فبه يلتزمون الوفاء ، ولم يوجد منهم ذلك . وقول أهل الحرب لا يلزمهم شبيثاً لم ينتزموه .

٧٨٣-.بخلاف ما إذا جائوا من دارِ الإسلام ِ فقال لهم أهلُ الحرب : ادخلوا فأنّتم آمنون .

لأن هناك جانوا عن اختيار مجىء المستأمنين ، فإنهم حين ظهروا لأهل الحرب فى موضع لا يكونون ممتنمين منهم بالقوة . فكأنهم استأمنوهم وإن لم يتكلموا به . وأما الأسراء فحصلوا فى دارهم مقهورين لا عن اختيار منهم ، فلا بد للاستهان من قول أو فعل يدل عليه .

٧٨٤ - ولو أنَّ قَوماً منهم لقوا الأسراء فقالُوا : مَنْ أَنتم ؟ فقالُوا :

نحن قومَّ تجَّارٌ دخلنا بـأمانِ أصحابكم . أو قالوا : نحنُ رُسُلُ الخليفةِ . فَليسَ يتبغى لهم بعد هذا أن يَقتلُوا أحدًا منهم .

لأُنهم أُظهروا ما هو دليل الاستثبان . فيجعل ذلك استبياناً منهم ، فلا يحل لهم أن يغدروا بهم بعد ذلك .

ما لم يتعرّض لهُم أهل الحرب.

٧٨٠ ــ فإنْ علم أهلُ الحرب أنَّهم أَسرَاء فأَخذوهم ثم انفلتوا منهُم حَلَّ لهُم قتالُهم وأخذُ أموالهم .

لأَن حكم الاستئهان إليهم يرتفع بما فعلوا . ألا ترى أن المستأمنين لو غدر بهم ملك أهل الحرب فأخذ أموالهم وحبسهم . ثم انفلتوا ، حل لهم قتل أهل الحرب وأخذ أموالهم ؟ باعتبار أن ذلك نقض للعهد من ملكهم .

٧٨٦ ــ وكذلك لو فعل ذلك بهم رَجلٌ بأَمر ملكه أَو بعلمِه وَلم يمنعُه مِن ذلك . فإِنَّ السفيه إِذا لم يُنْهُ مَأْمُورٌ .

فأمًا إذا فعلوا بغير علم الأمير أو علم جماعتهم لم يحلّ للمستأمنين أن يستحلُّوا حريم القوم بما صَنع هَذا بهم .

لأن فعل الواحد من عرضهم (1) لا يكون نقضاً للمهد بينهم وبين المستأمن ، فإنه لا يملك ذلك وإنما هذا ظلم منه إيام ، فيحل لهم أن ينتصفوا منه باسترداد هين ما أخذ منهم أو مثله إن قدروا على ذلك ، ولا يحل لهم أن يتعرضوا له بشيء سوى هذا ، لأن الطالم لا يظلم ولكن ينتصف منه بالمثل فقط.

⁽۱) يقال هو من عرض الناس أي من عامتهم (القاموس) .

٧٨٧ ـ ولو كان الأُسراءُ قَالُوا لهُم حين أَخَلُوهُم : نحن قومٌ منكم : فخلُّوا سَبيلهم . حلَّ لهم قتلُهم وأَخذُ أَموَالهم .

لما بينا أن ما أظهروه ليس باستنان .

٧٨٨_وكذلك لو كانوا أسلموا فى دارِ الحرب فهم بمنزلة الأُسراء فى جميع ما ذكرنا .

لأَن حصولهم في دار الحرب لم يكن على وجه الاستثمان .

٧٨٩ - ولو كان الذين لقيهم أهل الحرب من المسلمين قالوا: نحن قوم من بُرْجَان جئنا مِن أرض الإسلام بالأمان. آمننا بَعض مسالحكم لنلحق ببلادنا. فَخَلَّوا سَبيلهم ، لم يحل لهم أن يعرضوا بعد هذا لأحد منهم.

وبرجان هذا اسم ناحية وراء الروم⁽¹⁾ ، بين أهلها وبين أهل الروم عداوة ظاهرة . ولا يتمكن بعضهم من الدخول على بعض إلا بالاستثان . فما أظهروه بمنزلة الاستثمان . ألا ترى أن ذلك لو كان حقاً لم يحل لهم أن يتعرضوا لهم ؟

٧٩٠ فكذلك إذا أظهروا ذلك من أنفسهم . ما ثم يرجعوا إلى
 بلاد المسلمين . فإن رجعوا فقد انتهى حكم ذلك الاستثمان
 وإذا دخلوا دارهم بعدذلك حلَّ لهم أن يصنعوا بهم مَا قدروا عليه.

⁽١) انظر صحيم البلدان . قال: بلد من تراحي الخزد ،

لأتهم الآن بمنزلة المتلصصين فيهم ، سواء علموا برجوعهم أو لم يعلموا . لأَن رجوعهم إنما يخنى على أهل الحرب لتقصير منهم فى حفظ. حريمهم ، بخلاف الوقوف على حقيقة الحال فيا سبق .

٧٩١ - ولو أنَّ المسلمين أخلوا أسراء من أهل الحرب فأرادوا قَتْلَهم. فقال رجل منهم: أنا مسلم. فلاينبغي لهم أن يقتلوه حتى يَسْأَلُوه عن الإسلام. لا لأنه سيصير (١) مسلماً بهذا اللفظ، ولكن بظاهر قوله تعالى (ص١٧٧): ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلْمَ لَسُتَ مُوْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوْةِ اللَّنْيَا) (٢).

ولأنه تكلم بكلام مبهم فيستفسر . وليس من الاحتياط المبادرة إلى قتله قبل الاستفسار .

٧٩٢ – فإنْ وَصَفَ الإسلامَ حين سألوه عنه فهو مُسْلم لايحلُّ
 قتلُه . وهو في اللَّا أَنْ يُعلم أنَّه كان مُسْلماً قَبْلَ ذَلك .

لأن هذا منه ابتداء الإسلام لما لم يعرف إسلامه قبل هذا . وذاك يؤمنه من القتل دون الاسترقاق .

٧٩٣ - فإن كان عليه سياء المسلمين ، وأكبر (٢) الظنّ من المسلمين أنه كان مسلماً ، فهذا بمنزلةِ العِلمِ بإسلامه، حتى يجب تخليةُ سبيله

⁽۱) هـ ، ق د يصير ۽ .

⁽۱) سورة النساء ،) ، الآية ،) . (۲) غير منقوطة في ص ، في « اكثر » ، هـ ، ب « اكبر » .

لأَن أكبر الرأى بمنزلة اليقين فها بنى أمره على الاحتياط ، وفها يتعذر الوقوف فيه على حقيقة الحال .

٧٩٤_ولو قال : لستُ بمسلم ، ولكن أدعونى إلى الإسلام حَىَّ أُسْلمَ ، لم يحلّ قتلُه أيضاً .

لأَن النِّي صلى الله عليه وسلم قال: وقادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله . فكان لا يقاتل قوماً حتى يدعوهم . ولو أردنا قتال قوم لم تبلغهم الدعوة لا ينبغي⁽¹⁾ لنا أن نقاتلهم حتى تدعوهم . وربما يجيبون وربما يمتنمون .

فهذا الذي طلب منا أن ندعوه وأظهر من نفسه الإجابة إلى ذلك أولى أن لا يحل قتله قبل الدعاء إلى الإسلام .

٧٩٥ - ولوقال: أنا مسلم . فأستُوصِف الإسلام فأبي أن يَصِفَه ، فإنه ينبغى للمسلمين أن يصفوا الإسلام ، ثم يقولوا له : أنت على هذا؟ فإن قال : نعم . فهو مسلم . وإنْ قال : لستُ على هذا ، أو قال : ما أعرف هذا الذي تقولون ، فهو حلال الدم . إلَّا أنَّ الأُولى أن يقول له الإمام : أتدخل في هذا الذي دعوناك إليه ؟ فإن قال : نعم . لم نقتله ، وكان فيئًا . وإنْ قال : لا ، فحينئذ يضرب عنقه .

وبهذا الفصل يتبين الجواب فى مسألة الزوجة والجارية أنه إذا استوصفها الإسلام فلم تدحسن أن تصفه ينبغى له أن يصف الإسلام بين يلمها ويقول: أنّا على هذا . وظنى بك أنك على هذا . فإن قالت : نم . فذلك يكفى ، وتكون مسلمة يحل له وطؤها بالنكاح والملك (7).

⁽۱) هـ ﴿ لَمْ لا يَتَبِعَى ﴾ ﴾ ب ﴿ لَمْ يَتِيغَى ﴾ ﴾ ق ﴿ لَمْ يَتِيغَ ﴾ •

 ⁽۲) زيادة في ق و واقد الوفق السواب وطيه المستمين ٤ ٤ ب ٤ هـ و واقد أطم ٤ .

باب أمن الرسول والمستأمن

إذا خيف أن يدلُّ على بعضِ عوراتِ المسلمين

٧٩٦ – ولو أنَّ رسُولَ ملكِ أهلِ الحربِ جاء إلى عسكرِ المسلمين
 فهو آمن حتى يبلغ رسالته عنزلةِ مستأمن جاء للتجارةِ .

لأَّن في مجيء كل واحد منهما منفعة للمسلمين .

٧٩٧ - فإن أراد الرجوع فخاف الأمير أن يكونا قد رأيا للمسلمين عَوْرَةً فيدلّان عليها للعدو ، فلا بأس بأنْ يحبسهما عنده حتى يأمن من ذلك .

لأن في حبسهما نظرًا للمسلمين ودفع الفتنة عنهم . وإذا جاز حبس الداهر(١) لدفع فتنته وإن لم نتحق منه خيانة(٢) فلأن يجوز حبس هلينأول.

٧٩٨ - فإن قالا للإمام: خَلِّ سَبيلنا وإنَّا عندك بأمان .
 لم ينبغ له أن يخلِّ سبيلهما .

 ⁽۱) في هامش ق ۵ الداعر المجيب المفسسة ، مصدره الدعارة ، مغرب ، ولى هـ ، ب
 د الدامر ، خطبة .

⁽۲) ب د چنایه ، .

لأَن الظاهر أنهما يدلان العدو على ما رأيا من العورة . فإن اعتقادهما يحملهما على ذلك . وأيد هذا الظاهر قوله تعالى : ﴿ لا يأُلُونكم عَمِالاً﴾ (١) .

٧٩٩ ــوَإِنْ قالا: نحلفُ أَنْ لا نُخبِرَ بشيء من ذلك . لم يُصِدُّقهما في ذلك .

لأن اليمين إنما تكون حجة لمن شهد الظاهر له . والظاهر هنا يشهد بخلاف ما يقولان . فلا يلتفت إلى بمينهما . وأيدهذا قوله تعالى: ﴿ إِنّهم لا أيمان لهم ﴾(٢) أى لا أيمان يجوز الاعماد عليها فيا يرجع إلى الإضرار (٢) بالمسلمين . وهذه اليمين بهذه الصفة فلا يجوز للإمام أن يعتمدها ، ولكنه يحبسهما عنده حتى يأمن .

إِلَّا أَنَّه لا ينبغي له أَن يقيِّدهما ولا أَن يَظُّهما .

لأن فيه تعذيبًا لهما ، وهما فى أمان منه ، فلا يكون له أن يعذبهما ما لم يتحقق منهما خيانة .

فإن قيل : فني الحبس (ص١٧٣) تعليب أيضا.

قانا : لا نعنى بقولنا يحبسهما الحبس فى السجن . فإن ذلك تعليب . وإنما نمن به أنه يمنهما من الرجوع ويجعل معهما حرساً يحرسونهما . وليس في هذا القدر تعذيب لهما بل فيه نظر للمسلمين . ولئن كان فيه نوع تعذيب من حيث الحيلولة بينهما وبين وطنهما فالمقصود دفع ضرر هو أعظم من ذلك . وإذا لم نجد بدًا من إيصال الضرر إلى بعض الناس ، ترجع أهون الضررين على أعظمهما .

ثم هذا المقصود يحصل بحرس يجعله معهما . فليس له أن يعلمهما فوق ذلك بالتقييد .

⁽۱) سورة آل عبران ، ۳ ، الآية ۱۱۸ ،

⁽٢) سورة التوبة ٤ ٩ ، الآية ١٢ ،

⁽۲) ب « الشرر » .

َ فَإِنْ حَضْرٌ قَتَالَ وَشِغَلَ عَنْهِما العَرْسُ وَخَافُ اِنْفُلَائِهَا فِلاَ بِأَسَ بِأَنْ يقيدهما حتى يذهب ذلك الشغل .

لأن هذا موضع الضور .

فإذا ذهب ذلك الشغل حل قيودهما لأن الثابت بالضررورة يتقدر بقدرها .

٨٠٠ وإن سار الإمامُ راجعًا إلى دارِ الإسلام فله أَنْ يذهبَ
 بهما معه حتى يبلغَ الموضعَ الذى يأمنُ فيه مما يخاف عنهما ،
 ثم يخلَّ سبيلهما .

لأَن النظر للمسلمين دفع الفتنة عنهم في ذلك .

٨٠١ ـ فإن لم يأمن منهما حتى يدخلَ أَرضَ الإسلام لم يُخلُّ سبيلهما حتى يدخل أرض الإسلام .

لأَن الفتنة فى تخلية سبيلهما فى دار الحرب تعظم صىى . وعلى الإمام أَن يتحرز ويجتهد لدفع ذلك عن نفسه وعن العسكر .

فإن أبيا أن يبرحا مكانهما أكرههما على ذلك .

لأَن فى موضع النظر للإمام ولاية الإكراه . ألا ترى أنه إذا وقع النفير عاماً كان له أن يجبر الناس على الخروج؟ وفى نظيره قال عمر رضى الله عنه : ولو تركم لبحمُ أولادكر a .

٨٠٢ فإن وصل إلى مأمنهِ من دار الإسلام ثم أمرهما بالانصراف فسأَلاه أنْ يعطيهما مالايتجهز انبه إلى بلادهما فإنه ينبغى

له أن يُعطيهما من النفقة ما يُبْلِغُهما إلى المكان الذي أبيا أن يصحباه منه (۱).

لأنه جاء بهما مكرهين من ذلك الموضع ، فعليه أن يردهما إليه . وكان ذلك منه نظرًا للمسلمين ، فتكون تلك المؤنة من بيت مال المسلمين عمنولة نائبة تنوب المسلمين .

٨٠٣ - وفيا يُجاوز ذلك قد أنيا اختيارًا منهما ، فلا يُعطيهما للرجوع نفقة ، وإنما يُعطي هذه النفقة من بيت المالوإذا لم تُصِب المجندُ خنيمة ، أو أصابوها واقتسموها. فأمّا إذا أصابوا غنيمة ولم تُقسم بعدُ فإنه يُعطيهما النفقة من ثلك الغنيمة .

لأَنه أكرههما على ذلك نظرًا منه للجند خاصة . فتكون المؤنة من مال هو حق للجند ، بمنزلة ما لو استنَّجر لحمل الفناير أو سوقها أو حفظها .

٨٠٤ ـ وكذلك إذا مَنَعَهما من الرجوع وأكرههما على المقام معه.

فإنه ينبغي أن ينفق عليهما من غنايم السلمين.

٨٠٥ ــ وإذا حملهما من ذلك الموضع مع نفسه على الدوابّ من غنايم المسلمين .

لأَنهما آمنان عنده . والتحرز عن الغدر واجب . فإذا حبسهما لمنفعة الفانمين أنفق عليهما من أموالهم بمنزلة العامل على الصدقات يعطى الكفاية من

مال الصدقة . والمرأّة إذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت⁽¹⁾ النفقة عليه .

٨٠٦ فإن أرادَ تخلية سبيلهما بعد ما أمِن، وكان هو فى موضع يخافان فيه ، فينبغى له أن ينظر لهما ولا يخلَّى سبيلهما إلَّا فى موضِع لا يخلف عليهما فيه .

لأُنهما تحت ولايته وفى أَمانه . وهو مأمور يدفع الظلم عنهما . فكما ينظر للمسلمين تما يزيل الخوف عنهم فكذلك ينظر لهما .

أراَيت (ص١٧٤) لو حملهما معه فى البحر ، فلما انتهى إلى جزيرة أمن فيها ، أينبنى له أن يتركهما فى تلك الجزيرة ؟ لا ، ولكن يحملهما إلى موضع لا يخاف عليهما فيه الشيعة (٢) ، ثم يععليهما ما يكفيهما لجهازهما وحملانهما.

٨٠٧ ــ وإن كانا لا يـأمنان من اللصوص فينبغى له أن يُرْسِلَ معهما قوماً يُبلغونهما مأمنهما .

لأَن ذلك على الإِمام ولكنه ربما لا يقدر على مباشرته بنفسه فيستمين عليه بقوم من المسلمين .

٨٠٨ ـ فإن كانا لا يبلغان مأمنكهما حتى يبلغا موضعاً يخاف فيه أنا الذين أرسِلوا معهما إلى أبعد موضع يأمنُ فيه ألاسلام معهما إلى أبعد موضع يأمنُ فيه أهلُ الإسلام معهما يبلغ عبرُ ذلك .

⁽۱) نوق هله الكلمة في ق و استحقت » ه

 ⁽۲) ق د الصنيعة ٥ خطا -

لأن فيا وراء ذلك تعريض المسلمين للهلاك ، وذلك لا يحل له لدفع المخوف عن المشركين . ثم إن أجبر المسلمين على أن يذهبوا معهما إلى الموضع الذى يخافون فيه فقتلوا كان هو الساعى فى دمهم . وإن تركهما ليذهبا فأصيبا لم يكن هو ساعباً فى دمهما . فكان هذا أهون الأمرين والله أعلم .

باب أهل الحصن يؤمنهم الرجل من المسلمين

على جُعل أو غير جُعل

٨٠٩ ـ وإذا حاصر المسلمون حصناً وفيها أسير من المسلمين فآمنهم، ثم جاء بهم ليلاحتى أدخلهم المعسكر فهم (١) في المسلمين.

لأن الذي أمنهم كان مقهورًا غير ممتنع منهم ، وأمان مثله باطل . ولأنه ما قصد بهذا الأمان النظر للمسلمين ، وإنما قصد تخليص نفسه . ولو صححنا أمان مثله لم يتوصل المسلمون إلى فتح الحصن من حصوبهم قهرًا ، فقل مايخلو حصن عن أسير فإذا أيقنوا بالفتح أمروا الأسير حتى يؤمنهم ، وإن لم يكن فيهم أسير ، أمروا رجلا منهم حتى يسلم ثم يؤمنهم ، فيكون حكمه وحكم الأسير سواء . فلا جار هذه الماني قلنا : هم جميعاً في ألا المسلمين .

٨١٠ ــ وفي القياس لا بأس بقتل رجالهم .

لأَن الأَمان الباطل لا يحرم القتل ، كما أو حصل من صبى لا يعقل أو من كافر ، ولكنه استحسن وقال :

لا ينبغى للإمام أن يقتل رجالهم .

لوجهين :

⁽¹⁾ دب «قيهم » خطاة ،

⁽۲)ق « ئىثا » .

أحدمها :

أن ظاهر قوله عليه السلام ويسمى بنمتهم أدناهم ، الحديث بعم الأسير وغيره وهذا الظاهر وإن ترك العمل به لقيام الدليل بننى (١) شبهة فيا يندرىءُ بالشبهات بمنزلة قوله : أنت ومالك لأبيك .

والثانى :

أن القوم إنما جاموا إلى المسكر للاستبان لا للقتال فإبهم جاموا باعتبار أمان الأسير إياهم، وقد بينا أن المحصور إذا جاء على هيئة يعلم أنه تارك للقتال بأن ألتي السلاح ونادى بالأمان وجاء فإنه يأمن القتل . فهولاء أيضاً يأمنون من القتل ولكنهم (٢) لا يأمنون من الاسترقاق ، فنخمسهم ونقسمهم بين الفائمين .

وكذلك لو كان الذي أمنهم مستناًمناً فيهم، أو كان رجلا منهم أسلم فالمغي يجمع الكل .

٨١٩ ــ ولو أمنهم مسلم من أهل العسكر فأمانُه جائزً .
 لأنه آمن منهم ، ممتنع في صحره فأمانه كأمان جماعة المسلمين .

' ١٩١٨ - فإن لم يخرجوا من حصنهم بعد نَبْذِ الإمام إليهم ، أثم قاتلهم كما لوكان هو الذي أمنهم بنفسه ، ثم رأى النظر في أقتالهم ، فإنْ خرجوا إلى المسكر وقالوا: آمننا فلانً ، لم نصدّقهم على ذلك حتى يشهد عدلان من المسلمين (٣).

⁽۱) ق دیقی ۹ م

⁽۲) ق دولکښ ۵ ۰

⁽۲) في ها زيادة «على ذلك » • سير

لأبهم صاروا فيئاً باعتبار الظاهر ، وقد ادعوا ما يسقط. حق المسلمين عنهم فلا بد من شاهدين (ص ١٧٥) عدلين من المسلمين على ذلك .

ولا يُقبل قولُ ذلك الرجل : إنى آمنتُهم .

لأنه يخبر مما لا علك استئنافه (١).

وكذلك لو شهدَ هو مع رجل ِ آخر.

لأَنه يشهد على فعل نفسه (٣) ولا شهادة للمرء على فعل نفسه (٣)

. ٨١٣ ـ فإن شَهِدَ عَدْلَان سواء ، وَجَبَ تبليغُهم مأمنهم .

لأن الثابت بالبينة كالثابت معاينة .

٨١٤ ـ وإن لم تكن لهم بيَّنةً إلا قول ذلك الرجل، كانوا فيثاً، إلا أنه لا يقتل رجالهم (٢٠) استحساناً للشبهة التي تمكنت (٤) فإن ذلك الرجل أخبر بحرمة قتلهم ، وهو محتمل للصدق ، وحرمة القتل من أمر اللمين ، وخبر الواحد في أمر الدين حجة ، وإن لم يكن حجة في إلزام الحكم . فلهذا لا يقتلون .

٨١٥_ولو كان المسلمُ آمنهم على ألف دينار أَخَلَها منهم ، ثم علم بذلك الإِمامُ وهم في حصنهم . فهو بالخيار .

⁽۱) ت و استيقاؤه ۹ ۰ (۲) ئي هامڻي ٿه « علي قطه ، شيئة » وهي کٿا ئي ب ،

⁽٣) ساقطة من ق ٠

⁽١) في هامش ق د التي تبكنت ، فسخة ١٠٠

إن شاء أجاز أمانه ولم يتعرض (١) لهم حيى يخرج من دار الحرب، وأخذ الدنانير، فكانت فيئاً للمسلمين.

لأن الإمام لو رأى النظر في إنشاء الأمان سلم الصفة كان له أن يفعله ، فكذلك إذا رأى النظر في أن يجيز أمان غيره .

ثم المال مأخوذ بقوة العسكر فيكون فيثاً لهم .

وإن شاء ردَّ عليهم الدنانير للتحرِّز عن الغدر ثم نبذ إليهم وقاتلهم بمنزلة مالو آمنهم بنفسه على هذا الوجه.

٨١٦ - وإنْ كانوا دخلوا عسكرَ المسلمين حين صالحهم الرجل أو خربوا حصنهم فإنَّ للإمام أن يأخذَ ألف دينار فيجعلها فيثًا للمسلمين.

لأن معنى النظر ههنا متعين فى إجازة ذلك الصلح ، فإنهم آمنون فى المسكر ولا سبيل للإمام عليهم حتى يبلغهم مأمنهم وإن رد الدنانير عليهم . فعرفنا أن فى أخذ الدنانير منفعة للمسلمين . وهو نظير العبد المحجور عليه يؤاجر نفسه ويسلم من العمل .

٨١٧ ــ وإذا قسم الدنانيرَ بين الغانمين قالَ لهم : الحقواحيثُ شئتُم من بلاد أهل الحرب . ولا يعرضُ لهم حتى يبلغوا مأمنهم .

فيتم به الوفاء لما شرط لهم في الصلح .

٨١٨ - وإذا فتح المسلمون الحصن فقال رجل منهم : إني كنت

⁽۱) ب ۵ يعرش ۵ ه

صالحتُ القوم قبل فتح الحصن على هذه الألف ديناد. وصدَّقه أهلُ الحصن بذلك ، فإنَّ الإمامَ ينظرُ في ذلك، فإنْ كان خيرًا للمسلمين أَن يصدَّقه صدَّقه وأَخِذ منه اللنانير وأمرهم أَن يلحقوا عمَّامنهم ، وإن كان خيرًا للمسلمين أَن يكتبه كلّبه ولمُ يعرض للدنانير وجعلهم فيثاً.

لأنه نصب ناظرًا للمسلمين . فينظر ما يكون أنفع للمسلمين فيعمل به . ألا ترى أنه لو رأى النظر للمسلمين فى أن يمن عليهم ، كان له أن يفعل ذلك . فهذا مثله .

إلا أنه لا يقتل رجالهم على كل حال للشبهة التى دخلت باخبار الرجل أنه آمنهم .

٨١٩ وإن كان حين أخبر الرجل بهذا كانوا ممتنعين فى حصنهم فهم آمنون ، والإمام بالخيار .

كما بينا فيما إذا أنشأً لهم الأمان في هذه الحالة . فإن الإخبار به في حق المسلمين بمنزلة الإنشاء . والله أعلم .

باب مايكون أماتاً وما لا يكون

على شرط. يشترطه

۸۲۰ - وإذا قال رجلٌ من المحصورين: آمنونى حتى أنزل إليكم على أن أدلًكم على مئة رأس (١) من السبى في موضع. فآمنوه على ذلك. فلما نزل أتى بهم ذلك الموضع فإذا ليس فيه أحدٌ ، فقال: قد كانوا هاهنا ، فذهبوا ، ولا أدرى أين ذهبوا . (ص١٧٦) فإنه ينبغى للمسلمين أن يردُّوه إلى مأمنه إنْ لم يفتحوا الحصن. فإن افتتحوا الحصن . فإن افتتحوا الحصن . في العرب .

لأنه حصل أمناً فى المسكر ، فإن الأمان شرط يثبت بوجود القبول ولا يشاّخر إلى أداو^(٢) المقبول ، بمنزلة العتق بجعل^(٤) . فإنه لو أعتق عبدم على أن يؤدى إليه ألف درهم فقبل كان العتق واقعاً ، وإن لم يؤد .

٨٢١ فهاهنا الأمان يثبتُ له أيضاً إذا نزل عن منعته ، على أن

⁽۱) ب د ارؤس » .

⁽٢) هـ > ق « واب افتحوا فعليهم » ، ب « فان اقتصوه فعليهم » . (٣) هـ « ولا ينآخر اذ المقبول » .

⁽⁾⁾ هـ «يجمل قيه » .

يدل . فسواء وفي بما قال أو لم يف كان هو في أمانٍ من المسلمين فيبلغوه مأمنه .

فإِنْ قال المسلمون : إنما آمناه على أَن يدلُّنا ولم يف بالشرط. ، قيل لهم : إنه لم يقل لكم إنى إن لم أدلكم فلا أمان بيني وبينكم .

وهذا تنصيص من محمد، رحمه الله ، على أن مفهوم الشرط ليس بحجة . وهو المذهب عندنا . وقد حكاه الكرخي عن أبي يوسف رحمه الله في قوله تعالى ﴿ ويدرأ عنها العذاب أن تشهد ﴾ (١) أنه لا يدل على أنه لا يدرأ عنها العذاب إِن لَمِ تَشْهِد . وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيِنَ بِفَاحِثُمُهُ ﴾ (٢) .

وهذا لا يدل على أنها إذا أتت بالفاحشة ولم تحصن أنه لا يلزمها ذلك العذاب . وهذا لأن مفهوم الشرط كمفهوم الصفة . وذلك ليس بحجة . قال الله تعالى :﴿ وَبِنَاتَ خَالُكُ وَبِنَاتَ خَالَاتُكَ اللَّذَى هَاجِرِنَ مَعْكُ ۗ (٣)ثم لم يَدْلُ على حرمة (٤٤)اللاقى لم يهاجرن معه. وقال : تعالى ﴿ فالا تظلموا فيهن أَنفُسكُم ﴾(•) وهذا لا يدل على إباحة الظلم في غير الأشهر(٦) الحرم . فكذلك قولهم : آمناك على أن تدلنا لا يكون دليلا على أنه لا أمان لك إن لم تدلنا . لأن ذلك محتمل، والمحتمل لا يعارض المنصوص ولا يدفع حكمه ، إلا أن ينص فيقول: على أَنى إِنْ لَمِ أَدلكم عليهم فلا أمان بيني وبينكم . فحينثذ هذا نص يصلح معارضاً لذلك النص.

وفى النبذ حل القتل والاسترقاق وذلك من باب الإطلاق يحتمل التعليق

⁽۱) سورة النوبر ، ۲۶ • الآية A •

⁽٢) سورة التساء 6 \$ - الآية ٢٠ -

⁽٢) سورة الاحزاب ٤ ٢٣ - الآيه ٥٠ ٠ (٤) ب و عدم حرمة ٥ ٠

⁽ه) سورة التوية ؛ ٩ • "لاية ٢٦ •

⁽۲) ب د اثبهر ∜ ۰

بالشرط ، فإذا لم يدل لم يكن له أمان ، وللإمام الخيار إن شاء قتله وإن شاء جعله فيثاً .

ونظير هذا ما لو كفل بنفس رجل إلى شهر لم يبرأ بمضى الشهر ما لم يسلم نفس الخصم إليه . وإن قال : على أنى برى \$من الكفالة بعد شهر كان على ما قال .

٨٢٧ ــ ولو كان هذا الرجلُ أُسيرًا فى أيدينا وقال: تؤمنونى على أن أُدلَّكم على مئة رأْس، والمسئلةُ بحالها، ثم لم يدلَّهم، فللإمام أن يقتله.

لأنه صار مقهورًا فى أيدينا ، وحل للإمام قتله واسترقاقه . وإنما علق على إزالة ذلك عنه بالدلالة ولم يفعل .

فنى الأول كان فى منعته ، وإن كان محصورًا فإنما نزل على أمان فأخذه من المسلمين والتزم لهم بمقابلة ذلك دلالة فيها منفعة للمسلمين . فإذا لم يف بما التزم كان على الإمام أن يبلغه مأمنه ، وفى الحقيقة لا فرق بين الفصلين ، فإنه إذا لم يدل عاد إلى ما كان عليه قبل هذا الالتزام فى الوجهين ، إلا أن هذا الأسير ، قبل هذا الالتزام ، كان مباح القتل والاسترقاق فى أيلينا ، فيعود كما كان . والمحصور قبل هذا الالتزام كان فى منعته ، فإذا لم يف بما التزم وجبت إعادته إلى منعته كما كان .

٨٢٣ وإن كان المحصورُ قال : إنى إن لم أُدلُّكُم كنتُ لكم فيثاً . أو قال : رقيقًا ، لم يغي بالشرط. . فهو فَ المسلمين، أوليس للإمام أن يقتله .

لأنه لو لم يقل هذه الزيادة كان آمناً من القتل والاسترقاق (ص١٦٧) وإن لم يف بالشرط . فهذه الزيادة دليل معارض الكلام ^(١) الأول فى رفع

⁽۱) ب « دلیل پمارشی (۱۵۲۱م ») ق « دلیل علی معارض (۱۵۲۱م » وفی هامشیا « دلیل معارض - نسخة » ،

حكمه . وإنما يعمل المعارض حسب الدليل . ولأنه شرط إزالة ذلك الأمان في حكم الاسترقاق خاصة دون القشل ، وفي هذا الشرط منفعة ، فيجب مراعاتها .

٨٧٤ _ وكذلك لو قال : على أنى إنْ لم أف كنتُ ذمّة لكم . فهو كما قال . وإذا لم يغ بالشرط. فهو ذمةٌ لا يقتلونه ولا يسترقونه . لأن الوفاء بالشرط واجب .

٨٢٥ ولوقال آمنونا حتى يُفتَح لكم الحصنُ فتلخاون (١٠) ، على أن تعرضوا علينا الإسلام فنسلم. ثم أبوا أن يُسلموا ، فهم آمنون. وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم حتى يعودوا ممتنعين كما كانوا ، ثم ينبلون إليهم .

لأنهم استفادوا الأمان بقبول الشرط قبل الوفه به . ثم لا يبطل حكم الأمان بالامتناع من الوفاء بما وعدوا (٣) ، وبحكم الأمان يجب إعادتهم إلى مأمنهم ، ثم النبل إليهم .

٨٢٦ فإنْ شرط. المسلمين عليهم: إنكم إن أبيتم الإسلام فلا أمانبيننا وبينكم. فرضوا بذلك، والمسئلة بحالها، فلابأس باسترقاقهم وقتل المقاتلة منهم إذا أبوا أن يسلموا.

الأن الشرط هكذا كان ، وفيا يجرى بيننا وبينهم الواجب الوفاء بالشرط فقط . والدليل عليه حديث بي (٢٠) أبي الحقيق حيث قال رسول الله:

⁽۱) ق د انتدخلوا ۵ ،

 ⁽۲) ق « سا وعدوا » وقي هامش ق « يما وعدوا ، نسبةة حصميري » •
 (۲) سي » ه ، ي « اين » اكيتنا دواية ق » انظر الجزء الأول من ۲۷۸ مه ۱۸۱ مرا

وبرئت منكم اللمة (١) إن كتمتونى شيئاً و فقبلوا ذلك . ثم ظهر ذلك عليهم
 فاستخار قتلهم واسترقاقهم .

وقد بينا قصة ذلك .

وقد روى أن رجلا من المشركين بعد وقعة أحد حين رجع الجيش ضل الطريق ، فلخل المدينة ، وجاء إلى بيت عان بن عفان رضى الله عنه سرًا . وكان بينهمنا قرابة . فأن عان النبي صلى الله عليه وسلم وسأل له الأمان . فقال : وقد آمناه على أنا إن أدركناه بعد ثالثة فقد حل دمه ٤ . فخرج الرجل. فقال النبي صلى الله عليه وسلم : واطلبوه ، فإنى أرجو أن تجدوه ٤ . فوجدوه بعد ثالثة ، قد(٢) سلط. الله عليه النوم . فأخذ فقتل .

فيهذا تبين أن الشرط المنصوص عليه فى الأمان معتبر وإن كان ذلك. يرجع إلى النبذ وإباحة القتل .

وهذا لأن الجميع المضاف إلى جماعة يتناول كل واحد منهم على الانفراد (٣) بدليل قوله تعالى (جعلوا أصابعهم في آدانهم واستغشوا ثيابهم (٤) فكان هذا عنزلة ما لو شرطنا على كل واحد منهم : إنك إن أبيت الإسلام فلا أمان بيننا وبينك .

٨٧٨ - وكذلك لو أنّ واحدًا منالمحصورين قال: آمنونى
 على أن أنزلَ إليكم فأسلم . ثم أبى أن يُسْلم ، يُرَدُّ إلى حصنه .

⁽۱) في مامش ق د ذمة الله ، (۲) ص ، عبد فقيد » •

⁽۳) ق عمب حملي الاتقراد ∌ -

⁽s) سورة نوح ، ۷۱ ، الآية ۷ ·

لأنه آمن عندنا . وف مثل حاله قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مَنَ المُشْوِكِينَ استجارك فأَجَره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه)(١) .

٨٢٩ - وإن شرطوا عليه : إنّك إن أبَيْتَ الإسلام فلا أمان بيننا وبينك ، ثم أبي الإسلام . فهو في المسلمين .

لأَن الشرط هكذا جرى بيننا وبينه .

٨٣٠ ـ فإن جعله الإمامُ فيثًا بعد ما عرضَ عليه الإسلامَ فأَبى ، ثم أسلم ، لم يقبله بعد إسلامِه ولكنّه يجعلهُ فيثاً .

لأن حكم ذلك الأمان انتهى حين أبى الإسلام بعد ما عرض عليه . ويبتى هو أسيرًا في أيدينا

٨٣١ ــ فإذا أسلم لم يقتل وكان فيثاً ، وهذا إذا حكم عليه بأنّه فيءٌ بعد ما أبي الإسلام .

٨٣٢ فإن جعل الإمام يدعوه إلى الإسلام وهو يأبي إلا أنه لم يحكم عليه (ص١٧٨) بأنه في عين أسلم فني القياس هوفي على الأن شرط انتباذ الأمان قد تحقق باباته الإسلام ، والمتعلق بالشرط يشهت بوجود الشرط ، وعنزلة الطلاق والعناق إذا علق بالشرط .

وفي الاستحسان هو حر مسلم .

لأن الإباء متردد(٢) محتمل قيه يكون لكراهة الإسلام فهو إباء حقيقة .

⁽۱) سورة التوبة ، ٩ ، الآية ٦ ،

⁽٢) في ﴿ مسترد ﴾ وتوتها ﴿ متردد ، تسخة ﴾ ،

وقد يكون للتنافل فيه إلى أن تزول⁽¹⁾ الشبهة عن قلبه فلا تعين جهة الإباء إلا بحكم الحاكم .

ألا ترى أنه إذا أسلم أحد الزوجين فى دارنا فإن الفرقة تتوقف على إباء الآخر الإسلام . ثم لا يتحقق ذلك إلا بقضاء القاضى (٢) ، وكذلك التكول فى باب الأموال عنزلة الإقرار شرعاً ، ولا يشبت ذلك إلا بقضاء القاضى (٣) .

٨٣٣ ــ ولو لم يــأْبَ الإسلام ولكن قال : دعونى حتى أنظر فى أمرى ، فإنّ الإمام يؤجّله ثلاثة أيّام ، لا يَزيد على ذلك .

لأَن التأمل وإزالة الشنهة يحتاج إلى مدة ، فإذا طلب ذلك من الإمام أَجله^(ع) لثلاثة أيام . فإنها مدة تامة للنظر بدليل خيار الشرط .

والأصل فيه المرتد ، فإنه إذا استمهل النظر في أمره أمهله ثلاثة أيام ، وردبه حديث عن عمر حين قدم عليه رجل مِنْ قِبَلِ أَني موسى فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال: هل عند كم من مُغْرِبة خبر ـ يعنى أمر حادث وخبر غريب _ فقال: من م . رجل كفر بعد إسلامه . فقال: ماذافعلم به ؟ فقال: قرّبناه فضربنا عُنْقَه . قال: فه لأطينتم عليه بيتا ثلاثاً وأطعمتموه كلَّ يوم رغيفاً وأسقيتموه ، فلعله أن يتوب وراجع أمر الله (أن ألهم ما أنه بلغي .

⁽۱) مد د وراب په

 ⁽٧) قى ق ٤ مَـ زيادة « محتلا قى نفسه » ٤ ب ٤ « لكونه محتلا قى نفسه » ٤ ولا توجد فى الأصل .

⁽٣) په ١ هـ. زيادة و بكرته معتبلا بتقسه » ٢ ق. و معتبلا في نفسه » ٠

 ⁽⁾ قوق هذه الكفية في ق د چمل فه ، نسخة » .
 (ه) ق > هـ د وررجع الى أمر الله > > وفي هامش ق د يراجع أمر الله ، نسخة » .

وبظاهره يأخذ الشافعي ، رحمه الله ، ويقول : يجب تأجيله شرطً ، طلب ذلك أو لم يطلبه . فشأريله عندنا أنه كان استمهلهم فأبرا ، فلهذا أنكره [عمر رضى الله عنه . وإذا كان المرتد الذى وقف على محاسن الشريعة يؤجل ثلاثة أيام فهذا الذى لم يقف عليها(١) أصلا أحرى أن يؤجل .

٨٣٤ - فإنْ سكتَ حين عُرض عليه الإسلامُ ولم يُجب بقبول أَو بردُّ (٢) فإن الإمامَ يعرضُ عليه الإسلام ثلاثَ مراتِ ويُخبره في كل مرَّة أَنه إنْ لم يُجبُه حَكَمَ عليه أنّه في عَ

وهذا لأن سكوته إباء منه للإسلام. إلا أنه محتمل في نفسه فيكور عليه العرض ثلاث مرات لإبلاه^(٣) العلن ، ويخبره في كل مرة على سبيل الإنذار . فإن أي حكم عليه بأنه في ع . وهو بمنزلة الخصم إذا سكت عن الجواب في مجلس القاضي جعله منكرًا ، وإذا سكت عن اليمين بعد ما طلب منه جعله ناكلا ، وعرض عليه اليمين ثلاثاً وأخبره في كل مرة أنه يحكم عليه إن لم يحلم بعد الثالثة .

مه - ولو كانَ قال حين أَراد النزولَ : آمنونى على أَن تَعْرِضُوا على الإسلام . فإن أَسلمتُ فيا بينى وبين ثلاثة أَيام وإلا فلا أَمانَ بينى وبينكم . ثم عرضوا عليه الإسلام، فله مهلة ثلاثة أيّام ولياليها من حين عرضوا عليه الإسلام .

لأَّنه شرط ذلك لنفسه . فإنه بين أنه يسلم بعد ما يعرض عليه الإسلام

⁽۱) مت، ټ هطيه » . (۲) مت، ټ، ټ ډرد » .

⁽۲) في هامتن هـ «حقيقته جملته باليا لعلرى ؛ أي خابرا له ؛ عالما بكنهه - صبح بلاه اذا خبره وجربه • صدرت »

واستمهل فى ذلك ثلاثة أيام . فعرفنا أن ابتداء المدة من ساعة العرض . وذكر أحد العددين من الأيام والليالى بعبارة العجم يقتضى دخول ما بإزائه من العدد الآخر .

٨٣٦ - فإنْ مَفَسَت المُدَّةُ قبلَ أَن يُسْلم كان فيثاً ، ولا حاجة إلى حُكم الحاكم .

لأن الشرط هكذا جرى . فاشتراط الحكم عند الإطلاق ليتميز به التأمل من الإباء ، وقد حصل ذلك بالمدة هنا . ثم التوقيت نصاً (١) بمنع أن يكون لما بعد مضى الوقت حكم ما قبله . كما في الإجارة .

٨٣٧ - وإن كان لم يقُلْ: وإلاَّ فلا أَمانَ بيني وبينكم ، والمسئلةُ بحالها ، فإنَّه يُرَدُّ إلى مأْمنه بعد مضيَّ ثلاثة أيام . (ص١٧٩).

لأَن مدة ثلاثة أيام شرطه للتروى والنظر(*) لا للأَمان . فبعد مضيها يتحقق الإِباء . ولكنه أمن حين لم يشترط عليه نبذ الأَمان بعد الإِباء ، فبجب تبليفه مأَمنه من حصنه .

٨٣٨ ــ وإن كانوا قد افتتحوا حصنَه، بلَّغوه أدنى (٢٠) مأمن له من أرض الحرب، ثمَّ حلَّ قتاله .

٨٣٩ وإن كان قال : فإن أسلمتُ فيا بيني وبين ثلاثة أيام

 ⁽۱) قد أيضا » وفي هامشيا « نصا . نسبغة » .
 (۲) ب « هدة ۱۲۵۶ آيام شرطهاللتروي وأليقي » .

⁽۷) ق د پلغوه في مآمن ۽ ه

وإلَّا كنتُ عبدًا لكم. فإنْ أسلم فهو حرًّ لا سبيلَ عليه، وإنْ مَضَت المدة قبل أن يُسلم كان فيئاً يقسم مع الغنيمة ولا يُقتل. لأن الشرط مكذا كان .

٨٤٠ وكذلك لو قال: وإلّا كنتُ ذمةً لكم. أو قال ذلك جميعً
 أهل الحصن ، ثم مضت المدة قبل أن يُسلموا ، فهم ذمّةٌ للمسلمين .
 كما التزمره بالشرط .

٨٤١ - ولو قال المحصور للمسلمين: تؤمنونى على أن أنزل إليكم فأدلكم على قرية فيها مئة رأس. فقال المسلمون: إنْ دَلَلْتَنَا على قرية فيها مئة رأس فأنت آمن . ورضى بذلك ونزل(١) ثم جاء بهم إلى قرية لاشيء فيها. فقال: قد كانوا هنا وذهبوا. فهو في المسلمين، وليس له أن يقول: ردوني إلى مأمني بخلاف ما سبق .

لأَن المسلمين علقوا الأَمان له بالشرط ، وهو الدلالة . والمتعلق بالشرط معدوم قبل الشرط ، وفي الأُول أُوجبوا له الأَمان على أَن يدل ، وقد قبل ذلك . * فيكون آمناً دل أُو لم يدل .

ألا ترى أن من قال لعبده (٣) : أنت إن أديث إلى ألفاً فأنت حر . فقبل ذلك . فإنه لا يعتق ما لم يؤد .

ولو قال: أنت حر على أن تعطيني ألف درهم . فقبل فهو حر، أدى أو لم يؤد. فكذلك هاهنا .

⁽۱) تی مانتی ق د لم لول ، لبیخة » ،

⁽٢) في هامتن الاسل « بلغ قراءة عليه ابقاه الله ٢ ه

٨٤٢ ــ وكذلك لو قال له : إِنْ نَزَلْتَ وِأَسلمتَ فَأَنْتَ آمَن . ثم نزل ولم يُسلم فهو فءً .

لأن قولهم فأسلمت معطوف على الشرط ، فيكون شرطاً . وإنما علقوا أمانه بشرط أن يسلم . فإذا لم يسلم لم يكن له أمان .

٨٤٣ - وإذا قالوا: أنت آمن على أنْ تنزل فتسلم. فهو آمن بعد النزول قبل أنْ يُسلم (١٠). فيجب أن تبلغُه مأمنه وإن أبى الإسلام . وعلى هذا لو قالوا: أنت آمن على أن تنزل فتعطينا مئة دينار، فقبل ذلك ونزل، ثم أبى أن يُعطى الدنانير، فإنه يكونُ آمناً.

بخلاف ما لو قالوا : إِنْ نزلتَ فَأَعطيتنا مئة دينار فَأَنت آمن . لأن هنا الأمان معلق بشرط أداء الدنانير ، وفي الأول بشرط أداء القبول .

٨٤٥ ـ فإذا أبي أنْ يعطيها أو قال : ليستْ عندى ، حُبس حَى يؤدّيها^(٣) ولا يكون فيثاً لأَجلِ الأَمان الثابت له . فمنى ما أعطى الدنانير وجب تخلية سبيله ، حَتى يلحق مَأْمنه .

٨٤٦ ــ وإنْ أَنِ أَن يعطيه حتى يخرجه الإمامُ مع نفسه إلى دار الإسلام شم أعطاها يخلِّ سبيله حتى يرجع إلى مأمنه .

 ⁽۱) ق د فهو حر قبل ان يسلم د وفي هادشها د فهو آمن پند النزول قبل ان يسلم .
 أصل قبضة . محمده » .

⁽٢) ال ١٠ حتى ينطيها ٢٠) وفي هامشيها ٥ حتى يؤديها . السيئة ٢٠ .

لأنه فى أمان ، وقد كان محبوساً فى دين عليه ، فإذا قضى الدين لم يبتى لنا عليه سبيل .

٨٤٦ ــ وإن طال مكتُه فى دارنا ولم يُعْطِ. الدنانير جعله الإمامُ ذمّة .

لأن الكافر لا يتمكن من إطالة المقام في دارنا بدون صغار الجزية ، ولأنه احتبس عندنا إلى أداء الدنانير ، وهو ممتنع عنه أو عاجز عن الأداء . والكافر إذا احتبس في دارنا تضرب عليه الجزية ، عنزلة الرهن .

٨٤٧ ـ فإذا (١) جعله الإمامُ ذمّةً أخرجه من الحبس وأبطل عنه الدناني .

لأن تلك الدنانير كان التزمها عوضاً عن أمان نفسه ، أو كان قد افتدى بالاً)

فإذا (^(٣) كان الأمان (ص ١٨٠) فقد استفاد ذلك بأقوى السببين وهو عقد اللمة أو الإسلام .

إن أسلم فيسقط عنه أداؤها ، عنزلة المكاتب إذا أعتقه المولى ، أو أم الولد إذا أعتقت عوت المولى وهي مكاتبة ، يسقط بدل الكتابة (⁶⁾ لوقوع الاستغناء عن أدائها .

وإن كان فداء فقد انعدم المعنى الذي لأَجله كان يفدى بها نفسه ، لأَنه صِن أَسلم أَو صار ذمياً فقد صار من أهل دارنا ممنوعاً من الرجوع إلى

⁽۱) ق د فان » وقرقها د فلاا ، تسخة » ،

⁽۱۲) ق ۱ هه ۱ ب د په ۱۶ ه

 ⁽٣) ب « قان كان ذلك الأمان » ، هـ « قاذا كان الاســان » ، ق « قاذا كان ذلك الامــان » .
 الامان » .

⁽٤) في هامش ق د پدل اټکانية ، نسخة » ء

دار الحرب ، وإن أعطى الدنانير كغيره من أهل اللمة ، وإنما كان يفدى بها نفسه ليلحق عامنه .

فإن قيل : لماذا لم يجعل المال عليه عوضاً عن رقبته ، حتى يطالب به بعد عقد الذمة بسلامة رقبته له ؟

قلنا : لأنه لم يكن عبداً للمسلمين قط. ، وإنما يكون المال عوضاً عن رقبته إذا كان عبداً في وقت ، فحق (1) بذلك المال .

٨٤٨ ــ وكذلك لو صالحوه على أن يُعطيهم ، رأْساً ، فعليه رأْسُ و فعليه رأسٌ وَسَطُّ أَو قيمتُه دراهم أو دنانير .

لأن ما يلزمه بطريق الفداء لا يكون عوضاً عن مال . والرأس المطلق فى مثله يثبت مقيداً بالوسط متردداً بين القيمة والعين ، كما فى بدل الخلع ، والصلح عن دم العمد .

٨٤٩ - فإذا (٢) أعطى ما التزمَ ولم يفتح حصنه بعد، فأراد أن يذهب إلى موضع آخر، لم يُمنع (٣) من ذلك. وله أن يذهب حيث شاء من أرض الحرب.

لأنا عرفنا أنه نزل من الحصن وفدى نفسه بالمال لا ليعود إلى الحصن (*) بل ليأمن بما كان خاتفاً منه فى الحصن . وإنما يتم له ذلك إذا تمكن من اللهاب إلى حيث شاء من أرض الحرب .

⁽۱) ق د يستق ۽ .

⁽۲) ب د نان ، .

 ⁽٣) ق و فلم ينتج » وتعتها و لم ينتج »، تسخال ، صبحته » »

⁽٤) في هامتن ق لا ليمود للمصني ، تسبقة 🛪 ،

· ٨٥ ـ فإذا^(١) بلغ مأمنَه منها حلّ قتاله .

لأن مقصوده قد تم حين وصل إلى منعة أخرى . فينتهى الأمان الذي كان بينه وبين المسلمين .

إِلَّا أَن يكون قد اشترط على المسلمين أنَّه آمنٌ منهم حتى يخرجوا إلى دار الإسلام، أو كذا كذا شهرًا("). فحينئذ يجبُ الوفاء له بذلك الشرط.

لأَمّا إنّما نجعل الأَمان منتهياً بيننا وبينه إذا وصل إلى مأمنه لدلالة الحال وهو أنه كان خاتفاً محموراً ، وإنما قصد إزالة ذلك الخوف عن نفسه ، ويسقط. اعتبار دلالة الحال إذا جاء النصريح بخلاقه(٣٠).

٨٥١ - وإذا لم يذكر شيئاً من هذه الشروط. ، ثم اختار الرجوع إلى حصنه ، فرجع حتى صار فيه ممتنعاً ، فقد خرج من أمان المسلمين أيضاً .

لأنه وصل إلى منعته باختياره، وذلك سبب لانتهاء الأمان. إلا أن يكون شرط أنه آمن كذا كذا شهرًا، أو حتى ينصرف المسلمون إلى دار الإسلام، فحينئذ هو آمن .

وإن دخل الحصن(٤) لبقاء مدة الأمان ، بمنزلة ما لو التحق بمنعة أخرى .

⁽۱) في هامش ق د فاته اذا بلغ - نسخة ٤ ٠

⁽۲) ئی مائش ق د ثبیر ، تبیخة » ،

⁽۲) ب ، ق د بخلافه » ، (۱) في هلشن ق د دخل عارو حسن ، تسخة » ،

AOY - فإن ظهر المسلمون على الحصن خطَّوا سبيله لبقاء مدة الأَّمان إلا أَن يكون قاتل المسلمين حين رجع إلى الحصن. فحين ثلث يكون فيثاً. لأَنه بماشرة القتال في مأمنه يصير ناقضاً للأَّمان (1) اللى كان له منا ، ولا حكم للأَّمان بعد النقض في حرمة القتل والاسترقاق.

٨٥٣ وإن قال (٢) للمسلمين: آمنونى على أن أنزل إليكم فأُعطِيكُم مئة دينار ، فإن لم أعطكم فلا أمان بينى وبينكم . أو قال : إن نزلت إليكم فأعطيتكُم مئة دينار فأنا آمن . ثم نزل فطالبوه فأنى أن يعطيهم . فهو في أفي القياس .

لوجود شرط انتباذ الأمان فى أحد الفصلين ، وانعدام شرط الأمان فى لفصل الثانى (ص ١٨١) .

وقى الاستحسان لا يكون فيثاً حَى يُرْفَعَ^{٣)} إلى الإمام فيـأُمره^(٤) بالأَّداء ، وإن أبي حكم عليه بـأن يجعله فَيْثًا .

لما بينا أن فى (⁽⁾امتناعه من الأداء لما^(٢) طلب (⁽⁾ منه احيّال المعانى، فلا تشعين جهة الإباء إلا بحكم الحاكم .

أَرَأَيت لو قال لهم: لا أَعطيكُم وإنما أَعطى الأَمير، أو قال: لا أَعطيكُم إلاّ بشهود. أَكان فيتاً بهذا الاستناع؟ ليعلم أن القول بالقياس في هذا قبيع.

⁽۱) في مامئن ق « ثاقشي الأمان » ،

⁽٢) هـ ، ق « فان قال » وفي هامشها « وإنه قال ، نسطة ميسبرزا » ، ب « وار ان قال » ،

⁽۲) کی ۵ پرچے ۵ ۰

 ⁽٤) ق « حتى يأدره » ، وفي هادشها » إلى الأمام قيأدره ، تسخة ميرزا » .
 (٥) سائطة بن ق .

⁽۱) پ، ځ د کما ⊪ ،

⁽۷)ق « من » .

A08 ــ ولو رفعوه إلى الإمام فقال: هات (١٠) للثة الدينار: فقال: أجّاني فيهاحتي انحلها (١٠) لها. فلابأً سلاماماً أن يؤجّله يومين أوثلاثة.

لأنه ليس في هذا القدر كثير ضرر على المسلمين ، وفيه منفعة له ، والإمام مأمور بالنظر في كل جانب .

ألا ترى أن من لزمه اللدين إذا استمهل هذا القدر من المدة أمهله الحاكم ولم يحبسه . فهذا الذي يفدى نفسه بالمال أولى بأن يمهله ولا يعجله .

هه ۸۵ و إن كان قال (۲): تؤمنونى على أن أنزلَ إليكم فأُعطيكم رأسًا أو مئة دينار ما بينى وبين ثلاثة أيام ، فنزل فهو آمن ، ولا سبيلَ عليه حتى مضى الوقت .

لأَنه شرط هذه المدة (³⁾ مهلة لنفسه . فلا يحبس قبل مضيها ، كما لا يحبس من عليه اللين المؤجل .

٨٥٦ فإن مضت (٥) المدة فهو آمن لقبوله (٢). ولكن يُحبسُ حتى يؤدّى ما التزم به ، إلّا أن يُسْلمَ أو يصيرَ ذمّة ، فحينئذ يبطل المال عنه .

لما بينا من الطريقين فيه .

 ⁽۱) في هامش « دفيوه ، نسخة ميرزا » ،
 (۲) ق ، د د احتال » وفي هامش ق « اتطبها ، نسخة ميرزا » ،

⁽۲) ق د دان قال € ۰

 ⁽³⁾ ق د ملة الرقت أي المدة » وفي ماشها د مده المدة - نسفة » .

⁽a) هـ ﴿ مقى الله ﴾ •

⁽۲) ق د بقبوله € ۰

٨٥٧ ـ ولو قال : تؤمنونى على أن أعطيكم مثة دينار على أجل كذا . فإنْ لم أُعْطِكُم فلا أمانَ بينى وبينكم . أوقال : إنْ أعطيتكُم إلى أجل كذا فأتا آمن . ثم لم يُعطهم حتى مضى الأَجلُ . فهو في مُ الوَّجلُ . فهو في مُ اللَّجلُ .

لأنه صرح باشتراط الوقت لنفسه (۱) ، فلا يزاد على الوقت الذى صرح به . ولو (۱۲ شرطنا قضاء القاضى بعد مضى الوقت كان زيادة على الوقت . والزيادة على النص فى منى النسخ .

۸۵۸ ولو كان قال: تؤمنونى على أن أنزل فأدلكم على قرية فيها مثة رأس (٢٠) ، على أن إن لم أدلكم فلا أمان بينى وبينكم . ثم نزل فللهم على قرية فيها مثة رأس قد أصابها المسلمون قبل هذا الأمان أو بعده ، قبل نزوله أوبعد نزوله ، قبل أن يدلكه . فليست هذه بدلالة .

فإنْ دلُّهم على غيرها وإلَّا كان فيثاً .

وكذلك لو علم المسلمون بها قبل دلالته ولم يصيبوها .

لأَنه التزم دلالة فيها منفعة للمسلمين . وذلك لا يوجد إذا هل على ماكان معلوماً للمسلمين .

ولأن الدلالة إنما تتحقق إذا كان التوصل إلى القصود بتلك الدلالة ، ووصول المسلمين إلى هذه القرية لم يكن بدلالته حين علموا بها قبل دلالته ، أصابوها أو لم يصيبوها .

⁽۱) هه ۵ بنفسه » . (۲) هه ۵ تو » یلا واو تیلها .

⁽۲) هه زیادهٔ ۵ رأس من السبی) .

⁷³⁰

ألا ترى أن المحرم إذا دل على صيد كان⁽¹⁾المدلول عالماً بمكانه لم يكن ملتزماً للجزاء _مهذ^(۲) الدلالة .

ا ٨٥٩ ــ ولو كانواخرجوا^(٣)معه فدلهم على الطريق فجعلوا يسيرون أمامه حتى عرفوا مكانها قبل^(٤) أن ينتهى إليها فيدلهم عليها . فهذه دلالة ، وهو آمن^(٥) لا سبيل لهم عليه .

لأُتهم إنما أخلوا في ذلك الطريق بثلاثته . وإنما علموا بها حين أخلوا في ذلك الطريق، فما يحصل لهم من العلم يكون مضافاً إلى أصل السبب وهو دلالته .

أَلا ترى أَن دلالة المحرم على الصيد بهذا الطريق يتحقق حتى يلزمه جزاء الصيد .

٨٦٠- وكذلك لو وصف لهم مكانها ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى أصابوها فهو آمن .

لأن الدلالة هكذا تكون . فإن (ص ١٨٢) من يدل غيوه على طريق قد يذهب معه وقد لا يذهب^(٦) ، ولكن يصف الطريق له فيصير معلوماً بدلالته ، ويسمى دالا عليه في الوجهين .

⁽۱) بوقد کان ۽ .

^{4 90} m h (1)

⁽٢) هد لا پهادا ∢ ،

 ⁽٣) ق « أو كا خرجوا » وقى هامشها « ولو كانوا خرجوا ، نسبقة ميرزا زاده » .
 (١) ق « عرفوا مكانها » عرفوه قبل إن ٠٠٠ وفي هامشها « عرفوا مكانها قبل أن .

ريا که د طرو الله په د طرود چې ای ده د د وي کالله د طرود الله چې ای د د نسخه ميروا واده په ه

 ⁽a) قوله « وهو آمن » لا يوجد في ق ، وفي هامشها « وهو آمن لا سپيل لهم عليه .
 آسخة ميرزازاده ، کلا من نسخة حصيري » .

 ⁽۱) ق « وقد لا يكون بلعب » وفي هامشها « قد لا بلعب واكن > نسخة ميرزازاد» » .

٨٦١ ـ وكذلك لو قال : آمنونى على أن أدلَّكم على بطريق بأهله وولده ، فإن لم أفعل فلا أمان لى عليكم . فلما نزل وَجَدَّ المسلمين قد أصابوا بطريقاً فقال : هذا الذي أردتُ أن أدلَّكم عليه . فليس هذا بشيء .

لأنه التزم الدلالة على بطريق منكر، حتى ينتفع المسلمون بدلالته . ولا يحصل هذا القصود بذه الثلالة .

۸٦٧ ــ وإن كان قال : على أنْ أدلكم على بطريق الحصن فإنه قد نزل هارباً من الحصن . ثم لما نزل وَجَدَ المسلمين قد أصابوا ذلك البطريق ، فهو آمن لا سبيل عليه .

لأَنه التزم الثلالة على معرف معلوم بعينه أَو بنسبه، وقد دل عليه . وهذا لأَن في المعين لا يعتبر الوصف وفي غير المعين يعتبر .

ألا ترى أن من قال : لا أكلم هذا الشاب ، فكلمه بعد ما شاخ حنث ق يمينه . ولوقال : لاأكلم شاباً ، فكلم شيخاً كان شاباً وقت يمينه لم يحنث .

وحصول العلم للمسلمين بـثلالته أو انتفاعهم بـثلالته وصف معتبر فى المشروط . فإنما يعتبر فى غير المعين ، فأمًا فى المعين فلا يعتبر شىء من ذلك .

٨٦٣ ـ وعلى هذا لو التزم أن يدلهم على حصن أو مدينة فإن لم يُعيَّنها لا تعتبرُ دلالته على ما يعلم المسلمون ما ، وفى المعيَّن يعتبر ذلك. ثم فى غير المعيَّن لو دلَّهم على شيء من ذلك قد كانوا يعرفونه فى دَخُلةٍ دخلوها أرضَ الحرب قبل هذه الدخلة إلا أنَّ موضعها أشكلَ عليه من هذه المدة فهو آمن لا سبيل عليه .

لأتهم توصلوا إليها بدلالته لا بما كان سبق من علمهم بها .

ألا ترى أن المحرم فى مثل هذا يكون دالا على الصيد ملتزماً للجزاء ، ولأن المقصود دلالة فيها منفعة للمسلمين ، وقد وجد ، فإنهمانتفعوا بهذه الدلالة . فأما علمهم الذى سبق فما كان يوصلهم إلى هذه المنفعة بعد ما اشتبه (١) عليهم أو بعد ما نسوها . فيتحقق منه الوفاء بالشرط عند هذه الدلالة . والله أعلم (٣) .

⁽۱) ق « اشتبهت » وفي هامشها « اشتبه ، تسخة ميرزازاده » .

⁽٢) ق عدد ﴿ واقد تمالي الوقق » عب ﴿ واقد الوقق » ٠

باب من يكون آمناً من غير أن يؤمنه أهل الإسلام

٨٦٤ ـ ولو أنّ مسلماً فى دار الحرب تزوّج منهم كتابيّةً وأخرجها إلى دار الإسلام فهى حرة .

لا باعتبار أن النكاح أمان منه لها ، فإن أمان المسلم فى دار الحرب باطل ، أسيرًا كان أو تاجرًا أو رجلا أسلم منهم ، ولكن لأنها جاءت معه مجىء المستأمنات . فإنها جاءت للمقام فى دارنا مع زوجها ، وهذه صفة المستأمنة . فإن أرادت أن ترجع إلى دار الحرب لم يكن لها ذلك ، لقيام النكاح بينها وبين المسلم .

٨٦٥ ولو أن المستأمنة في دارنا تزوجت لمسلم صارت ذمّيةً .
 فكذلك إذا بقيت في دارنا بنكاح مسلم .

وهذا لأن المرأة تابعة للزوج فى المقام ، والزوج من أهل دارنا فتصير هى من أهل دارنا تبعاً .

٨٦٦ ـ وإنْ قال الزوجُ : قهرتُها فى دار الحرب وأخرجتُها قهرًا . وقالت المرأةُ : بل خرجتُ على النكاح ولم يقهرْنى . فهذا على ما يدلُ عليه الظاهرُ .

فَإِنْ جَاءَ بِهَا مربوطةً فالظاهرُ شاهدٌ للزوج . فيكون القولُ قولَه وهي له أُمةً . وإنْ جاءت معه غير مربوطة فالظاهرُ يشهدُ لها فتكون حرَّةً ذمّية، إلَّا أَنه لا نكاحَ بينها وبين الزوج ، لإقراره بما يبطلُ النكاح . وهو الملكُ بطريقِ القَهْرِ . فإنْ إقرارَ الزوج عاينافي النكاح يبطلهُ .

كما لو زعم أن زوجته قدارتكت وأنكرَت هي ، فإن أقام بيّنة من المسلمين أو مِنْ أهل اللمة أنه قهرها في دار الحرب كانت أمّة له .

لأَنه أَثبت سبب ملكه رقبتها بالحجة . وهي ذمية في الظاهر لإقرارها إنها في نكاح مسلم في دار الإسلام (ص١٨٣) وشهادة أهل اللمة على اللمية تقبل .

٨٦٧ ــ ثم إن كان المسلم مستأمناً في دار الحرب كُرِهَ له ما صنع ، وأُمِرَ بـأن يعتقها ويخلِّي سبيلها .

لأنه حين دخل عليهم بأمان فقد ضمن أن لا يغدر بهم . وأن لا يتعرض لهم بشيء من ذلك⁽¹⁾ . فيؤمر بالوفاء بما ضمن ولا يجبر عليه في الحكم ، لأنه غدر بأمان نفسه خاصة دون أمان المسلمين ، وذلك أمر بينه وبين ربه .

٨٦٨ - وإن كان أسيرًا فيهم أو كان أسلم منهم ، لم يؤمر بشيء من ذلك .

لأَنه متمكن^(٣) شرعاً من استرقاقهم وأخذ مالهم إذا قدر عليهم وقد بيـنا أَن تزوجه إياها لا يكون أماناً منه لها .

⁽۱) في هامش ق ۵ في ذلك ، تسيئة ۲ ه

⁽۲) ها دیشکن ۵ ،

ثم لا خُمْسَ فيها ..

لأَنه أخرجها على وجه التلصص .

ولا يُقبلُ على قهرِه إيَّاها شهادةً أهلِ الحرب من المستأمنين.

لأُنها ذمية فى الظاهر، وقد تصادقا على أنها كانت زوجة له . وشهادة المستلُمن بالرق على اللمية لا تقبل .

۸۲۹ وإن قالت : ما تزوجني ولا قهرني ، ولكنه آمني فخرجتُ معه . فهي حرَّةً إن خرجتْ طائعةً لدلالة الحال ، ولا تكون زوجةً له .

لأَّنه يدعى عليها النكاح وهي تنكر .

٨٧٠ ولو أدّعى أنّه تزوّجها في دار الإسلام لم يُقبل قولُه
 إلَّا بحجة . فكذلك قولها إذا أدّعتْ أنّه تزوّجها في دار الحرب .
 فإن أرادت الرجوع إلى دار الحرب تُمنع من ذلك .

لأَن النكاح لم يثبت حين أنكرت ، وبه تصير ذمية تابعة للرجل .

٨٧١ - وإن أقام الزوجُ البيّنة من المستأمنين (١) فى هذا الفصل على أنه قهرها فى دار الحرب تُقبل البينة .

لأُنها مستأمنة في الظاهر وشهادة المستأمنين على المستأمنة بالرق مقبولة .

 ⁽۱) ب « للمستأمنين » ك ق ه وان اقام الزوج من المستأمنين بينه ٠٠٠ وفي هامشها
 « وان اقام الزوج البينه من المستأمنين ٠٠٠ نسخة ميرزا زاده » .

٨٧٧ وإنْ أَحرجَها معه مُقَيَّدةً فهي أَمَةً له ، ولا خُمْسَ فيها ..

لأن الظاهر شاهد له . فإن لم يعلم أنه صنع بها هذا إلا فى دار الإسلام فنى قول أبي حنيفة رحمه الله (١) همى فىء لجماعة المسلمين . لأبها لما أنكرت النكاح لم يشبت لها حكم الأمان فى دارنا . فإن (١) المستأمنة من تجيء للمقام فى دارنا . ولا نعلم لذلك سبباً حين أنكرت النكاح فكانت حربية لا أمان لها فى دارنا .

ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله: أن الحربي إذا دخل دارنا بغير^(٣) أمان فأخذه مسلم يكون فيثاً لجماعة المسلمين . وعندهما يكون للأَخذ ، وفي إيجاب الخمس فيه روايتان .

٨٧٣ - ولو أنَّ ذميًّا دخل دارَ الحربِ بأَمان فتزوَّجَ منهم امرأةً ، أخرجها مع نفسه بعدما استأُمن المسلمين عليها ، فهي حُرَّةً .

لأنها جاءت مجىء المستأمنات، ولأن المسلمين آمنوها حين استأمن عليها. ثم تكون ذمّيّةً من أهل دارنا تبعاً لزوجها. بمنزلةِ ما إذا تزوّجت المستأمنةُ ذميًّا في دارنا ، فلا ترجع إلى دار الحرب .

وإن أذن الزوج لها فى ذلك أو طلَّقها فالاستُّهان عليها ليس بشرط. ولكنَّها إذا خرجتُّ معه طائعةٌ فهى آمنة . لأَّبًا جاءت للمقام مع زوجها ، وهو من أهل دارنا .

⁽ا) هـ « رضي الله تمالي عنه » •

 ⁽۲) و لأن » ، وفي هامشها « قان المستأمنة ، نسبخة ميرزازاده » .

 ⁽۲) ق د دارنا اليوم بغير » ٤ وتحتها د دارنا بغير امان ٠ أصل نسخة » ٠

AV٤ - فإن استأمن هذا الذميُّ على ابنتِه أو أُختِه فهى

لأَن المسلمين آمنوها . ولأَنها جاءَت مجىء المستأمنات حين ⁽¹⁾ امشأمن عليها .

ولها أن ترجعَ إلى دارِ الحربِ منى شاءت .

لأُتَّهَا ليست بتابعة لأَبيها أَو أُخيها الذي فإنها بالغة .

٨٧٥ - وإن أخرجها مع نفسهِ ولم يستأمن لها فهى في المسلمين
 ف قول أبي حنيفة .

لأُنها جاءت مجىء المستأمنات. فإنها ليست بتابعة له فى القام ، ولم يستأمن لها نصاً .

٨٧٦_وإن قال الذميُّ : قد كنتُ قهرتُها في دار الحرب وأخرجتُها . وكذّبته ، ولا قرابة بينهما ، فإنه لا يُصَدَّقُ .

لأَن ظاهر الحال يكذبه فيا قال. فإنها جاءت غير مربوطة معه . وقد ثبت فيها حق جماعة المسلمين . فلا يصدق الذى فيه في إيطال ذلك .

٨٧٧ ــ وإن شَهِدَ له بذلك شهودٌ من المسلمين كانت أمَّةً له. لأنه أثبت سبب الملك فيها بالحجة .

ولا يقبل في ذلك شهادة أهل اللمَّة .

⁽۱) في هامش ق ٥ حيث ، نسخة ٤

لأنها تقوم (ص ١٨٤) على السلمين وقد صارت هي أمة له فى الظاهر . ٨٧٨ ــ وإِن أَخرجَها مغلولةً قمد عُلم ذلك فالقولُ قوله .

لأَن الظاهر شاهد له .

٨٧٩ ــ وإنْ لم يُعلم أنّه قهرها إلا في دار الإسلام فعند أبي حنيفة رحمه الله هي فءٌ لجماعةِ المسلمين .

وعندهما هى له . ولكن يؤخذ منه الخمس . بمنزلة ما لو أصاب الذمى ركازًا فى دار الإسلام فإنه يخمس وما بئي يكون له .

٨٨٠ ولو خرج علجٌ من أهل الحرب مع مسلم إلى المعسكر
 فقال المسلمُ : أُخذتُه أُسيرًا . وقال الحربيُّ : جئتُ مستأمناً .
 فالقول قولُ الحربيّ .

لأَنه جاء مجيء المستأمنين ، والظاهر شاهد له⁽¹⁾ . فإنه غير مفهور حين جاء معه لأَن الواحد ينتصف من الواحد .

ألا ترى أنه لو جاء وحده هكذا كان آمناً ؟ فكذلك إذا جاء مع مسلم .

٨٨١ ــ ولو كان جاء به وهو مكتوفٌ أَو مَغْلُولٌ أَو فَى عُنُقِهِ حَبْلٌ يقودُه ، فالقولُ قولُ المسلمِ .

لأَن دلالة الحال تشهد (٣)له . وقد بينا أَن في مثل هذا يحكم بدلالة الحال

⁽۱) في هامش ق لا يشهد له ، نسخة ١٠ ،

⁽۳) ما « شاهه » ،

AAY_ولو كان هذا الحربي جاء مع عدد من المسلمين وهو مخلى عنه (١) فقالوا : هو أسيرُنا . وقال الحربي : جثتُ مستأُمناً معهم . فالقولُ قولُ المسلمين .

لأنه مقهور لجماعتهم لا يقدر على الانتصاف والتخلص منهم لو أراد ذلك . فهو ممتزلة المربوط .

ألا ترى أنهم لو كانوا مئة رجل قد أحدقوا به حتى صار لا يقدر على النخلص منهم فإنه يسبق إلى وهم كل أحد أنه أسير لا مستأمن ، فيكون فيثاً لجميم العسكر .

٨٨٣ ـ وإن شهد مسلمان أنه جاء مستأمناً قُبلتِ الشهادة .
لأن شهادة المسلمين حجة ثامة على جماعة (٢) المسلمين .

٨٨٤ ـ وإنْ لم يشهد به شاهدان ولكن أقرّ رجلٌ واحدٌ من القوم أنه جاء مستأمنًا لم يصدّق في ذلك .

لأَن قول الواحد ليس بحجة في الحكم، وشركتهم فيه شركة عامة فلاحكم لإقرار الواحد فيه، إلا أن يقع في سهمه بالقسمة .

٨٨٥ قال: ولو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه امرأةً.
 فقال: ليست لى بزوجة ، ولكنّى آمنتها فأخرجتُها على الأمان.
 فهى فى القياس فى القيار .

⁽۱) پ ۵ مثهم ۵ وقي هامثن تي ۵ مطلي عنهم - تسخة ۵ ه

⁽٢) قوق هذه الكلبة في ق ۵ جبيع ، نسخة ۲ ،

لأن أمانه إياها فى دار الحرب باطل الكونه مقهورًا فى منعة أهل الحرب. وكما حصلت فى دار الإسلام فقد صارت فيئاً مأخوذة بالدار . فلا يعمل أمانه ما يطال حق للسلمين عنها .

وقى الاستحسان هى حرّةً مستأمنة ، ترجعُ إلى دار الحرب منى شاءت .

لأنه لما خرج معها مستديماً لذلك الأمان (١) ، صار بمنزلة المنشيء للأمان
عن أول جزء من أجزاء دار الإسلام . وإنما يثبت حق المسلمين فيها إذا حصلت
عن دارنا فير آمنة . وهي ما حصلت في دارنا إلا آمنة. فأدنى الدرجات أن
يقترن أمان المسلم إياها بسبب ثبوت حق المسلمين فيها . وذلك (٢) منع ثبوت
حقهم فيها .

يوضحه : أنهما لما وصلا إلى الموضع الذي لا يأمن فيه المسلمون ولا أهل الحرب ، فقد خوجا من منعة أهل العرب ، وصحّ أمان المسلم إياها في هذا الموضع ، وهي لا تصير مأخوذة بدار الإسلام ما لم تصل إلى الموضع الذي يأمر (٣)فيه المسلمون (٤) . وهذا بخلاف ما لو آمنها ثم خرجت هي وحدها . لأن أمانه إياها في دار العرب باطل . وهو ليس معها في الموضع الذي يصح فيه الأمان حتى يجمل كالمنشيء للأمان في ذلك الموضع . فلهذا كانت فيشاً .

٨٨٦ ولو أنّ مسلماً فى دار الحرب آمن جندًا عظيا فخرجوا
 معه إلى دار الإسلام فظفر بهم المسلمون كانوا فيثاً

⁽۱) سياللة من هـ .

⁽۲) مد د وتلك » .

 ⁽٣) ق « يسبل (ليه المسلمون ويلدون فيه » . وفي هامشها « ما تسر : في الموضسيم
 اللي يأس فيه المسلمون ، وهذا بخلاف . نسخة ميرزا زاده » .

⁽٤) ه⊢ ﴿ الْسَلْمِ ٤ ،

لأن هذا المسلم ليس ممتنماً منهم فى دار الإسلام ولا فى دار الحرب ، بل هو مقهور فى الموضعين مجمعتهم . فيكون (ص ١٨٥) أمانه لهم باطلا .

ألا ترى أن هذا المسكر لو دخلوا دار الإسلام فلنتل إليهم مسلم بأمان ثم أمنهم كان ذلك باطلاع الأنه غير ممنع منهم ، فكذلك إذا خرج معهم من دار الحرب مستديماً لذلك الأمان، بخلاف ما لو آمن واحداً منهم وخرج معه ، لأن الواحد لا يكون مقهوراً بالواحد بل يمتنع منه وينتصف في الظاهر فيصح أمانه له ، كما لو دخلالاً الحرار الإسلام .

۸۸۷ – ولو كان آمن فى دارِ الحرب عشرين رجلًا منهم ، ثم خرج معهم إلى دار الإسلام فهم آمنون . بمنزلة ما لو أنشأً الأمان لهذا العدد فى دار الإسلام ابتداء .

فإن قيل:

هو غير ممتنع من هذا العدد أيضاً . بل هو مقهور بهم فى الظاهر ، فينبغى أن لا يصح أمانه .

قلنا: نعم هو مقهور باعتبار نفسه ، ولكنه قاهر ممتنع بقوة السلمين . لأن هوّلاه لا يمتنعون من جماعة المسلمين ، والقوة للمسلم فى دار الإسلام بجماعة (٢٠) المسلمين . فإذا لم يكونوا ممتنعين من جماعة المسلمين كان هذا الرجل قاهراً لهم فى دار الإسلام حكماً لا مقهوراً بهم . فيصح أماته لهم. بخلاف الجند، فإنهم ممتنعون من أهل دار الإسلام بشوكتهم ، فيكون هو مقهوراً فيهم فى دارتا كما فى دار الحرب .

 ⁽۱) ق « كيا لو دخل دار الاسلام » ، وفي هايشها « كيا لو دخلا دار الاستسلام ،
 نسخة ميرزا زاده » ،

⁽٢) ق « من جماعة المسلمين » وفي هامشها « كجماعة المسلمين - تسخة ميرزا زاده » .

ألا ترى أن القوم الذين لا منعة لهم لو دخلوا دارنا بغير أمان وأخذهم قوم من المسلمين كانوا فيثاً لجماعة المسلمين ؟

۸۸۸ ولو أنَّ جناً عظيا منهم دخلوا دارنا ، فقاتلهم (۱) قومٌ من المسلمين حتى قَهَرُوهم كانوا لهم خاصة .

وما كان الفرق إلا جذا . إن الذين لهم منعة ما صاروا مقهورين بحصولهم في دار الإسلام ، بخلاف الذين لا منعة لهم .

ثم تحقق ما قلنا: إنهم إذا لم يكونوا ممتنين من جماعة المسلمين، فلو لم يجعل أمان الواحد الذي جاء معهم صحيحاً أدى إلى الغرور، لأنهم فارقوا منتهم بناء على ذلك الأمان. وفي الجند لا يؤدي إلى هذا. لأنهم ما فارقوا وعلى هذا وأمانه بل هم ممتنعون بشركتهم في دارنا ، كما في دار الحرب وعلى هذا أو أخرجهم هذا المسلم إلى حسكر المسلمين في دار الحرب فإن كانوا بحيث لا ممتنعون من العسكر فهم آمنون . لأن قوة العسكر في هذا المؤضع بعسكر المسلمين ، فيكون قاهرًا لا مقهورًا إذا وصل عسكر المسلمين . وإن كانوا بحيث ممتنعون من العسكر لكثرتهم فأمانه لهم باطل وإن خرج معهم لما بيناره).

۸۸۹_ولو كان المسلمون حاصروا حصناً وفيهم مسلمٌ فآمن قوماً لا منعة لهم وأُخْرَجَهم معه إلى العسكر لم يكونوا آمنين . بخلاف الأول .

لأَن المحصورين قد صاروا مقهورين من وجه ، فحالهم كحال المأسورين (٣)

 ⁽۱) ق « وأغلم قوم » وقى عامشها « دارنا فقاطهم قوم من السلمين • نسسخة سرزا زاده » •

ميرد (٢) ق « وان خرج كما بينا ممهم » وفي هامشمها « وادر خرج لما بينا ممهم ، أسسحة. مبرزا زاده » ،

⁽۲) ق د الماسور » ٤ هـ د الاسير » ٠

فلا يصح أمان المسلم لهم إذا كان فيهم ، لما فيه من إبطال حق المسلمين عليهم بخلاف الأول .

ولأنه لو جاز هذا الأمان لم يقدر المسلمون على قهرهم بحال ، فإنهم إذا أيقنوا بالقهر أسلم بعضهم ، ثم آمنهم على أن يخرج مع كل نفر منهم ، ولا يجوز القول ما يؤدى إلى سد باب الاسترقاق على المسلمين .

يوضحه : أن يد المسلمين إلى المحصورين سابقة على قوة هذا المسلم المخارج معهم، فلا يبطل ، باعتبار هذه القوة ، حكم اليد السابقة . بخلاف جميع ما سبق .

٨٩٠ ولو أنَّ حزبيةً أسلمتْ وزوجُها حربُّ ، فهما على
 نكاحهما حتى تحيض ثلاث حيض .

لأَن يد الإمام لا تصل إلى الزوج لتعرض عليه الإسلام ، فتجعل ثلاث حيض قائمة مقام ثلاث عرضات . باعتبار أنها مؤثرة فىالفرقة بينهما إذا صار غير مريد لها ، كما بعد الطلاق . وبإصراره على الكفر يعلم أنه غير مريد لها .

۸۹۱ فإن لم تحض حتى خرجا إلى دار الإسلام كان الرجل فيثاً للمسلمين (ص ۱۸۶).

لأنه خرج لا على وجه الاستثمان .

ولكن يبتى النكاحُ بينهما .

لأَن الرِق الذي ثبت فيه لا ينافى ابتداء النكاح فيا⁽¹⁾ بينهما ، ولا ينافى بقاء النكاح أَيضاً . وإنما الموجب للفرقة تباين الدارين ، ولم يوجد ذلك ، فالرجل لما صار عبدًا للمسلمين كان من أَهل دارتا .

⁽۱) لا توجد في ب ، ق .

٨٩٢ - ثم لا تقعُ الفرقةُ بينهماوإنْ حاضتْ ثلاثَ حيض (١٠)، حتى يعرضَ عليه الإسلام .

لأن الحيض كانت خلفاً عن عرض الإسلام ، باعتبار تعلم عرض الإسلام عليه ، وقد زال قبل حصول المقصود به . والقدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف يسقط اعتبار الخلف . فلهذا يعرض عليه الإسلام .

٨٩٣ فإن أسلم فهي امرأته ، وإنْ أَي فَرِّق بينهما .

٨٩٤ ولو كان الزوجُ هو الذي أسلم وهي من غير أهل الكتاب، ثم خرجا إلى دارنا قبل أن تحيض شيئًا، فهي امرأةً آمنةً حرّةً لا سبيل عليها.

لأنها جاءت مجىء المستأمنات . فإنها تابعة للزوج فى المقام ، ومن جاءت للمقام فى دارنا كانت مستأمنة . فأمّا الرجل فليس بتابع لامرأته فىالمقام ، وهو إنما جاء مغترًا(٢) لامستأمناً ، إذ لم يطلب الأمّان ولم يظهر منه علامة لذلك .

٨٩٥ ــ ثم إِنْ كانتْ من أهلِ الكتاب فهي ذميّةً .

لأَّن النكاح بينهما مستقر ، وذلك يلزمها المقام في دارنا مع زوجها .

٨٩٦ وإن كانت من غير أهل الكتاب فالنكاحُ بينهما غيرٌ مستقرٌ ، فلا تصير ذميّة ، ولكن يُعرضُ عليها الإسلامُ ، فإن أسلمت وإلا فُرَق بينهما ، وكان لها أنْ ترجع إلى دار الحرب .

⁽¹⁾ في « حيضات » ، وفي هامشها « اللات حيش ، نسخة ميرزا زاده » ،

⁽٢) من عمد عبد مغيرًا ٢ ع اثبتنا رواية ق ٠

لأبها مستأمنة .

وقد بينا فى وكتاب الطلاق (⁽¹⁾ اختلاف الروايات فيا إذا أسلم أحد الزوجين المستأمنين فى دارنا ، أن فى إحدى الروايتين تتوقف الفرقة بينهما على مضى ثلاث حيض ، كما لو كانا فى دار الإسلام .

وفى الرواية الأخرى أى الأمرين يسبق إما عرض الإسلام على المُصِر منهما أو مضى ثلاث حيض تقع الفرقة به . وعليه نص هاهنا ، لأنهما تحت يد الإمام فى الحقيقة ، فيتمكن من عرض الإسلام ، والمصر من أهل دار الحرب حكماً ، فتقم الفرقة بينهما عشى ثلاث حيض .

٨٩٧ – فإن لم تُسلم ولكتّها تحوّلت إلى دين أهلِ الكتاب فقد تقرر النكاحُبينهما ،عنزلة ما لوكانت كتابيةً في الأصل فتكون ذميّةً.

وأشار إلى الفرق بين إسلام الزوج وإسلام المرأة فقال محمد(٣) رحمه الله:

٨٩٨ – الزوج ليس من عيال امرأته إذا أسلمت ، والمرأة من عيال الزوج إذا أسلم ، فتكون آمنة إذا خرجت معه .

ألا نرى أن حربياً لو استأمن إلى دار الإسلام فأخرج^(٣) معه امرأته كانت آمنة ؟ فكذلك إذا أسلم .

٨٩٩ ــ ولو أن امرأةً منهم استأمنت ثم أخرجت معها زوجَها لم يكن آمناً تبعاً لها ، فكذلك إذا أسلمت .

⁽۱) في حاشية هـ ﴿ يَعْنَى فِي ٱلْمِسُوطُ ﴾ •

⁽۲) هه « فقال : یعنی محمد رحیة اشت ملیه » . (۲) ق « وخرجت ممه » وقوتها « وخرج معه ، تسخة میرزا زاده » .

٩٠٠ _ ولو كانت التي أسلمت آمنت روجَهَا على أن أخرجَتُهُ
 إلى دارنا فخرج معها كان آمناً .

لما بينا أن استدامة ذلك الأمان حين حصلا في دارنا بمنزلة الإنشاء .

٩٠١ ـ فإنْ قالتْ هي : آمنتُه وأخرجتُه معى . وقال المسلمون :
 خرج معك بغير أمان . فالقولُ قولُها .

لأن الظاهر شاهد لها . فقد علم أنه خرج معها ، وهو لا يخرج معها مصرًا على الكفر إلا بأمانها . والبناء علىالظاهر واجب فيا لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال فيه .

٩٠٧ _ ولو أسلم رجلٌ من المحصورين وأخرج^(۱) معه امرأته ،
 وهي كافرةٌ ، كانت فيثاً للمسلمين .

لأَّنه لو استنَّمن وهو محصور فخرج بنَّمان لم تتبعه زوجته ، فكذلك إذا أَسلم .

وكذلك (ص ١٨٧) لو أسلمت المرأةُ وآمنتُ زوجَها إلَّفخرج مها .

لأَن أَمَانها إِياه في منفعة أهل الحرب باطل ، وهو كما لا يأَمن تبعاً لها في الأَمان ، لا يأمن بإيمانها(٣) أيضاً .

٩٠٣_بخلاف ما لو لم يكن محصورًا فاستأمن إلى عسكو

⁽۱) ب د وخرج ۲) هد د فخرج ۲ ۰

⁽٢) ق هـ ﴿ بِأَمَانَهَا ﴾ •

المسلمين أو^(۱) إلى دار الإسلام ، فإنّه تتبعُه زوجتُه والصفارُ من أولاده والكبار من الإناث .

لأن حكم القهر لم يتناولهم^(٣) هناك . وقد يثناول المحصورين ، فيوثر^(٣) أمانه وإعانه فى إزالة القهر عنه خاصة .

٩٠٤ _ ولو أن ذمّيًا تزوّج امرأةً فى دار الحرب وأخرجَها مع نفسه ، فهى حرّةً ذميّة .

لأَن عقد الذمية أقوى من عقد الأمان .

٩٠٥ ــ ولو خرج مستأمناً مع زوجته كانتٌ حرَّةً آمنةً .

٩٠٦ ــ فإذا خرج وهو ذميًّ مع زوجته فأولى أن تكون آمنةً ، ثم
 هى تابعةٌ لن هو من أهل دارنا فى المقام ، وهو الذميّ ، فتصير ذمية .
 ٩٠٧ ــ ولو خرج الذميّ بابنة له كبيرة ، أو أخت من أهل

الحرب، كانت فيئاً . إِلَّا أَنْ يَكُونُ استَأْمَنُ عليها .

لأُنها ليست بتابعة له فى المقام فى دار الإسلام (⁶⁾، فلا يكون خروجها معه دليل الاستيان ، بخلاف الزوجة .

فإن قيل: أليس أن المستأمن لو أخرج مع نفسه ابنته أو أخته كانت آمنة معه ، وكان ينبغي أن يكون الدحم في الذي هكذا ؟

⁽۱) هـ د والي ٤ .

⁽Y) في هامش أن « لأ يتناولهم ، تسيقة » ،

⁽۲) مه کا څاه فتاکير که .

^{...} (\$) ق « أي دارنا » وفي هامشها » في دار الاسلام ، نسخة ميرزا زاده » .

قلنا: هناك الزوجة التي هي تابعة له لا تصير ممنوعة من الرجوع إلى دار الحرب، ممنولة المستأمن نفسه، وعكن إثبات مثل هذا الحكم في الابنة والأخت أيضاً. وباعتبار الظاهر هو يعولهما كما يعول زوجته . فأما اللدي فتصير زوجته نمية ممنوعة من الرجوع إلى دار الحرب، ولا يمكن إثبات مثل هذا الحكم في حتى الابنة والأخت لانعدام التبعية في حتى الابنة والأخت لانعدام التبعية في حتى (١) الاحتباس في دارنا ولا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو أصل .

٩٠٨ ــ ولو أخرج اللمي معه أمرأة وقال (١): هي امرأتي ،
 وصلّقته . كانت امرأته حُرةً ، وإن لم بُعرف ذلك إلا بقولهما .

لأَنهما تصدقا على ذلك، والظاهر أنهما لا يجدان فى دار الإسلام شهودًا على نكاح كانبينهما فى دار الحرب . فلأَجل الفسرورة يقبل قولهما إذا لم يكن هناك(۲) من ينازعهما .

آلا ترى أنه لو أخرج معه برجال^(ع) ونساء وقال : هم عبيدى وإمائى وصدقوه . قبل قولهم في ذلك .

٩٠٩ ــ وكذلك لو خرج مستأمناً فهو مصدّق فيا يدعى من
 ذلك إذا صدقه المدعى عليه لهذا المعنى .

٩١٠ ـ وإنْ كَلْبَنْهُ المرأَةُ وقالت : لا نكاحَ بيني وبينَهُ ولا قرابة ، كانت فيئاً .

لأَن السبب الموجب للتبعية لم يثبت عند تكذيبهما فتبق حربية في دارنا لا أَمان لها فكانت فيها .

 ⁽۱) ق ۵ أي حكم الاحتياس ٤٠ وتعتها ۵ أي حق الاحتياس ٤ تسخة ميرزا زاده ٤٠.
 (۲) أو قبا في ق ۵ أقال ، تسخة ٤٠.

⁽۳) ق و هنا » ویجانیها د هناك ، نسخة » ،

⁽ز)ق د رجالا) م

911 ــ ولو أن مسلماً خرجَ من دار الحرب ومعه رجلٌ أو امرأةٌ وقال: هذا مملوكي أو هذه مملوكتي، وقال الآخر: ليس كذا^(۱)، ولكنه آمَنَنَا فخرجنا معه. فني القياس هما فيءً.

لأَن ما ادعى هو من الملك قد انتنى بتكليبهما ، وما ادعيا من الأَمان قد انتنى بإنكاره .

وفى الاستحسان هما حرَّان مستأَّمنان يرجعان إذا أحبا .

لأَنهما مع الاختلاف تصادقا على أنه (٢) لا سبيل للمسلمين عليهما . والأسباب مطلوبة لأحكامها لا لأعيانها (٢) ، فبعد الاتفاق على الحكم لامعتم الاختلاف في السبب .

يوضحه أن اختلاف السبب في الصورة ، فأما في المعنى فالسبب واحد وهو الأمان الثابت لهما تبماً أو مقصوداً . فهو بمنزلة ما لو أقر أن لفلان علب ألف درهم قرضاً ، وقال المقر له : هي غصب . فإن المال يلزمه لهذا المعنى .

٩١٢ ـ ولو كان الذي أخرجَها ذمي أو حربي مستأمِن وقال : هي امرأتي . فقالت المرأة : لست بزوْجة له ، ولكنه آمنيي فأخرجني . كانت فيثاً للمسلمين .

لأن النكاح لم يثبت (٤) لإنكارها ، وقد زصت أنها خرجت بأمان الذى أو المحرى ، وذلك باطل .

⁽۱) ق ، ب د وقال الآخر : کلب ، .

 ⁽٣) ق « تصادقا انهما » ، ه « تضادقا انه » ولي هامش ق « تعسيسادقا على انسته لا سبيل ، نسخة ميرزا زاده » .

⁽٣) ق « لا بأميانها » وقوقها « لا لأميانها ، تسبخة » ،

⁽⁾⁾ هـ ۱ لا يثبت ۹ .

918 ــ ولو خرج حربً مع مُسْلِديْن فقال : آمنني (ص ١٨٨) هذان . وكلّنياه ، فهه فيءً »

لأنه يدعى عليهما ما لا يعرف سببه ، فلا يصدق إلا بحجة . وقد ثبت حق المسلمين فيه باعتبار الظاهر ، لأنه حربي في دارنا لا أمان له ، فلا يصدق في إبطاله .

٩١٤ فإن صدّقه أحدُهما فهو آمنٌ يرجع إلى دار الحوب إن أحبّ .

لأن الأمان يثبت له من جهة من صدقه بتصادقهما ، وإن لم يثبت من جهة الآخر . فكأنه ما ادعى إلا على هذا . وفي أمان الواحد كفاية له .

٩١٥ ـ وإن قال: آمنني هذا. وكذّبه (۱). وقال الآخرُ: أنا الذي
 آمنته. وكذّبه الحربيُّ، وثبت كل واحد على مقالته فهو في .

لأن الأمان لم يثبت له من جهة من ادعاه حين كلبه (٢) ، ولا من جهة من أقر له لتكليب الحربي إياه . فكان فيثاً . مجنزلة ما لو قال المسلم : أنا آمنتك . وقال الحربي : أبطلت ، بل كتب إلى من دار الإسلام رجل بالأمان . لم يصدق وكان فيثاً .

٩١٦ ــ وكذلك لو قال: آمني فلانٌ المسلم . وهو غائب أوميت .

⁽۱) في هادش ق و فكايه ، لسفة ۽ ،

⁽۲) في هامش ق د من جهة (دعائه حين گذبه ٠ تسخة حسيري ٠ ٠

لأن الأمان لم يثبت له بمجرد دعواه على الفائب والميت ، ومن أقر بالأمان . فقد كذبه الحربي في ذلك . وهذا بخلاف ما تقدم . فهناك الأمان من جهة واحد بعينه ، وإنما(١) الاختلاف بينهما في السبب ، وههنا الاختلاف بينهما فيمن كان الأمان من جهته ، فلا يثبت واحد من الأمرين مع التكذيب .

٩١٧ ــولو كان قال بعد هذا الذي أقرَّ له بالأمان : صدقت أنت آمنتني ، وقد غلطتُ فيها قلتُ . فني القياس هو فيءٌ .

لأَن إقراره له قد بطل بالتكليب ، فلا يعمل التصديق بعد ذلك . إذ الأمان حقد محتمل للفسخ والتصديق بعد التكذيب ، إنما يحتبر فيا لا يكون محتملا للفسخ كالنسب والولاء .

وفى الاستحسان هو آمنً إذا لم يُصِرُّ على ذلك التكنيب .

لأن الغلط. في هذا الباب قد يقع ، فإنه ما رأى من آمنه قبل هذا الوقت ، وبالمرة الواحدة قل ما تثبت معرفته . فإذا تبين له الفلط. وجب اعتبار تصديقه لدفع الفرر ، بخلاف ما إذا ثبت على التكنيب بعد الاستثبات . لأن توهم الفلط. هناك قد انتني .

وهو نظير ما لو قال الرجل لامرأة جالسة إلى جنبه: هي أُحتى من الرضاعة. ثم قال: غلطت ، هي امرأتي . كان مصدقاً في ذلك ، ولم يفرق بينهما . فإن ثبت على ذلك بعد الاستثبات ثم قال بعد ذلك قد غلطت لا يصدق . وفرق بينهما للمعنى الذي قلنا .

91A _ ولو قال الحربُّ : ما آمننی أحدٌ من المسلمین ، لکنی خرجتُ بغیر أمان . بعد ما قال له المسلمُ : أنا آمنتك . ثم رجع إلى تصديقه ، لم يُصَدَّق ، وكان فيثاً .

⁽۱) هـ ، ق د فاتبا ، وفي هامش ق د واتبا ، نسبغة » .

لأنه ليس في هذا يوهم الفلط ، فأهم الأشياء عند الحربي الذي يخرج إلى دارنا هو الأمان . وبعد ما خرج بلمان مسلم لا يشتبه عليه أصل الأمان . فبعد إنكار أصل الأمان لا يعتبر تصديقه ، بخلاف الأول ، فقد يقم (١) الاشتباه له فيمن كان أمانه من جهته ، فلهذا يعتبر رجوعه إلى التصديق ويعذر بالفلط في ذلك .

919 - ولو خرج إلى دارنا رجلٌ وامرأةٌ من أهلِ الحرب ، فشهد مُسلمان بأنَّهما خَرَجا بأمان بعضِ المسلمين ، وهما يقولان كنباً : ما آمَنَنَا أحدٌ . فني قياس قول أبي حنيفة رحمه الله المرأة آمنةٌ والرجل في ع .

لأُتهما صارا رقيقين فى الظاهر، والشهادة على عتق الأمة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق، وعلى عتق العبد كذلك فى قولهما ، ولا يقبل فى قول أنى حنيفة رحمه الله .

٩٢٠ ـ فإنْ كانا ادّعيا ذلك بعد الإنكارِ ثم شهد المسلمان به قُبلتِ الشهادة .

لأَّن هذا تناقض في الدعوى . والتناقض لا يمنع قبول البينة على الحرية .

٩٢١ ـ وإنْ شهد لهما ذمَّيانِ (ص١٨٩) أو مستأمِنان بذلك لم تُقبل الشهادة .

لأَنَّهَا تقوم على المسلمين .

⁽۱) في مامش ق 3 وقع - ئسخة € ه

وبعد شهادة المسلمَيْن لو أرادا الرجوعَ إلى دار الحرب لم يُمنعا من ذلك .

لأنه قد ثبت بالحجة أنهما مستأمنان .

فإن قيل: هما قد أقرا بالرق على أنفسهما فى الابتداء ، فكيف يتركان ليرجعا حربيين ؟

قلنا : لأن الإمام قد حكم بكنسما فيا قالا بالحجة . والمقر إذا صار مكنباً في إقراره يسقط حكم إقراره .

٩٧٢ _ ولو قالا : خرجنا بغير أمان . فشهد لهما شاهدان بأنهما أسلما فى دار الحرب قبل أن يخرجا ، وصدّقا الشاهدين بذلك ، فإن كان الشاهدان مُشلمَيْن فهما حُرّان ، وإن كانا من أهل الذمّة فهما رقيقان للمسلمين .

لأن شهادة أهل اللمة لا تكون حجة على المسلمين، وإسلامهما إنما ظهر بعدما صارا فيئاً، فلا يبطل الرق صهما.

٩٢٣ ولو قالا للشاهنَيْن المسلمَيْن : كَلْبُتُمَا ، ما أَسلمنا
 قط. أُجْبرا على الإسلام .

لأن شهادة المسلمين عليهما بالإسلام عليهما حجة تامة .

٩٢٤ ــ فإن أسلما فهما حرّان .

أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فهو غير مشكل ، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فلأن في هذه الشهادة التزام حتى على الرجل، والمسلمون خصم فى ذلك . فإنكاره لا يمنع قبوله البينة بمنزلة ما لو أنكر العتى وهناك من يدعى حقًا من حد قلف أو قصاص فيا دون النفس .

9۲۰ ـ وإن أبيا أن يُسلما قُتل الرجلُ وحُبِسَتِ المرأةُ حتى نُسلمَ .

لأَنه ثبت بالحجة أنهما حران مرتدان . فلا يجرى عليهما شيء في دارتا ولكن الحكم في المرتد والمرتدة ما بينا .

977 - وإن قالا ما أسلمنا قطُّ . وشهد الشاهدان أنهما أسلما يوم كذا في دار الحرب . فقالا : قد كنا على النصرانيّة في دار الحرب بعد هذا الوقت (1) . فإنهما يُجبران على الإسلام .

فإن أسلما فالرجلُ حُرُّ والمرأةُ (٢) في م للمسلمين .

لأنه ظهر بإقرارهما ارتدادهما فى دار الحرب وخروجهما إلى دارتا على ذلك . والمرتدة فى دار الحرب تسترق ، ولا يبطل الرق عنها بإسلامها . وهذا بخلاف الأول فلم تظهر هناك الردة منهما بعد ما ثبت إسلامهما إلا فى دارنا .

فإن قيل: هناك قد أقرا أيضاً أنهما كانا كافرين بعد الوقت الذى شهد فيه المسلمان عليهما بالإسلام .

قلنا : نعم . ولكنهما ما أقرا بكفر متجدد منهما فى تلك الحالة ليجعل ذلك ردة ، إنما أنكرا أصل الشهادة . فأما هنا فقد أقرا بأنهما أظهرا كفرًا حادثاً بعد الوقت الذى ثبت فيه إسلامهما بالحجة فى دار الحرب .

فإن قبل مع هذا: في هذه الشهادة إثبات حرية المرأة فلماذا يعتبر قولهما حتى تجعل أمة بعد ما شهد الشهود بحريتها ؟

⁽¹⁾ ق د يعد ماذا الوقت تظهرها ۽ ۽

⁽۱) ب د والامة فيء عدد كان د وأفراء امة فيه ع م

قلنا : لأَن هذا إقرار منها بالرق على نفسها . وإقرار المرأّة بالرق مقبول . بمنزلة اللقيط. إذا كانت أنثى فأقرت بالرق .

٩٢٧ ـ ولو أنَّ حربية أسلمتْ فى دار الحرب وعُرف إسلامُها ،
 ثم أُخذت فى الأُسراء فقالت : قد ارتدَدْتُ قبل أن تأخذونى .
 كانت فيثاً ، وصُدِّقتْ الإقرارها على نفسها بالرق .

٩٢٨ ـ وكذلك لو كانت مسلمة لحقت بدار الحرب ثم أُخِذَت ! في الأُسراء ، فزعمت أنَّها لحقت بدار الحرب مرتدة ، فهي أُمة ، وإن كلَّها أبوها فها قالت .

لأنها أقرت على نفسها بالرق بسبب هو ظاهر . فإنها أعلمت من دار الحرب، وحكم الشرك ظاهر فيها .

٩٢٩ ـ وكذلك لو أنَّ ذميًا أو ذميَّة لحقتا بدار الحرب، ثم أُخذا فقالا : خرجنا ناقِضَيْن للعهد. كان القولُ قولهما ، وكانا فيثاً. لأبها أقرا بالرق على أنفسهما .

وكل هذا يوضح ما سبق أن شهادة المسلمين بأنها أسلمت فى دار الحرب لا تمنع صحة إقرارها بالرق بعد ذلك بسبب ردتها فى دار الحرب .

٩٣٠ ــ ولو أنَّ مسلمةً فى دار الإسلام حرةً معروفةَ الأَبويْن تعلَّقَ بِها رجلٌ وقال : هى أَمَةً لى . فقالت : صَلَقْتَ (١) ، قد كنتُ

⁽۱) في هامش في و صدق ، نسخة ۽ .

ارتددتُ ولحقتُ بدارِ الحرب (ص١٩٠) فسباني وأخرجني . فهي أمّةُ له في القياس .

لأُتهما تصادقة على سبب يوجب الملك له فيها . فيجعل ما تصادقا(1) عليه كالنابت بالمعاينة أو بالبينة .

يوضحه أنها تقر على نفسها بما يتلفها حكماً وهو الرق . ولو أقرت على نفسها بما يتلفها حقيقة من قصاص أو رجم وجب قبول قولها ، لأنها مخاطبة . فهنا أولى .

وفي الاستحسان لا تُصدَّقُ ، وهي حرَّةٌ لا سبيلَ عليها .

لأنها تقر بما لا تملك إنشاءه . فإن حرية الأصل تثبت لها لحرية الأبوين على وجه لا تملك إبطاله . وهي متهمة فيا أقرت به من السبب، فإن النساء جبل على الميل إلى الهوى ، فلعلها أحبت هذا الرجل وهو لايرغب فيها بالنكاح فأقرت له بالرق مذا السبب كاذبة ليحصل (١٧) مرادها .

وهذا بخلاف ما إذا عُرف لحاقها(٢)بدار الحرب.

لأن هناك الظاهر يشهد لهما فيا قالا . فإن المسلمة لا تلحق بدار الحرب ما دامت مصرة على الإسلام عادة .

يوضحه: أن اعتقادها باطن لايمكن الوقوف عليه ، فلا بد من قبول قولها فيه .

فأًما لحوقها بدار الحرب فظاهر (٤)يمكن الوقوف عليه ، فلا حاجة إلى قبول قولها في ذلك .

⁽۱) ق « تصادق » ، وفي هامتيها « تصادبًا ، تسبقة » ،

⁽٢) هـ 4 ق 3 لتحيل مرادها » وفي هامشها 3 فتحهيل مرادها ، نسخة 4 ه

⁽۲) ها ⊏لموقها ∌ ،

^(}) مب کی وظامہ یہ ،

تقريره : هو أن دار الحرب دار سبى واسترقاق . فإذا عرفت لحاقها فإنما أصابا من موضع الاسترقاق ، فتكون أمة له ، ما لم يظهر المانع وهو إسلامها عند الأعذ .

فأما دار الإسلام فليس بدار استرقاق بل دار حرية متأكدة ، فلا تبطل عجرد قولها إذا لم يعلم صدقها في ذلك . والنمية في هذا كالمسلمة . فأما الحر اللهي إذا قال ذلك ولم يعرف صدقه ولحوقه بدار الحرب ناقضاً للمهد فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى هو والمرأة في ذلك سواء . لأن عندهما معنى حق الله تعالى هو المعتبر في حرية الرجل كما في حرية المرأة ، ولهذا قبلا الشهادة فيه من غير دعوى . وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو عبد سواء عرف لحاقة أو لم يعرف . لأن معنى حقه هو المحتبر في حريته عنده ، ولهذا تقبل الشهادة على عتق العبد من غير دعوى . ولأن معنى الميل إلى الهوي منعدم في حق الرجل ، وليس في هذا الإقرار معنى حل الفرج بالملك بخلاف إقرار في حق المؤرا

9٣١ ــ ولو خرجَ مسلمٌ من دار الحرب ومعه حربي : رجلٌ أو امرأة . فقال : أمنتُه بالعربية وأخرجتُه . وقال الحربي : أبطل : ولكنه آمنني بالفارسية ، وثبتا على الاختلاف فهو آمن .

لأُتهما اتفقا على السبب والحكم (١) ، وإن اختلفا فى العبارة ، ولا معتبر بهذا الاعتلاف، خصوصاً فى الأَمان . فقد ثبت من غير عبارة . وإذا كان الاعتلاف ، فى العبارة لا يمنع قبول الشهادة فكيف يمنع ثبوت الأَمان ؟

987 ـ وكذلك لو اختلفا فى الوقت الذى آمنه فيه ، أو فى المكان ، أو فى الكتاب والرسالة ، والأمان باللسان .

⁽۱) في هامتن ق ٥ اكفقا على سبيبة المحكم - تسخة م ٤ -

لأنهما اتفقا على ما هو المقصود , والأمان مما يعاد ويكرر . ف**الاختلات** فى هذه الأشياء لا يمنع الحكم ما هو المقصود .

٩٣٣ ــ ولو قال المسلمُ : أَسلَم فخرج معى . وقال الحربُّ : بل آمنني . فهو فيءُ .

لأن الاختلاف هنا بينهما فى الحكم المطارب بالسبب ، فإن المسلم يستفيد الأمان من قبل إعانه ، والمستأمن إنما يستفيد الأمان من جهة من آمنه ، فمنع اختلافهما لا يثبت واحد من الأمرين .

٩٣٤ ــ وإن قال : سأَلني أَن يخرجَ معى ويكون ذميًا فأُعطيته ذلك . وقال الحربيُّ : بل آمننِي . فهو آمن هنا .

لأنهما اتفقا على الحكم ، وهو ثبوت الأمان له من جهة هذا السلم وإن اختلفا في سببه (ص ١٩١) والمسلم يدعى عليه زيادة وهو احتباسه في دارنا والتزامه (١) الجزية ، فلا تثبت تلك الزيادة بمجرد قوله ، ويبق (٢) أصل الأمان له باتفاقهما عليه ، فيرجم إلى دار الحرب إن شاء .

٩٣٥ _ ولو كان مع الحربِّ المستأمنِ فى دارنا جاريةٌ له فأَعْتَقَهَا كان لها أَنْ ترجع إلى دار الحرب .

لأنها مستأمنة تبعاً له ، حتى لو أراد إعادتها إلى دار الحرب كان ممكناً من ذلك ، فإعتاقه إياها لا يبطل ذلك الحكم .

٩٣٦ _ ولو باعها من مسلم أو دَمِّ صارتْ ذمّيةً تبعاً لمولاها .

 ⁽۱) ق « اطاؤه الجرية » وفي هامشها « النزامه الجرية ، نسخة م » .

⁽۲) لوتها تي ق « وايقاء ، نسخة » -

لأنه من أهل دارنا .

٩٣٧ _ فإن أعتقها لم يكن لها أنْ ترجعَ إلى دارِ الحرب.

لأتها بعد ما صارت ذمية لا تعود حربية بالعتق

٩٣٨ ــ ولو وجد بها عيباً فَرَدَّها لم يكن له أن يعودَ بها إلى دارِ الحرب ، ولكن يُجبرُ على بيعها

لأنها صارت فمية بالشراء، وثبت الملك لمسلم أو ذى فيها. فكانت بمنزلة أمة ذمية اشتراها المستلّمن .

9٣٩ ـ فإن كان باعها من مستأمن مثله فأعتقها المشترى فإن كان من أهل دارِ البائيع ، فلها أن تعود إلى دار الحرب كما لوكان البائعُ أعتقها بنفسه .

لأن حالهم (1) سواء (٢).

وإن كان المشترى من أهل دارٍ أخرى (") لم يكن لها أن تعود إلى واحدة من الدارين .

لأَن تبعية البائع انقطعت بالبيع ، وما كان للمشترى أَن يخرجها إلى دار نفسه قبل أَن يعتقها ، فكذلك بعد العتق لا يكون لها أَن ترجع إلى داره . وهذا لأَن المستمَّن إنما يتمكن من إعادة ما أخرجه من داره ، وهو ما أخرج هذه الأُمة

⁽۱) ها 3 لأن لهمسا صبواء ۴ ه

 ⁽۲) إلى جاتب علد (اكلمة في الأصل : يلغ قراءة عليه أبقاد الله تعالى ع .

⁽۲) هـ د داد الحرب ۲ -

من داره . وإذا كان هذا الحكم ثابتاً فى السلاح فى الآدى أولى . وإذا ثبت أنها احتبست فى دارنا كانت بمنزلة اللمية بعد الاعتاق . وقبل الاعتاق يجبر على بيمها من المسلمين أو من أهل اللمة كما هو الحكم فى اللمية .

٩٤٠ ـ وإن ردَّها بعيب على البائع فكذلك الجواب .

لأُنها بعد ما صارت ذمية باعتبار العني الذي قلنا لا تعود حربية .

٩٤١ - ولو كان باعها (١٠ من مسلم فشهد مسلمان أنّ الحربيّ كان أعتقها في دارنا قبل أن يبيعها قُبلتْ هذه الشهادةُ لما فيها من معنى حرمة الفرج ، فيبطل البيعُ ويرد البائع الشمنَ على المشترى . فإن أرادت أن تخرج إلى دار الحرب لم تمنع من ذلك .

لأن البيع لها ظهر بطلاته . فقد تبين أنها حرة حربية .

فإن قيل: هي تقر بأنها أمة للمسلم ، وأنه لا سبيل لها إلى الرجوع إلى دار الحرب .

قلمنا : نعم . ولكن القاضى حكم ببطلان إقرارها بذلك . فلا يبثى لإقرارها وكم .

ألا ترى أن المشترى مقر أيضاً بأن الثمن سالم للبايع لأنه كان قبضها ، وذلك لا يمنعه منالرجوع بالثمن على البائع لأن الحاكم حكم بخلاف زحمه.

٩٤٧ _ ولو لم يبعها الذى أخرجها ولكنه قال : كانتْ زوجتى فقهرتُها (٢٠٠٠ وأخرجْتُها ، فهى أُمَةً لى . فقالت : كنتُ زوجةً له فخرجتُ معه غير مقهورة . فالقولُ قولُها .

⁽۱) ب ۱ ابتاعها ۲ -

⁽٢) هـ « قهرتها » •

لأَن الظاهر شاهد لها . فإنها خرجت وليس عليها أثر القهر .

ثم يفرق بينهما إن أسلما بإقراره . فقد أقر أنها صارت أمة له ، وذلك مناف للنكاح ، وإقراره حجة عليه .

فإن قيل : فقد حكم الإمام هنا بأنّها حرة فلماذا يعتبر إقراره بعد ذلك في التفريق بينهما ؟

قلنا : لأنه حكم بذلك بمجرد قولها⁽¹⁾ ونوع من الظاهر . (ص ١٩٢) وذلك لا يوجب^(٣) تكليب المقر لا محالة .

ألا ترى أنه لو أقام البينة على ما ادعى قبلت بينته وقضى بها أمة له ، بخلاف ما سبق فقد حكم هناك بحريتها بحجة نامة .

ألا ترى أنه لا تقبل البينة على رقها بعد ذلك .

98٣ - واستوضح هذا بمسلم تحته مسلمة لم يدخل بها إذا زعم أنها ارتدت من الإسلام وجحدت المرأة ذلك . فإنه يفرق بينهما بإقراره ، ولها نصفُ الصداق .

لأنه غير مصدق عليها فى إبطال حقها ، وإن كان مصدقاً على نفسه ، وكذلك فى مسألة الحربى .

فإن قال الإمام : استحلفها ما كان الأَمر على ما قلت . فلايمين عليها في قياس أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

لأَّنه يدعى عليها الرق، وأُبو حنيفة لا يرى الاستحلاف في دعوى الرق .

⁽۱) ق ⊄ قولهما ﴾ ،

⁽۲) ق د لا پچپ » ولی هاشها د لا پیچپ ، تبخة م » ،

وعندهما يستحلفها على ما ادعى من سبب الرق عليها ، فإن نكلت قضي بكونها أمّةً .

لأن نكولها بمنزلة إقرارها . ومن أصلهما القضاء بالنكول في دعوى الرق . والله أطم بالصواب⁽¹⁾ .

 ⁽۱) ت و واقد الوقق ٤ •

باب من الأمان بغير إنن الإمام

وبعد نهى الإمام

٩٤٤ _ وإذا حاصر المسلمون حصناً فليس ينبغى لأحد منهم أن يؤمن (١) أهلَ الحصن ولا أحدًا منهم إلّا بإذن الإمام .

لأنهم أحاطوا بالحصن ليفتحوه ، والأمان يحول بينهم وبين هذا المراد في الظاهر . ولا ينبغي لأحد من المسلمين أن يكتسب سبب الحيلولة بين جماعة المسلمين وبين مرادهم ، خصوصاً فيا فيه قهر العدو . ولأن كل مسلم تجب طاعة الأمير عليه (۲) . فلا ينبغي أن يحقد عقداً يلزم الأمير طاعته في ذلك إلا برضاه . ولأن ما يكون مرجعه إلى عامة المسلمين في النفع والفرر فالإمام هو المنصوب للنظر في ذلك . فالافتيات (۳) عليه في ذلك يرجع إلى الاستخفاف بالإمام ، ولا ينبغي للرعية أن يقدموا على ما فيه استخفاف بالإمام .

٩٤٥ ــ فإن فعل ذلك فهو جائز .

لأن علَّة (؟) صحة الأمان ثابت ومتكامل فى حق كل مسلم ، على ما أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله « يسمى بلمتهم (٤) دناهم ، ، وعلى الإمام أن يكف عن قتالهم حتى ينبذ إليهم بعد ما يردّهم إلى مامنهم ، وإن كانوا أخرجوا .

 ⁽۱) قا د ان پرمنهـ ولا أحـــد منهم » وفي هامشها د أن پؤسن أهـــل انحمـــن ٠٠

شسخة م » .

 ⁽۲) في هامش ق د ولانه پچب طبي کل مسلم طاعة الأمير ٠٠ نسخة حصيرى ٤ .
 (۲) مد د الانتفاء مليه ٤ خطأ ٤ پ د الانتياب عليه ٤ خطأ ٤ غير متوطسة في ص ٠ .
 البنفا رواية ق ٠

⁽⁾⁾ ق د في ثمتهم » وفي هايشها د يلمتهم ، تسخة م » ،

٩٤٦ - وإن رأى أن يؤدّب الذي آمنهم فعل .

لأنه أساء الأدب حين⁽¹⁾ فعل ما يرجع إلى الاستخفاف بالإمام، ولو لم يوذبه اجترأ غيره على مثله . وذلك يقدح فى السياسة وتدبير الإمارة .

إلا أنه إذا آمنهم على وجهِ النظر منه للمسلمين وظهر ذلك للإمام فإنه لا يؤدّبه في ذلك .

لأَنه قصد بفعله توفير المنفعة على المسلمين، فربما تفوتهم تلك المنفعة لو أَخره إلى استطلاع رأى الإمام . وفي مثل هذه الحالة يباح له إعطاءُ الأَمان .

فإن الواحد منهم إذا قال له سرًّا: آمنى على أن أدلَّكم على عوراتهم ، أو على أن أدلَّكم على عوراتهم ، أو على أن أفتح لك الحصن ، وخاف إن لم يؤمنه أن يفوته ما وعده من ذلك ، فلا إشكال أنّ له أنْ يؤمنه من غير استثمان الإمام .

لأَن الأَمَان في مثل هذه الحالة يرجع إلى تحصيل مقصود المسلمين، وهو يستوجب الشكر على ذلك لا التأديب، فلا يؤدبه في مثل ذلك الموضع.

42٧ _ ولوأنَّ مسلماً آمَنَ واحداً منهم على مثة دينار على أَن ينزل من حصنه إلى المعسكر. فلما قبض الدنانير وجاء به إلى عسكر المسلمين علم به الإمام، فقد أَساء المسلمُ في ذلك وأَمانه جائز كمالوفعله بغير عوض.

ثم ينظر الإمام فى ذلك.

⁽۱) في هامش قيا ﴿ حيث ، تسخة ﴾ ،

98۸ - فإن كان شرط له المسلم أنه آمن حتى يخرجوا من أرض الحرب (١) فالإمام بالخيار ، إنْ شاء ردَّ اللنانير عليه وردَّه إلى مأمنه ، (ص ١٩٣) وإن شاء وفي بما شرط له وأخذ اللنانير فجعلها غنيمة لأهل العسكر .

لأَن المعطى للأَمان إنما يمكن من أخذ الدنانير بقوة المسكر ، فلا يختص بها ولكن يجعل فعله لذلك كفعل الأَمير أو فعل^(٣) جماعة المسلمين .

٩٤٩ ـ وإن كان شرط. له أن ينزلَ إلى العسكر فيلتى رجلًا فى حاجة له ، ثم يعودَ إلى حصنه ، فإنّ الإمامَ يُمضى هذا الأمان ويجعل الدانير غنيمةً لأهل العسكر .

لأَن معى النظر هنا متعين في تنفيذ هذا الأَمان . فإنه آمن فينا حتى يعود إلى حصنه ، فإن ردّ عليه الدنانير فلا فائدة للمسلمين في ردها بخلاف الأُول .

٩٥٠ ــ فإنْ لم يعد إلى حصنه حتى فتح الحصن فهو آمن فينا
 حتى يبلغ مأمنه من أرض الحرب .

ولا فائدة فى رد الدنانير عليه ، ولكن لا يتعرض^(٣) له حتى يصل إلى مأمنه، والدنانير ف£ لأهل العسكر .

٩٥١ _وكذلك لو كان المسلمُ آمن أهلَ الحصن شهرًا على مثة

⁽١) في هامشن ق 8 يغرجوا من أهل العرب وارضهم ، تسخة حصر ٢ ه

⁽٧) في هامتن ق د في جماعة السلمين ، نسخة حصر ٧ ،

⁽۲) ب a لا يمرض a .

دينار وأخذها منهم، فالإمام بالخيار إن شاء ردَّ الدنانير ونبذَ إليهم، وإنْ شاءَ أجاز أمانه ولم يتعرَّض لهم حتى بمضى شهرً، وأخذ المثة الدنانير() فجعلها فيثاً للمسلمين.

لأن فى كل جانب توهم (٢) المنفعة صبى ، فإنه إن طمع فى فتح الحصن قبل مضى شهر فالمنفعة فى رد الدنانير ، وإن لم يطمع فى ذلك فالمنفمة فى أخذ الدنانير وإمضاء الأمان . فلهذا يخير الإمام فى ذلك .

٩٥٧ _ ولو أنَّ الأَميرَ أمرَ منادياً فنا دى فى العسكر (٦): إنَّ مَن آمن منكم أهلَ الحصن أو واحدًا منهم فأمانُه باطلٌ ، ثم آمنهم مسلمٌ بجُمُّل أو بغير جُمُّل فأمانه جائزٌ .

لأَن العلة الموجبة لصحة الأَمان من المسلم لم تنعدم بِذا النداء . وولاية الأَمان لكل مسلم ثابتة شرعاً كولاية الشهادة . ولا تنعدم هذه الولاية بنهى الإمام .

ثم أهلُ الحرب لايعلمون هذا النهى، فلو لم يصلح أمانُ هذا المسلم بعد هذا النهى رجع إلى الغرور وهو حَرامٌ . إلا أنَّ للأمير أن يودّب الذى آمن بالحبس والعقوبة إن كان لم يؤمنهم على وجه النظر للمسلمين .

لأَن إساءة الأَدب ههنا أبلغ منها في الفصل الأَول . فإنه جاهر بمخالفة الإمام فيستوجب الحبس والعقوبة جذا .

⁽۱) ب د الله الديناد » -

⁽γ) ب ∉ يوهم € ٠ .

⁽۲) ب د المسكر ۵ -

٩٥٣ ــ فإنْ أَمرَ بأَن يُنادى أَهلُ الحصنِ أَو يَكْتبَ إليهم أَو ' يرسل إليهم رسولًا : إِنْ آمنكم واحدٌ من المسلمين فلا تغترّوا بـأَمانه ، فإنَّ أَمانَه باطلٌ . ثم آمنهم رجلٌ فنزلوا على أَمانه ، فهم في * .

لا باعتبار أن أمان المسلم لا يصح بعد هذا النهى ولكن لأن هذا القول من الإمام عنزلة النبذ إليهم ، وكما يصح نبذه إليهم بعد الأمان يصح قبل الأمان. إذ المتصود بالنبذ دهم الفرور ، وذلك ينتنى فى الوجهين جميماً ، إذا كان النبذ لو طرأً على الأمان دفع (١) ثبوت حكمه ، فإذا اقترن بالأمان منم ثبوت حكمه ، بخلاف الأول ، فهناك لا علم لأهل الحرب بنهى الأمير ، والنبذ إليهم لم يتحتى ما لم يطموا به . وإنما صح النبذ قبل الأمان دفع الأمر و النبذ إليهم لو لم يصح ذلك تمكن بعض فساق المسلمين أن يحول بينهم وبين فتح حصونهم بأن يومنهم كلما نبذ الأمير إليهم مرة بعد مرة ، فلا يظفرون (٢) بحصن أبدًا . قلدفع هذا الضرر صح النبذ إليهم قبل الأمان الإعذار والإنذار .

٩٥٤ ــ ولو كان قال لهم: لا أمان لكم إنْ آمنكم رجلٌ مُسلمٌ حتى أؤمنكم أنا. ثم أتاهم مسلمٌ فقال : إن (ع) (ص) (ص) الأمير اليكم، قد آمنكم . فنزلوا على ذلك . فهم آمنون . وإنْ كان الرجلُ كلبَ في ذلك .

لأن عبارة الرسول كعبارة المرسل.

فإن قيل : هذا إذا ثبتت الرسالة ، فأما إذا كذب فلا يمكن أن تجعل

⁽۱) في هامش ق 8 منع ، نسخة ٤ وفي هـ 3 رفع 6 ،

⁽۲) ب « منما » ،(۲) نی هامئی ق « یظهرون ، تبخة » ،

⁽٤) ق هامش « قال لَهم الى » وفي هامشها « وقال الى ، لسخة م ٩ ٠٠

عبارته كعبارة الأمير ، لأنه لم يرسله ، ولا يمكن تصحيح الأمان لهم من جهته ، لأنه لو قال آمنتكم لا يصح ، فينبغى أن يكون أمانه باطلا .

قلنا: نعم . ولكن حين أخرج الكلام مخرج الرسالة فقد تحقق منى الفرور ، إذ لا طريق إلى الوقوف على حقيقة كلامه أنه صادق فى ذلك أو(۱) كاذب . وإذا كان(۱) عقله ودينه يدعوه إلى الصدق ومينعه من الكلب وصعهم أن يحددوا على هذا الظاهر، فلو لم يصحح (۱) الأمان أدى إلى الغرور، بخلاف ما إذا أضاف الأمان إلى نفسه .

٩٥٥ ـ فإن كان الأميرُ قال لهم: لا أمانَ لكم إنْ آمنكم مسلمٌ
 أو أتاكم برسالة منى . حتى آتيكم أنا فأومنكم بنفسى . والمسئلة
 بحالها فهم في ؟ .

لأن هذا بمنزلة النبذ لكل آمان إليهم إلا أماناً يسمعونه من لسانه . ولأن دفع الضرر عنهم إلا أماناً يسمعونه من لسانه . ولأن دفع الضرر عنهم إلا ما فعله من التقدمة (٤) إليهم ، فلو لم يصحح ذلك (٥) أدى إلى أن يتمكن الفاسق من إفساد (٧) الجهاد على المسلمين ، وذلك لا يجوز . إلا أن في هذا الفصل إن كان الأمير هو الذي أرسل إليهم ليبلغهم الأمان ففعل فهم آمنون . لأن عبارة الرسول كعبارة المرسل ، فكأنه آمنهم بنفسه ، وهو بما تقدم إليهم قصد أن يمنهم من الاعباد على خبر من يزعم أنه رسول ، كاذباً (٧) ولايمهم من الاعباد على خبر من يزعم أنه رسول ، كاذباً (٧) ولايمهم من الاعباد على خبر من يرسله إليهم حقيقة ، ولأنه إنما أبطلنا الخبر إذا كان

⁽۱) ق « أم »

 ⁽۲) ق هامشی و واتبا مقله ۱۰۰ و وقی هابشیها و وادا کان عقله ، تسخة میروا زاده » .

⁽۲) ق دیسم ≥ ،

⁽³⁾ هـ 9 التقديم ٢ ك ق 9 النقام ٢ وفي هامشها 9 المدمة - نسخة ٢ -

⁽a) في هد رحدها « يصحح ذلك العمل -، 6 »

⁽۱) هه و فساد ، ه

⁽۷) ب و کاذب ه .

الرسول كاذباً لدفع الضرر عن المسلمين ، وهذا لايوجد فيها إذا كان الرسول صادقا .

يوضحه : أنه إذا أرسل إليهم بعد تلك المقالة . فذلك رجوع منه(١) عن تلك المقالة ، ورجوعه صحيح .

ألا ترى أنه لو قال لهم: إذا آمنتكم فلَّمانى باطل. ثم (٢) آمنهم بعد ذلك كان ذلك أماناً صحيحاً . باعتبار أن هذا رجوع عما قاله لهم (٣) ، وذلك القول ما كان مازما إياه شيئاً فيصح رجوعه عنه .

٩٥٦ ــ ولو أنَّ مسلمًا وَادَّعَ أَهلَ الحربِ سنةً على أَلفِ دينار جازت موادعتُه ، ولم يحلَّ للمسلمين أَنَ يغزوهمْ ، وإن قتلوا واحدًا منهم غرموا دِيَتَه .

لأن أمان الواحد من المسلمين عنزلة أمان جماعتهم .

90٧ - وإن لم يعلم الإمامُ بذلك حتى مضتْ سَنَةٌ (٤) أمضى موادعتَه وأخذُ المال فجعله في بيت المال .

لأن منفعة المسلمين متعينة فى إمضاء الموادعة بعد مضى المدة ، فهو عنزلة العيد المحجور إذا أجر نفسه وسلم من العمل ، فإنه ينفذ العقد وتكون^(ه) الأجرة للمولى .

وإن كان لو علم به المولى قبل مضى المدة كان متمكناً من فسخ الإجارة .

⁽¹⁾ في هامشي ق د منهم ، نسخة » ،

⁽Y) ق « فأمنهم » وفي هامشها « ثم أمنهم بعد ذلك ، تسخة م » ،

⁽٢) لا توجد في ق - وفي هامشها « قاله لهم - نسبقة » .

و)) ق « السنة » وفي هاشبها « سنة ، تشبخة » ، «ه» هـ « بكون » ،

ثم إنما أخذ هذا المال منهم بقوة المسلمين ، فإن خوف أهل الحوب من جماعة المسلمين لا من واحد منهم فلهذا يأخذ المال منهم فيجعله في بيت المال معلًا لنوائب المسلمين .

٩٥٨ - وإن علم بموادعته قبل مضى السنة ، فإنه ينظرُ فى ذلك.
 فإن كانت المصلحةُ فى إمضاء تلك الموادعة أمضاها وأخذ المال فجعله فى بيت المال .

لأن له أن ينشىء الموادعة بنده الصفة إذا رأى المصلحة فيها ، فلأن يمضيها كان أولى .

و إن رأى المصلحة في إبطالها ردَّ المال إليهم ثم نبذ إليهم وقاتلهم . لأن أمان المسلم كان صحيحاً والتحرز عن الفدر واجب .

٩٥٩ ــ فإن كان مضى نصفُ السنة (ص ١٩٥) ، ففى القياس يُردُّ نصفُ المال وعسكُ النصف⁽¹⁾للمسلمين .

اعتبارًا للبعض بالكل وقياساً للموادعة . في مدة معلومة بعوض معلوم . وقياساً على الإجارة . وهناك إذا انفسخ العقد في بعض المدة يسقط من الأَّجر بحساب ما بنّى ، ويتقرر بحساب ما مفهى .

وفي الاستحسان يردُّ المال كله .

لأنهم ما التزموا المال إلا بشرط (٣) أن يسلم لهم الموادعة في جميع المدة ،

⁽۱) ق « تصفه » وفي عابليها « النصف ، تبيطة » ،

 ⁽۲) ب د النهم انها الترموا المال بشرط ۱۰۰ ۰۰

والجزاء إنما يتبت باعتبار الشرط جملة ، ولا يتوزع على أجزاته . وكلمة على ، للشرط حقيقة (1) . والموادعة فى الأصل ليست من عقود المعاوضات ، فبحطنا هذه الكلمة فيها عاملة بحقيقتها . فإذا لم يسلم لهم الموادعة سنة كاملة وجب رد المال كله عليهم .. وهذا الأنه رعا يكون خونيهم من بعض المدة دون البعض ، فإنهم يأمنون فى الشتاء أن يأتيهم المعدو ، وإنما يخافون ذلك فى السيف . فإذا نبذ إليهم فى وقت خوفهم ، ومنعهم بعض المال ، لم يحصل شىء من مقصودهم بنذا الشرط ، وذلك يؤدى إلى الغرور ، فلهذا يرد المال إن (7) نبذ الميهم قبل مضى المدة .

٩٦٠ ــ وإن كانوا وادعوه ثلاث سنين ، كلّ سنة بالفردينار، وقبض المال كلّه، ثم أراد الإمام نقض الموادعة بعد مضى سنة (٣) فإنّه يرد عليهم الثَّلُثَيْن .

لأن الموادعة كانت هاهنا بحرف الباء ، وهو يصحب الأعواض ، فيكون المال عوضاً ، فينقسم على المعوض باعتبار الأجزاء ، كيف وقد فرق العقود ههنا بتفريق التسمية قال: كل سنة بألف دينار . بخلاف الأول فهناك المقد واحد في جميع السنة ، والمال مذكور بحرف على . وهو حرف الشرط .

فإن قيل: أليس أن فى الإجارة بين أن يقرن بالبدل حرف الباء أو حوف على فى أنه يتوزع البدل على المدة، وكذلك فى باب البيع، فلماذا فرق بينهما هنا ؟

قلنا : لأَن البيع والإجارة معاوضة باعتبار الأَصل ، ولا يحتمل التعليق بالشرط ، وأما الموادعة فليست معاوضة باعتبار الأَصل ، وإنما تصير معاوضة

⁽۱) ق « للشرط في العقيقة » وفي هامشها « على الشرط حقيقة ، لسخة م » .

⁽۲) ب د ۱۵۱ ء .

⁽٢) ق 9 السنة € ها € ب وفي هامش ق 8 سنة ، تسخة م €.،

عند التصريح بحرف الباء الذي يصحب الأعواض ، وهي تحدل التعليق بالشرط . فإذا ذكر فيها حرف الشرط كان محمولا على الشرط حقيقة .

وبهذا الفصل يستدل أبو حنيفة فيا إذا قالت المرأة لزوجها : طلقنى ثلاثاً على ألف درهم. ..فطلقها واحدة ، أنه لا يجب شيء من المال ، يخلاف ما إذا قالت بألف درهم .

لأن الطلاق يحتمل التعليق بالشرطوهو ليس معاوضة، باعتبار الأصل ، ! فيفصل فيه بين حرف الباء وعلى كما فى الأمان . ولكنهما قالا : الخلع معاوضة . وما هو المقصود لها ـ وهو زوال ملكه عنها ـ يحصل بالواحدة (١) ، فرجحنا معنى المعاوضة فيه بخلاف الأمان على ما قررنا .

971 ــ ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرُهم لأَهل الحصن: إنّى لعلى أن أُوْمنكم ، فمنّى آمنتكم فأَءانى باطل . أو قال : فلا أَمان لكم . أو : فقدنبذتُ إليكم . ثم آمنهم . فأَمانه باطل كما قال .

لأنه بين لهم على وجه انتنى شبهة الغرور من كل وجه . وهو بما تقدم من الكلام يصير كأنه نبذ إليهم الأمان الذي يكون منه .

فإن قيل : لماذا لم يجعل إقدامه على الأَمان رجوعاً عن تلك المقالة كما في المسئلة المتقدمة ؟

قلنا : هناك فى الوضع زيادة هو أنه آمنهم بعد مقالته وقال : قد أبطلت قولى لكم أنه لا أمان لكم . فهذا البيان يظهر أنه رجوع . فأما هنا فليس فى كلامه ما يدل على الرجوع عن المقالة الأولى بل ما يدل على تحقيقها .

ألا ترى أنه لو قال لهم: إنى أقاتل أهل هذا الحصن معكم ، وقد دعوتهم إلى أن أومنهم فلم يجيبونى . فأنا أريد أن أظهر لكم الأمان ، لعلى (ص ١٩٦) .

⁽۱) ق ، ب ، هـ ه بالواحدة هناك ،، ؟ ،

أذا دعوتهم أجابونى . وهذا الأمان الذى أظهره لكم باطل وزور فلا تغتروا به . ثم آمنهم كان ذلك باطلا .

وهذا لأن الأمان بما يحتمل النقض ، فإذا أعلمهم أن تكلمه به باطل ثم تكلم بعد ذلك فهو بمنزلة من لم يتكلم به .

ونظائر هذا في (الم فصول التلجئة (٢) في البيع وغيره . وقد بيناه في كتاب الإكراه والإقرار .

وذكر بعد هذا باب النزول على الحكم؛ وقد بينا تمام شرح هذا الباب فها أمليناه من شرح الزيادات .

 ⁽۱) في هامتن الأصل إلى جانب هذه الكلمة و بلغ قراءة مليه أبقاه الله تمالى » .

 ⁽٢) في حاشية هـ د التلجلة أن يلجلك الى أن الله الما باطلست خلاف ظاهيسوه .
 مضرب » .

باب الحمكم في اهل الحرب إذا نزلوا على حكم

رجل من المسلمين (١)

477 _ قال: وإذا نزل أهلُ حصن (") قد حوصروا فيه على حُكم رجلٍ من المسلمين فذلك جائز لقوله عليه السلام: «ولكن أنزلوهم على حُكم حُكم من المسلمين فذلك جائز لقوله عليه السلام: «ولكن أنزلوهم على حُكم من الحكم، فل كربعضُ أهل المغازى أنهم نزلوا على حكم سعد ابن معاذ رضى الله عنه ابتداءً. فإن النبي عليه السلام لما حاصرهم خمس عشرة ليلة وكان قال لهم في الابتداء حين أخبره على رضى الله عنه أنهم يسبّونه _: يا إخوة القردة والخنازير! أتسبّونني؟ انزلوا على حكم الله وحكم رسوله.

فقالوا : لايا أبا القاسم ! ما كنتَ فحّاشاً .

ثم لما طال عليهم الأَمر^(٣) عرض عليهم أَن ينزلوا على حكم من _. شاءُوا من المسلمين . وكانوا حلفاء ^(٤) الأَوس قبل مبعث رسول الله^(٥).

 ⁽۱) عثوان هذا الياب في هـ « باب من تزول أهل الحصن على حكم من شـــــاموا من

 ⁽۲) ق ۵ هـ د الحصن ۲ وقي هامش ق د آهل حصن ، تسخف ۲ (۲) هـ ۲ ق د ۱۵ طال الأمر ۲ ب د ۱۵ طال الأمر طيه ۵.

 ⁽३) ق « خلقاء » خطأ ،

ره) ق ۵ میمث النبی ۵۰ ۵ ۰

وكان سعد بن مُعاذسيد الأوس، فرضوا بالنزول على حكمه [(ا)رجاء أن يحسن إليهم لما كان بينه وبينهم فى الجاهلية . فأنزلهم رسول الله على حكمه] .

فهذا يدل على أنه لا بأس بأن ينزلهم على حكم رجل من السلمين .

والأشهر أنهم نزلوا على حكم رسول الله عليه السلام . ثم جعل رسول الله عليه السلام الحكم فيهم إلى سعد بن معاذ برضاهم . فإنما فعل ذلك لأن الأنصار أحاطوا برسول الله فكلموه في شأنهم على سبيل الشفاعة . فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم مراعاة . قلومهم فقال : ألاترضون أن يحكم فيكم رجل منكم ؟ قالوا : نعم . قال : فذاك إلى سعد بن معاذ .

وإنما جعل ذلك إليه لأنّه كان أصابه سهم يوم الخندق فقطع أكحله وكان لا يرقأ الدم . فدعا وقال : اللهم إن كنت أبقيت من حرب قريش شيئاً فأبقنى لذلك . فلاشىء أحب إلى من قتال قوم أخرجوا للسولك من بين أظهرهم . وإن لم تبق من ذلك شيئًا فاجعل هذًا سبب شهادتى ، ولا تمتنى حتى تقرّ عينى فى بنى قريظة .

فلما دعا بذلك رقاً الدم .

وإنما تكلُّم بهذا الدعاء لأنه كان أتى بنى قريظة بأَمر رسول الله

⁽١) ما بين العامرتين لا يوجد في الاصل ، وهو في جميع النسخ ه

صلى الله عليه وسلم معجماعة من رؤوس الأنصار حين أنجبر أنهم نقضوا المعهد ليدعوهم إلى تجليد العهد. فأغلظوا له القول وشتموه. فانصرف عنهم وهو يقول: أتشتمونى ؟ بيننا وبينكم أهم من الشم (١١) وهو السيف. فلما هزم الله الأحزاب وحاصر المسلمون بنى قريظة دعا هو بهذا الدعاه. فلما نزلت بنو قريظة على حكم رسول الله جعل المحكم فيهم إلى سعد بن معاذ، وهو كان مريضاً في مسجد رسول الله.

غَاِتَّاه الأَنصاروحملوه على حمار ليأتوا به معسكر رسول الله . فجعلوا يكلِّمونه فى الطريق ويقولون : حلفاؤك ومواليك ، أمكنك الله منهم فأحسن إليهم . وقد علمت أن رسول الله عليه السلام يحب الإحسان والإبقاء (٢) . وقد علمت ما فعل عبد الله بن أبي فى تخليص حلفائه من ينى قَيْنُقَاع ، وأنت أحق بذلك منه .

فلما أكثروا من ذلك مسح لحيته بيده وقال: لقد آن لسعد أن لايأُخذه في الله لومة لاتم . فقالوا فيا بينهم: هلكت قريظة والله . فانصر فوا عنه إلى مجلس رسول الله .

فلما أتى سعد إلى مجلس رسول الله قال للأنصار: قوموا لسيدكم (ص ١٩٧) ، فأنزلوه . فلما جلس بين يدى رسول الله قال: قد جعلتُ الحكم فيهم إليك فاحكم فيهم .

⁽۱) ق ع هـ د اهـ من هذا الشتم ٢ ٠

۲۱) ق عدم عبد الإيقاء ٥٠ ،

فأقبل سعد عليهم وقال: عليكم عهد الله وميثاقه أنَّ الحكم فيكم ما حكمتُ ؟ قالوا: نعم. ثم قال للناحية التى فيها رسول الله عليه السّلام، وهو مُعْرض إجلالًا لرسول الله: وعلى من هنا عمثل ذلك ؟ فقال رسول الله ومَنْ معه: نعم. قال سعد: فإنى حكمت فيهم بأن تقتل الرجال، وتسبى النساءُ والذرية، وتقسم الأموال.

فقال عليه السّلام : لقدحكمتَ فيهم بحكم الله من فوق سبغة أرقعة ، أى سبع سموات . وهكذا روى فى بعض الروايات .

في هذا دليل أنهم إذا نزلوا على حكم رجل فجعل الحكم إلى غيره برضاهم أنه يجوز ، وليس له أن يجعل الحكم إلى غيره بغير رضاهم ، لأن سعدًا أخذ عليهم العهد بين يدى رسول الله عليه السلام ، ليستر ضيهم بذلك ، ولم ينكر ذلك عليه رسول الله عليه السلام . وهذا لأن الناس يتفاوتون في الرأى ، وهذا الحكم مما يحتاج فيه إلى الرأى . فرضاهم بحكم شخص لا يكون رضا بحكم شخص آخر ، حتى إذا جعله إلى غيره بغير رضاهم فحكم بشيء لم ينفذ حكمه إلا أن يجيزه المحكم (أ) الأول بعد ما يعلم به ، فحينتذ ينفذ . لأن إجازته عنزلة إنشائه . ولأنه إنما يتم الحكم برأيه وقد رضوا بذلك . ثم إن حكم المحكم فيهم بأن يقتل المقاتلة أو بأن يجعلوا فيه أو بأن يجعلوا فيثاً فذلك كله نافذ ، استدلالا عا حكم به سعد .

وذكر فى بعض الروايات أن سعدًا حكم يومئذ بأن يُقتل مَنْ جُرَتْ عليه الموسى . وبه يستدل من يقول بأن البلوغ باعتبار نبات العانة . ولسنا نقول سذا .

 ⁽۱) ق « الحكم » وفي هامشها « الممكم ، تصفة م » .

لأن نبات المانة يختلف فيه أحوال الناس.

ألا ترى أن ذلك يبطئ في الأتراك ويسرع في الهنود . فلا بمكن أن يجعل حكماً . وتأويل هذا أنه علم بإخبار رسول الله إياه من طريق الوحى أن ذلك علامة بلوغ بنى قريظة . وإنما حكم بذلك لأن من جرت عليه المومى منهم كان مقاتلا . وإنما حكم بقتل مقاتلهم . والمقاتل يقتل بالله كان أو غير بالغ . ولكن الأول أصح لأن غير البالغ إنما يقتل قبل الأسر إذا قاتل ، فأما بعد ما أسر فلا يقتل .

ثم ذكر:

أنه لما حكم فيهم سيقوا حتى حُبسوا فى دارِ بنت الحارث النجّاريّة وأمر مهم أن يكتّفوا .

وهكذا ينبغى أن يصنع بالأسراء . قال الله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا أَتَخْنَسُوهُمْ فشلموا الوثاق}(1) .

قال: ثم جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنى قريظة حتى قتل من قتل منهم في يوم صائف. وسُمَّى مُمَّنَّ قُتل منهم بين يكنَّى رسول الله فى المغازى: حُيَّى بن أَخْطَب ، وكعب بن أسيَّد ، وجماعة . فلما انتصف النهار قال النبى عليه السلام: لا تجمعوا عليهم حرَّ الشمس وحر السلام. قيلوهم واسقوهم حتى يبردوا . ثم اقتلوا مَنْ بقى منهم .

وفى المغازى ذكر أن رسول الله عليه السلام قام وقال لسعد بن معاذ : شاتُنك ومن بتى منهم . وكان الذين يلون قتلهم على بن أبي طالب والزبير بن

⁽۱) سورة مسبد ، ۶۷ ، الآية ع،

العوام . فقتلوا عند موضع دار ابن أبي الجهم^(١) . فسالت دماؤهم حتى بلغ أحجار الزيت^(٢).

ولم يبين فى الكتاب عدد من قتل منهم . وقد اعتلفت الروايات فيه . فأظهر الروايتين أنهم فتلوا أربع مئة وخسين . وقال مقاتل : قتلوا أربع مئة وخسين . وكان عدد السبى ست مئة وخسين . فكان كل من يشك فى أمره يكشف عن عانته ، على ما قال عطبة القرظى : شكوا فى أمرى يومئذ فكشفوا عن عانتى ، فإذا أنا لم أنبت ، فجعلونى (ص ١٩٨) فى الذربة

وذكر عن عمر رضى الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن اقتلوا من جرت عليه الموسى ، ولا تسبوا إلينا من العلوج أحدًا . وإنما بي عن ذلك على سبيل النظر للمسلمين حي لا يقصدوهم بسوه . ألا ترى أنه حد لل بالغال في مراعاة أبه إنتا علم ذلك فقتاه أن

أَلا ترى أَنهم حين لم يبالغوا فى مراعاة نبيه ابتلى بمثل ذلك فقتله أبو لؤلوة(٣)وكان نصرانياً وكان مجوسياً (٤) ؟

وذكر عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : عرضت على رسول الله يوم أُحد وأنا ابن ثلاث عشرة سنة ، فردَّنى . ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فقبلنى فى المقاتلة .

وإنما أورد هذا مستدلا به على أنه لا يحكم فى البلوغ نبات العانة، وإنما يحتبر فيه العلامة بالاحتلام، أو بأن يم له خمس عشرة سنة، فى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله . وفى قول أبى حنيفة رحمه الله ثمان عشرة سنة فى رواية ، وقد بينا هذه المسألة فى كتاب الطلاق. تم أبواب الأمان بحمد الله وتوفيقه . آمننا الله من النار وأسكننا دارالقرار (٥٠)

 ⁽۱) هـ >، ق د منه موضع دار أبي الجهم » وفي هامثر ق د عند دار أبي الجهم .
 الجهة م » .

 ⁽۱) موضع بالمدينة قريب من الزوداء ، وهنو موضيع سنبلاة الاستبقاء (مهجيم بلدان) .

⁽٣) ئى ھامش من 3 قاتل عبر ٣ .

⁽٤) قوله ٥ وكان تِعرائيا ٤ \$ توجد في سائر النسيخ .

٦٧ أبواب الانفال (١)

٩٦٣ – الأَنفال: الغنائم في أصل الوضع. وأصلها نَفَل. ومنه هولُ القائبل:

إِنَّ تقوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ وبإذنِ اللهِ رَبِّثِي والعَجَل^(۲) وقال الله تعالى: (رَسْأَلُونَكَ عَن الْأَثْفَالُ^(۲)أَى الغنائير.

وسبب نزول الآية ما روى عن عبادة بن الصامت قال : ساءت أُخلاقنا يوم

يدر فحرمنا .

فقيل: وكيف ساءت أخلاقكم ؟

قال: لما هزم الله العدو افترقنا ثلاث فرق:

فرقة كانوا جول رسول الله ، عليه السلام ، يحرسونه .

وفرقة اتبعوا المنهزمين .

وفرقة جمعوا الأموال .

ثم أدعت كل فرقة أنها أحق بالفنائم . فاجتمعنا عند رسول الله ، عليه المسلام ، وارتفعت أصواتنا ، ورسول الله ساكت . فأنزل الله تعالى فى تلك الحالة : ﴿ يسئلونك عن الأنفال . قل الأنفال لله والرسول . ﴾ الآية (**) .

⁽۱) پ، کې د مه ۱۰ پاپ الاتقال ۲۰۰۰

⁽٢) البيت للبية ، انظر اللسان ،

⁽٦) سورة الإنفال ، ٨ ، الآية ١ .

والمراد فى استعمال لفظ. الأنفال فى عبارة الفقهاء ما يخص به الإمام بعض الفانمين . فذلك الفعل يسمى منه تنفيلا ، وذلك المحل⁽¹⁾يسمى نفلا .

978 - ولا خلاف أنّ التنفيل جائزٌ قبل الإصابة ، للتحريض على القتال . فإنّ الإمام مأمورٌ بالتحريض. قال الله تعالى : فإنّ الإمام مأمورٌ بالتحريض. قال الله تعالى : فإنّ الإمام ولكل من قام مقامه . والتحريض بالتنفيل . فإن الشجعان قلَّ ما يخاطرون بأنفسهم إذا لم يُخصَّوا بشيء من المُصَاب . فإذا خصَّهم الإمام بذلك فذلك يغربهم على المخاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم ف حَلْبة العلو (اسم) وصورة هذا التنفيل أن يقول : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه ، ومَنْ أخذ أسيرًا فهو له . كما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادى حين نادى يوم بدر ويوم حُنَيْن .

أويبعث سريّة فيقول: لكم الثلثُ مما تُصيبون بعد الخمس. أويطلق هذه الكلمة. فعند الإطلاق لهم ثُلثُ المساب قبل أن يخمس، يختصون به، وهم شركاءُ الجيش فيابق بعد مايرفع منه الخمس. وعند التنفيل مهذه الزيادة يخمس ما أصابوا، ثم يكون لهم الثلث مما بتى يختصون به، وهم شركاءُ الجيش فيا بتى . ولا يستحق القاتل بدون تنفيل الإمام عندنا.

⁽۱) هد ⇒ المبال » •

 ⁽۲) سورة الانفال ، ۸ ، الایة ما .

⁽٣) الحلبة بالقتح والتسكين خيل تجمع للسباق من كل أوب (الصحاح) •

وعلى قول الشافعى من قتل مشركاً على وجه المبارزة وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه ، وإن لم يسبق التنفيل من الإمام . لأن قول رسول الله عليه السلام : 8 من قتل قتيلا فله سلبه النصب الشرع . ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كقوله : «من بدل دينه (ص199) فاقتلوه » .

٩٦٥ – ولكنا نقول هذا لو أن قال رسولُ الله على الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدى أصحابه . ولم يُنقل أنّه قال هذا إلا بعد تحقّق الحاجة إلى التحريض. فإنّ مالك بن أنسقال: لم يبلغنا أنانبيّ عليه السلام قال في شيء من مغازيه «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فله سلبه» إلا يوم (١١) حنين . وذلك بعد ما الهزم المسلمون (٢) ووقعت الحاجة إلى تحريضهم ليكرّوا (٢) ، كما قال تعلى : (ثُمَّ ولَيْتُمْ مُدْيِرِينَ) (٤) . وقد كنت الحاجة إلى التحريض يومند معلومة ، فإنهم كانوا وقد كانت الحاجة إلى التحريض يومند معلومة ، فإنهم كانوا كما وصفهم الله تعالى به في قوله : ﴿ وَأَنتُمْ أَوِلَّةُ ﴾ (٥) .

فعوفنا أنه أيما قال ذلك بطرين التنفيل للتحريض، لا بطرين نصب الشرع وأيَّد ما قلنا ما ذكره عبد الله بن شقيق قال: كان النبي صلى الله طليه وسليم حاصراً وادى القرى (٢) ، فأتاه رجلٌ فقال: ما تقول في الغنائم؟

ا (۱) بب ۽ پ ۽ ق د الا ئي موضع پوم ۲۰۰ €،،،

⁽۲) في مامش ق و يعد انبرام السامين ٤ نسخة م ٤ .
(۲) ب و ايكبروا ٤ وقد مبيقها في ق بضم الكاف وذكر في الهامش ٥ وفي ووايسة ياكمر ، نسسيخة م ٤ .

⁽٤) سورة التربة ١٩ ٩ ١٠ الآية ١٥٠ -

 ⁽۵) سورة آل عبران ، ۳ الآية۱۹۳ °
 (۱) انظر منه معجم البلدان (الدية) ٤ * AVA °

فقال : الله سهم ولهؤلاء أربعة .

قال: فالغنيمةُ يغنمها الرجل ؟

قال: إِنْ رُميتَ فى جَنْبك بسهم فاستخرجتَه فلستَ بأَحقّ به من أخيك المسلم.

فهذا دليل ظاهر على أن القاتل لايستحق السلب بدون التنفيل وعلى هذا القول اتفق أهل العراق وأهل الحجاز .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا نَفْل بعد إحراز الغنيمة . وهو مذهب أهل العراق والحجاز . وأهل الشام يجوّزون التنفيل بعد الإحراز . ومن قال به الأوزاعيُّ . وما قلنا دليل على فساد قولهم .

لأن التنفيل للتحريض على القتال وذلك قبل الإصابة لا بعدها .

ولأن التنفيل لإثبات الاختصاص⁽¹⁾ ابتداء ، لا لإبطال حق ثابت للغانمين ، أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابا . وفي التنفيل بعد الإصابة إبطال الحق .

٩٦٦ _ والدليلُ على أنّه لا يجوزُ ذلك حديثُ الحسن أنَّ رجلًا سأَلَّ رولاً سأَلَّ ويلك! رسول الله صلى الله عليه وسلم زماماً من شعر من المُغنَم . فقال : ويلك! سأَلتنى زماماً من نار _ مرّتَين أو ثلاثًا " _ والله ما كان لك أنَّ تسأَلنيه ، وما كان لى أن أعطكه " .

 ⁽۱) ق ۹ ألتفسيص ٤ أى الاختصاص ابتداء » وفي هامشها « الاختصاص ابتداءه استخة حصيرى » ،

⁽۲) ق د تلانة ∍ .

⁽٣) ها ﴿ أَمَالِكُ ﴾ •

وعن مجاهد أنّ رجلًا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبّة (١) من شعر أخذه من المغم فقال: هب لى هذه . فقال: أمّا نصيبي منهافلك وعن أبى الأشعث الصّنعاني قال : جاء رجل إلى النبيّ عليه السلام ومعه زمامٌ من شعر . فقال : مُرّ لى بهذا الزمام ، فإنه ليس لراحلي زمام . فقال : سألتني زماماً من نار . مالك أن تسألنيه ومالى أن أعطيكه . فرمى به في المغم .

ولو جاز التنفيلُ بعد الإصابة لما حرمه رسول الله عليه السلام ذلك مع صدق حاجته .

والذى رُوى^(٦) أن النبيّ صلى الله عليه وسلم نفل بعد الإحراز فإنما يُحمل على أنّه أعطى ذلك من الخمس بعض المحتاجين باعتبار أنه من المساكين .

أو أعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس أو الصنى (-) الذي كان له على ما قال: ولا يحل من غنائمكم إلا الخمس والخمس مردودفيكم ٥. أو أعطى مما أفاء الله عليه لا بإيجاف الخيل والركاب، كأموال بني النضير . فقد كانت (٤) خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى: ﴿ مَا أَفَاء الله عَلَى رَسُولِهِ .) الآية (٥) .

⁽۱) هـ ، ق ب ه بكتبة » ، وفي هامش ق د بكبة ، نسخة مـــــــ

⁽۲) ق ۶ ب د پروی ۶ ۰ (۲) ق د السفا ۶ ولی هاشتها د من السفی ۰ نسخهٔ م ۶ ۰

⁽i) نی ماشن ق د فانها کانت ، نسخة م e ،

⁽a) سورة الحشر ، ٩٥ ، الآية ٦ ،

أو أعطى ذلك من غنائم بدر . فقد كان الأمر فيها مفوضاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى : ﴿ قَلَ الأَنْفَالُلُهُ وَالرسولُ ﴾ (أ¹⁾ثم انتسخ ذلك بقوله : ﴿ وَاعلموا أَن مَا غَنمتم من شيء فأَن لله خمسه ﴾ . الآية (٢) وذكر :.

97۷ - عن موسى بن سعد (۲۰ بن يزيد أو زيد (ص ٢٠٠) قال : نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه ، وما أخلوا بغير قتال ، قسمه بينهم عن فُواق (٤) .

يعنى على سواع .

وهكذا ذكر عن ابن عباس رضى الله عنه قال: لما نزلت الآية ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ – إلى قوله – لَكَارِهُونَ ﴾ فقسمها بينهم بالسواء .

وقد اتفقت الروايات على أنّه أعطى كلَّ قاتل سلبَ قتيله يومشذ على ما ذُكر عن عاصم بن عمرو بن قتادة قال: أَخذ علَّ سلبَ الوليد بن عُتبة ، وأخذ حمزة سلبَ عُتبة ، وأخذ عُبيدة بن الحارث سلب شَبِبّة

⁽۱) سورة الاتفال ، ٨ ، الاية ١ .

⁽⁷⁾ mega Miskly > A > 1845 (3 -

 ⁽۱) هد ٤ پ ٤ ق ٥ ١٠ سعد بن پزید ٤ - وقی التقریب ٥ موسی بن سعد أو سعید ٤
 انشر حاشیة هد ٠

⁽٤) في مأمض ق ﴿ قسم الخطائم يرم بلد من لواق › أي قسميا في قلد من فسيواق الناقة وهو قدر ما بين الطبتين من من الراحة ، بضم الفاء وتفتح ، وليل أواد التفضيق في التسمم كان جعل بعضهم الوق من بعض على قدر منافيم وبلائهم ، نهاية » ،

فدفعه إلى ورثته . وكان عبيلةً قد جُرح فمات فى ذات أجدال بالصّفراء (١) قبل أن ينتهى إلى المدينة .

وهو اسم موضع .

٩٦٨ - واختلفت الرواياتُ في قاتل أبي جهل . فروى عن عبدالرحمن بن عوفقال : كنتُ يوم بدربين شابين حديث أسنانهما أحدهمامع ذبن عَفْراعوالآخر مُعاذبن عمر وبن الجموح فقال في أُحدهما : أي عم أتعرف أبا جهل ؟ قلت : وما شأنك به ؟ قال : بلغي أنه سب رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فوالله لو لقيته لما فارق سوادى سواده ، حتى عوت الأعجلُ منا موتاً ، وغمزني الآخر إلى مثل ذلك .

ثم لقيت أبا جهل وهو يسوى صفّ المشركين . فقلت : ذاك صَاحبكما الذي تريدانه . فابتدراه بسيفيهما فقتلاه . وجاءًا إلى رسول الله صله الله عليه وسلم فقال كلُّ واحد منهما : أنا قتلته فلى سلبه . فقال عليه السلام : أمسحتُما سيفكما ؟ فقالا: لا . فقال: أرياني سيفكما . فأرياه فقال : كلاكما قتله . ثم أعطى السلب مُعَوَّذ بن عفراء .

وذكر فى المغازى أنه إنما خصه لأنه رأى أثر الطعان على سيفه فعلم أنه هو القاتل وأنه أعانه الآخر .

 ⁽۱) الصغراء: واد من تلحية المدينة كثير النخل والزرغ ؛ في طريق العاج ؛ بهنسه وبين بدر مرحلة (محجم البلال) وفقد في حاشية هـ أن ذات الجدال ؛ بالجهم والحاء ؛
 در في طريق مكة (الخرب) .

وروى أنه بعث إلى عكرمة بن أبي جهل فسأله : من قتل أياك؟ فقال : الذي قطعت أنا بده .

وإتما كان قطع يد معوذ بن عفراء من المنكب .

وأشهر الروايتين أنه أثخنه على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأجهز عليه ابن مسعود .

على ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: كنت أفتش القتلى يوم بدر الأبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن أراه مقتولا منهم . فرأيت أيا جهل صريعاً وبه رمق ، فجلست على صدره ، ففتح عينيه وقال : يا رويعى الغنم ، لقد ارتقيت مرتقى عظها .

فقلت : الحمد لله الذي مكنني من ذلك .

فقال: لمن الدبرة ؟

فقلت : الله ورسوله .

فقال : ماذا تريد أن تصنعه ؟

فقلت : أحز رأسك .

فقال : خذ سينى فهو أمضى لما تريد ، واقطع رأسى من كاهلى ليكون أهيب فى حين الناظر . وإذا رجعت إلى محمد فأخبره أنى اليوم أشد بغضاً له مما كنت من قبل .

فقال : قطعت رأسه وأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هذا رأس عدو الله ألى جهل .

فقال طيه السلام : الله أكبر ، هذا فرعونى وفرعون أمّى . كان شره علىّ وعلى أمّى أعظم من شر فرعون على موسى وأمته ، ثم نفانى سيفه .

زاد فی بعض الروایات : وأخبرته بما قال ، فقال : إنه كفر فی الدنیا وعند موته ، وسیكفر فی النار أیضاً .

قيل : وكيف يا رسول الله ؟ قال : إذا دخل النار جعل ينظر ويقول

لأصحابه : أين محمد وأصحابه ؟ فيقال له : هم في الجنة .

قال : كلا ، إنما كان اليوم يوم زحمة (١) (ص ٢٠١) فهربوا .

والراويات متفقة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى ابن مسعود صيفه . وق بعض الروايات أيضاً أعطاه سلبه .

فإن صح هذا فإنما يحمل على أن الذى جرحه ما أتخنه، فيكون قاتله من قطع رأسه . وإن كان الصحيح أنه أعطى سلبه غير ابن مسعود فإنما يحمل على أن الأول كان أشخنه وصيره بحال يعلم أنه لا يعيش ولا يتصور منه القتال، فيكون السلب له دون من قطع رأسه . وإنما أعطى سيفه ابن مسعود لأن التدبير في غنائم بدر كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بينا .

وبهذا يستدل من يجوز التنفيل بعد الإصابة فإنه يقول: أعطاه سيفه على طريق التنفيل. وهذا ضعيف لأن ما كان مستحقًا لفيره بالتنفيل لا يجوز أن ينفله الإمام لغيره ، كيف وقد روى أنه كان على سيفه فضة وعلى قول أهل الشام لا نفل فى ذهب ولا فضة ، على ما بينه ، وإن كان هذا تنفيلا ، فهر حجة لنا عليهم.

٩٦٩ ــ وذكر عن أبي قتادة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حُنَيْن : مَنْ قتل قتيلًا له عليه بيّنة فله سلبه .

وتمام هذا الحديث أن أبا قتادة قال: كان للمسلمين جولة يوم حنين . فلقيت رجلا من المشركين قد حلا رجلا من المسلمين . فلقيته من ورائه وضربت على حبل عاتقه ضربة ، فتركه وأقبل على فضمني إلى نفسه ضمة شممت منها ربح الموت . ثم أدركه الموت فأرسلني ، فأتيت رسول الله عليه وسلم فسمعته يقول : من قتل قتيلا وله عليه بينة فله سلبه .

فقلت: من يشهد لي ؟

فقال رجل : صدق يا رسول الله، سلب ذلك القتيل عندى فأرضه عنى .

⁽۱) في س د پ ، هـ . د رحمه ، واثبتنا رواية ق .

فقال أبو بكر. لاها الله! (1) أيعمد (٣) أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله ثم يعطيك سلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق أبو بكر. وأعطاني سلبه .

٩٧٠ ــ وذكر عن ابن عباس رضى الله عنه قال : الامَفْنَمَ حتى يخمس ، ولا نفل حتى يقسم جُفّةً .

أى جملة .

وإنما أراد جِذا نفى التنفيل بعد الإصابة ، ننى اختصاص واحد من الغانمين بشيء قبل الخمس بغير تنفيل . وهو مذهبنا .

٩٧١ – وذكر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: الأنفلُ في أول الغنيمة ، ولا بعد الغنيمة ، ولا يُعطَى من الغنائم إذا اجتمعت إلا راع أو سائق أو حارس^(٣) غير مُحابَى .

ومعنى قوله لا نفل فى أول الفنيمة :أى بعد الإصابة ، لا ينبغى للإمام أن ينفل أحدًا شيئاً قبل رفع الخمس ولا بعد رفع الخمس . وقبل معناه لا ينبغى له أن ينفل فى أول اللقاء قبل الحاجة إلى التحريض ، لأن الجيش فى أول اللقاء يكون لهم نشاط فى القتال فلا تقع الحاجة إلى التحريض ، فنام فلما بعد ما طال الأمر وقل نشاطهم فتقع الحاجة إلى التحريض . فينبغى أن ينفل بعد الإصابة .

وقد جاء في الحديث أنَّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم كان ينفل

⁽۱) ئى هامش ق « أي لا والله ، حصىيرى » ،

⁽۲) هـ د اللا لا يعمله » . (۲) هـ د حسيسارت » .

^{7.1}

فى البداءة الربع وفى الرجعة الثلث. فأهلُ الشام حملوا هذا على التنفيل بعد الإصابة ، وليس كما ظنوا ، بل المرادُ به أنه كان ينفل أوّل السوايا الربع ، وآخر السرايا الثلث ، لزيادة الحاجة إلى التحريض .

فإن أول السرايا يكونون ناشطين فى القتال (ص٢٠٣) فلا يحتاجون إلى الإمعان فى طلب العدو ، وآخر السرايا قد قل نشاطهم ويحتاجون إلى الإمعان فى الطلب . فلهذا زاد فيا نقل لهم . وأما الراعى والسائق والحارس فهم أجراء يعطيهم الإمام أجرهم باعتبار عملهم للمسلمين . وهو ممنى قوله وغير محانيه ، فإنما يعطيهم الأجر بقدر حملهم ، وليس ذلك من النفل فى شىء .

۹۷۷ _ وذكر عن خالد بن الوليد وعُوَّف بن مالك أنهما كانا لا يخمسان الأسلاب .

وعن حبيب بن مُسْلمَة ومكحول أن السلب مغنم وفيه الخمس . وهكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

وإنما يؤخذ بقول هؤلاء لقوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا خَرِمْتُمْ مِنْ مَنْ الْمَا خَرِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ) (١) . والسلب من الغنيمة . وتأويلُ ما نُقل عن خالد وعوف إذا تقدم التنفيل من الإمام لقوله : «مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه ع . آ

وعندنا في هذا الموضع لا يخمس السلب .

فأما بدون التنفيل يخمس ، على ما روى عن مكحول أن البُرّاء

⁽۱) سورة الانفال > ٨ > الآية ٤١ -

ابن مالك أخو أنس بن مالك قتل مرزُبان الزارة (١) وأخذ سلبه مذهباً بالذهب مرصّعاً بالجواهر تبلغُ قيمته أربعين ألفاً . فكتب صاحب الجيش ذلك إلى عمر رضى الله عنه . فكتب عمر أن يأخذ منه الخمس ويدفع سائر ذلك إليه .

وهذا مشكل ، فإنه إن كان سبق التنفيل فلا خمس فى السلب . وإن كان لم يسبق التنفيل بعد الإصابة . وذلك لم يسبق التنفيل فأحلى ما بقى إلى البراء فيكون تنفيلا بعد الإصابة . وذلك لا يجوز عندنا . ولكن تأويله (٢٠) أنه كان تقدم بتنفيل مقيد بأن كان الأمير قال : من قتل قتيلا فله سلبه بعد الخمس . وفى هذا الموضع يخمس السلب صندنا والباقى للقاتل .

وذكر عن ابن عبّاس رضى الله عنه قال: الفرسُ والسلب من النفل.

والمراد أن القاتل بعد التنفيل يستحق الفرس ، لأن السلب اسم لما يسلب منه بإظهار الجزاء والعناء (٣٠) . وهذا يتحقق فى الفرس كما يتحقق فى السلب ، فيدخل الكل فى التنفيل بقوله .

٩٧٣ ـ فإن جرحَ الكافرَ رجلُ بعد تنفيل الإمام ثم قتله الآخر ،

⁽¹⁾ في خامشي قد المرزيان معرب وهو الكبير من القرص ، والبحيج المرازية - يقالي للاسد مرزيان الزارة الاستمارة ، لان الزارة الأجية ، وهي فسقة من زئير الأسد وهو صياحه » جسلت الألف فيها همرة سائحة ، وقد للاين ، وقد ذكره ، في باب قبل من المثلث ألمين. وأما منا في السبير من حديث البحراء بن أنس أنه يقرل مرزيان الزارة قبو أسا لقب ذك المبارز كما يلقب الأسد ، او مضاف الى الزاهرة تمية بالبحرين ، والاول اسم .

⁽۲ٌ) ق عدد « ولكان تأويله متدنا . . » .

 ⁽٣) هـ، ب ، ق ، ص « المتاء » وفي ق « وقيل بالمين ، تسخة » أما الجسواء فقد رجم في هامن هـ آنها « الجراة » .

فإن كان الأول صيَّره بحيث لا يستطيع قتالًا ولا عوناً بيد ويعلم أنه. لا يعيشُ مع مثل تلك الجراحة فالسلب للأول ، وإلَّا فالسلبُ للثاني .

لأن مقصود الإمام من هذا التنفيل أن يظهر القاتل فضل جزاء ومنافي بقتل المشرك. وهذا إنما حصل من الأول دون الثانى . لأنه إذا صار بحيث لا يتوهم القتال منه ، فائتانى لا يحتاج إلى عناء وقوة فى حز رأسه ، وإن كان يتحامل مع تلك الجراحة ويتوهم أن يعيش ويقاتل فقد أظهر الثانى بقتله المناء والقوة فيكون السلب له .

ألا ترى أن الصيد إذا رماه إنسان فأثخنه ، ثم رماه آخر فقتله كان. للاَّول . ولو كان يتحامل بعد رى الأَول حتى رماه الثانى فهو للثانى .

واستدل على هذا بحديث محمد بن إبراهيم التيمي .

9٧٤ – قال : قطع محمد بن مسلمة رجليُ^(١) مَرْحَب^(٢) وضر*ب* عليُّعنقه . فأَعطى النبيُّ صلى الله عليه وسلم سلبه محمد بن مسلمة .

وفى بعض الروايات أنهما اختصها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ع فقال محمد: والله يا رسول الله ما قطعتُ رجليه إلا وأنا قادر على قتله ع ولكنى أردتُ أن يذوق من الموت ما ذاق أخى محمود. وكان مرحب. قد دلًى عليه حَجَر الرحاء. فمكث ثلاثاً حيًّا ثم مات. فقضى رسولُ: الله عليه السلام (س٢٠٣) بسلبه لمحمد بن مسلمة.

وروي أنه لما قطع محمد بن مسلمة رجليه قال مرحب : أُجْهِزْ عليّ

⁽۱) هـ د رجل ۲ .

⁽۲) في هامڻي ق 3 م حب اسم رچل ، اغرب ۲ ه

يا محمد! فقال: لا ، حتى تلوق ما ذاق أخى محمود. وجاوزه. فجاءً علَّى بن أَبي طالب رضى الله عنه فَلَغَّف^(١) عليه. أى حزَّ رأْسَهُ وأخذ سلبه. فجعل النبي صلى الله عليه وسلم سلبه لمحمد بن مسلمة.

قال الراوى من أولاده: وكان سيف مرحب عندنا ، فيه كتاب كنا لا نعرفه حتى جاء يودى فقرأه ، فإذا فيه: هذا سيف مرحب ، من يلقه يعطب .

٩٧٥ ـ وذكر عن عمر رضى الله عنه أنه قال : عانق رجلً
 رجلًا ، وجاء آخر فقتله . فأعطى سلبه للذى قتله .
 وعن على رضى الله عنه أنه قال : هو بينهما .

لأن كل واحد منهما أظهر زيادة عناه وقوة، أحدهما بإثباته والآخر بقتله.
وإنما نأتخد بقول عمر رضى الله عنه لأن الأول بإمساكه لم يخرجه من أن يكون مقاتلا، وإنما القاتل هو الثانى فى الحقيقة . فيكون السلب له بالتنفيل . وقد كان التنفيل من الإمام للقاتل لا للممسك . والله أعم بالصواب .

 ⁽۱) في عامل ق « دُفف على الجريح بالقال والقال : أسرع تتله ، متربع » .

۸۶

باب النفل وما كان للني خالصا

٩٧٦ _ قال : لاَبَأْس بِأَن يُعطى الإمامُ الرجلَ المحتاجَ إذا أَبلى (١) من الخمس ما يُعينُه (٦) ، ويجعلُهُ نَفلًا له بعد الغنيمة .

لأنه مأمور بصرف الخمس إلى المحتاجين ، وهذا محتاج .

وإذا جاز صرفه إلى محتاج لم يقاتل فلأَنْ يجوز صرفه إلى محتاج قاتل وأبلى بلاء حسناً كان أولى .

وهذا لأَّن بقتاله وقتال أمثاله حصل هذا الخمس .

وهو نظيرُمن وجدركازًا فرآه الإمامُ محتاجاً وصرف الخمس إليه. فإنّ ذلك يجوز . وَرَدَ بنحوه أثرُّ عن علَّ رضي الله عنه أنه قال للواجد : خُمسُها لنا وأربعة أخماسها لك وسَنْتِمُّهَا لك .

ثم هذا تأويل ما رواه سعيد بن المسيّب عن (٣) النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا نَقْلَ إلا من الخمس .

وعن سعيد قال: كان النفل من الخمس.

⁽۱) في هامش ق 3 ايلي في العرب : اذا أظهر بأسه ، مقرب ؟ ،

 ⁽۶) فوق هاه الكلمة في ق و يغنيه ، نسخة ٤ .
 (۲) ثوله « من النبي صفى الله عليه وسلم » ساقطة من هـ .

يعنى النفل بعد الإصابة للمحتاجين كان يكون من الخمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فتبين بهذا أن من جوز التنفيل بعد الإصابة من جملة الفنيمة استدلالا عا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نفل بعد الفنيمة ، فقد أخطأ . لأنه ترك التأمل ، ولم يدر أنه من أى محل نفل . وقد كان تنفيله مما كان له خاصة وقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حظوظ من الفنائم : العمنى ، وخمس الخمس ، وسهم كسهم أحد الفانمين .

ومعنى الصنى أنه كان يصطنى لنفسه شيئاً قبل القسمة من سيف أو درع أو جارية ونحو ذلك . وقد كان هذا لولى الجيش فى الجاهلية مع حظوظ أخر .

وفيه يقول القائل :

لك الرباع (١) منها والصفايا (٢) وحكمك (٢) والنشيطة (٤) والفضول (٥)

فانتسخ ذلك كله سوى الصنى . فإنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق بعد موته بالاتفاق . حتى إنه ليس للإمام الصنى بعد وفاة الرسول عليه السلام ، وإنما الخلاف فى سهمه من الخمس أنه هل بتى للخلفاء بعده . وقد بينا ذلك فى السير الصغير .

٩٧٧ ــ وذكر عن الزهرى قال: كانت بنو النّضير خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم. فقسمها بين المهاجرين ولم يُعْطِ. أَحدًا

 ⁽١) في عاشر ق د وقيل أثما سمى الصفية صفية الآنها صفاها رسول ألله مسملي الله عليه وسلم لتفسد . حصيرى ٤ .
 (١) في عاش ق د والحكم ما يحكم به الرئيس طيهم في النتيمة فيأخله . من تيسين

⁽e) مافضل من القنيمة بعد القمسيمة »:

من الأَنصار منها شيئًا ، إلَّا سهل بن حنيف وسِماك بن خَرَشَة أبا دجانة فإنهما كانا محتاجين فأعطاهما .

وبياته أن ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فى قوله : ﴿ قما أُوجِعْتُم عليه من خيل (ص ٢٠٤) ولا ركاب ﴾ (١) فإنهم ما فتحوا بنى النضير عنوة وقهراً ، وإنما صالحوا رسول الله صلى الله على أن لهم أما ما ما الله المحلقة (٩) . وما سوى ذلك فهو لرسول الله عليه السلام . وإنما حملهم على ذلك ما ألتى الله من الرعب فى قلوبه .

فإن قيل : فني زماننا لو حاصر الإمام حصناً ثم صالحهم على مثل هذا. هل تكون الأموال له خاصة أم تكون غنيمة للجيش ؟

قلنا : بل تكون غنيمة ، لأن خوفهم من منمة الإمام لا من نفسه ، ومنعته بالجيش . فأما فى ذلك الوقت فمنعة رسول الله ما كان بمن حوله من الناس ولكنهم كانوا يأمنون به . قال الله تعلل : ﴿والله يعصمك من الناس﴾ (٣).

٩٧٨ - وقد رُوى أنّه فيا صنع استرضى الأنصار أيضاً . فإنّ المهاجرين كانوا نازلين مَع الأنصار في بيوتهم وقال عليه السلام للأنصار : وإما أن أقسم بنى النضير بين المهاجرين برضاكم ليتحوّلوا إليها فتسلم لكم منازلكم ، وإما أقسمها بين الكلّ وهم يسكنون. معكم في منازلكم على حالهم "

⁽١) سورة العشر ٤ (٥ ٤ الآية ٦ ٠٠

⁽۱) سوره ماهن قد الطقة حقة الدرع وغيرها ؛ وفي حديث الوهرى 3 وعلى ما حصلت (۲) في هاهن قد الطقة - الطقة عدد الدرع عاصة ، مغرب ،

فقام سعد بن معاذ وقال : يا رسول الله ! بل نرضى بأن تقسمها بينهم ، ويكونون معنا في منازلنا أيضاً .

وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ نَبَوَّعُوا اَلدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ الآية ^(۱) وقد رُوى أن النبى عليه السلام أعطى يومئذ سعد بن معاذ سيف ابن أبى الحقيق ، نفله إياه .

وإنما أعطاه تنفيلًا بعد الإصابة لأنه كان له خاصة .

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : كانت لرسُول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا : بنو النضير، وفَلَك، وخَيْبَر. . وكانت بنو النضير حبْسًا لنوائبه .

أى محبوسة لذلك كالموقوفة .

وكانت فَلَكُ لابن السبيل.

والمراد بنوائبه جوائز الرسل والوفود النين كانوا يأتونه .

وأما خيبر فجزأها ثلاثة أجزاء : جزءان للمهاجرين وجزءً كان ينفق على أهله منه . فإن فضل ردّه على فقراء المهاجرين .

وإنما أراد بهذا بعض خيبر لا كلها . فقد اتفقت الروايات على أيَّانه قسم الشق والنطاة (٣) على ثمانية عشر سهماً بين المسلمين . وقد بينا هذا في أول القسمة (٣) .

⁽۱) سورة الحشر ، ٥٩ ، الآية ٩ ،

 ⁽⁷⁾ ق « السطر والطاة » خطأ ، وفي هامشها « الشق والنطاة ، نسخة م » قلت :
 وهما حصنان من حصون خيبر > كما ذكرنا في الجوء الأول »

⁽r) في حاشية هـ د اي من البسوط » ه

٩٧٩ ــ وذكر عن عُروة أنَّ النبي عليه السلام أقطع الزبير عامرًا ومواتأً(١) من أموال بني النَّضير .

وعن الزُّهريُّ أن النبي عليه السلام أقطع لأبي بكر وعمر وسهيل وعبد الرحمن بن عوف أموالًا من أموال بني النضير عامرة .

وفي بعض الروايات غامرة ، وهي الخراب التي يبلغها الماءُ .

قال محمد رحمه الله : فمن يسمع هذه الآثار يتوهم أنه نفل بعد الإصابة على وَجه نصب الشرع ، ولا نعلم أنه إنما فعل ذلك الأنه كان خالصُ بحقه . فإذاتاًما مايروى عن عمر رضي الله عنه قال : يارسول الله! ألا تخمس ما أصبت من بني النَّضير كما خمست ما أصبت من بدر؟ قال: لا أَجِعارُ شبئاً جعله الله لي دون المؤمنين مثل ما هو لهم . وتلا قوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَى ﴾ (٢) .

ثم ذكر:

• ٩٨٠ عن سعيد بن المسيّب أنه سُئل عن الأنفال فقال: لا نفل بعد رسول الله .

وإنما أراد به ما بينا أن ما كان خالصاً لرسول الله عليه السلام فليس لأَّحد بعده مثل تلك الخصوصية لينفل منه ، كما كان ينفل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

⁽¹⁾ هـ ، ص « مرات » وقوقها في ق « مواتا » وجاء في هامش ق « اأوات الأوض الغراب » وخلائسيه المامير ، مغيرب » ،

٩٨١ ــوذكر عن ابن الحنفية أنَّ النبى عليه السلام نفل يوم بدر سعد بن أبى وقاص سيف العاص بن سعيد .

٩٨٧ _ وإنما يُحمل هذا على أنه إنما نفله من الخمس ، لأنّه كان محتاجاً ، أو على أنّ غنائم بدر كانت مفوّضة إليه ، كما قال تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهِ فَالرَّسُولِ) وعلى أنه اصطفى ذلك لنفسه ثم أعطاه سَعلًا .

وهو نظير ما يروى أنه اصطفى يوم بدر ذا الفقار ثم أعطاه علياً وكان يقاتل به ، وقد كان سيف منيه بن الحجاج .

وقى رواية نُبيَّه بن الحجاج ، بخلاف ما يزعم الروافض أن ذا الفقار كان نزل من الساء لعلى رضى الله عنه ، وذلك كذب وزورٌ . ومبنى مذهب الروافض على الكذب . وإنما سمى ذا الفقار لكسر فيه .

9AP - وعلى هذا أيضاً يُحمل حديث الزهرى أن النبي عليه السلام لما أمريوم بدر أن يردوا ما في أيليهم من الغنائم ثم جاء أبوأسيد الساعدي بسيف ابن عائد المخزومي حتى ألقاه في الغنائم ، وكان رسول الله لا يُسال شيئاً إلا أعطاه . فجاءه الأرقم بن أبي الأرقم وعرف ذلك السيف ، فسأل النبي عليه السلام فأعطاه إياه .

9٨٤ ــ وعليه يُحمل أيضاً حديثُ سَلَمَة بن الأَكوع قال: جاء عينُ (١) من المشركين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم

⁽۱) في هامش من 4 ق د مين بعاسوس 4 ه

فى سفر . فأكل معهم وخالطهم ثم ذهب . فقال رسولُ الله عليه السلام : الحقوه فاقتلوه. وكان سلمةُ سبّاقاً يسبق الفرس علوًا . فلحقه وأخذ بخطام ناقته فقتله . وأنى رسولُ الله عليه السلام يناقته وسلبه فنفله إيّاه .

وكأنه جعل هذا من الخمس ، ثم نفله إياه لحاجته . وللإمام رأى فى مثل هذا .

9۸٥ _ وذكر عن عِكْرمَة قال : لما كان فى حصار بنى قريظة قال رجل من اليهود : مَنْ يُبَارز؟ فقام إليه الزّبير بن العوّام . فقالت صفية : واحِدِى ! فقال رسولُ الله عليه السلام : أَيّهما علا صاحبه يقتله . فعلاه الزبيرُ فقتله . ونفله رسول الله عليه السلام سلبه.

وذكر الواقدى فى المغازى أن من زعم أن هذا كان فى بنى قريظة فقد أخطاً ، وإنما كان هذا بخيبر . فقد كانت المبارزة والقتال يومثل . فأما بنو قريظة فلم يخرج أحد منهم للمبارزة والقتال . وصفية كانت أم الزبير ولم يكن لها ولد سواه ، فتأسفت عليه حين خرج للمبارزة وقالت : واحدى . أى واأسفا على واحد لى لا ولد لى سواه . فعليب رسول الله عليه السلام قلبها يما قال . ثم نفل الزبير سلبه . وكان ذلك بالطريق الذى قلنا إنه جعله مما كان له خاصة (الذى قلنا إنه جعله مما كان له خاصة (الذى قلنا إنه جعله مما كان له خاصة (الذى قلنا إنه جعله مما كان

٩٨٦ ـ وذكر عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله عليه

⁽j) ق د حاجة e وفي هاشها د خاصة ، نسخة م e ،

السلام بعث بعثاً قِبَل نَجْدِ فغنموا إبلًا كثيرة ، فكانتسهامهم اثنى عشر بعيرًا ، ونفلوا بعيرًا بعيرًا .

وتـأويلُ هذا أنهم نفلوا ذلك من الخمس لحاجتهم ، أو نفلوا ذلك بينهم بالسويّة . وقد كانوا رجّالة كلهم ، أو فرساناً كلهم. وعندنا مثل هذا التنفيل بعد الإصابة يجوز .

لأَنه فى معنى القسمة . وإنما لا يجوز النفل بعد الإصابة إذا كان فيه تخصيص بعضهم .

۹۸۷ _ قال (۱): ولو أنَّ إماماً نفل من الغنيمة بعد الإصابة قبل القسمة بعض مَنُّ كان له جزاءً أو عناءً على وجه الاجتهاد والنظر منه، ثم رفع إلى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الإصابة فإنه يمضى ما صنع ولايردة.

لأَنه أمضى تنفيلا مجتهدًا فيه^(٢) ، وقضاء القاضى فى المجتهدات نافذ : بمنزلة ما لو قضى على الغائب بالبينة ، فإنه ينفذ قضاؤه لكونه مجتهدًا فيه .

۹۸۸ - واستدل عليه بحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال: بارزت دهقاناً فقتاته ، فنفلني أميرى سلبه. فأجاز ذلك عمر رضى الله عنه .

وقد صحّ من مذهب عمر رضى الله أنّه كان لا يجوّز التنفيل بعد الإصابة ، على ما روينا من قوله : لا نَفْلَ بعد الغنيمة .

⁽۱) مس ٤ ب ديقول » .

⁽٢) ق ، ب ه تملا مختلفا فيه ۽ ي

فلو كان هو الوالى ما نقل إليه شيئًا بعد الإصابة ، ولكن لما نفله الأُمير وأمضاه أجاز ذلك عمر رضي الله عنه .

لأن المقصود من التنفيل التحريض على القتال ، وإنما يحصل ذلك إذا خص البعض بالتنفيل ، فأما إذا عمهم فلا يحصل به ما هو المقصود بالتنفيل ، وإنما في هذا إبطال السهمان التي أوجبها رسول الله عليه السلام ، وإبطال نفضيل الفارس على الراجل ، وذلك لا يجوز .

٩٩١ ــ وكذلك إن قال : ما أُصبتم فلكم ، ولم يقل : بعد الخمس فهذا لا يجوز .

لأَّن فيه إبطال الخمس التي أوجبها الله تعالى في الغنيمة .

٩٩٧ _ وذكر عن مكحول قال: لا يصلح للإمام أنْ ينفل كلشي ، إلا الخمس . لأنّه حقَّ على قوى المسلمين أن يردّه على ضعيفهم .

ومعنى هذا أنه لا ينبغى له أن يقول: من أصاب شيئاً فهو له بعد الخمس لأن التنفيل على هذا الوجه يكون إبطالا لحق ضعفاه المسلمين .

وذلك لا يجوز ، على ما روى أنه قبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

 ⁽¹⁾ هـ ،> ص د يشمير » خطأ ، ق د الشمير » خطأ ، وفي هامش ق د التسمسجر ،
 نسخة » وفيه : الشمير يتحريك الباء وسكونها العطاء ، وبه سمي شهر بي علقمة ، حفرب »

أرأيت الرجل يكون حامية القوم ، وآخر لا يقدر على حمل السلاح أيسوى (١) بينهما في الغنيمة ؟ فقال عليه السلام : وهل تنصرون وترزقون إلا بضخائكم .

٩٩٣ _ قال : والنفلُ في الأموال كلُّها من الذهب والفضة وغيرِ ذلك .

998 - وإذا قال الإمامُ: مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه. فقتل رجلُ قتيلًا، وكان معه دراهم أو دنانير، أو فضة سيف، أو سوار من ذهب، أو قرط. ذهب ، أو منطقة من فضة أو ذهب، فذلك كله له .

وعلى قول أهل الشام لا نفل في ذهب ولا فضة . وإنّما النفل في الكونُ من الأمتعة فأما في أعيان الأموال فلا. والذهب والفضة عين مال ، فيكون حكم العنيمة مقررًا فيها . وقاسوا هذا بإباحة التناول لكل واحد من العانمين بقدر الحاجة فإن ذلك يثبت في الطعام والعلف دون الذهب والفضة ، حتى لو أراد بعضهم أن يرفع الدراهم من العنيمة فيشترى بها طعاماً لنفسه لم يكن لهذلك .

ولكنا نقول: التنفيلُ للتحريض على المخاطرة بالروح فى قتال العدو . وفى هذا المعنى يستوى الأموال ، بل الذهب والفضة أولى لأنه إنما يخاطر بأعرّ الأشياء عنده ، فإذا علم أنه لا يسلم له المال النفيس يمتنع من هذه المخاطرة .

وقد بينا أن السلب اسم لما يسلب . فكل ما يكون مع الحربي إذا قشله فقد استلبه منه . ويستحق كل ذلك عطلق اسم السلب .

⁽۱) هـ ۵ پ د ايستری ۲ ..

ثم استدل عليه :

بحديث عمر رضى الله عنه فى قصة البَرَاء بن مالك حين قتل مرزبان الزارة ، وذكر أنه كان عليه منطقة ذهب فيها جوهر الفقوم فبلغ ثلاثين ألفاً .

وقد ذكر قبل هذا أنه كان بلخ أربعين ألفاً ، فإما أن يقال ثلاثون ألفاً قيمة المنطقة فقط ، وأربعون قيمةجميع السلب ، أو يقال : ما سبق وهم من الراوى .

والصحيح ما ذكر هنا . فقد قال فى الحديث عن أنس رضى الله عنه : قال : بعننا إلى عمر بالخمس سنة آلاف درهم . فبهذا التفسير يتبين أن قيمة السلب كان ثلاثين ألفاً .

وقد روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل ابن مسعود سيف أنى جهل يوم بـدر وكان عليه فضة .

فدل مِذَا على أنه يجوز التنفيل في الذهب والفضة .

وذكر:

٩٩٥ ــ عن مكحول قال: لا سلب إلا لمن أسر عِلجاً أو قتله. ولا يكون السلب أفي يوم هزيمة أو فتح. ويصلح في السلب الثياب والسلاحُ والمنطقةُ والدَّابةُ ، وما كان مع العلج بعد هذا فلا سلب فيه . ولاسلب في السلعة .

أما قوله لا سلب إلا لمن أسر علجاً أو قتله فهو كما قال .

لأَن التنفيل إنما يكون باعتبار الجزاء والعناء ، وإنما يحصل ذلك بالأَسر والقتل .

وأما قوله: (ص ٢٠٧) لا سلب فى يوم هزيمة ولا فتح. فالمراد به أنه لا ينبغى للإمام أن ينفل الأسلاب من القتلى والأسرى فى الهزيمة ، ولكن ينبغى أن يقول: من قتل قتيلا أو أسر قبل الهزيمة أو الفتح فله سلبه ، ليتم النظر منه للمسلمين . وهذا لأنه لا يحتاج فى قتل المنهزم (١) إلى عظم جزاء . وكذلك بعد الفتح .

فأما إذا أطلق وقال: من قتل قتيلا فله سلبه ، ومن أسر أسيرًا فهو له . فلكل مسلم ما شرط الإمام له ، سوالا كان ذلك منه فى حالة الهزيمة أو غيرها ، لأن اللفظ عام ، وبمجرد المقصود لا يثبت تخصيص العام بل يجب إجراؤه على عمومه .

ألا ترى أن المسلمين يوم بدر أسروا كثيرًا منهم بعد الهزيمة ؟ بل كانت عامة الأسراء بعد الهزيمة . ثم سلم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الأسرى لمن أسروهم ، حتى أخذوا فداهم .

وأَما قوله : يصلح من السلب السلاح والثياب والمنطقة والدابة ، فما كان مع العلج بعد هذا فلا سلب فيه فهو كما قال . والمراد أن ما معه بما خلفه في المسكر ليس عليه ولا على فرسه الذي خرج يقاتل عليه ، فليس ذلك من السلب ، لأن السلب اسم لما يسلب منه . فإنه يتناول ما معه خاصة مما إذا قُتِل هو لا يبتى مانع يمنع ذلك من القاتل ، وهذا غير موجود فيا خلفه في المسكر ، فإنهم بمنعون ذلك من القاتل . فلا يتمكن هو من أخذه بقتل العلج . وكذلك إن كان معه بغلة عليها متاعه فليس ذلك من سلبه . ويحتمل أن يكون هذا هو

⁽۱) ب « المروم » .

المراد بقوله : لا سلب فـ السلعة ، يعنى أنه لايقود هذا مع نفسه لحاجته إليه فى القتال ، فيكون بمنزلة السلع التي يحملها للتجارة .

والأُظهر أن المراد من قوله: لا سلب فى السلعة: ما يكون معه من المال المين ، وهذا مذهب أُهل الشام لا تأخذ به . فأما عندنا ما معه فى حِقُّوه فهو من السلب يسلم للقاتل .

باب النفل في دار الحرب(١)

997 - قال: كلَّ أمير كان في أرض الحرب يلي سريَّة أو جندًا فله أن ينفل منها أصحابه قبل إصابة الغنيمة وهو في ذلك عنزلة الإمام . لأنه فوض إليه تدبير القتال ، والتنفيل من تدبير القتال ، لما بينا أن المتصود به التحريض على القتال . فكل أمير في ذلك عنزلة الإمام .

أَلَا ترى أَنه إذا أمرهم بشيء في القتال كان طبيهم طاعته في ذلك، كما تجب طاعة الإمام فيا يأمر به ، فكذلك في التنفيل هو بمنزلة الإمام .

٩٩٧ _ ولو أنَّ أميرَ الشام بعث جُنْدًا إلى أرضِ الحرب وأمَّر عليهم أميرًا ولم يأُذن لأَميرهم أَن ينفل ولم ينهه عن ذلك ، فرأى أميرهم أَن ينفل جاز تنفيله ، وإن كره ذلك بعضُ مَنْ تحت رايته .

لأَنه ما أمر بـأَن يتبع رأْسِم ، وإنما أمروا أَن لا يخالفوه فيا يراه صواباً . ولأَنه ولَى القتال فيدخل فيه ما يحصل به التحريض على القتال .

٩٩٨ وإن نهاه الذي وَجَّهه أن ينفل فليس له أن ينفل أحدًا شيئاً.

لأَن سبب الإمارة التقليد . وهو يقبل التخصيص ، بمنزلة نقليد القضاء

 ⁽۱) هذا منوات الياب في النسخ جميما ، ما منا حد تفيها ت و باب من تنفيل الأمير اللوض اليه تديير انشتال من جانب الأمام » .

فإنه يقبل التخميص . ولأنّا إنما صححنا تنفيله قبل النهى بطريق الدلالة ، فيسقط اعتبارها عند التنصيص بخلافها .

٩٩٩ _ فإن رَضِيَ جميعُ مَنْ معه جاز تنفيلُه من أنصبائهم يعد رفع الخمس .

لأَن لهم ولاية على أنفسهم ، وإنما يعمل رضاه فى حقهم . فأَما الخمس حق غيرهم ، فلا يعمل فيه رضاهم بالتنفيل .

١٠٠٠ _وإن كره ذلك بعضُهم وأذن فيه بعضُهم فله أن ينفل من حصص الذين أذنوا له في ذلك .

لما بينا أن ولايتهم مقصورة على حصصهم دون حصص الباقين ممن كره تنفيله .

۱۰۰۱_قال: (ص ۱۰۸) ولو أن أمير المصَّيصَة (١) بعث سرية لم يكن له أن ينفل بعضهم على بعض .

يريد به أنه لا ينبغي له أن ينفل السرية ما أصابوا .

١٠٠٧ – بخلاف ما إذا دخل الإمامُ مع الجيش دارَ الحرب ،
 ثم بعث سرية ونفل لهم ما أصابوا فإنه يجوز .

لأن السرية المبعوثة من المصيصة يختصون بما أصابوا قبل تنفيل الإمام ، وليس الأمل المصيصة معهم شركة في ذلك . فإن المصيصة من دار الإسلام ،

 ⁽ا) المسيمة لا مدينة كافته من التفود في شمال أنظاكية من سورية ، وهي اليوم في تركيب . وانظر معجم البلدان .

ومن يتوطن فى دار الإسلام لا يشارك الجيش فيا أصابوا، فليس فى هذا التنفيل إلا إبطال الخمس.

وأما السرية المبعوثة من الجيش فى دار الحرب فلا يختصون بالمصاب قبل تنفيل الإمام ، وإنما هذا التنفيل للتخصيص على وجه التحريض لهم ، فكان مستقيا .

١٠٠٣ - ثم لا ينبغى للإمام أن ينفل أحدًا شيئاً إلَّا ببلاء يُبليه . وذلك لا يحصل فى التنفيل للسرية المبعوثة فى دار الإسلام ويحصل فى السرية المبعوثة من الجيش فى دار الحرب .

لأتهم دخلوا جميعاً للقتال ، ثم اختصت السرية بالتقدم فى نحو العدو (1) ، فيكون ذلك إظهار البلاء منهم ، فإذا نفلهم على ذلك كان صحيحاً ، ممنزلة التنفيل فى السلب للقاتل .

ألا ترى أنه إذا برز علج من الصف ودعا إلى البراز فقال الأمير: من برز إليه فقتله فله سلبه ، فذلك تنفيل صحيح ؟

لأَن الذي يبرز إليه يظهر فضل بلاء (٢) بصنعه (٣) ، فيجوز الأُمير أَن ينفله على ذلك .

1008 ــ وكذلك لو حاصروا حصناً فكره (٤) القومُ التقدمَ فيقولُ الأَميرُ: مَنْ تقدّم إلى القتال ، أو إلى الباب ، أو إلى حصر (٥) من المحصن فله كذا ، فذلك تنفيلُ مستقيم لما فيه من معنى التحريض

⁽۱) ق ، ب د في مين العدو » ،

 ⁽۲) هـ ، ، ب د الباد ، .
 (۳) هـ ، ، ق د بستمه ، ولي هامش ق د نشش بلاه بستمه ، نسخة حسيري ، .

^(≩) ٿي ڍ رکره ≱ .

⁽a) هـ ۲ پ « حقر » .

والمنفعة للمسلمين . وكلُّ مَنْ فعل ذلك استحق ما سُمَّى له من المصاب قبل الخمس والقسمة . فأما ما ليس فيه منفعة للمسلمين فلا ينبغي فيه التنفيل (١٠) .

لأنه لا مقصود فيه سوى إبطال الخمس ، أو تفضيل الفارس على الواجل، وذلك غير صحيح .

مدا الحرب وجّه سريّتين العسكر فى دار الحرب وجّه سريّتين بعد الخمس إحداهما عنة والأُخرى يسرةً ، ونفل لإحداهما الثلث بعد الخمس مما يصيبون ولأُخرى الربع بعد الخمس مما يصيبون ولأُخرى الربع بعد الخمس مما يصيبون ولأُخرى الربع بعد الخمس م

لأَن التنفيل للترغيب فى الخروج ، وذلك يختلف باختلاف الطريق فى القرب والبعد، والوعورة والسهولة ، والخوف والأمن ، وباعتلاف حال المبوث إليهم فى المنعة والقوة ، والأمير ناظر لهم فيجوز أَن يفاوت فى النفل بحسب ذلك .

١٠٠٦ - فإن جاءت كلُّ سريَّة بمال أُخذ الخمس من ذلك ، ثم أُعْطُوا نفلهم بينهم بالسويَّة ، لا يفضُّل فيه الفارس على الراجل.

لأَن الاستحقاق بالتسمية بخلاف الفنيمة ، فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة ، وهو عنزلة تفضيل الذكر على الأُنثى فى الميراث ، والتسوية بين الذكر والأُنثى فى الوصية .

١٠٠٧ _ ثم ما بقى بعد ذلك يُقسمُ بين أصحابِ السريّتين والجيشِ على سهام الغنيمة .

⁽۱) ئى ھامئى ق د النقل ئسخة م ٧٠٠

لأنهم اشتركوا في إحرازها بالدار .

١٠٠٨ - فإن ذهب رجلٌ مّن بعثه الأميرُ في سرية الربع مع أصحاب سريّة الثلث فأصابوا غنائم، فني القياس لا شيء لهذا الرجل من النفل.

لأن استحقاق النقل بالتسمية ، وما سمى الإمام له شيئاً فى أصحاب سرية الثلث ، وهو لم يخرج مع اللين سمى له نقلاً معهم ، فهو قياس ما لو تخلف مع العسكر ولم يخرج ، أو خرج رجل من العسكر مع أصحاب سرية الثلث ولم يؤمر بالخروج أضلا . فكما لا يستحق هناك النفل فكذلك هنا .

ولم يبين وجه الاستحسان هنا .

فقال بعض مشايخنا (ص ٢٠٩): على طريقة الاستحسان يكون له النفل مع أصحاب سرية الثلث. لأن تسمية الإمام لهم ما كان باعتبار أعيانهم بل لتحريضهم على الخروج إلى الطريق⁽¹⁾ الذي وجهوا إليه ، وقد وجد هذا ف حق الواحد.

والأَصح أَن للاستحسان فيه وجهاً آخر فسّره فى آخر الكتاب^(٢)فنبينه عند ذلك .

١٠٠٩ - ولو أن الإمام قال: من شاء فليخرج في هذه السرية،
 ومن شاء في هذه ، فلجميع من خرجوا النفل الذي نفلوا.

لأُتهم خرجوا بإذن الإمام . فبهذا تبين ضعف الاستحسان الذى ذكرتا فى المسئلة الأولى ، لأن فيه تسوية ، بين ما إذا عين الإمام للخروج قوماً فى كل جاتب وبين ما إذا لم يعين وجعل الأمر مفوضاً إلى رأَّهم .:

⁽۱) ق د الى الوضع » وفي هامشها د الى الطريق ، تسخة » يد

⁽Y) هـ د الباب » وفي هامش ق د آخر الباب ، تسخة » ...

1010 - ولو بعث سرية وعليهم أمير وتفلهم الثلث بعد الخمس ؟ ثم إنَّ أمير السرية نفل قوماً نفلا لفتح الحصن أو للمبارزة ، ولم يكن أمره (١١) الأمير بذلك ، فإنَّ نَفَلَ أمير السريَّة يجوز من حصة السرية من النفل ، ومن سهامهم بعد النفل ، ولا يجوز من سهام أهل العسكر عما (٢٠) أصابُوا .

لأنه أمير على السرية . فهو فى حتى المسكر عنزلة واحد من أصحاب السرية ، فلا ينفذ تنفيله عليهم . وهو فى حتى السرية بمنزلة أمير المسكر، فيجوز تنفيله فيا هو حقهم ، وحقهم ما نفل لهم وما يصيبهم من السهام بالقسمة ، فينفذ تنفيل أميرهم من ذلك خاصة .

1011 _ ولو أن السرية لما بُعُدوا من العسكر مسيرة يوم فَقَدوا رجلًا منهم . فقالوا لبعضهم : أقيموا على صاحبنا هاهنا . وبعضهم ذهبوا⁽⁷⁾ حتى أصابوا غنائم ورجعوا إلى أصحابهم وقد وجدوا الرجل، كانوا شركاء كلهم في النفل .

لأنهم فارقوا المسكر جملة ، وأحرزوا المصاب بالمسكر جملة ، فكانوا شركاء فى النفل، ممنزلة ما لو باشر القتال بعضهم والبعض كانوا ردماً (٤) الهم وهذا لأن إحراز المصاب بالمسكر فى استحقاق النفل بمنزلة الإحراز بدار الإسلام فى استحقاق السهم .

⁽۱) ق د نقله الأمير » .

⁽۱) ی د ده ده ده دادنا ومضوا حتی آمهایوا ۴۰۰ س

⁽ع) ق و رداد e وفي هامشها و ردما e .

١٠١٢ ــ ولو وقعت هذه الحادثة لبعض العسكر في دار الحرب ، ثم اجتمعوا عند إحراز الغنائم بدار الإسلام كانوا شركام الغنيمة فهذا مثله .

وعلى هذا لو أصاب الرجل الفقود غنائم ، والذين قاموا لانتظاره غنائم ، والسرية كذلك ، ثم التقوا قبل أن ينتهوا إلى المسكر ، فلهم النفل من جميع ذلك بينهم بالسوية كما لو لم يتفرقوا .

لأنهم اشتركوا في إحراز المصاب بالمعسكر.

١٠١٣ – ولو لم يلتقوا حتى أتى كلَّ فريق المعسكر ، فلكلَّ فريق النفل بما أصاب خاصة .

لأَنه تفرد بإحراز ذلك بالمسكر . والإمام إنما نفل لهم الثلث مما أصابوا ، فذلك يتناول كل فريق منهم .

ثم الباقى يكون بينهم وبين أهل العسكر على سهام الغنيمة . الله يكون بينهم وبين أهل العسكر على سهام الغنيمة . المريقين ، وبعُلت إحداهما عن الأُخرى بحيث لا تقدر إحداهما على عون الأُخرى ، فإن التقوا قبل أن ينتهوا إلى المعسكر كان لهم النفلُ في جميع ذلك بينهم بالسوية .

بمنزلة ما لو كانوا مجتمعين حين أصابوا .

وإن لم يلتقوا حتى أتى كل فريق المعسكر ، فلكل فريق النفل بما أصابوا خاصة . وكذلك لو التقوا في مكان دون المعسكر بخيث يراهم أهلُ المعسكر، لو قوتلوا لنصروهم . فهذا وما لو التقوا في المعسكر سواء .

لأن ما قرب من المسكر بمنزلة جوف المسكر ، على معى أن إحراز المصاب (ص ٢١٠) بالمسكر يحصل بالاتصال إلى ذلك الموضع ، وقد تفرد به كل فريق .

1010 -قال: ولو أنَّ هذه السرية حين بعدوا من المعسكر وأصابوا غنائم لم يقدروا على الرجوع إلى المعسكر ، فخرجوا إلى دار الإسلام من موضع آخر، ولم يلتقوا مع أهل المعسكر . فالفنيمة كلها لهم : يخمس ما أصابوا ، والباقى بينهم على سهام الفنيمة دون أهل العسكر .

لأنهم تفردوا بالإحراز بدار الإسلام ، وهو سبب تأكد الحق .

فإن قالوا : سلم لنا نفلنا أولا ، لم يسلم لهم ذلك .

لأن الغنيمة لما صارت لهم كلها بطل التنفيل ، بمنزلة ما لو كانوا دخلوا من أرض الإسلام .

1017 - ولو أن الإمام بعث سريّة من دار الإسلام فنفل لهم الثلث بعد الخمس أو قبل الخمس كان هذا التنفيل باطلاً.

لأنه ما خص بعضهم بالتنفيل ، ولا مقصود من هذا التنفيل سوى إبطال المخمس ، وإبطال تفضيل الفارس على الراجل. وذلك لا يجوز .

بخلاف ما إذا التقوا في دار الحرب . فني التنفيل هناك معنى التخصيص لهم .

لأن الجيش شركاؤهم (١) في الغنيمة ، فني التنفيل يخصهم ببعض المصاب ، وذلك مستقم .

1010 - ولو أنَّ السرية أصابت الغنائم في موضع كان أهلً العسكر فيه رِدًّا لهم ، يقدرون على أن يُغيثوهم إذا استغاثوا ، ثم خرجوا بالغنيمة إلى دار الإسلام قبل أن يأتوا المعسكر ، فأهلُ المعسكر شركاؤهم في المُصاب .

لأتهم اشتركوا فى الإصابة حكماً حين كانوا ردءا لهم وقت الإصابة بخلاف الأولى .

١٠١٨ - وإذا ثبتت الشركة بينهم فلاًصحاب السرية نفلهم عنزلة ما لو رجعوا بالمصاب إلى العسكر وهو بمنزلة المدد يلحق الجيش بعد الإصابة فإنهم يشتركون فى المصاب .

وإن كان المددُ لم يلحق الجيش ولم يقربوا منهم حتى خرجوا فلا شركة لهم في المصاب .

وإن قرُبوا منهم بحيث لو استغاثوا بهم أغاثوهم ، ثم خرج الجيش قبل أن يجتمعوا ، فلهم الشركةُ في المصاب .

لأُنهم حين قربوا منهم فكأُنهم خالطوهم فى الحكم ، وإنما حصل الإحراز بقوة الجماعة .

١٠١٩ _قال: ولو أنَّ أميرَ السريَّة المبعوثة من العسكر في دار

⁽۱) هه ۵ شرکام پ

الحرب نَفَلَ قوماً ما صعدوا الحصنَ بالسلاليم حتى فتحوه ، فنفلُه جائزٌ في حصة أصحاب السرية كما بينًا .

وإن لم ترجع السريّةُ إلى المعسكر حتى خرجوا إلى دار الإسلام جاز نفلُ أميرهم في جميع ما أصابُوا .

لأنّه لا شركة لأهل العسكر معهم فى المصاب، وإنما الحق لهم خاصة . ونفل الأمير جائز عليهم ، وقد يبطل نفل أمير العسكر لهم لفوات ما هو المقصود بالتنفيل ، حتى اختصوا بالسرية فى المصاب دون العسكر .

فإن قيل : كان ينبغى أن يجوز (1) تنفيل أمير السرية فى جميع المصاب وإن رجعوا إلى العسكر ، لأنهم لو لم يرجعوا كان المصاب لهم خاصة ، وإتما يشبت للعسكر الشركة معهم بالرجوع ، وقد سبق تنفيله الرجوع إليهم فلا يتضمن هذا التنفيل إبطال حق ثابت لهم .

قلنا : هم لا يستحقون الشركة بالرجوع إليهم خاصة ، بل إذا رجعوا إليهم كانوا بمنزلة الردء لهم، فكأنهم لم يزالوا معهم .

وبهذا يتبين أن الحق كان ثابثاً لهم ، ولو كان الاستحقاق بالرجوع إليهم لما استحقوا ، إلا أن يلقوا قتالا فيقاتلوا عن الغنيمة ، بمنزلة التمجار والأسراء من المسلمين .

١٠٢٠ ــ والذين أسلموا فى دار الحرب (ص٢١١) إذا التحقوا بالجيش بعد الإصابة لم يستحقوا الشركة إلا أن يلقوا قتالاً . وهاهنا لما استحقوا عرفنا أن الطريق فيه ما ذكرنا .

١٠٢١ ــ وعلى هذا لو بعث الإمامُ سريّةً من دار الإسلام ونفل

⁽۱) هـ ۵ پچور ۲ ه

لهم الثلث وقال: تقدّموا حتى نلحقكم ، فأصابوا غنائم ، ثم تبعهم العسكر ، فإن ألتقوا في الدار الحرب فلهم النفل . وإن لم يلتقوا بدار الحرب بأن أخطأ العسكر الطريق أو بدا للإمام أن لا يبعث أهل العسكر فلا شيء لأصحاب السرية من النفل .

لأن المصاب غنيمة لهم خاصة .

1 • ٢٢ - وإذا التقوا في دار الحرب فالمُصابُ بينهم وبين العسكر، فيحصل ما هو القصودُ بالتنفيل ، فلهذا استحقوا نفلهم. وهذا بناء على مذهبنا .

وأما على قولِ أهل الشام فلا نفل للسرية الأُولى المبعوثة من دارِ الإسلام. ويروون فيه أثرًا بهذه الصفة. وتأُويلُه عندنا: لانفلَ للسرية المبعوثة من دار الإسلام إذا لم يلتحق بهم الجيش فى دار الحرب.

لأن في هذا التنفيل إبطال الخمس ، وإبطال تفضيل الفارس على الراجل. ١٠٢٣ - ولو قال الإمامُ لهم : لا خمسَ عليكم فيا أصبتم ، أو الفارسُ والراجلُ سواء . فيا أصبتم ، كان ذلك باطلاً منه ، فكذلك كلّ تنفيل لا يفيد إلا ذلك ~

فإن قيل: أليس أن فى قول الأمير: من قتل قتيلا فله سلبه إبطال الخمس عن الأسلاب ومع ذلك كان مستقيا ؟

قلنا : هناك المقمود بالتنفيل التحريض على القتال ، أو تخصيص القاتلين بإيطال شركة أهل العسكر عن الأسلاب، ثم تثبيت إيطال حق أرباب

الخمس عن خمس الأسلاب تبعاً ، وقد يثبت تبعاً ما لا يثبت مقصودًا ، عنزلة الشرب ، والطريق في البيع ، والوقوف في المنقول ، يثبت تبعاً للعقار وإن كان لا يثبت مقصودًا .

والذى يوضح هذا أن الإمام لو ظهر على بلدة من بلاد أهل الحرب كان له أن يجعلها خراجاً ، ويبطل منها سهامَ من أصابها والخمس .

١٠٢٤ – ولو أرادَ أن يقسمَ أربعة أخماسها بين الغانمين ويجعلَ حصة الخمس خراجاً للمقاتلة الأغنياء لم يكن له ذلك.

لأنه ليس في هذا الإبطال الخمس مقصودًا ، وذلك لا يجوز . وفي الأول إبطال الخمس يثبت تبماً لإبطال حق الفائمين في الفنيمة ، فيجوز ، وإن كان في المؤضمين يخلص المنفعة للمقاتلة .

١٠٢٥ - ولو قال الإمامُ للسريّة المبعوثة من أرض الإسلام: مَنْ قَتَلَ قَتيلًا فله سلبه، ومَنْ أصاب منكم شيئًا فهوله، دون من بق من أصحابه، كان هذا جائزًا.

لأن فى هذا التنفيل معى التخصيص . فإن المقاتل والمسيب (1) يختص بالنفل ، ويحصل به معى التحريض . بخلاف ما إذا نفل لهم الثلث ، لأنه ليس فى ذلك التنفيل تخصيص البحض ولا إبطال حق أحد من الفانمين .

1071 ــ ولو بعث الإمامُ رجلًا أو رجلين من أرض الإسلام لقتال ، وأصابوا غنائم ، خمس ما أصابوا .

لأنهم أصابوا على وجه إعزاز الدين، فإنهم حين عرجوا بإذن الإمام

⁽۱) في هامش ق « والتلصص ، تسخة » ،

كانوا ظاهرين بقوة الإمام ، فعلى الإمام أن يمدهم إذا حزبهم أمر . فلهذا يخمس ما أصابوا ، بخلاف ما يصيب المتلصص الخارج بغير إذن الإمام .

١٠٢٧ ــ ولو قال الإمامُ لهم : ما أصبتم فهو لكم على سهامكم ، (ص٢١٢) ولا خمس فيه ، فهو جائز . بخلاف ما إذا كانوا أهل منعة فقال لهم الإمامُ ذلك فإنه لا يجوز .

لأن الذين لا منعة لهم إنما يشبت الخمس فيا أصابوا باعتبار إذن الإمام . فللإمام أن يبطل بقوله ما كان وجوبه باعتبار قوله . فأما وجوب الخمس فيا أصاب أهل المنعة فلم يكن بإذن الإمام ، فإنهم لو خرجوا مغيرين بغير إذن عصس ما أصابوا ، لأنهم إذا كانوا أهل منعة فمعنى إعزاز الدين يحصل بقتائهم . فإن كانوا خرجوا بغير إذن الإمام (1) فلا يجوز أن يسقط حق أرباب الخمس من مصابهم بإسقاط الإمام أيضاً . وهذا المنى وهو أن الإمام هناك كالمبين لهم بقوله : لا خمس طبكم أنه لا يريد أن يمدهم وأن يغيثهم إذا استغاثوا به ، قالتحقوا في ذلك بالمتلصصين ، وانعدم به السبب الذي كان يجب الخمس لأجله في مصابهم . وفي حق أهل المنعة لم ينعدم السبب بقول الإمام ، لأن السبب قوسم ، وذلك باق بعد قول الإمام : أبطلت الخمس عنكم .

١٠٢٨ ــ ولو بعث الإمامُ سريّةً في دار الحرب ونفلهم الربع بعد الخمس كان جائزًا .

وكان ينبغى على قياس ما تقدم أن لا يجوز، لأن فى هذا التنفيل تخصيص حق أهل العسكر بالإبطال دون حتى أرباب الخمس . وإذا كان لا يجوز تخصيص حتى أرباب الخمس بالإبطال بسبب التنفيل فكذلك ينبغى

 ⁽۱) ب > 3: « وأن كان يتمير ألمن الإمام » وقى مامئن ق « وأن كاثواً خربوا بغيز الذي
 الإصام ، نسخة » ،

أن لا يجوز تخصيص حق أهل العسكر بالإبطال ، ولكن الفرق بينهما أن أرباب الخمس يستحقون بغير قتال ، ولا عناء من جهتهم ، فلا يجوز إبطال حقهم إلا تبعاً لحق المقاتلة أن وأما المقاتلة فإنما يستحقون أربعة الأخماس بالعناء والقتال ، فيجوز أن يخص بعضهم بثىء قبل الإحراز لفضل عناء كان منه ، وإن كان فيه إبطال حق الباقين .

1079 - ولو بعث الإمام (٢) سرية في دار الحرب وقال: لكم مما أصبتم الربع بعد الخمس. وبعث سرية أخرى وقال: لكم الثلث بعد الخمس. فَضَلَّ رجلٌ من كل سرية الطريق ووقع مع السرية الأخرى فلهب معهم. وأصابت كلِّ سرية العنائم ، ثم لم يلتقواحي انتهوا إلى العسكر. فإنَّ ما أصابت كلِّ سرية يقسم على رؤوسهم ، ويدخل فيهم الرجل الذي التحق بهم ، على قدر ما جعل لهم الإمام في الاستحسان.

وهذا الذي بينا أنه الوجه الصحيح من الاستحسان فيا سبق .

فإنْ كان ممن جعل له الإمامُ الثلث أُخذ الثلث من حصّته ، وإنْ كان عمن جعل له الربع أخذ الربع ، وكان ما بين الربع إلى الثلث من نصيبه غنيمة لجماعة المسلمين .

يعنى أهل المسكر^(٣) .

لأَن نفل كل واحد منهم في المصاب ، فيجعل فيا يستحقه كل واحد

 ⁽۱) ب د القابلة » ٠

 ⁽۲) ساقطة من هدة بالم من ٠
 (۲) باق و لجماعة أمل المسكر ١٠٠٠

منهم كان شركاؤه كانوا فى مثل حاله فى حكم النفل ، حتى إذا كابنت كل سرية مئة رجل قسم مصاب كل سرية على مئة سهم ليتبين مصاب كل واحد منهم ، فيأخذ نفله من جزئه ثلثاً كان أو ربعاً ، ثم الباقى يكون غنيمة .

الله الله المحتى رجلٌ من إحدى السريّتَيْن بالأُخرى خاصّة السم الله الله على مثلة سهم وسهم .

لأَن عددهم مثة وواحد . فتكون القسمة على عدد رؤوسهم .

١٠٣١ ــ ثم يـنَّخذ الرجلُ اللاحقُ بهم من جزئه ما كان سمّىٰ الإمامُ له من النّفل .

لأن استحقاقه بالتسمية ، ولكن عند الإصابة إنما يستحق من جزئه (ص ٢١٣) بالنفل مقدار ما سمى له ، ولا يلتفت إلى نفل الذين كانوا معه ، لأن الإمام فرق بينهم في المستحق بالتسمية ، ولا يجوز إثبات المساواة بينهم في المستحق بالتسمية .

1 • ٣٧ - فإن التقت السريتان قبل أنْ يقربوا من المعسكر فالمجوابُ فيه على ما بينًا ، إلَّا في خصلة واحدة . وما أصاب اللاحق بالسريّة من النفل ضمّه إلى نصيب أصحابه الذين كان أخرجه الإمام معهم فاقتسموا نفلهم بالسويّة على ما كان جعل لهم الإمام .

ذ وإن لم تُعِب تلك السريّة شيئًا دخلتْ معه فى نفله .

لما بينا أن الإحراز بالمسكر هنا حصل بهم جميعاً ، فكأنهم اشتركوا في الإصابة . وهو نظير ما لو ضل رجل منهم الطريق ، فذهب وحده فأصاب غنيمة ، ولم تصب السرية شيئاً ، ثم التقوا قبل أن ينتهوا إلى المسكر ، فإنهم يدخلون معه فى النفل .

بمنزلة ما لو أصابوه جميعاً .

ولو لم يلقوه حتى انتهوا إلى المعسكر كان النفل له خاصة .

100٣ ــ ولو أن السريتين أصابتا الغنيمة وهما متقاربتان بحيث يغيثُ بعضهم بعضاً، إلاَّ أنَّ كلّ سريّةٍ أصابت غنيمةً على حدة ، لم يدخل بعضهم في نفل بعض .

لأن استحقاق النفل بالتسمية .

ألا ترى أن الإمام لو سمى النفل لبعض السرية خاصة لم يكن للباقين معهم شركة في ذلك وإن شاركوهم(١) في الإصابة حقيقة. فكذلك هاهنا .

١٠٣٤ _ وإن شاركت إحدى السريّتين الأُخرى فى الإصابة حكما باعتبار القرب لم يكن للبعض أن يلخل فى نفل البعض .

ألا ترى أن السريتين لو قاتلتا فى موضع يقدر أهل المسكر على أن يعينوهما ، لم يكن لأهل المسكر معهم شركة فى النفل ، باعتبار هذا القرب، فكذلك الحكم فها بين أهل السريتين .

١٠٣٥ _ ولكنّهم لو أصابواجميعاً غنيمة واحدة قسمت على عدد رؤوسهم ليتبيّن محل النفل لكل سرية فإنّ محل النفل ما أصابت .

⁽۱) في هامش ق د شاركهم ، السخة ؟ ،

وإنما يتبين مصاب كل سرية بهذه القسمة . ثم تلُخذ كل سرية نفلها بما أصابها ، والباقى بينهم وبين جميع أهل العسكر .

وقد بينًا أنَّ فى النفل يستوى الفارسُ والراجل. إلا أن يكون الأميرُ بيَّن لهم بأن يقول: لكم الربع بعد الْخمس ،اللفارس منكم سهم الفارس (1) وللراجل سهم الراجل .

لأن الاستحقاق باعتبار التسمية . فإذا فضل بعضهم على بعض في التسمية ثبت الاستحقاق بتسميته (٢٠/وإذا لم يفضل ثبت الاستحقاق لهم بالسوية . ولا بقال .

١٠٣٦ - وإن لم يبيّن الإمامُ فينبغي أن يكون الاستحقاقُ لهم في هذا بناءً على الاستحقاق الثابث لهم من الغنيمة .

لأن كل واحد منهما يستحق بسبب القتال . وهذا لأن النفل غير الغنيمة . فإن هذا شيء رضخ لهم الإمام باعتبار جزاتهم وعنائهم . ومن أصلنا أن المطلق لا يحمل على المقيد فى حكمين مختلفين ، وإن كانا فى حادثة (۴) واحدة فلا يجوز أن يجمل التقييد فى الغنيمة بمنزلة التقييد فى النفل ، ولكن يعتبر في النفل إطلاق التسمية فيكون بينهم بالسوية .

ألا نرى أنه لو قال: من قتل قتيلا فله سلبه، فاعتور القتيل فارمر. وراجل حتى قتلاه، كان سلبه بينهما نصفين ؟

١٠٣٧ ــ ولوقال الأميرُ لقوم من أهل الذمة بعثهم سريّةً : لكم

⁽۱) هـ « للغارس سهم الغارس متكم ۵۰۰ •

⁽٢) ق ﴿ يَصْبِهُ ﴾ وصحمت في الهامش ﴿ يَسْمِيتُهُ ﴾ ،

⁽٣) ق د مادة ٤ وفي الهامش د حادثة م تسبقة ٤ .

الربع مما أصبم ، فكان فيهم فرسانٌ ورجالة ، كان الربعُ بينهم بالسوية وكذلك في حق المسلمين . (ص٢١٤)

١٠٣٨ _ فإن قال قائلٌ : 'ليس الأهل الذَّمة سهامٌ معروفة ليعتبر النَّفلُ بها بخلاف المسلمين .

قلنا: أرايتم لوبعث الإمام سرية فيها مانتا رجل: مثة مسلمون ومثة من أهل اللمة، ونفلهم الربع. فإن قسم النفل بينهم فجعل لأهل اللمة نصفه بينهم بالسوية وللمسلمين نصفه ، وفضل فيه الفارس على الراجل، كأن الراجل من أهل اللمة قد أخذ أكثر عما يأخذ راجل المسلمين ، وقد عملا عملًا واحدًا ، وأجزيا جزاة واحدًا ، فأي فعل يكون أقبح (١) من هذا .

فكأنه أشار في هذا إلى مخالف له في هذه المسئلة . ولكن لم يبين من المخالف . والأشبه أن يكون المخالف له من يقول بأن المطلق يحمل على المقيد ، وإن كانا في حادثين . وقد بيناه في أصول الفقه ، والله أعلم بالصواب .

⁽۱) پ ۽ مد ہ پاڻيج ۽ ،

باب النفل الذى ينفله أمير العسكر

١٠٣٩ ــ وإذا خرج أميرُ العسكرِ مع السريّةِ وخَلَف الضّعَفَة فى المسكر ، وأمَّر عليهم أميرًا ، فابتلُوا بالقتال فنفل لهم أميرُهم ، فهو جائز على ما يجوز عليه نفل أمير السريّة .

لأن الذين خلفهم فى المسكر بمنزلة سرية وجههم من المسكر إلى ناحية ، فكما أن لأميرهم الولاية عليهم خاصة دون⁽¹⁾ الذين خرجوا مع أمير المسكر^(۲)، فهنا (٣)لأمير الفحفة الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع أمير المسكر فى حكم التنفيل .

١٠٤٠ ــ ولو أن أمير السرية الذين نفل لهم الإمامُ الثُلُثُ بَعْدَ
 الخمس بَعدَ من المعسكر ، ثم بعث سريّةٌ من سريّته ونفلهم أقلّ
 من النفل الأول وأكثر ، فذلك جائزٌ فى حصّة أصحاب سريّته.

ثم المسئلة على وجهين :

أحدهما أن نصيب السرية الثانية غنيمة ، ثم يرجع إلى السرية الأولى. ثم يلحقون جميعاً بأهل المسكر. وفى هذا يجوز النفل للسرية الأولى^(٤) ، ويرفع ذلك عا جافوا به ، ثم يقسم مابق حتى يتبين حصة السرية الأولى^(٥) ، ثم ينفذ

⁽۱) ب « دون المسكر اللين ٥٠٠٠ .

 ⁽۲) ة « الولاية عليهم خاصة دون العسكر » وقوله « اللين خرجوا مع أمير » ساتط.
 ليهـــــا .

⁽۲۲) هـ څ د ثبيا متا ۲۲ . (۶) ب ۶ ځ د ثقل السرية الاولى ۲۲ .

⁽ه) هـ و لأن تنفيل الأمير السرية الأولى ، .

من ذلك كله نفل السرية الثانية ، لأن تنفيل أمير السرية الأولى إنما يجوز في حصة أصحابه خاصة من النفل والغنيمة جميماً دون حصة أهل العسكر .

فإذا تبين من ذلك حصتهم (١) يعطى من ذلك نفل السرية الثانية .

فإن كان يأتى ذلك عل جميع حصتهم ويفضل أيضاً لم يكن لهم من الفضل شيء ، لأنه لا ولاية لأميرهم على حصة أهل السسكر ، إلا أن يكون أمير المسبكر أذن له في التنفيل ، فحينفذ هو نائب عن الأمير ينفذ تنفيله للسرية. الثانية في حق جميع أهل المسكر .

والفصل الثانى: فيا إذا لم يلقوا أهل العسكر حتى خرجوا إلى دار الإسلام .. فهاهنا يبطل نقل السرية الأولى ، لأن الحق فى المصاب لهم خاصة ، والنقل العام فى مثله باطل . كما لو كانوا بطوالاً أمن دار الإسلام . وجاز نفل السرية الثانية ، لأنهم بمنزلة سرية مبعوثة من جيش فى دار الحرب . وقد نفل لهم أميرهم . فيعطيهم النفل من المصاب أولا ثم يقسم الباقى بينهم وبين جميع أهل السرية على قسمة الغنيمة .

١٠٤١ ــ ولو بعث الإمامُ من المعسكر سريّة ونفل لهم الربع قبل المخمس، فهو تنفيلُ صحيحٌ فى جميع ما أصابوا من ذهب الوفقة أو رقيق أو متاع .

الأنه سمى لهم بلفظ عام .

١٠٤٢ _ فإن خصّ شيئًا فهو على ما خصّ .

لأن الوجوب لهم بالتسمية ، فيراعي صفة التسمية .

⁽۱) ب ، ق د تيين بالقسمة حستهم » ه

⁽۲) عدة خرجوا ۵ ه

١٠٤٣ - فإنْ جاءت السريّةُ بغنائم فيها رجالٌ ونساءٌ وصبيان، فأَعتق واحدٌ من أهل السريّة بعض السبي فعتقُه باطلٌ .

لأن الاستحقاق (ص. ٧٦٥) لهم بطريق الاغتنام ، كاستحقاق أصل الفنيمة للجيش . فكما أن (١) هناك الملك لا يثبت قبل القسمة حتى لا ينفذ . المتق من بعض الفائين في شيء من الفنيمة ، فكذلك هاهنا .

فإن قيل : لا كذلك ، بل الاستحقاق للنفل بالتسمية . وقد صحت من الإمام فينهني أن يثبت له الملك بنفس الإصابة .

قلنا : تسمية الإمام لقطع شركة الجيش معهم في مقدار ما نفل لهم، لالإثبات الاستحقاق، وإنما يستحقون بعد هذه التسمية بالإصابة .

فإن قيل: أليس قد قلتم لا يفضل (*) في هذا الفارس على الراجل ؟ ولو كان الاستحقاق بالإصابة لثبت التفضيل.

قلنا : الإمام بـذه التسمية كما قطع شركة الجيش معهم قطع حق الفارس قى التفضيل ، لضرورة أنه سوى بينهم فى النفل .

ثم من ضرورة انقطاع الشركة للغير واختصاصهم فى النفل أن يشأكد حقهم فيه ، وليس من ضرورة ثبوت الملك لهم قبل القسمة ، فيكون المنفل ق حقهم بمنزلة الغنائم المحرزة بدار الإسلام .

ولو أن الجيش بعد إحراز الغنائم بدار الإسلام أعتق واحد منهم بعض (السبى لم ينفذ عتقه ، فكذلك هاهنا . وكان المعنى فيه أنه لا يدرى أين يقع معيبه منها بالقسمة ، وأن للإمام أن يبيع الغنائم ويقسم الثمن بينهم . وأن له أن يقتل الرجال من السبى . فهذا موجود في النفل قبل الإحراز أيضاً .

ثم خرج الماثل على هذا فقال:

⁽۱) هـ د فكان ۽ پدلا من فكما ان ه

⁽۲) مه د تفضل ۵ ،

السرية لم يعتق أهل السرية لم يعتق عليه بالقرابة .

لأنه لم علكه قبل القسمة .

السرية الراد الإمام أن يقتل الرجال فليس الأصحاب السرية أن عنعوه من ذلك الأجل نفلهم .

كما لا يكون للجيش ذلك في الغنائم المحرزة بدار الإسلام .

١٠٤٦ ــ ولوظهر المشركون على الغنيمة التى جاءت بها السرية فأحرزوها ثم إن المسلمين قاتلوهم حتى استنقلوا ذلك من أيديهم ردّوا النفل إلى أهله .

لأَن حقهم تأكد فى المنفل، وهو بمنزلة الغنائم المحرزة بدار الإسلام إذا استولى عليها المشركون فأُحرزوها ثم استنقذها منهم جيش آخر فهناك الرواية واحدة.

أن الأُولين إن ظفروا بما قبل القسمة أخذوها بغير شيء .

لأن حقهم تأكد فيها بالإحراز . والحق المتأكد فى هذا الحكم بمنزلة الملك. ألا ترى أن المرهون إذا أحرزه المشركون ثم وقع فى الغنيمة فإنه يكون للمرتهن أن يأخذه قبل القسمة بغير شيء لما له فيه من الحق المتأكد .

واختلفت الرواية فيما إذا وجدوها بعد القسمة فذكر هنا :

أَنْهِم يَأْخَلُونُها بِالقيمة إِنْ شَاءُوا عَلَى قياسَ المرهون .

فإن المرسن إذا وجده بعد القسمة أُخذه بالقيمة لما له من الحق المتأكد فيه. وذكر بعد هذا :

أَنَّهُم لا يَأْخَلُونُها بعد القسمة وهو الأَصحُّ .

لأَن الحق للجيش الأُول إِنمَا تـأَكد في المالية دون العين .

ألا ترى أن للإمام أن يبيع الفنائم ويقسم الثمن بينهم ، فلا يكون الأعد بالقيمة مفيدًا لهم شيئاً بخلاف الأعد قبل بالقيمة . ولصاحبه أن يأخذه قبل القسمة . وهو عنزلة ما لو أحرز الكفار شيئاً من ذوات الأمثال لبعض المسلمين ، ثم وقع في الفنيمة ، فلصاحبه أن يأعده (١) قبل القسمة بغير شيء ، وليس له حتى الأعد بعد القسمة ، لأنه لو أعده بالمثل ، فلا يكون مفيدًا ، بخلاف المرهن ، فإن حتى المرمن في حبس العين ثابت ، فيكون الأعد مفيدًا في حقه .

وإذا ثبت هذا في الغنائم المحرزة فكذلك الحكم في المنفل⁽⁷⁾ قبل الإحراز (ص17) ، فإنهم أحق به قبل القسمة بغير شيء، وبعد القسمة فيه روايتان وهذا بخلاف الفنيمة التي لا نفل فيها قبل الإحراز، فإنه إذا ظهر عليها العدو وأحرزوها ثم استنقذها منهم جيش آخر، فلا سبيل للجيش الأول عليها قبل القسمة ، وبعد القسمة . لأن النابت لهم كان حقاً ضعيفاً .

ألا ترى أن من مات منهم لم يورث نصيبه بخلاف ما بعد الإحراز . والحق وكذلك لو لحقهم مدد^(٣) شاركوهم فى ذلك ، بخلاف ما بعد الإحراز . والحق الضعيف يبطل إحراز المشركين المال بدارهم فكأتها ما أخذت منهم حتى الآن . وأما فى المنفل فالحق متأكد لهم قبل الإحراز ، حتى إن من مات منهم يورث نصيبه ، ولا يشركهم المدد فى ذلك إذا لحقوهم . فلهذا وجب الرد عليهم قبل القسمة .

⁽۱) هـ ﴿ يَأْخُكُ ﴾ .

⁽۲) هـ د النقل ٥ .

^{. 4} aut 2 -a (f)

١٠٤٧ - ولوقسمت الغنائم فى دار الحرب أو بيعت ولم يقسم الثمن بعد القبض من المشترى حتى ظهر المشركون على الغنائم وعلى الثمن فأحرزوها ، ثم استنقلها منهم حسكر آخر ، فإنهم يردون الغنائم على المشترى قبل القسمة بغير شيء ، وبعد القسمة بالقيمة .

لأن المشترى ملك العين بالشراء ، فيردون الثمن على الفريق الأول كما يردون هذا الجيش من أموال سائر الناس . لأن بيع الإمام حين نفذ موجب الملك للمشترى فى المبيع ، فهو موجب الملك فى الثمن لمن وقع البيع لهم أيضاً .

١٠٤٨ ـ ولو أنّ السريّة لمّا جاءت بالفنائم ولهم فيها النفلُ استهلك رجلٌ من أهل العسكر جميع تلك الغنائم . فهو ضامن لحصّة النفل خاصة ، إلّا مَنْ قُتل من الرجال فإنه لا ضان في ذلك .

لأَن النفل بمنزلة الغنائم المحرزة .

١٠٤٩ ــ ولو أنَّ واحدًا من الغانمين استهلك الغنائم قبل الإحراز لم يضمن شيئاً لضعف حقهم فيها. ولو استهلك بعد الإحراز بالدار كان ضامناً لتأكد الحق فيها بالإحراز ، إلا من قُتل من الرجال فإنه لا يكون ضامناً لها .

لأن الحق فى الرجال لا يشأكد بالإحراز ما لم يضرب عليهم الإمام الرق . ألا ترى أن له أن لا يقتلهم . وأن يمن عليهم فيجعلهم ذمة . فكذلك هذا الحكم فى المنفل قبل الإحراز . ١٠٥٠ ــ ولو أن السريّة جاءت بغنائم فيها طعامٌ وعَلَفٌ فلأهل
 العسكر أن يأكلوا ذلك بقدر حاجتهم .

لأنهم شركاء للسرية فيها بسهامهم .

فكما أن لكل واحد من أهل السرية أن يتناول فيها مقدار حاجته فكذلك لأهل العسكر أن يتناولوا .

لأن الشركة تقتضى المساواة .

فإن قيلٌ: فأين ذَهب قولكم أن المنفل بمنزلة الغنائم المحرزة . فإن بعد الإحراز بالدار ليس لواحد من الغانمين أن يتناول من الطعام والعلف من غير ضررة ولا ضان . فكان يتبغى أن يكون الجواب في النفل قبل الإحراز كذلك .

قلنا: إنما افترقا في هذا الحكم ، لأن إباحة التناول من الطعام والغلف قبل الإحراز ، باعتبار أنه يصير مستثنى من شركة الغنيمة لفرورة الحاجة لكل واحد منهم إلى ذلك ، فإنهم لا يقدرون على أن يستصحبوا من دار الإسلام ما المحرب شراء . وما يأخلونه يكون غنيمة . وهذه الفرورة لا تتحقق في دار الإسلام . فإذا صار مستثنى من الشركة باعتبار هذه الفرورة لا تتحقق في دار الإباحة ، عنزلة شراء كل واحد من المتفاوضين الطعام والكسوة لنفسه وعباله ، فإنه يصير مستثنى من موجب المفاوضة لفرورة الحاجة إليه . ثم هذه الفرورة تتحقق في الغنائم التي نقطة فيها نفل في دار الحرب كما تتحقق في الغنائم التي لا نغل فيها فيمها ، فكذلك لغيرهم . النفل أيضاً . ولهذا جاز لأصحاب السرية التناول منها ، فكذلك لغيره .

فإن قيل: لا كذلك ، فإنهم إذا قسموا فى دار الحرب أو فى دار الإسلام أعطوهم (1) النفل من الطعام والعلف كما أعطوهم من سائر الأموال، ولو صار هذا مستثنى من التنفيل لما استحق النفل منه .

⁽⁾⁾ پ « امطوا » ،

قلنا : هذا الاستثناء باعتبار الضرورة، والثابت بالضرورة يتقدر بقدر (1) الضرورة .

ألا ترى أن الغنيمة التي لانفل فيها إذا قسمت بين الغانمين فالطعام وغير .
الطعام في ذلك سواء ؟ ولم يدل ذلك على أن قبل القسمة لم تكن باقية على أصل الإياحة ، فكذلك حكم المنفل. ولهذا لايباح التناول من الطعام والطف للتجار اللين لا يقاتلون ، لأن ثبوت هذه الأشياه باعتبار الضرورة . وإنما يتحقق فى حتى الغزاة الذين لهم شركة في القسمة دون التجار . ولو تناول التجار شيئاً من ذلك أو علقوا دواجم لم يغرموا شيئاً ، لأن باعتبار (٧) الاستفناء الذي قلنا لا يتأكد الحق فيها ، ما داموا في دار الحرب ، فمن استهلك ثبيئاً منها لم يكن ضامناً المنفل ، وغير المنفل فيه سواء ، عنزلة قتل الرجال على ما قررنا .

١٠٥١ ــ قال : ولو أن السريّة أصابوا أراضى بما فيها . فلهم التفلّ من ذلك كلّه ، لتعميم التنفيل من الإمام .

فإن رأى الامامُ أن يمنَّ بها على أهلها ويجعلهم دْمة فلا بأُس بذلك . لأنه نصب ناظرًا . فرعا رأى النظر في ذلك .

وليس لأَصحاب النفل أَن يـأُبوا ذلك عليه .

لأَن حقهم فى النفل كحق الفانمين فى الغنائيم المحرزة . وللإِمام ولاية المن هناك فكذلك هنا .

۱۰۵۲ - إلا أنه ينبغي له أن يسترضيهم بأن يُعطيهم عوضاً من محل آخرواستدلَّعليه بفعل عمر رضي الله عنه فإنه حين بعث الناس إلى

⁽۱) پ ، ق د بقدرها ۳ ،

⁽۲) ق « امتبار » ۰

العراق قال لجرير بن عبد الله البَجَلّ : لك ولقومك ربع ما غلبتم عليه . ففتحوا السواد . ثم جعل عمر رضى الله عنه الأرض بعد ذلك أرض خراج . ولم يمنعه ما نفل جريرًا وقومه من ذلك .

قال : ويلغنا أنّ امرأة أنته فقالت : إنّ ذا قرابة لى ماتَ من الغزاة فترك نصيبه من ذلك ميراثاً ، ولست أسلّم ما صنعت إلا أنْ تعطيني دنانير . فأعطاها كغّاً من دنانير .

وفى المغازى يروى هذا الحديث أنها قالت : لست أرضى ﴿ قَى اللَّمْ كَلَى ذهباً وتحملي على ناقة حمراه . ففعل ذلك عمر رضى الله عنه .

فهذا دليل على أن من مات بعد الإحراز يورث نصيبه . وأنه ينبغي للإمام أن يسترضى أصحاب النفل بأن يعطيهم شيئاً إذا أراد المن على أهل الأراضى جا . والله أعلم'.

باب ما يبطل فيه النفل وما لا يبطل(١)

1 • ٥٣ - وإذا بعث الخليفة عسكرًا إلى دار الحرب وعليهم أميرً فبعث أميرُهم سرية ونفل لها الربع . ثم بعث الخليفة عسكرًا آخر من ناحية أخرى ، فلقوا السرية بعدما غنمت الغنائم ، ثم لحقوا جميعً بالمعسكر الأول ، وأخرجوا الغنائم (٢) إلى دار الإسلام ، فالنفلُ سالمٌ للسرية من جميع ما أصابوا على ما سمّى أميرُهم لهم .

لأَن أمير ذلك العسكر مبعوث الخليفة . فهو فيا ينفل كالخليفة ، ينفذ تنفيله في حق العسكرين وجماعة المسلمين . بخلاف ما سبق من نفل أمير السرية لمن بعثه من سريته . لأن ولايته هناك مقصورة على أهل سريته (ص ٢١٨) .

ألا ترى أنه بعد الرجوع إلى المسكر هو كسائر الرعايا ؟ وهاهنا الأمير العسكر ولاية كاملة ، باعتبار تقليد الخليفة إياه . فينفذ تنفيله فى حق الكل ، ثم ما يبقى بعد النفل والخمس يشترك فيه أهل العسكرين والسرية على سهام الغنيمة ، لأنبه اشتركوا فى إحراز ذلك بدار الإسلام .

١٠**٥**٤ ـــولو أنَّ السريَّةَ والعسكريْن لقوهم خرجوا إلى دار الإسلام قبل أن يلقوا العسكرَ الأوَّل فللسريَّة أيضاً نفلُها .

لأن نفلهم قائم مقام الخليفة في التنفيل لهم ،فيستحقون النفل بتسميته (٣)لهم

⁽١) اسم هذا الباب في هـ وحدها ٥ باب مبعوث الغليقة أميرا كالغليقة ٩ ه

 ⁽۲) ت و خرجوا الى دار الاسلام » ٠

سواءً رجعوا إليه في دار الحرب أو لم يرجعوا ، ثم الباقي بينهم وبين العسكر الثاني دون العسكر الأول .

لأتهم هم الذين أحرزوه .

١٠٥٥ ــ ولو لم تَلْق السريّة واحدًا من العسكرين حتى خرجت إلى دار الإسلام فقد بَطلَ نفلُهم .

لأنهم هم المختصّون بالإحراز . وثبوت الحق فى المصاب هنا . والنفل المام فى مثل هذا يكون باطلا ، بمنزلة السرية المبعوثة من دار الإسلام .

١٠٥٦ _ ولو أنَّ الإمامَ قالُ للسرية المبعوثة من دار الإسلام: مَنْ أَصابَ منكم شيئاً فهو له ، دون أصحابه . كان هذا جائزًا ، بخلاف ما إذا قال : لكم الرّبعُ .

لأن التنفيل للتحريض ، ومنى التحريض على الإصابة يتحق بذا التنفيل الأول ، ولأن هذا التنفيل قطع شركة غير المصيب مع المصيب ، وذلك جائز فيبطل فيه الخمس . ويفضل (١) الفارس على الراجل أيضاً ، تبماً . ومثل هذا لا يوجد فها إذا نغل لهم الربع .

أرأيت لو قال لهم: من دخل منكم فارساً فأصاب شيئاً فهو له . أما كان يصح هذا التنفيل وفيه تحريضهم على التزام موثة الفرس ، ولو قال لهم ما أصبم ؟ فلو صح هذا التنفيل كان فيه تقليل نشاطهم في التزام موثة الفرس ، لأتهم إذا علموا أنه لا يزداد نصيبهم بالتزام موثة الفرس فقل ما يرغبون في ذلك . فبهذا وقع الفرق بينهما .

⁽۱) ق د رفضیل » .

100٧ - ولو أن العسكر الثانى لحقوا السرية المبعوثة فى دار الحرب قبل أن يصيبوا شيئاً ، ثم قاتلوا جميعاً فأصابوا غنائم ، ثم لحقوا بالعسكر الأوّل وخرجوا ، فالغنائم تُقسم بين السريّة والعسكر الذين لحقوم (١) على قسمة الغنيمة . كأنه (١)لا نفل فيها . ثم ينظر إلى حصة السريّة فيخرج نفلهم من ذلك .

لأَن أميرهم إنما نفل لهم الربع بما أصابوهم دون ما أصابه حسكر آغو . ولا يتبين مصابم إلا بالقسمة ، فلا بد من هذه القسمة ليتبين محل حقهم ، فيحلون النفل من ذلك .

ثم يجمع ما بقى إلى ما أصاب أهل العسكر، فيقسم بين السرية والعسكرين على قسمة الفنيمة .

لأنهم اشتركوا فى الإحراز .

ولو لم يلقوا العسكر الأُول حتى خرجوا قسم بينهم أوَّلًا ليتبيّن حصّة السريّة ، ثم يعطون نفلهم من ذلك .

لأن تنفيل الأمير لهم صح مطلقاً .

ثم يجمع ما بنى إلى حصة العسكر فيقسم بينهم على سهام الغنيمة لا شيء فيه لأهل العسكر الأول .

لأنهم لم يشاركوهم فى الإحراز .

⁽¹⁾ قب ﴿ لحوقهم » . (٢) هد ﴿ وكأنه » .

١٠٥٨ _ ولو أنّ أميرَ العسكر في دار الحرب بعثُ سريّةً وقال :
ما أصبتُم فهو لكم . فهذا جائز .

لأن المقصود قطع شركة الجيش معهم فى المصاب إذا رجعوا إليهم ، يخلاف السرية المبعوثة من دار الإسلام .

٩ • ١ ، سفإن افتحوا حصناً متاخمة (الدار (٢) الإسلام ، ثم لحقهم أهل العسكر بعد ذلك ، فجميعُ ما أصابوا لهم دونَ أهل العسكر .

لأَن الإمام قطع شركة أهل العسكز معهم (ص ٢١٩) بتنفيل صحيح.

١٠٦٠ ــ لكن لو أعتق رجل منهم نصيبه من الرقيق ، أو كان فيهم ذات رحر (") محرم من بعضهم ، لم تُعتق (٤)

لأنها لم تصر⁽⁹⁾ مملوكة لهم بالإصابة قبل القسمة . وإن انقطعت شركة الغير معهم ، بمنزلة الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة .

ألا ترى أن الإمام لو رأى أن يجعلهم ذمة ، أو رأى أن يقتل الرجال كان له ذلك .

١٠٦١ - قال : والنفلُ عنزلة رَضْخ رَضَخ لهم (١٠٦١) من الغنيمة. فإذا

 ⁽۱) قي هامش ق 3 تناغم أرض كذا أي تعادما ، ورتصل حدما بعدما ، ومنه : التتموا
 حسنا مناخما الأرض الإسلام ، ٥ مفرب » ،

⁽۲) قی مد ≥ق ≥ پ د پارش ∌ ،

⁽۳) ب « ذا رحم » ق ، مه « ذو رحم » . ()) مه ۲ ب ۲ « يعتق » ،

⁽a) هد 8 يسر » ،

⁽۱) رضح له أعطاه عطاء غير كثير (القاموس) ،

كان سهام الغنيمين لا عنعه من هذا فالرضخ كيف عنعه ؟ ١٠٦٧ - ولوكان قال لهم : مَنْ أصاب منكم شيئاً فهو له . ثم أحتق رجلٌ منهم أسيرًا قد أصاب ذا رحم محرم منه عُتق عليه .

لأنه اختص بملكه هنا بنفس الإصابة . وهذا لأنه ليس هنا أمر آخر منتظر⁽¹⁾ لوقوع الملك سوى الإصابة ، حتى يتوقف الملك عليه ، بخلاف الأول . فإن هناك أمرًا آخر منتظرًا وهو القسمة بينهم ، فلا يثبت الملك قبل وجودها .

وقى هذا الفصل ليس للأُمير أن يقتل أحدًا من رجال الأُسراء . لأَن الملك ثبت فيه للمصبب بنفس الإِصابة . فكأن الإِمام ضرب عليه الرق .

وكذلك من استهلك شيئاً على المسيب في مداً الموضع غرم له .

وليس لغير المصيب من أهل العسكر . ولا من أهل السرية أن يرد أشياء من الطعام والعلف ، بخلاف الأول . وهذا لأن هذا التنفيل من الإمام بمنزلة القسمة بعد الإصابة في دار الحرب .

ولو قسم بينهم ثبت هذه الأحكام فيا أصاب كل واحد منهم .

وكذلك إذا نفل لكل واحد منهم ما أصابه خاصة ، بخلاف ما سبق ، فإن قوله دما أصبتم فلكم ، قطع لشركة الجيش . فليس فيه مهى القسمة . بينهم . والملك في المصاب لا يثبت إلا بالقسمة .

١٠٦٣ ـ ولو قال للسرية المبعوثة فى دار الحرب: مَنْ أَصاب منكم أسيرًا فهو له . فأَصابوا جميعاً أسيرًا واحدًا ، فهو لهم . لأن ومن، اسم مبهم . فهو عام فيا يتناوله . فكما يتناوله الفرد منهم

⁽¹⁾ ب ۾ پنتظر ۽ ۽

يتناول جماعتهم ، ممنزلة قول الرجل لعبيده: من شاء منكم العتى فهو حر . فشائها ، عتقوا . بخلاف قول أنى حنيفة رحمه الله فها إذا قال : من ششت عتقه من عبيدى . لأنه أضاف المشيئة هناك إلى من لم يتناوله «من» وها هنا أضاف الإصابة إلى من تناوله «من» .

1 • ٦٤ ـ وإذا ثبت الاستحقاقُ لهم بالإصابة صار الأَسيرُ مملوكاً لهم . حتى إذا كان قريباً لبعضهم عتق حصّته منه . ولو أَعتقه أحدهم عتق حصته .

لأن الإمام حين خص المصيب بالمصاب فذلك منه عنزلة القسمة بعد الإصابة ، لا فرق بين أن يصيب الأسير جماعة وبين أن يصيب الواحد ، ف ثبوت الملك به . فكذلك في الفنيمة (١) قبل الإصابة .

١٠٦٥ ــ ولو كانقال لهم : ما أصبتُم فهو لكم. والمسئلةُ بحالها ،
 لم يُعتق الأسيرُ بإعتاق أحدهم إياه ولا بقرابته منه .

لأن هذا التنفيل ليس في معنى القسمة من الإمام .

ألا ترى أن المصيب لا يختص بالمصاب، ولكن ما يصيب الواحد منهم يكون بين جماعتهم، وبدون القسمة وما في معناها لايثبت الملك بنفس الإصابة.

يوضح الفرق أن فى كل موضع يختص المصيب بالمصاب على وجه لايشاركه فيه غيره فتلك الإصابة فى معنى الاصطياد . فكما أن الملك فى الصيد يشبت بنفس الإصابة ، للواحد كان أو للجماعة ، فكذلك الملك يشبت للسرية بمثل هذه الإصابة ، وفى كل موضع لا يختص المصيب بالمصاب ولكن يشاركه فيه أصحابه . فتلك الإصابة فى معنى إصابة الفنيمة . ومجرد الأُخذ فى الغنيمة لا يوجب الملك قبل القسمة فكذلك ما يكون فى معناه .

 ⁽۱) ق ۶ هـ ۱ القسمة ۶ وفوق عده الكلمة في ق ۱ الفتيمة ، نسخة ۶ .

١٠٦٦ - ولو بعث الأميرُ فى دار الحرب ثلاثة طليعة ، ونفل لهم الربع مما يصيبون ، فأصابوا أسيرًا ، ثم أعتقه أحدُهم أوكان (٣٠٠) قريبًا منه ، لم يُحتق .

لأَن أَهل العسكر وأرباب الخمس شركاؤهم في المصاب ، فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة قلوا أو كثروا .

. ألا ترى أن للإمام ولاية البيع وقسمة الثمن ، وأن نصيبهم لا يدرى أين يقم بالقسمة .

١٠٦٧ ــ ولو كان قال لهم: لكم ما أصبتُم. والمسئلةُ بحالها ، عُتق المصاب بإعتاق أحدهم أو بقرابته منه استحساناً . وفي القياس لايُعتق.

لأن بهذا التنفيل لا يختص (١)المصيب بالمصاب ، ولكن يشاركه فيه أصحابه ، فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة . بمنزلة أهل السرية على ما بينا .

وفى الاستحسان نقول قد ثبت الاختصاص لهم بالصاب بسبب تنفيل (٢) الإمام . وقد بينا أن هذا وإن كان من الإمام قبل الإصابة فهو فى المغى كالموجود بعد الإصابة ، فيكون بمنزلة القسمة ، يثبت لهم الملك حتى ينفذ العتق فيه من بعضهم .

وهو نظير ما لو قسم الإمام الغنيمة على الرايات بين العرفاء ، ثم أعتق واحد منهم من أهل راية عبدًا بما أصاب أهل تلك الراية ، قبل أن يقسم العريف بينهم ، فإنه ينفذ عتقه .

والمنى فى الكل أن الشركاء متى قلوا فالشركة بينهم تكون شركة خاصة . وهي لا تمنع الملك لهم في المشترك ، عنزلة الشركة بين الورثة في الميراث .

⁽¹⁾ ق د يغسس ۽ ۽ ۽

⁽۲) ب د تقل ه .

وحند الكثرة الشركة عامة ، فيمنع ذلك ثبوت الملك . بمنزلة شركة المسلمين في بيت المال وشركة الغانمين في الغنيمة .

فإن قيل : فما الحد الفاصل بين القليل والكثير في ذلك ؟

قلنا : قد ذكر في ذلك وجوها كُلُها محتملة (١) .

١٠٦٨ - أحدها : أنهم إذا كانوا أقلّ من تسعة جاز عتقهم ، وإن كانوا تسعة فصاعدًا لم يجز. لأن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بعث تسعة سريّة .

ولأن الجمع في حد الكثرة والقلة جمع متفق عليه . فالتسعة تكون جمع . لجم .

والثانى : أنهم إذا كانوا أقلّ من أربعين جاز عتقهم .

لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أظهر الدعاء إلى الدين بمكة حين تموا أربعين بإسلام عمر رضى الله عنه .

فتبين بهذا أن الأربعين أهل عزة ومنعة . فقد كان دعا رسول الله عليه السلام فقال : والعزة والمنعة السلام فقال : والعزة والمنعة والمنعة المسلام أعز الإسلام أعلى الرجلين إليك ، والعزة والمنعة أنما تحصل بالعدد الكثير من المسلمين .

والثالثُ : أنهم إنَّ كانوا أقلَّ من مئة جاز عتقهم . لأَناللهُ تعالى يقول: ﴿ الآن خَفَّفَ اللهُ صنكم وعلم أَنفيكم ضعفاً. فإن

 ⁽۱) ق و رجوها مختلفة » ، وفي عامشها و كلها معتملة » تسبقة .

⁽٢) ق = أمر الدين > وفي الهامش = أمر الاسلام > - تسبقة -

تكن منكم مثة صابرة يغلبوا ماثتين (١٠) فكل هذا محتمل ، إن قال به قاتل وسعه اجتهاد الرأى فيه . وأما أنا فلست أوقّت في ذلك وقتا ، ولكنّى أقول : إنْ كانوا قوماً لا منعة لهم جاز العتن ، وإلا فلا .

لأن نصب المقادير بالرأى لا يكون ، وليس فى هذا نص . والمنعة تختلف باختلاف أحوال الناس ، فالسبيل أن يفوض إلى رأى الإمام ليحكم برأيه فيه . هذا هو الأقرب إلى معانى الفقه .

وهذا نظير ما بينا في كتاب الشفعة في الفرق بين الشركة الخاصة في النهر^(٢) والشركة المامة في استحقاق الشفعة . فكل فصل ذكرناه ثمة ، فإنه يستقم القول به هنا .

ثم فى كل فصل ذكرنا أنه ينفذ العتق فإنه لا يحل للإمام أن يقتل الرجال من الأسراء . لأبه قد ملكوا فصار ذلك بمنزلة الغنيمة المقسومة .

وكذلك بعد القسمة بين العرفاء ليس للإمام أن يقتل أحدًا من الرجال . وهذا أظهر ، لأن الملك هنا يثبت بالقسمة الأولى ، وهي قسمة الجمل . وإن لم توجد القسمة بين الأفراد بعد .

1.79 ــوإن كان العددُ القليلُ بعثهم الإمامُ من دار الإسلام فأصابوا غنائم ثم أعتق بعضُهم الرقيقَ فعتقهُ باطلٌ في القياس. لأن الماب منا غنيمة.

ألاترى (ص ٢٧١) أنهم لو لحقهم المدد^(٣) في دار الحرب شاركوهم ، فلا يشبت الملك لهم قبل القسمة . ولأن أرباب الخمس شركاؤهم ، والإمام رأى

⁽۱) سورة الإنقال ، ۸ ، الاية ۱۱ م

⁽۲) ب و النهي ۲ -

⁽۲) ق ، ب د میده .

باعتبار ذلك ، فلا يدرى أين يقع نصيب من أعنى عند القسمة ، فينبغى أن لا ينفذ عنه .

وفي الاستحسان ينفذ عتقه .

لأن الشركة بينهم شركة خاصة ، لقلة عددهم . وقد تأكد حقهم بالإحراز حسب ما يتأكد حق الطليعة المبعوثة في دار الحرب بالإصابة ، بعد تنفيل الإمام . فكما أن مناك ينفذ العتق فكذلك ها هنا ينفذ .

ألا ترى أن المبعوث لو كان رجلا واحدًا فأعتق السبي ، أو كانوا أقرباءه بعد الإحراز ، لم يشكل أنه ينفذ هتقه .

١٠٧٠ ـ وإن كان لو أَعْتَقَهُم في دار الحرب لم ينفذ عتقه .
 لأن الحق لم يتأكد فيهم قبل الإحراز .

ثم بعد نفوذ العتق إن كان المبعوث رجلا واحداً فهو ضامن الخمس لأرباب الخمس إن كان موسراً. وكذلك إن كانوا نفراً فهو ضامن نصيب أصحابه ممن أعتقه . وإنْ كان معسراً سعى الرقيق في حصة الصحابه .

كما هو الحكم في عنق العبد المشترك .

وأما في حصة الخمس فينبغي للامام أن لا يستسعيهم .

لأن الخمس للمحتاجين ، ولا حاجة أظهر من حاجة المتقين فإنهم لا علكون شيئاً حتى يلزمهم السعاية . فلهذا ينبغى للإمام أن لا يسلم حصة الخمس لهم .

وعلى هذا لو جاهوا برجال ٍ فليس للإمام أن يقتلهم بعد الإحراز.

لأَن الشركة في المصاب خاصة بين العدد القليل . وقد تأكد حقهم بالإحراز .

وله أن يقتلهم قبل الإحراز.

لأَن الحق لم يتأكد بالإصابة قبل الإحراز ، والمصاب غنيمة على الإطلاق.

باب النفل النبي يبطل بأمر الامير

والذى لا يبطل

۱۰۷۱ - ولو أرسل الأمير في دار الحرب سرية (۱) من المعسكر (۷) ونفلهم الربع ، فلمّا بَعُلوا منه خاف عليهم فأرسل سرية أخرى وقال: الحقوا بأصحابكم ، فما أصبتم فأنتم شركاؤهم في ذلك كلّه من النفل وغيره . فأدركوهم بعد ما أصابوا الغنيمة . ورجعوا إلى المعسكر (۷) جملة ، فلا شيء للسرية الثانية من النفل .

لأن أصحاب السرية الأولى قد تأكد حقهم فى المنفل ينفس الإصابة على وجه لا يشركهم فى ذلك غيرهم . بمنزلة تأكد حق الفانمين بالإحراز . ولو أراد الإمام أن يثبت الشركة بين المدد والجيش بعد ما أحرزوا الغنيمة بالدار لم علك ذلك بقيله ، فهذا مثله .

١٠٧٧ ــ وإنْ غنموا جميعاً بعد ما لحقوهم فلهم النفلُ قى الغنيمة الثانية .

لأن ثبوت الحق للمنفلين^(٣) بالإصابة ، وقد أشركوا جميعاً فى الإصابة . والتنفيل من الإمام لهم جميعاً فى الدفعتين .

⁽¹⁾ هـ ؟ ق ٥ سرية في دار الحرب » ه

⁽٣) هـ ، ق « للمشتقلين » »

١٠٧٣ حقال: فإن كانت السرية الأولى مثة فارس والثانية خمسين فارساً وخمسين راجلًا فلما أتوم لم يُعلموهم بما جعل لهم الإمامُ من النقل حتى أصابوا غنائم، فإنها تُقسمُ بين السريّتين أولًا على سهام الفرسان والرجالة، ثم ينظر إلى ما أصاب السرية الأولى فيعطون من ذلك نفلهم لاينقصون منه شيئاً، وإلى ما أصاب السرية الثانية فيُعطون منه نفله لم أيضاً، ثم الباق يخمس ويقسم بين السريّتين وأهل العسكر على قسمة الغنيمة.

لأن السرية الأولى استحقوا ربع ما يصيبون بالتنفيل الأول. فكما لاعلك الإمام إبطال حقهم بالرجوع عن ذلك التنفيل بعد علمهم ، فكذلك لا يملك إدخال ضرر النقصان عليهم ، باشتراك النير معهم بدون علمهم . لأن الاشتراك والإبطال كل واحد منهما خطاب من الإمام إياهم ، فلا يثبت حكمه فى حقهم ما لم يعلموا به ، بمنزلة خطاب الشرع فى حق المخاطبين .

١٠٧٤ - ولو أخبرت السريَّةُ الثانيةُ السريةَ الأُولى (ص٢٢٢) بما جعل لهم الأَميرُ من الشركة معهم فى النفل قبل أَن يصيبوا الغنيمة والمسألة بحالها ، فالنفلُ بينهم بالسوية .

وهذا لأن التنفيل الأول من الإمام لم يكن لازماً قبل الإصابة .

ألا ترى أنه لو رجع عنه بعلمهم كان صحيحاً ؟ فكذلك إذا نقص حقهم بالاشتراك بعلمهم .

١٠٧٥ ــ وكذلك إذا أعلموا بذلك أميرَ السريّة الأُولى . فإن إعلام أميرهم كإعلام جماعتهم ، إذ الأمير نائب عنهم . ١٠٧٦ ــ وكذلك إنْ أظهروا ذلك حتى علم به عامتُهم .

لأنه يتعذر عليهم إعلام كل واحد من آحادهم ، وإنما عكنهم إظهار ذلك المخبر في عامتهم . فإذا فعلوا ذلك فهر عنزلة الواصل إلى كل واحد منهم ، كالخطاب الشائم في دار الإسلام يشترك في حكمه من علم به ومن لم يعلم ممن أهل المدينة ، حتى يازمه قضاء الصلوات المتروكة بعد الإسلام ، بخلاف من أسلم في دار الحرب والفرق باعتبار شيوع الخطاب .

۱۰۷۷ ـ ولو كان الأمير قال () للسرية الثانية : أنم شركاؤهم في التفل. لكم تُلثاه ولهم ثلثه . والمسألة بحالها . فإن كانوا لم يُعلموهم حين أدركوهم حتى أصابوا غنائم فللسرية الأولى نفلهم هما أصابوا كاملاً .

لأن حكم الخطاب^(٣) بالتفضيل لا يثبت فى حقهم ما لم يعلموا ، لما فيه من الإضرار بهم . فإنه ينتقص حقهم بذلك .

١٠٧٨ - وإن كانوا أعلموهم ذلك ثبت حكم الخطاب في حقهم ،
 فيكون النفل بينهم على الثلث والثلثين كما بين الإمام .

١٠٧٩ - قال: ولو جاز من الإمام (٣) أن ينقص (٤) حتى السرية الأولى بغير علمهم لجاز أن يقول للسرية الثانية النفل كله لكم دون الأولى ، (٥) فلا ينبغى لأحد أن يجيز هذا .

⁽۱) ب ≥ تق ۵ ولو قال الأمير ۱۰۰۰ ع ۵

⁽۲) ب ∉ پالتنفیل ≥ ۰

⁽٣) هـ د واو جال الامام ٤ .

^(}) هـ ﴿ تنقيمن ﴾ ، (ه) هـ ﴿ الأول ﴾ ،

⁽⁴⁾ شدة الأول ا

لأن ما هو القصود بالتنفيل .. وهو التحريض .. يفوت بتجويز هذا . فإن السرية لا يحتمدون ذلك التنفيل بعد ما بعدوا من الإمام ، إذ كان هو متمكناً من إيطاله بغير علمهم .

أرأيت لو قال لأهل العسكر بعد ما مضت السرية الأولى. قد أبطلت نفلها . كان يصح ذلك فى حقهم قبل أن يعلموا به . فكما لا يصح منه الإبطال فكذلك لا يصح منه تحويله إلى السرية الثانية قبل علم السرية الأولى به . ولو علموا به صح ذلك كله ، إبطالا كان ذلك أو نفلا إلى غيره .

ألاترى أنه لو قال لرجل : إن قتلت هذا الفتيل فلك سلبه . فلما عرج للمبارزة قال : قد أبطلت نفله ، لم يبطل ذلك ما لم يعلم به المبارز ، فكذلك ما سبق .

١٠٨٠ _ ولو بعث أميرُ المُصْبِصَةِ سريّةً منها .

وهي اسم بلدة من دار الإسلام في وسط. الروم .

فنفل أصحاب الخيل دون الرجالة لم يجز .

لأن هذه السرية مبعوثة من دار الإسلام .

وهذا تنفيل عام .

فإن أهل السرية أصحاب الخيل كلهم .

وقد بينًا أن التنفيل العام في مثل هذه السرية لا يجوز . لأنه ليس فيه إلا إبطال الخمس وتفضيل الفارس على الراجل!.

١٠٨١ - ولكنه لو أرسلَ معهم قوماً من أصحابِ المجانيق وقوماً يحضرون الحصن فنفلهم شيئاً لجزائهم وعنائهم فهلًا جائز . لأنه تنفيل خاص لبعض أهل السوية . بمنزلة قوله : من قتل قنيلا فله صلبه وهذا .

بخلاف السرية المبعوثة في دار الحرب لو نفل أصحاب الخيل جاز. لأن التميم في حقهم لا يمنع صحة التنفيل إذ (١) القصود قطع شركة الجيش معهم.

۱۰۸۲ - وكذلك إن نفل أصحاب الخيل العرب على البراذين جاز. والعراب أفراس العرب أقوى والعراب أفراس العرب أقوى في الطلب والهرب ، والبراذين أصبر على القتال وألين عند العطف . والتنفيل بحسب العناه والجزاه ، فلا بأس للإمام أن يختص أحد الفريقين بالفعل على حسب ما يرى فيه من النظر ، والله أعلم .

^{« € 35}f 3 -m (1)

بَاب نقل الأمير

١٠٨٣ - وإذا قال الأميرُ: مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه، ثم لقى الأميرُ رجلًا فقتله ، فله السلب استحساناً . وفي القياس لا يستحق .

لأَن الغير إنما يستحق بإيجابه ، وهو لا يملك الإيجاب لنفسه بولاية الإمارة . بمنزلة القاضى لا بملك أَن يقضى لنفسه .

أً ألا ترى أنه لو خص نفسه فقال: إن قتلت قتيلا فلى سلبه ، لم يصح ذلك . ولو كان هو كفيره فى هذا الحكم يصح إيجابه خاصاً كان أو عاماً ، كما فى حق غيره . ولأن التنفيل للتحريض ، وإنما يحرض غيره على القتال لا نفسه . فالإمارة تكفيه لذلك .

ووجه الاستحسان أنه وجب النقل للجيش مِذَا اللفظ. ، وهو وجل منهم فيستحق كما يستحق غيره .

ألا ترى أن فيا يجب شرعاً وهو السهم هو كواحد من الجيش ، فارساً او راجلا ؟ فكذلك فيا يستحق بالإيجاب .

أرأيت لو برز علج ودعا إلى البراز . فقال الأمير: من قتله فله سلبه . فلم يتجاسر أحد على الخروج ، حى خرج هو بنفسه فقتله . كان لا يستحتى سلبه . وهذا بخلاف ما إذا خص نفسه ، لأنه متهم فيا يخص به نفسه من التنفيل ، عنولة القاضى يكون متهماً فيا يقضى به لنفسه . فأما عند التمميم فتنتنى التهمة ، فيثبت الحكم في حقه كما يثبت في حق غيره .

ألا ترى أن إباحة التناول من الطعام والعلف يشبت في حق الإمام كما يشبت في حق العسكر، باعتبار أنه لا تشمكن تهمته فيا لا يختص الأمير به . وإذا خص غيره بالتنفيل لا تشمكن التهمة فى ذلك، ولا يخرج فعله من أن يكون واقعاً بصفة النظر .

١٠٨٤ _ ولو كان قال: مَنْ قَتَلَ منكم قتيلًا فله سلبه . ثم قتل الأمير قتيلًا لله يكن له سلبه .

لأَّنه خصهم بقوله : منكم . فلا يتناوله حكم الكلام بخلاف الأَّول .

ألا ترى أن من قال لعبده : أعتق مماليكي . فقال العبد لسائر المماليك : أنَّم أحرار . لم يدخل هو في هذا الكلام .

ولو قال مماليكي أحرار دخل هو في جملتهم لهذا المعنى .

١٠٨٥ ـ ولو قال : إن قتلتُ قتيلًا فلى سلبه . ثم لم يقتل أحدًا .
 حتى قال : وَمَنْ قتل منكم قتيلًا فله سلبه . ثم قتل الأميرُ بعد ذلك
 قتملًا استحة ، سلبه .

لأن التنفيل صار عاماً ، باعتبار كلاميه . ولا فرق بين تنفيل العام بكلامين وبينه الأول لم يكن صحيحاً للتعمة المتمكنة بسبب التخصيص ، وقد زال ذلك بكلامه الثانى . وبعلما انعلم المانع من صحة الإيجاب يكون الإيجاب صحيحاً عاماً في حقهم .

١٠٨٦ ـ ولو كان قتل قتيلين: أحدهما قبل الكلام الثاني، والآخر بعده ، فله سلبُ القتيل الثاني دون الأول .

لأن القتل الذي جعله سبباً تم منه في الأول قبل صحة الإيجاب. فصار ذلك السبب غنيمة. ثم صح الإيجاب بالكلام الثاني، فيجعل عند الكلام الثاني،

⁽۱) توله « بیته » ساتطة من هـ ٠

كأنه أنشأ تنفيلا عاماً الآن ، فإنما يستحق به سلب ما نفل بعد ذلك . لأن التنفيل لا يعمل فها صار غنيمة قبله ، باعتبار أن الكلام غير متناول له ، ولو كان متناولا له لم يصح أيضاً ، لأنه تنفيل بعد الإصابة .

١٠٨٧ ــ ولوقال : إنْ قَتَلْتُ قتيلًا فلى سلبُه . ومَنْ قَتَلَ منكم قتيلًا فله سلبُه . ثم قتل الأَميرُ قتيليْن ، ورجلٌ من القوم (ص٢٢٤) قتيليْن . فللأمير سلبُ الأول دون الثانى .

لأَنه أوجب لنفسه بحرف لا يقتضي التكرار ، وهو حرف الشرط .

ألا ترى أن من قال لزوجته : إن دخلت الدار فأنت طالق. فدخلت دخلتين لم تطلق إلا واحدة . أوجب للقوم بكلمة (من) وهى عامة كما بينا . فيتناول كل قتيل يقتله كل واحد منهم . حتى لو قتل رجل عشرين قتيلا كان له أسلابه جميعاً .

١٠٨٨ – ولو قال لرجل منهم: إن قتلت قتيلًا فلك سلبًه ..
 فقتل رجلين ، كان له سلبُ الأول خاصة .

لما بينا أنه علق استحقاقه بالشرط ، وذلك ينتهى بقتل الأول . وليس في لفظه ما يدل على التكرار والعموم .

١٠٨٩ - ولوقال لجميع أهل العسكر: إنْ قَتَلَ رجلٌ منكم قتيلاً فله سلبه. فقتل رجلٌ منكم قتيلاً فله سلبه. فقتل رجلٌ عنه منهمتهاً. وهذا استحسان. وفي القياس لا يستحق إلَّا القتيل الأول ، كما لو خصّه بالإيجاب بهذا اللفظ. ووجه الاستحسان أنه لما لم يقصد لإنسان بعينه. فقد خرج الكلام منه عاماً.

أَلا ترى أَنه يتناول جميع المخاطبين . فكما يعم جماعتهم يعم جماعة المقتولين بخلاف الأُول .

ألا ترى أن فى هذا الفصل إن قتل عشرة من المسلمين عشرة منهم استحق كل واحد منهم سلب قتيله ؟

فكذلك إذًا كان الواحد هو القاتل لعشرة . وحقيقة منى الفرق أن مقصود الإمام هنا تحريضهم على المبالغة فى التكاية لا فرق بين أن يكون القاتل للعشرة عشرة من المسلمين أو واحداً منهم . وفى الأول مقصود معرفة ذلك الرجل وجلادته ، وذلك يتم بدون إثبات معنى العموم فى المقتولين .

 ١٠٩٠ ــ ولو قال لعشرة هو أحدُهم : مَنْ قتل منا قتيلًا فله
 سلبُه . أوإنْ قتل رجلٌ منا قتيلًا فله سلبُه . ثم قتل بنفسه قتيليْن أو ثلاثة ، استحق أسلامم .

لأن معى التهمة قد انتنى باشتراك التسمة مع نفسه فى الإيجاب ، وصار كلامه عاماً باعتبار المعنى الذى قلنا . فيستحق هو من سلب المقتولين ما يستحقه تسعة معه إذا قتلوا .

١٠٩١ - ولو قال لرجل بعينه: إن قتلتَ قتيلًا فلك سلبه . فقتل قتيلين معا ، فله سلب أحدهما .

لأن هذا الإيجاب لا يتناول إلا الواحد ، ثم يختار أى السلبين شاء . لأن المحق ثابت له ، فالخيار في البيان إليه . ولا يقال : كان ينبغي أن يكون الخيار إلى الإمام ، لأنه هو الموجب له . وهذا لأن مثل هذا الكلام من الإمام على وجه بيان السبب ، وأنحا يكون الخيار لمن باشر السبب . وأكثر ما فيه أنه يختار أفضلهما صلباً ، ولو لم يقتل إلا ذلك الرجل بضربته كان مستحقاً لسلبه ، فإن قتل معه غيره لا يجوز أن يصير محروماً ، لأنه أظهر زيادة القوة بما صنع .

١٠٩٧ ــ وكذلك لو قال : إنْ أَصبتَ أَسيرًا فهو لك . فأَخذ أسيريْن معاً . فله أن يختار أرفعهما .

لهذا المعشى

١٠٩٣ - ولو خرج أميرُ العسكر في سرية ونفل لهم الرَّبعَ فأَصابُوا غنائم ، كان للأمير النفلُ مع السرية.

لأنه أوجب النفل لأصحاب السرية . وهو واحد منهم . وبهذا الفصل يتبين ما سبق أنه عند التعمم يكون الإمام في استحقاق النفل كغيره . والكلام في فصل السرية أظهر ، فإن استحقاقهم للنفل على هيئة استحقاق الغنيمة .

ألا ترى أن المباشر منهم والرده فى ذلك سواه . ثم فى استحقاق (ص ٢٧٥) المغنيمة الإمام بمنزلة الجيش . فكذلك فى استحقاق السرية إذا خرج وهو معهم . والله أطفح بالصواب .

باب من النفل الذي يصير ً لهم ولا يبطل

إذا نفل بعضهم دون بعض

١٠٩٤ – ولو قال الأميرُ: إنْ قتل رجلٌ منكم قتيلًا فله سلبه.
 فقتل رجلان قتيلًا واحدًا ، فلهما سلبه .

لأنه حين أخرج الكلام مخرج العموم فقد قصد به التحريض على النكاية .

 ١٠٩٥ - وفى هذا لا فرقَ بين أن يكونَ القاتلُ واحدًا أوجماعة إلاأنْ يُبَيِّن فيقول : إنْ قتلَ رجلٌ منكم وحدَه قتيلًا . فحينثذ لا شيء للقاتلين من السلب .

لأَنه تبين بنه الزيادة أن مقصوده التحريض على إظهار الجلادة (١) بالاستبداد (٢) بالقتل وبالاشتراك لا يحصل ذلك .

١٠٩٦ - ولو برز عشرة للقتال فقال الأمير لعشرة من المسلمين :
 إِنْ قتالتُموهم فلكم أسلابُهم . فقتل كلَّ رجلٍ رجلًا منهم ،
 استحق كلَّ قاتل سلبَ قتيله خاصةً .

⁽۱) پ د الجــــالله ۽ م

⁽١) استبد به تفرد (القاموس) مع حاضية هـ -

لأن تعميم العشرة بالخطاب عنزلة تعميم الكل بقوله : من قتل قتبلا فله سلبه . وهذا لأن ذا العدد إذا قوبل بذى عدد ينقسم الآحاد على الآحاد . كقول الرجل : أعط هؤلاء العشرة هذه العشرة الدراهم . والفعل المشاف إلى جماعة بعبارة الجمع يقتضى الانقسام على الأفراد . كما يقال : ركب القوم دواجم ، فإنه يفهم منه ركوب كل أحد دابته .

١٠٩٧ ــولو قتل تسعةً من المسلمين تسعةً منهم، وقَتَلَ المشركُ المسلمَ العاشر أو هربَ فلم يقدر عليه، فلكلِّ واحدٍ من القاتلين سلبُ قتيله .

لأن المقصود من هذا الكلام جعل القتل سبباً لاستحقاق السلب لااشتراط قتلهم ، حتى لا يبقى منهم أحد .

إلا أن يبيّن ذلك فيقول: لكم أسلابُهم إن قتلتموهم كلهم، ولم تغادروا منهم أحدًا .

فحينثه (1) يتبين بتنصيصه أنه علق الاستحقاق بشرط قتل الكل . والشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزوا فجزوا . وما لم يتم الشرط لايثبت شئ منالجزاء . فأما إذا لم يبين فإنما يحمل مطلق كلامه على ما هو المفهوم عادة ، وهو التحريض على دفع شرهم عن المسلمين بقتلهم ، فبقد ما حصل من المقصود يستحق السلب .

 ١٠٩٨ ــ وكذلك لوقال لسرية: اثنوا حصن كذا ، فإن قتلتُم مقاتلته وفتحتموه فلكم الربع . فقتلوا بعضَهم أو قتلوا رأسهم وتفرق جميمُهم وفتحوا الحصن ، فلهم النّفلُ .

⁽۱) وضعت مخصرة في ق 3 فع 4 ه

لأَن ما هو المفهوم من كلامه قد حصل ، وهو تفريق الجمع وفتح الحصن بالقتال .

وإن فتحوا الحصنَ بغير قتالِ لم يكن لهم نفلٌ .

لأن ما جعله سبب الاستحقاق لهم وهو القتال لم يوجد .

ألا ترى لو قال: إن قتالم مقاتلته وسبيتم ذريته فلكم كالما . فقتلوا البعض وسبوا من بق منهم ، كان لهم النفل . ولو أخذوهم بغير قتال لم يكن لهم نفل لما قلنا .

١٠٩٩ ـ ولو قال: إن قتل إنسانً منكم قتيلًا. فقتل رجلان
 من المسلمين قتيلًا، كان سلبه بينهما نصفين.

ولو قتل مسلمٌ ومشركٌ مشركاً أخطأً به فقتله مع المسلم كان نصف السلب للمسلم ونصفُه فى الغنيمة .

لأن فى حق المسلم يجعل كأن القاتل معه مسلم . وفى حصة المشرك يجعل كأن القاتل معه مشرك . وهذا لأن الإيجاب بالتنفيل من الإمام كان للمسلمين. فإنما يستحق المسلم بقدر ما باشر من السلب . وإنما باشر هو قتل نصف النفس حين شارك غيره فيه .

ألا ترى أنه لو قتل مسلماً خطأً مع غيره كان عليه نصف الدية . فإذا كان فيا يجب من الغرم بالقتل يجعل هذا قاتلا نصف النفس فكذلك فيا يستحق من الفنم⁽¹⁾به .

١١٠٠ ـ ولو قال: مَنْ قتل بطريقاً (ص٢٢٦) فله سلبه .
 فقتل مشركًا ليس ببطريق لم يستحق^(٦) السلب .

⁽۱) ق د من الفتم ¢ وقوقها د من الفتم • تسمخة ¢ •

⁽۲) ق د لا بسستحق ۲ ،

لأن المقصود التحريض على قتل من تنكسر شوكتهم بقتله . ولم يحصل هذا المقصود .

ألا ترى أنه لو قال: من قتل الملك فله سلبه . فقتل رجلا غير الملك لم يستحق شيئًا ؟

۱۱۰۱ - ولو قال: مَنْ قَتَل بطريقاً فله من الغنيمة ألفُ درهم. فقتل رجلً بطريقاً بطريقاً والغنيمة ألفُ درهم، فقتل رجلً بطريقاً استحق الوجل بعدهذا ، حتى لو لم يغنموا بعدهذا شيئاً لم يعظه مما كانوا غنموا قبل هذا شيئاً .

لأَن سهام المسلمين قد وجبت فيه وهذا التنفيل فيا كانوا غنموا، لأَنه يكون تنفيلا بعد الإصابة ، وذلك لا يجوز .

١١٠٢ ــ ولو قال : مَنْ قَتَلَ منكم صُعْلُوكاً فله سلبه . فقتل
 رجلٌ بطريقاً ، أو قتل الملك ، لم يستحق شيئاً .

لأَنه أوجب له سلب الصعلوك . وسلب الملك والبطريق أفضل من سلب الصعلوك لا محالة . فبإيجاب الأدنى لا يستحق الأعلى .

بخلاف ما لو قال: من قتل صعلوكاً فله مئة درهم، فقتل رجلً بطريقاً فإنه يستحق المئة .

لأنه أتى بما شرط عليه وزيادة . فانكسار شوكتهم بقتل البطريق أظهر منه بقتل الصعلوك . والمسمى بمقابلته (١) وهو المئة معلوم . والمسائل بعد هذا إلى آخر الباب مبنية على أصل وهو أنه :

⁽۱) مامتی ق د اتاباد، د نسخة » ه

١١٠٣ - إنْ أوجب له بالتنفيل شيئاً بعينه لم يستحق شيئاً
 آخر ، سواء أتى بأدون مما شرط. عليه أو أعلى .

لأن محل الاستحقاق لم يوجد ، والإيجاب لا يعمل بدون المحل .

١١٠٤ ــ وإنْ كان أوجبَ له مالاً مُسمّى ، فإن أتى بخلاف
 ما شرط. لم يستحق شيثاً من المسمّى .

لأن مع مخالفة الجنس لا يحصل الامتثال .

 ١١٠٥ ــ وإنْ كان ما أتى به من جنس ما شرط. عليه : فإن كان أدون مما شرط. عليه فى المنفعة لم يستحق شيئاً .

لأَنه لم يمتثل الأَمر ولم يحصل المقصود بكماله .

١١٠٦ ــ فإن كان أعلى مما شرط. عليه استحقّ المسمّى .

لأَنه أتى بالمشروط وزاد عليه .

١١٠٧ - فإذا قال: من قَتَلَ شيخاً فله سلبه ، فقتل شابًا استحقه.

لأَنه أَتَى بالمشروط وزيادة ، فإن النكاية وإظهار الجلادة فى قتل الشاب أكثر⁽¹⁾ ، والسلب لا يتفاوت بالشباب والشيخوخة .

١١٠٨ ــ وإنْ قال : مَنْ قَتَلَ شابًا فقتل شيخًا لم يستحقُّ (٢)

⁽۱) في هامش في « اظهر ، تسخة » ،

⁽۱) ق د لم پسستمق شسيتا ه .

لأن ما أتى به أدنى(١) مما شرط عليه في معنى النكاية والجلادة .

١١٠٩ ــ ولو قال: مَنْ جاء بـأسير فهو له . فجاء بوصيف،
 أو على عكس هذا لم يستحق شيئاً .

لأَن المحل الذى أُوجب صفة النفل فيه لم يوجد ، فإن الأَمير^(٣) غير الوصيف .

۱۱۱۰ ــ وكذلك لو قال : مَنْ جاء بوصيفٍ فهو له ، فجاء برضيع ٍ ، أو على عكس هذا لم يكن له .

لأَن الوصيف غير الرضيع . فالمحل الذي أُوجب حقمه لم يوجد .

١٩١١ ــ ولو قال : مَنْ جاء بـأَلفِ درهم فله منها مثة . فجاء بـأَلف دينار ، لم يكن له منها شيءُ .

لأَنه أَوجب له بعض ما يأتى به من الدراهم، وبيين الدراهم والدنانير مخالفة في الجنس .

١١١٢ ــ ولو قال: مَنْ جاء بوصيف فله مئة درهم ٍ فجاء بوصيفة لم يستحق شيئاً .

لأَن الذكور والإِناث من بنى آدم جنسان مختلفان لتباين القصود . ولهذا لو اشترى شخصاً على أنه عبد فإذا هي أَمة لم ينعقد البيع ، ومع اختلاف الجنس لا يتحقق الامتثال .

⁽۱) هد ؛ ق و دون میسا » س

 ⁽۲) في مائس ق « فلاسير عاشوذ من الاسر وهو الشد والشيحة والذي قيه دفـــام
 دئب ، وفي الوصيف لا يحتاج الى شاعم لانهم اختاروا ذلك ، دليس قيم دفع ولا ذب » .

۱۱۱۳ ــ ولو قال : مَنْ جاء بشابٌ فله مئة درهم فجاء بشيخ ، لم يستحق شيئاً . ولو كان على عكس هذا استحق .

لأن الجنس واحد والشاب فيا هو المقصود ها هنا خير من انشيخ . فإذا جاء بما هو أزيد من المشروط عليه استحق النفل . وإن جاء بأنقص منه لم يستحق (ص٢٧٧) بمنزلة ما لو قال: من جاء بألف درهم غلة فله مئة درهم . فجاء بألف درهم جياد أخذ مئة درهم غلة .

لأَن الجنس واحد وما جاء به أفضل ، ولكن لا يستحق إلا قدر ما سمى له وذلك مئة درهم غلة .

١١١٤ - وكذلك لو قال: من جاء بألف درهم غلَّة فله عشرُها. فجاء بأَلفِ نقد بيت المال استحق عشرَها من دراهم غلة.

لأَنه ما أُوجِب له الفضل والاستحقاق بالتسمية، ولا يثبت إلا بقدر المسمى .

١١١٥ ــ ولو قال : مَنْ جاء بألف درهم جِيادِ فله مثة . فجاء بألف خلة ، لم يكن له شئء .

لأن ما جاء به دون ما شرط عليه .

 ۱۹۱۹ - ولو قال: منْ جاء بعشر شیاه فله شاةٌ . فجاء بعشر بقرات ، لم یستحق شیئاً .

لاختلاف الجنس.

١١١٧ ـ وكذلك لو قال : مَنْ جاء بعشرة أثواب ديباج فله

كذا^(١) ، فجاء بعشرة أثواب بُزْيُون^(٢) لم يكن له شيء. وكذلك إن كان على عكس هذا .

لأن الجنس مختلف .

۱۱۱۸ - ولو قال : مَنْ جاء بعشرةِ أَثواب بُزْيُون أَحمر ، فجاء بالأَّخضر أو الأَصفر ، فإن كان الأَّحمرُ أَفضل مما جاء به لم يستحق شيقًا . وإن كان مثل ما جاء به أو دونه استحق ما سُسّى له .

لأن الجنس واحد وإنما الاختلاف في الصفة هنا .

ألا ترى أن من اشترى ثوب بزيون على أنه أحمر فإذا هو أخضر فإن البيع يكون صحيحاً .

 ١١١٩ - وكذلك على هذا الأصل البغلُ والفرسُ والحمارُ .
 ولو قال : مَنْ جاء بفرسِ فله مئة ، فجاء ببرِ ذَوْن لم يستحق شيئاً ، وإن كان على عكس هذا استحق .

لأن الجنس واحد والفرس أفضل من البرذون .

بخلاف ما إذا جاء بحمارٍ أَو بَغْلِ فإنَّه لا يستحقُّ شيئاً .

لأن الجنس مختلف .

⁽۱) ما « کذلیات ،

⁽٣) في هامش ق « نوع من الثياب . وقبل سندس . حصيرى » وتعتها « إلبرين كبردخل وهسفرد السندس ، قاموس » وتعها « مارق من الديناج » . وفي مامش ه « البرين بالكمر ويوذن العرجون • ومن الجوهرى بالدم • من فيساب الروم ، وقبل هو السندس ، القرب » .

١١٢٠ ــ ولو قال : مَنْ جاء بفرس فله مثة . فجاء رجلً بفرس ،
 فإنما يُعطى نفله مما يغنمون بعد هذا . حتى إذا لم يغنموا شيئاً آخر
 فإنْ نفله من الفرس خاصة دون ما غنموا قبل هذا .

فإنْ كان الفرسُ لا يُساوى مئة لم يَزد له على مقدار ثمنه شيئاً. وإنْ كان يساوى مئة أَو أكثر فرأَى الإمامُ أَنْ يبجعلَ الفرسَ فيا غنموا قبل هذا ويعطيه المئة منها ، فذلك مستقيم .

لأن له ولاية بيع الغنائم . وهذا التصرف منه بمنزلة بيع شىء من الغنائم بمثل قيمته فيجوز .

وإن كانت المثةُ أكثرَ من قيمةِ الفرسِ لم يُعْطِهِ من الغنيمة إلَّا مقدارَ قيمةِ الفرس .

لأن له ولاية المبادلة بشرط النظر لا بالمحاباة الفاحشة .

باب ما يجب من السلب بالقتل ومالا يجب

ا ۱۱۲۱ - ولوقال الأميرُ : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبهُ . فبرز عِلْجٌ للقتال ، وخرج إليه مُسلمٌ فضربه ضربة أبانه (۱) عن فرسه وأخذ فرسه (۲) وجَرَّهُ إلى المسلمين حَبًّا ، فمات بعد أيَّام . وقد كان صاحب فراش أو لم يكن ، إلَّا أنه عُلم أنَّه مات من ضربته ، فلم السلبُ والفرسُ والسلاحُ من جملة السلب .

لأَدْه صار قاتلا له حين مات من ضربته . وفيا يجب على القاتل بالقتل لا فرق بين أن يموت المقتول بضربته فى الحال وبين أن يموت منها بعد مدة ، فكذلك فها يجب له بالقتل .

۱۱۲۲ ــ ويستوى إن كان مات قبل إحراز الغنيمة (٢) بدار الإسلام أو بعدها ، ما لم يقسم . فأمًّا إذا قسمت الغنايم أوبيعت والرجل حي بعد فإن سلبه يقسم في الغنيمة بين الغانمين .

لأَن سبب الاستحقاق فيه للقاتل لم يتم بعد وهو القتل . فإن تمام القتل لا يكون بدون الموت^(غ) ، والرجل حي بعد . وسبب ثبوت حق الغانمين

⁽۱) ق و رماه به عدت عب و رماه بها » ،

⁽۲) توله د واخذ فرسه ۲ سائط في هـ ۲ ب ۶ ق. ۰

⁽٣) ب، ك ق د القنسائم ، .

⁽٤) ق ، پ د القتــول » ه

قيه قديم وهو الاغتنام ، فيقسم بينهم . وبالقسمة يتعين الملك ، فمن ضرورته إبطال حق حكم التنفيل (ص٣٧٨) فيه . وبعد ما نقذ الحكم من الإمام بإبطال التنفيل فيه لا يستحقه بالتنفيل وإن تم السبب .

فإن قيل : لماذا لا تؤخر الغنيمة والبيع في السلب حتى ننظر إلى ماذا يؤول حال الرجل ؟

قلنا : لأن السبب الموجب للقسمة وهو الاغتنام قديم فيه ، فلا يؤخر الحكم الذي يثبت بتقرر سببه لأجل سبب موهوم .

ألا ترى أن المضروب نفسه يقسم فى الغنيمة ، فكيف لا يقسم سلبه؟ فإن قيل : لأنه ليس فى نفسه حق منتظر لأحد، فأما فى السلب فحق منتظر للقاتل ، فقد وجد سببه منه .

قلنا: قد بينا أن السبب لا يتم إلا بموت المضروب. ثم لا يتأخر قسمة الغنيمة لحق أقوى (١) من هذا ، وهو حق المالك القديم في المأسور ، فإنه حق ثابت لو جاء قبل القسمة أخذه بغير شيء . ثم لا تؤخر القسمة والبيع لحقه، فلأن لا يؤخرها ههنا لحق الضارب ، وهو غير ثابت في الحال ، كان أولى .

فإن قيل: فعل هذا ينبغى إذا مات المضروب بعدالقسمة أن يكون للفاتل حق أخذ السلب بالقيمة ، كما في المأسور إذا جاء الولى بعد القسمة .

قلنا: هناك الملك كان ثابتاً للمولى فى الأصل فيتمكن من أخذه بالقيمة على وجه الفداء لذلك الملك، وها هنا (٣) الملك للضارب فى السلب لم يكن ثابتاً قط. ليفديه بالقيمة، وإنما كان يثبت له الحق ابتداء بسبب التنفيل إن لو مات المضروب قبل القسمة، فأما بعد القسمة فلا يمكن إثبات حقه لا تعدام محله . فإنما وزان هذا من المأسور إن لو خرج الحربي بالعبد إلينا بأمان ثم أسلم ، أو باعه من مسلم . وهناك لا يثبت للمولى حتى الأخذ منه لانعدام محله ، فكذلك حكم السلب .

⁽۱) ق ۶ هـ ۵ هـ و اقـوي ۴ هـ (۲) پ ۵ وهنــا ۴ ه

۱۱۲۳ - وعلى هذا لو أنّ المسلم حين رُمى به عن فرسه اجترّه (۱) المشركون فذهبوا به حبًّا فلا شيء للضارب من فرسه وسلبه ما لم يعلم بموته (۱) من ضربته .

لأن تمام السبب به يكون ، فالاستحقاق يثبت له ابتداءً، فلا بد فيه من التيقن بالسبب ، ولا يكني وجوده ظاهرًا ، بمنزلة الشرط الذي تعلق به عتق أو طلاق ، فإنه ما لم يتيقن به لا ينزل الجزاء .

وإنَّما طريقُ معرفة ذلك أن يَشْهَدَ به عدلان من المسلمين .

لأن السلب باعتبار الظاهر غنيمة المسلمين. وإنما الحاجة إلى الاستحقاق عليهم . فلا يكون ذلك إلا ببينة تقوم من المسلمين على موته قبل القسمة .

1174 ـ فأمّا إذا مات المضروبُ بعد القسمة والبيع لم يكن للقاتل من السلب شيء ولو قامت البينة به .

لفوات المحل بنفوذ القسمة والبيع من الإمام فيه .

1170 - ولو كان قال: مَنْ قَتَلَ قتيلًا فله مثة درهم. فهذا والأول سواء ، إلا في خصلة واحدة: وهو أنه إذا بيع الغنايم ثم مات المضروب استحق المئة ها هنا ، ما لم يقسم الثمن. أما إذا قُسم الثمن أو قُيسمَتِ الغنيمة ثم مات المضروب فلا نفل له .

لأن محل حقم الفنيمة هاهنا . وبالبيع لا يفوت هذا المحل . فإن الثمن غنيمة باعتبار أنه قائم مقام البيع يقسم بين الغانجين . فأما بالقسمة يفوت محل حقمه فيبطل نفله . وفي الأول محل حقمه السلب ، وهو يفوت بالسلب . فإن الثمن ليس من السلب في شيء ، فني هذا يقع الفرق بينهما والله أعلم .

⁽۱) في هامتن ق و اجتروا به المتركون ¢ نسخة ٠

⁽۲) ق ، هـ د مـــوله » ،

باب من النفل لأهل النمة والعبيد والنساء وغيرهم

١١٢٦ ـ وإذا قال الأميرُ : مَنْ قَتَلَ قتيلا فله سلبه. فقتل ذمي. من كان يُقاتل مع المسلمين قتيلًا استحق سلبه.

لأن الإمام أُوجب السلب للقائل بلفظ. عام يتناول المسلم والذى . والعام كالنص في إثبات الحكم (ص ٧٢٩) في كل ما يتناوله .

١١٢٧ ــ ولو خَص الذمي بهذا استحقالسلب بالقتل ، فكذلك إذا تناوله اللفظ العام .

نة وهذا لأن الذى إذا قاتل معنا استحق الرضيخ^(۱) من الغنيمة كما يستحق للسلم السهم . ومن استحق الرضغ فهو شريك فى الغنيمة ، بمنزلة من يستحق السهم . ولهذا كان له أن يتناول من الطعام والعلف مقدار حاجته .

 ١١٢٨ ــ وكذلك لو قتل رجلً من التجار قتيلًا سواءً كان يقاتلُ قبل هذا أو كان لا يقاتل .

لأنه قاتل الآن، وبه يصير شريكاً في الغنيمة فيتناوله حكم التنفيل. ١١٢٩ ــ وكذلك لو قتلت امرأةً مسلمةً أو ذِميّةً قتيلًا.

⁽١) الرضخ الطاء ، وفي العديث : امرت له يرضخ (الصحاح) •

لأتها شريكة بما يستحق من الرضخ .

١١٣٠ – وكذلك لو قَتَلَ عبدٌ كان يُقاتل مع مولاه قبل هذا ، أو كان لا يُقاتل حتى الآن .

> لانه شريك بما يستحق من الرضخ فليستحقُّ السلبَ بالتنفيل ، ويكون ذلك لمولاه .

> > لأنه كسب عبده.

إِلَّا أَن يكون الأَميرُ خص فقال: مَنْ قتل من الأَحوار قتيلًا، أَو قال: مَنْ قتل من المسلمين قتيلًا، فحينثذيبني (١) الأَمْرُ على تخصيصه لأن الاستحقاق بإيجابه. فكما يُخبر عموم كلامه يعتبر خصوصه.

١١٣١ - وإذا لم يستحقّ اللميُّ السلبَ عند التخصيص يُرضخ له من الغنيمة على قدرِ ما يرى الإمامُ .

لأنه تبع للمسلمين ، ومن يكون تبعاً فى القتال يستحق الرضخ دون السهم ، كالعبيد والنساء .

وهذا لأنه لا بد من أن يعطى شيئاً ليكون ذلك تحريضاً له على الخروج. ولا وجه للتسوية بين التبع والمتبوع . ولهذا أعطيناه الرضخ ، زلا يزاد رضخه إن كان فارساً على سهم فارس من المسلمين ، وإن كان راجلا على سهم راجل منهم . لأنه لا يكون ذمي أبداً إلا وفي المسلمين من هو أعظم غناء منه . فإذا كان لا يزاد للمسلم العظم الغناء على السهم فكيف يزاد للذي ؟

⁽۱) ب د پیسکون ۵ .

وظاهر ما يقول فى الكتاب يدل على أنه يجوز أن يبلغ برضخه سهم المسلم إذا كان عظيم الفناء . والصحيح أنه لا يبلغ به أيضاً ولكن ينقص بقدر ما يراه الإمام كما لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر .

فإن قيل : أليس فى التنفيل العام يسوّى بينهما فى السلب ، وربما يكون سلب قتيل الذى أكثر قيمة من سهم المسلم فلماذا لا يجوز أن يسوى بينهما أو يفضّل الذى فما يرضخ له ؟

قلنا : لأن استحقاق السلب بعد التنفيل إما أن يكون بالقتل أو بالإبجاب من الإمام . ولا تفاوت بينهما في ذلك . بخلاف استحقاق الغنيمة فإنه باعتبار معنى الكرامة .

ألا ترى أن فى الاستحقاق بالتنفيل يسوّى بين الفارس والراجل، وذلك لا يدل() على أنه يجوز التسوية بينهما فى استحقاق الغنيمة .

11٣٧ - ولو كان الأميرُ قال: مَنْ قَتلَ قتيلا فله سلبه. فسمع ذلك بعضُ الناس دون البعص. ثم قتل رجلٌ قتيلًا فله سلبه، وإن لم يسمع مقالة الإمام (٢).

لأنه ليس فى وسع الإمام إساع كل واحد منهم . وإنما فى وسعه أن يجعل الخطاب, شائماً (٣) وقد فعل . فيكون هذا كالواصل إلى كل من تناوله الخطاب حكماً .

ألا ترى أنْ أبا قتادة رضى الله عنه كان قتل قتيلا يوم خُنين قبل أن يسمع التنفيل ، ثم أعطاه رسول الله عليه السلام سلبه على ما روينا .

ولأن سماع الخطاب إنما يشترط لدفع الضرر عن المخاطب وفي هذا محض منفعة له .

⁽۱) ئى هامش ق و ولا پدل ذلك ، نسخة حسيرى » ،

⁽٢) في حافية ق ﴿ مقالته ، نسبخة ٥ ،

⁽۳) فوق اتخلمة في ق « سابقا ، تسخة » ،

١١٣٣ ــ وعلى هذا لو بعث سريّة وقال لأميرهم . لكم نفلُ الربع فإنّ إغلام أميرهم كإعلام جماعتهم .

۱۱۳۵ – وكذلك لو سمع بعضهم دون بعض فإن لم يسمع
 أُحدُّ منهم ولا من غيرهم لم يكن له نفل .

لأن المقصود بالتنفيل التحريض على القتال. ولا يحصل هذا إذا لم يسمع كلامه أحد. فهو نظير ما لو تفكر (ص ٧٣٠) هذا فى نفسه ولم يتكلم به. فأما إذا سمع أميرهم أو بعضهم فقد حمل القصود وهو التحريض.

يوضحه أنَّ كلامَ الأَمير يفشو إذا سمعه بعض الناس عادة . لأَن السامع يبلغ من لم يسمع كما قال عليه السلام (ألا فليبلغ الشاهدالغايب) . وأَما ما لم بسمع منه أَحد فلا يتصور أن يفشو، فلا يكون ذلك منه إشاعة الخطاب .

1970 - ولو قال فى أهل عسكره (1): قد جعلت لهذه السرية نفى القياس لا نفل لهم. لأن القصود وهو التحريض لا يحصل إذا لم يسمعه أحد منهم . فتكلّمه بذلك مع أهل السكر وتكلمه به مع عياله ليلا أو فىنفسه وحده سواء فيا هو المقصود بالتنفيل .

وفي الاستحسان لهم النفل.

لما بينا أن ما يتكلم به الإمام فى أهل عسكره فإنه يفشو. أو كأنه أمرهم بتبليغ أهل السرية به دلالة . وليس فى إثبات هذا الحكم فى حقهم قبل التبليغ إضرارهم ، وإن كان الأولى التبليغ لهم ليم منى التحريض. يوضحه أن أصحاب

⁽۱) پ د لامييل مييکره ۹ ه

السرية قد يكونون قوماً لا يخاطبهم الإمام بنفسه عادة . ومن عادة الملوك أنهم يتكلمون بين يدى خواصهم بما يريدون أن يظهر⁽¹⁾ للعامة ، فبهذا الطريق يصير هذا ^(۲) منه بمنزلة إشاحة الخطاب والأمر إياهم بالتبليغ .

١١٣٦ ــ ولو قال الأُميرُ : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه . ثم لحقهم مددً من المسلمين ، فقتل رجلٌ من المسلمين منهم قتيلًا ، كان له سلبه .

لأَن المدد فى استحقاق الشركة فى الغنيمة يكون كالحاضر وقت التنفيل، فله سلب قتيله ، علم بمقالة الأَمير أو لم يعلم .

١١٣٧ - ولو كان جاءَ مع المدد أميرٌ آخرُ وعُزل الأَميرُ الأَوّلُ ، بطل التنفيل فيما يَسْتَقْبِلُونَ .

لأن صحة تنفيله باعتبار ولايته، وقد زالت ولايته بالعزل. والعارض قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن بأصل السبب.

11٣٨ - ولو كان معزولًا حين نفل لم يُعتبر تنفيله. فكذلك إذا صار معزولًا بعد التنفيل قبل القتل، أو بعد بعث السرية قبل إصابة الغنائم. فقمًا إذا أصابُوا الغنائم قبل أن يصير الأول معزولًا فلهم النفل من ذلك.

لأن المقصود قد تم بالتنفيل قبل العزل .

١١٣٩ - ثم إذا كان الأميرُ الأُوّلُ قد أخبر بأنّ الأمير الثاني قادمُ

⁽۱) ق د یظیروا » وقی هامشها د یظهر ، تسبقهٔ حمسیری » ،

⁽٢) هـ و فهذا الطريق تظير مثأ ۽ خطأ ،

بعزله فما دام بالبعد من (١) معسكره لايصير هومعزولًا . فإذا صار قريبًا من المعسكر بحيث يُغيث أهل العسكر إنْ طلبوا منه فإنه يصير معزولًا ويبطل نفل الأول .

لأنه لما قرب منهم فكأنّه خالطهم . وهذا لأنّه بعد ما بعث الخليفة الثاثى بعزل الأول . إنمّا لا ينعزل الأول ما لم يقرب منهم ، لحاجة أهل العسكر إلى من يدبر أمورهم . والثانى عاجز عن ذلك لبعده عنه . فإذا قرب منهم فقد ارتفع هذا المنى .

1180 - ولو لم يقدم عليهم أميرٌ آخر ، ولكن مات أميرُهم فأمروا عليهم أميرًا آخر ، وكان الأوّل قد نفل لهم ، لم يبطل حكم تنفيله .

لأَن الثانى خليفة الأَول قائم مقامه ولا يبطل شيءٌ مما صنعه الأَول .

إلا أَن يبطل ذلك الأَميرُ الثانى . فإن أَبطله بعلم المخاطبين بطل . لأنه بمنزلة الأول . ولو أبطل الأول ذلك بعلمهم بطل . فكذلك الثاني .

١١٤١ – ولو كان الخليفة قال لهم: إن مات أمير كم أو قُتل
 فأميركم فلان . فهذا صحيح .

لأَّنه تعليق الاطلاق بالشرط . فيصبحُ ، كالعتق والطلاق .

والأَصل فيه ما روى أَن النبي عليه السلام قال يوم مؤتة . إِن قُتل زيد فجعفر أميركم ، وإِن قتل جعفر فابن رواحة أميركم . الحديث .

⁽¹⁾ ب د مسم 4 ه

ثم فى هذا الفصل إذا مات الأول بطل تنفيك : لأن الثانى (ص ٣٣١) نائب الخليفة يتقليده من جهته ، فكأنه قلده (١) ابتداء بعد (٢) موت الأول ، بخلاف ما سبق . وهذا لأن التنفيل رأى رآه الأول. وحكم رأيه ينقطع برأى فوق رأيه ، وهو تقليد الخليفة للثانى .

فلّما فى الفصل الأول فلم يعترض على رأيه رأى فوقه ، إعا نظرالجند له ولأنفسهم فى نصب خليفة . فيبتى حكم رأيه باعتبار خليفته ، كما لو استخلف هو بنفسه .

أَلا ترى أَن فى الاستخلاف فىالصلاة لا فرق بين أن يفعله الإِمام الأَول وبين أن يفعله القوم . فهذا مثله .

1187 - ولو قال لأهل العسكر: مَنْ قتل منكم قتيلًا فله سلبه ثم لحق بهم مددً أو تجارً أو قومٌ أسلموا من أهل الحرب. فقتل رجلً منهم قتيلًا، ففي القياس لا يستحق السلب.

لأنه خص الحاضرين بالخطاب بقوله : (منكم) بخلاف ما سبق ، فقد هم الخطاب هناك بقوله : من قتل قتيلا . وذلك يشناولالحاضر ومن يحضر .

وفى الاستحسان له السلب .

لأنه ما قصد الحاضرين لأُعيانهم ، بل لتحريضهم على القتال وفي هذا المغنى من يحضر ومن حضر سوائد .

ألا ترى أنَّ اللين لحقوا بهم شركاؤهم فيا أصابوا قبل ذلك إذا قاتلو. وجعلوا كالحاضرين وقت الإصابة، فكذلك هم شركاؤهم فى حكم التنفيل، وجعلوا كالحاضرين وقت التنفيل.

⁽۱) في هامڻن ق د خلقه ، نسيخة ۽ ء

⁽۱) ق ۵ من بعبد ۵ ه

112٣ ــ ولو كان فى العسكر قومٌ مستأمنون ، فإن كانوا دخلوا بإذن الإمام فهم بمنزلة أهلِ الذمَّةِ فى استحقاق الرضخ واستحقاق النفل إذا قاتلوا .

١١٤٤ – وإن كانوا دخلوا بغير إذن الإمام فلا شيء لهم مما يصيبون من السلب ولا من غيره ، بل ذلك كلُّه للمسلمين .

لأن هذا الاستحقاق من المرافق الشرعية لمن هو من أهل دارنا . فلا يشبت في حق من ليس من أهل دارنا ، إلا أن يكون الإمام استمان بهم، فباستعانته . يما يلحقون(١) بمن هو من أهل دارنا حكماً .

ونظيره الركاز والمعدن . فإن المستأمن إذا استخرج ذلك من (٢) دارنا بغير إذن الإمام أخذ كله منه ، وإن استخرجه بإذن الإمام فهو بمنزلة الذمى يخمس ما أصاب والباقى له .

1180 - ولو أن قوماً من المسلمين دخلوا دارَ حرب غيرَ دارهم ، على إثر جيشٍ من المسلمين ، وكانوا أهلَ منعة ، فأَصَّالُبوا غنائم، وأصاب المسلمون أيضاً غنائم ، ثم خرجُوا ، فما أصاب المسلمون يخمس ، والباقى بينهم على سهام الغنيمة .

وما أصاب المستأمنون فهو لهم لا خمس فيه .

لأَن إصابتهم لذلك لم تكن على وجه إعزاز الدين. وإنما يخمس المصاب إذا أُصيب بأُشرف الجهات. وهذا لا يتحقق في مصاب المسلمين دون مصاب

⁽۱) هـ د يلتحقيسون ۽ ء

⁽۲) هـ د قي ∋ .

المستأمنين . وإنما كان ذلك منهم اكتساباً محضاً ، فيسلم لهم كسبهم . بخلاف ما سبقه ، فالإصابة هناك كانت بمنعة المسلمين ، لأن المستأمنين إنما قاتلوا تحت رايتهم ، والاستعانة بهم بمنزلة الاستعانة بالكلاب ، فلهذا خمس جميع المصاب .

١١٤٦ - ولو كان الذين فعلوا ذلك قَوْمٌ من أهلِ الذَّمَّة ، لهم منّعَةُ جَمْع ِما أصاب الفريقان. أخرج خمسةُ ، والباقى غنيمة بينهم جميعاً

لأَنْ أَهِلِ اللَّمة من أَهل دارتا ، فإنما يقاتلون للذب عن دار الإسلام .

ألا ترى أنه يجب علينا نصرة أهل اللمة إن قهروا إن قوينا (١) على نصرتهم . وليس علينا ذلك في حق المستأمنين بعد ما دخلوا دار الحرب .

يوضحه أنَّ أهل الله تبع للمسلمين في السكنى حين صاروا من أهل دارنا ، فيكونون تبماً للمسلمين فيا يصيبون في دار الحرب أيضاً . وقد تم الإحراز بالكلّ . فلهذا يخمس جميع المصاب . فأما المستأمنون لا يكونون تبما للمسلمين (ص ٧٣٧) في السكنى حتى يتمكنوا من الرجوع إلى دار الحرب فكلك في الإصابة .

١١٤٧ ــ ولو أن حربيًا فى دار الحرب أخذ مالًا من مالهم ، ثم
 استأمن إلى أهل العسكر ، فله ما جاء به .

لأنه بنفس الأَّحد ملك المأخود لا بقوة المسلمين فالتحق بسائر أمواله .

ِ وكذلك لو أسلم بعد الأَعد وصار ذميًّا وخرج إلى دارنا مع العسكر فذلك المال له .

⁽۱) هـ د وتوينسسا ۲ ه

لأنه ما أصاب بقوة المسلمين، فلا يشبت حقهم فيه . وروى أن المغيرة ابن شعبة رضى الله عنه كان فعل ذلك فإنه قتل الذين صحبوه في السفر وأتحل أموالهم وجاء إلى المدينة وأسلم، فلم يخمس رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك المال . ولم يأخذ منه شيئاً .

وروى أَنه⁽¹⁾ قال له: أما إسلامك فمقبول، وأما مالك فمال غ**در** لا حاجة لنا فيه .

وإنما قال ذلك لأنه كان غدر بهم . ولذلك قصة معروفة .

١١٤٨ ــ ولو كان أسلم قبل إصابةِ المالِ ثم قتل بعضَهم وأخذ مَالَه ولحق به العسكرُ فهو غنيمة بينه وبين أهل العسكر . آ

لأَنه أصابه بقوة المسلمين . وقد تم الإحراز بمنعة المسلمين .

1189 ــ ولو فعل ذلك أحدُّ من أهل العسكر سواه (٢٠ كان الحكم فيه هذا، فكذلك إذا فعله الذى أسلم منهم . وكذلك لو خرج فصار ذمة للمسلمين ثم رجع فأصاب ذلك.

لأَنه لما صار ذمّةً للمسلمين فهو بمنزلة الذمى الداخل مع الجيش من **دار** الإسلام وإنما تمكن من هذا المال بقرة السلمين .

110٠ ــ وكذلك لو استأمن إلى أهل العسكر ثم عاد بإذن الأمير وفعل ذلك .

لما بينا أنه بعد إذن الأمير عنزلة الذمي فها يعيب .

⁽۱) هـ ، ق و روى منه صلى الله عليه وسلم أنه . . ٥ .

⁽۲) هه ۵ سينواه » خطأ ه

١١٥١ ـ ولو فعل بغير إذن الأمير كان ذلك لأهل العسكر إذا كان المستأمن غير أهل تلك الدار .

لأَنه بمنزلة مستـأمن دخل مع العسكر من دار الإسلام .

وهذا لأنه لا منعة له ، فإنّما أصاب ذلك بقوة السلمين . فيكون لهم . بخلاف ما إذا كان المستأمنون أهل منعة .

1107 - ولو أنَّ العسكر أسروا الأُسراء (١) من العدوَّ ، فقال الأَميرُ ، مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه . فقتل أسيرُ رجلًا من العدوّ ، فسلبُهُ من الغنيمة إنْ لم يقسم الأَميرُ الأُسراء ، وإن كان قسمهم أو باعهم فالسلب لمولى القاتل .

لأن بالقسمة صار عبدًا له . وسلب فتيله كسبيه .فأما قبل القسمة فالأسير من الغنيمة . فسلب قتيله يكون من الغنيمة أيضاً . والله أعلم .

⁽ا) به ۵ آمستهرا ۲ ه

باب من الشركة في النفل

وما يۇخد(١) بىحساب

١١٥٣ - وإذا^(٢) قال الأَميرُ : مَنْ أَصابِ أَسيرًا فهو له. فأَصاب رجلُ أَسيرين أَو ثلاثة فهم له .

لأَن صيغة كلامه عامة (٣) في المصيب والمصاب جميعاً .

١١٥٤ ــ وكذلك لوقال : إنْ أصاب إنسانٌ منكم أسيرًا فهو له .

لأنه صرّح بما يدل على التعميم في المصيب والمصاب . وفي مثله لا فوق بين حرف الشرط وحرف⁽¹⁾ من ، وقوله إنسان . لما لم يصمد^(ه) عيناً به كان للجيش ، حتى إذا أصاب جماعة أسيرًا واحدًا فهو لهم باعتبار هذا المغي .

١١٥٥ ـ ولو قال : مَنْ أصابَ منكم عشرة أرؤس فهم له .
 فأصاب رجلٌ منهم عشرين رأساً فهم له كلهم .

للتصريح بما يوجب التعميم . وهذا كله بمنزلة قوله: من أصاب شيئاً فهو له .

⁽۱) هـ ۹ فيما تأخــــــ ۹ ،

⁽۲) پ ، ها د وليسو » ، (۳) ها د ميسام » ،

ای د وکلینه ه .

وه) في حاشية عد 2 السماد العقد ، من باب طلب ، الأرب ؛ ،

١١٥٦ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب عشرةَ أَروْسٍ فله عشرهم . فأَصاب رجلٌ عشرين فله عشر ما أَصاب .

وذلك رأسان . (ص٢٣٣) .

۱۱۵۷ ــ وكذلك لو قال : مَنْ أَصاب عشرةَ أَروْس فله رأْس . منهم، ثم أَصاب رجلٌ عشرين فله رأْسان . وإن أَصاب عشرة فله رأْسٌ وإنما يعطى الوسط. مما أَصاب ، لا يُعطى أَرفعهم ولا أَخسَهم .

لأَن الأَمير أوجب له ذلك بإزاء منفعة المسلمين بعمله ، وذلك التسعة التي تبتى لهم . وتسمية الرأس مطلقاً بمقابلة ما ليس بمال ينصرف إلى الوسط. . كما فى الخلع والصلح عن دم العمد .

ولأن الإمام مأمور بالنظر له وللمسلمين ، وفى إعطاء أرفعهم إياه ترك النظر للمسلمين . وفى إعطاء⁽¹⁾ الأخص ترك النظر له : فيعطيه الوسط. ليعتدل النظر . وخير الأمور أوساطها .

الم ١١٥٨ ـ وإن أصاب خمسة أرؤس أعطى نصف واحد من أوساطها (٢) اعتبارًا للبعض بالكلّ .

فإن قيل: الإمام شرط لا ستحقاقه المجىء بعشرة أرؤس والشرط لاينقمم على المشروط باعتبار الأَجزاء ، فإذا أَتى بما دون العشرة ينبغى أَن لا يستحق شيئاً .

قلنا : لا كذلك ، ولكنه أوجب له ذلك بمقابلة منفعة المسلمين بعمله ، فبقدر ما يحصل من المنفعة للمسلمين يعطيه من المسمى .

⁽۱) مد ع ک ع من د او شاطهم ع ه

وهذا لأن المقصود من التنفيل (١) التحريض على الأعذ والأسر . وهذا المقصود لا يحصل إذا اعتبرنا الشرط (٢) صورة ، لأنه إذا تمكن من أخذ تسعة فعلم أنه لا يستحق شيئاً لو جاء بهم لم يرغب فى ذلك ، لأنه يحتاج إلى معالجة ومؤنة . فإذا علم أن نصيبه فيه محتصيب سائر الغانمين قلّ ما يرغب فى التزام ذلك . فإنما تمام مغى التحريض فى اعتبار ما قلنا أنه يستحق بقدر ما جاء به .

أرأيت لو قال: مَنْ قتل منكم عشرة فله عشر أسلابهم . فقتل تسعة ، أما كان يستحق المستى بحساب ما قتل ؟ فكلُّ أحد يعلم أنه لم يكن مقصود الإمام اشتراط العشرة ، لأن الواحد قل ما يتمكن من قتل عشرة منهم أو أخذ (٣) عشرة أرؤم (٤) .

١١٥٩ أصاب رجلان عشرة أرؤس فلهما واحد من أوساطهم .

لأَن تمام المنفعة المشروطة للمسلمين كان جِما . فالمسمى يكون مشتركاً بينهما أيضاً .

١١٦٠ ـ ولو قال لرجل من أهل العسكر : إنْ أصبت رأساً
 فهو لك . فأصاب رأسين لم يكن له إلا واحدٌ منهما .

لأَنه أخرج الكلام مخرج الخصوص فى المصيب والمصاب ، فينتنى معنى العموم عنه فيهما (٠٠) .

⁽۱) ما د بالتنقيق ٢٠٠

⁽۲) هـ د امتير بالشرط ۵ •

⁽۲) د « آمید » خطأ ، (۵) د « رأسینا » ،

⁽⁴⁾ ها ۵ عنهمسا ۴ ه (۵) ها ۵ عنهمسا ۴ ه

ثم إِنْ أَصَابَهُما على الترتيب فله أوّلهما ، وإن أصابهما معاً فله أن يختار أفضلهما .

لأَّنه لو لم يصب إلا الأَفضل كان سالماً له . فلا يحرم ذلك بإصابة آخر معه

١١٦١ – ولوقال: إن أصبت عشرة أرؤس فلك منهم رأس .
 فأصاب عشرين ، لم يكن له إلا رأس واحد .

لاعتبار معنى الخصوص فى كلامه .

الأولى ، من أوساطهم ، وإن أصابهم معاً فله واحدً من العشرة الأولى ، من أوساطهم ، وإن أصابهم معاً فله واحدُ من أوساطهم .

فإن قبل: لماذا لم يكن له أن يختار الأفضل هنا كما في المسألة المتقدمة ؟ قلنا : لأن هناك ما شرط عليه منفعة المسلمين بمقابلة ما أوجب له . وهنا قد شرط ذلك عليه حين سمى له جزاء مما يأتى به . فلهذا يعتبر الوسط. ها هنا .

1177 - وإن أصاب خمسةً فله نصفُ رأْسٍ من أوساطهم . اعتبارًا للبعض بالكل، وتحقيقاً لمراعاة معنى التحريض .

1178 ــ ولو قال لعشرة من العسكر: إن أصبتم عشرةَ أرؤسِ فلكم منها رأس. فهذا وقولُه للواحد سواءُ (ص٢٣٤) في جميع ما ذكرنا.

لأنه لما جمع بينهم في ذكر الإصابة فقد خصهم، والتخصيص في المصيب يدل على التخصيص في المصاب، لكونه مبنياً عليه . ١٦٦٥ ولو قال لعشرة: إن أصاب رجلٌ منكم عشرة أرؤس فله
 منها واحدٌ . فأصاب رجلٌ عشرين رأساً فله رأسان من أوساطهم .

لأنه أفرد كل واحد بالإصابة وجعل خطابه عاماً فيهم . فتعميم الخطاب فى المصيدين يشبت حكم العموم فى المصاب . كما لوخاطب به جميع أهل العسكر . ألا ترى أنَّ هنا لو أصاب كل رجل منهم عشرة أرؤس كان لكل رجل منهم رأس مما أصاب ؟ فكذلك إذا أصاب المئة واحد منهم يكون له عشرة أرؤس .

١١٦٦ ـ ولو قال لرجل وَاحد . ما أُصبتَ من عشرةِ أَروْسِ فلك منهم واحدً . فأُصاب عشرين ً. فله رأْسان من أوساطهم .

لأن كلمة «ما» توجب العموم ، ولا يمكن إثبات العموم به فى المصيب . لأنه خصّ الواحد به. فأثبتنا بالعموم به فى المصاب ، بخلاف قوله إن أصبت . لأنه ليس فى كلامه ما يوجب العدوم صورة ولا منى .

١١٦٧ ــ ولو قال لرجلٍ من أهل العسكر: يافلان! إنْ قتلت هذا الذى برز من المشركين فلك سلبه . فسمع ذلك رجلٌ آخر من المسلمين ، فبرز للمشرك وقتله ، لم يكن له سلبه .

لأَن الأَمير خص به من خاطبه ، والاستحقاق باعتبار تنفيله .

والتنفيل قابل للتخصيص ، فيجعل في حق غيره كأن التنفيل لم يوجد أصلا .

١١٦٨ ـ فلو قتله المخاطب بالتنفيل مع مسلم آخر كان للمخاطب
 نصف السلب والنصف الآخر في الغنيمة .

لأن كل واحد منهما قتل نصفه ، والبعض يعتبر بالكل في حق كل واحد من القاتلين .

بأب من النفل(١)المجهول

١١٧٩ – ولو قال الأميرُ : مَنْ جاء منكم بشيء فله منه طائفةً . فجاء رجلٌ بمتاع أو ثياب أو برؤوس ، فذلك إلى الأمير يعطيه من ذلك بقدر ما يرى ، على وجه النظر منه لن جاء به ولأهل العسكر .

لأنّه عبر عما يأتى به بناعم ما يكون من أمياء الموجودات، وهو اسم الشيء ، فيتناول كل ما يأتى به . وقد أوجب له طائفة من ذلك . وذلك اسم لجزء مجهول . إلا أن هذه الجهالة لا تمنع صحة الإيجاب فيا كان مبنياً على التوسع ، وبعد صحة الإيجاب البيان إلى الموجب أولى مَنْ يقوم مقامه . والموجب الإمام هنا . وهو مأمور بالنظر للكل . فينبغى أن يبين على وجه يراعى النظر فيه ، ويكون ذلك البيان مقبولاً منه بمنزلة من أوصى الإنسان بطائفة من ماله ، فإن الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء ، الأنه قائم مقام الموجب . فإن لم يكن له وارث فميرائه للمسلمين . ويكون ذلك إلى الإمام يعطيه ما يشاء على وجه النظر له وللمسلمين .

١١٨٠ - ولو قال: مَنْ جاء بشيء فله منه شيء ، أو له منه قليلً أويسيرٌ. فهو على قياس ما سبق. إلا أنه لا ينبغي للأمير هنا أن يُبلغ ما تُعطيه نصيفَ ما حاء يه .

⁽۱) ق ﴿ التنفيسل ، ،

لأنه أوجب له يسيرًا ثما جاء به أو قليلا ، أو شيئًا منكرًا . وذلك دليل القلة أيضًا ، والقلة والكثرة من الأساء المشتركة إنما تظهر بالمقاتلة . فالقليل من الشيء دون نصفه . حتى إذا قوبل بما بتي منه كان ما بتي أكثر .

١١٧١ - ولو قال: مَنْ جاء بشيء فله منه جزء، فذلك إلى الأمير أيضاً. إلا أنّه لا يزيدُه على النصف هنا، وله أن يبلغ به النصف.

لأَن أَدنى ما يكون جزء من جزءين وذلك النصف.

١١٧٢ – ولو قال : بعضُه . فهو ممنزلة قولهِ : وله طائفةً .

لأَن الأَقلُ والأَكثر (ص ٢٣٥) يكون بعضَ الشيء وطائفة منه . فليس ف اللفظ ما يدل على شيء من ذلك . فلهذا كان الرأى فيه إلى الإمام .

١١٧٣ – ولو قال: مَنْ جاء بشيء فله منه سهم . فني قياس
 قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعطيه سدس ما جاء به .

لأن السهم عنده عبارة عن السدس، حتى قال: إذا أوصى رجلٌ لرجل بسهم من ماله لهم ينقص حقه عن السدس. وذلك مروى عن ابن مسمود رضى الله عنه .

فأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله فى الوصية : له سهم كسهام أحد الورثة . وهو قول شريح رحمه الله . وقد بينا هذا فى الوصايا . وهنا على قياس قولهم إذا قال فله سهم يعطيه قدر ما يرى بعد أن لا يزيده على النصف، عنزلة الجزء ، لأن الأدنى سهم من سهمين ، كجزه من جزئين .

١١٧٤ - وإن قال: فله سَهْمُ رَجُلِ من القوم ، كان له مقدارً
 سهم راجل . وإن كان فى القوم فُرْسان ورجّالة .

لأنه لا يعطى إلا القدر المتيقَّن ، وهو الأَقلُّ ، بمنزلة ما لو أُوصى بسهم من ماله وقد ترك خمسة بنين وخمس بنات ، فإنه يكون للموصى له سهم كسهم إحدى البنات حتى تكون القسمة من ستة عشر سهماً . ولا يعطى إلا الأقل لكونه متيقناً به ، فكذلك هنا .

ثم فى جميع ِ هذا إذا أُخذ نفله فالباقى بينه وبين أهل العسكر على سهام ِ الغنيمة . ولا يحرم سهمه باعتبار ما أُوجب له من النفل .

فإن قيل: فإذا كان هو شريكاً بسهمه فيا يأتى به كيف يستحق النفل ؟ قلنا : هذا إنما يمتنع إذا كان النفل عوضاً ، والغازى فيا ينكى ع (١) قى العدو لا يستحق عوضاً بالشرط ، وإنما يستحق ذلك بطريق التنفيل للتحريض ثم هو شريك القوم فيا بق باعتبار مغى الكرامة .

١١٧٥ – ولوقال: مَنْ جاء بألف درهم فله ألفا درهم . فجاء
 رجلٌ بما قال لم يكن له غيرُ ما جاء به .

لأن معنى التحريض والنظر متمين (٢) في إيجاب جميع ما يأتي به له أو بعضه . فأما الزيادة على ذلك فليس فيه من معنى التحريض شيء فلايستحق.

1177 - وكذلك هذا فى كل ما يشترط. عليه المجيءُ به مما لا مقصود فيه سوى العالية كالدنانير والوصفاء والأَفراس وما أشبه ذلك .

⁽۱) هامش ق « أي يؤثر فيه تأثيراً مظيماً ، حصيري » ،

⁽۱) ب ، پنیسن ۽ ،

فإنه إذا كان قيمة ما جاء به دون ما أوجب له لم يستحق إلابقدر قيمة ما جاء به .

۱۱۷۷ ــ ولو قال : مَنْ جاء بأسير فهو له وخمس مئة درهم .
 فهذا صحيح وبُعطى الخمس مئة نما يغنمون بعد هذا .

بخلاف ما سبق، لأن القصود هنا النكاية فى العدو بأسر المبارزين منهم، وفيا تقدم لا مقصود سوى المالية .

ألا ترى أنه لو قال: من جاء ببطريق فهو له وألف دينار ؟ أو قال: من جاء بالملك فهو له وعشرون رأساً. فجاء به رجل استحق من الفنيمة ما سمى له ، وإن كان أكثر ثما جاء ، لحصول معنى النكاية بفعله .

أَلا ترى لو قال من قتل الملك فله عشرة آلاف دينار ، فقتله رجلٌ أعطى ذلك ، وإن لم يحصل للمسلمين بقتله شيءُ من المال ؟

۱۱۷۸ ــ ولو نظر إلى مُشرك على سور الحصن يُقاتل ، فقال : مَنْ صعد السور فأُخذه فهو له وخمس مئة درهم . ففعل ذلك رجلً استحق ما سُمّى له .

لأَن المقصود النكاية في العدو بفعله وقد حصل.

11۷۹ ــ فإن وقع الرجلُ من فوق السّور إلى الأرض خارجاً من الحصن فى موقع يمتنع^(١)فيه من المسلمين ، فأُخذه رجلٌ من المسلمين أو قتله لم يكن له شيءً .

⁽۱) قال المطق على هـ « كالما في النسخ ، والظاهر لا يعتنع كما يدل عليه الشرح » .

لأن الأمير أوجب له ذلك إذا صعد السور فأخذه وقتله . وفي ذلك من النكاية في العدو ما لا يحصل إذا قتله بعد ما وقع على الأرض خارجاً من الحصن. أرأيت أو وقع وسط. (١) المسلمين حيث لا يمتنع منهم فقتله رجل أكان يستحق شبئاً ؟

١١٨٠ ــ ولو وقع فى داخل الحصن فصعد إليه رجلٌ فأُخذه أو قتله استحق النفل .

لأَنه أَتَى بالمشروط عليه وزيادة . فالصعود والنزول إلى داخل الحصن فى النكاية فيهم وفى إظهار الجلادة من المسلم فوق مجرد الصعود .

11A1 - ولوكان على السور على حاله فطعنه حتى رمى به إلى المسلمين في موضع بمتنع فيه من المسلمين ، ثم أخذه فقتله كان له النفل لأنه أتى بالمشروط عليه معى ، فإنه سقط من الحصن بفعله ، فكان هذا والصعود إليه قريباً من السواء .

ألا ترى أنه لو توهقه (٣) حتى جرده فألقاه من السور ثم قتله فإنه يستحق نفله ؟

11۸٧ - ولو كان الأميرُ قال: مَنْ أخذه فهو له. ولم يذكر صعودًا إليه. فوقع من السور خارجاً من الحصن. فإن كان في موضع يمتنع فيه عن المسلمين فأخذه رجل كان له. وإلا فهو في المسلمين.

⁽۱) ق د في وسيط » .

 ⁽٣) في حكس ق « توهته چمل الوهق في منته واعلته بها ، وهو الحبـــل اللي في طرفيه انشوط عطرح في اعتاق الدواب حتى تؤشف ، مغرب » .

لأنه إذا وقع فى موضع لا يمتنع فيه من المسلمين فقد صار مأخوذًا بجماعتهم فلا يعتبر فيه فعل الآخذ بعد ذلك . وإذا كان فى موضع يمتنع فيه فإنما صار مأخوذًا بالأخذ فيكون له .

١١٨٣ – لو قال : مَنْ صعد الحصنَ ثم نزل عليهم فله خمس مثة
 درهم . ففعل ذلك رجلٌ استحق النفل .

لحصول النكاية .

وإن صعد فلم يستطع أن ينزل فرجع لم يكن له من النفل شيءً . لأن ما أنى به دون المشروط عليه في النكاية .

١١٨٤ – ولو كان المسلمون على ثلمة فى الحصن فقال الأميرُ :
 مَنْ دخل فيها فله عشرةُ دنانير . فلخل رجل ولم يقتل أحدًا
 أخذ الدنانير .

لأَنه أَتَى بما كان مشروطاً عليه . والمقصود النكاية فيهم ، وقد حصل .

١١٨٥ - وإن دخل من ثلمة أخرى أو صعد حائطاً فنزل عليهم ، فإن كان فعل ذلك من موضع مثل هذا الموضع أو أشد فيا يرجع إلى جُراة والداخل والنكاية فيهم والمنفعة للمسلمين فله نفله .

لأَنه أتى بالمشروط معنى وزيادة .

١١٨٦ – وإن كان ذلك الموضع أيسر فى الدخول من هذا الموضع أو أشد ، إلا أنه أقل منفعة للمسلمين لم يكن له النفل .

وهو الأَصل فيا ذكر إلى آخر الباب :

11۸۷ - أنه متى أتى بما هو أقل من المشروط.عليه فيما يرجع إلى المقصود لا يستحق شيئاً. وإن كان مثله أو فوقه يستحق مقدار ما سُمّى له ، حتى إذا قال من جاء بألف درهم جياد فله منها مثة فجاء بألف غلة لم يكن له شيء .

لأَّن المقصود هنا منفعة المال ، وما جاء به دون المشروط عليه .

١١٨٨ ــ ولو قال : مَنْ جاءَ بـأَلف عَلة فله منها مثة فجاء بـأَلفٍ جيادٍ أخذ منها مئة غلة .

لأَنه جاء بـأنفع من المشروط عليه .

ولكن لايستحق إلا المستّى .

لأن الاستحقاق باعتبار التسمية .

١١٨٩ ـــولو قال : مَنْ جاء بـأَلفٍ جيادٍ فهي (١) له. فجاء بـأَلفِ غلة كانت له .

لأَنه ما شرط للمسلمين عليه منفعة ها هنا . فإنما يحتبر الصفة فيا جاء به لأَجل منفعة المسلمين . فإذا كان المشروط له بعض ما جاء به اعتبر معنى المنفعة. فإذا كان جميم ما جاء به فلا معتبر بالصفة فيه .

⁽۱) هـ د تهــــو ۲ ه

119 - ولو قال : مَنْ جاء بأَلْفِ غلة فهي له فجاء بأَلف نقد بيت المال كان له أَلف غلة .

لأَن الاستحقاق باعتبار التسمية وهو ما أُوجبه له أكثر من ألف غلة ، فما زاد على صفة ما أُوجب له يكون في الفنيمة .

وعلى هذا ذكر هنا بعده من قوله :

من جاء بنقرة

باب من النفل الذي يستحق بقتل القتيل

ولا يستحق إذا اختُلف فيه

1191 ــوإذا قال الأَميرُ: مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه . فضرب مسلمٌ مشركاً فصرعه، واجتزْ آخر رأسه (ص٢٣٧) فإن كان الذى ضربه قتله ، واجتز الآخر رأسه بعد الموت فالسلب للضارب.

لأنه هو القاتل. فإن تمام فعل القتل بالقتول. وقد صار مقتولا بنسربته. ١٩٩٢ - وإن كان لم يقتله، وكان بحيث يقدر على التحامل مع ضربته أو العون بالكلام أو غيره فالسلب للذى اجتز رأسه.

لأَّنه هو القاتل . فإنه بعد فعل الأَّول كان مضروباً مقتولا .

وإنّما صار مقتولًا بعد فعل الثانى . والإِمامُ لم يقل مَنْ صرعه أو ضربه ، وإنما قال مَنْ قتله .

فإن قيل : لولا فعلُ الأول لما تمكن الثاني من جز رأسه .

قلنا : ولولا خروجه إلى هذا الموضع ما تمكن القاتل من قتله فيه ، ثم بهذا لا يتبين أنه يكون قاتلا نفسه .

أرأيت لو توهّقه إنسان فرى به عن برذونه ولم يخرجه فوثب آخر فجزّ

رأسه أكان القاتل هو الأوّل ؟ لا ، ولكن القاتل من جز رأسه وإن كان لولا ما سبق من قعل الآخر لم يشمكن منه .

۱۱۹۳ ــ وكذلك إن كان ضربه الأوّلُ بحيثُ يعلم أنّ آخره يكون إلى الموت إلا أنه ربّما عاش يوماً أو يومين فاجتزّ آخر رأسه فالسلب للثانى .

لأَنه هو القاتل حقيقة .

ألا ترى أن فى نظيره فى قتل العمد يكون القود على الثانى ، ويجعل فعل الثانى فى حق الأول كالبرء ، لأنه قاطع لسراية فعل الأول .

واستدل عليه :

1198 - بحديث عمر رضى الله عنه . فإنّ الذى ضربه فى المحراب أصاب مقتله حتى سرب (١) اللبن فخرج من جرحه ، وعلم أنّ آخر أمره إلى الموت . ومع هذا كان حيًّا ما لم يمت . حتى لو مات له ولدّ ورثه عمر ولم يرث ذلك الولد منه شيئًا .

۱۱۹۵ ــ وإن كان الأول ضربه فنثر ما فى بطنه فألقاه، أو قطع أودَاجه إلا أنَّ فيه الروح بعد، فاجتزَّ الآخرُ رأسه فالسلب للذى ضربه .

لأَنه صار بمنزلة الميت بفعل الأَول، والذي بتى فيه بمنزلة اضطراب المنبوح فلا يعتبر به .

⁽۱) مد « شرب » خطــــا ،

ألا ترى أن النقب لو عدى على شاة فقطع أوداجها أو نشر ما فى بطنها ثم أدركها صاحبها فقبحها لم يحل أكلها ، وإن كانت تضطرب عند اللبع . ومثله لو عقرها اللشب عقرًا يعلم أن آخر ذلك الموت إلا أنها تعيش يوماً أو يومين فلبحها صاحبها جاز أكلها. وهو معنى قوله تعالى : (وما أكل السبع إلا ما ذكيتم)(١).

وذلك مروى عن ابن عباس رضى الله عنه فى شاة بقر الذئب بطنها فخرج قصبها فأدركها صاحبها فنبحها . قال : لا بأس بأكلها .

وهذا لأن المتيقن به لا يتبدل إلا بمثله . فالروح قبله كان متيقناً به فلا يحكم بموته إلا بفعل يتيقن به بأنه لا يبنى فيه الروح بعده ، وما يتوهم أن يعيش بعده يوماً أو أكثر ليس بهذه الصفة فلا يجعل مقتولا ، بل إنحا يجعل مقتولا بحز الرأس .

١٩٩٦ – فإن قال الذي اجتزّ رأسه: اجتززتُ رأسه قبل أن يموت، وقال الضاربُ: بل اجتززتُ رأسه بعدما مات. فإنه يجعل القول قول من يشهد له الظاهر. فإن كان فعلُ الضارب على نحو ما ذكرنا من قطم الأوداج أو إلقاء ما في البطن فالقولُ قوله.

لأَنَّا نتيقن أَن فعله قاتله وفعل الثاني كذلك .

وعند المساواة في الأثر يترجّع الأول بالسبق .

وإن كان فعل الأول بحيث يُعاش من مثله يوماً أو أكثر فالقولُ قولُ الثاني والسلب له .

لأَنا نتيقن أن فعل الثاني قتل ، ولا نتيقن به في فعل الأول . ولا معارضة

⁽۱) سورة المائدة ؛ ه ؛ الآية ؟ ،

بين الأَضعف والأَقوى . فإنما يحال بزهوق الروح على الأَقوى (ص ٢٣٨) الذي نتيقن به .

١١٩٧ ــ وإن كانت جراحةُ الأَوَّلِ مشكلةً ، أَوْ كان خَنَى عليه موضعها من الجسد ، أَو أَخذه أَصحَابه فاحتملوه فالسلب للذى اجتزَّ رأْسه .

لأَنا نتيقن بأن فعله قتل . وفى فعل الأَول تردد إذا لم يوقف على صفته ، والمتردد لا يعارض المتيقن به ، لأَن من علم حياته يقيناً لا يجعل ميتاً إلا بتيقن مثله ، وذلك بعد فعل الثانى .

119۸ ــ ولو أن مسلماً احتمل رجلًا من المشركين عن فرسه حتى جاء به إلى صف المسلمين ثم ذبحه لم يكن له سلبه ، ولم يحل له أن يقتله .

لأنه لما جاء به إلى الصف حياً فقد صار هذا أسيرًا للمسلمين، ولا يحل قتل الأسير بغير إذن الإمام . لأن للإمام في الأسير رأياً بين أن يقتله وبين أن يجعله فيئاً . ولم يكن مقصود الإمام من قوله من قتل قتيلا فله سلبه الأسير، وكيف يكون قصده هذا وإنما نفل للتحريض . وقتل الأسير بغير إذن الإمام لا يحل شرعاً .

١١٩٩ ـ فلو كان حين احتمله أنزله عن دابّته فقتله بين الصفين كان له سلبه .

لأَنه قتل مقاتلا على وجه المبارزة . فإنه لم يصر أُسيرًا بمجرّد إنزاله عن دامته . ألا ترى أنه لولا أخله لكان ينتصف منه فى ذلك الموضع ، بخلاف الأول فانه بعد ما حصل فى صف السلمين فقد صار مقهورًا لا ينتصف من المسلمين . وإن لم يكن مأخوذ هذا الرجل .

والذى يوضع الفرق أنه لو أسلم بعد ما جاء به إلى صف المسلمين كان عبدًا للمسلمين .

١٢٠٠ ــ ولو أسلم بين الصفين بعد ما أنزله عن دابته كان
 حرًا لا سبيل عليه .

١٢٠١ -- وكذلك لو توهّقه حتى أنزله عن دابته ثم قتله بين
 الصفين فله سلبه .

17۰۲ ــ فلو جرَّه بوهقه إلى صف المسلمين ثم قتله لم يكن له سلبه ، إلَّا أَنْ يكونَ المشرك ممتنعاً مع ذلك يُعالج نفسه ويقاتله . بعد ما أتى به صف المسلمين فقتله ، فحينئذ يستحقُّ سلبه .

لأنه لم يتم أسره بعد إذ كان ممتنعاً مقاتلا .

ألا ترى أنه لو حمل فوقع في صف المسلمين وهو يقاتل مع ذلك فقتله إنسان استحق سلبه ؟

١٢٠٣ ــ ولو أسلم حين وقع في الصف وألتى سلاحه ثم قتله
 رجلً لم يكن له سليه .

لأَنَّه صار أسيرًا مقهورًا تما صنعه .

١٢٠٤ ـ ولو قال الأميرُ حين اصطفَّ الفريقان للقتال: منْ

جاء برأس فله مثة دينار . فهذا جائز ، وهو على رؤوس الرجال ليس على السّبى .

لأَن المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال . ومطلق الكلام يتقيد بما هو المعلوم من دلالة الحال . فكل من قتل إنساناً وجاء برأسه استحق النفل من الغنيمة كما سمى له الإمام .

١٢٠٥ ــ فإن جاء رجلٌ برأس وقال: أنا قتلتُه. وقال آخر:
 بل أنا قتلته، وهذا أخذ برأسه. فالقولُ قولُ الذي جاء بالرأس.

لأَن الظاهر شاهد له . فإن تمكنه من جز رأسه والمجيء به دليل على أَنه هو القاتل . فالقول قوله مع بمينه .

فإن قيل: بالظاهر يُدفع الاستحقاق ، وحاجته إلى إثبات الاستحقاق . قلنا : نم ، ولكن التكليف بحسب الوسع ، وهو عند قتل المشرك لا يمكنه أن يشهد على ذلك شاهدين عادة ، فلا بد من تحكيم العلامة لا ستحقاقه .

وإن أقام الآخرُ البيّنة أنّه هو الذي قتله فالسلب له .

لأنا علمنا أن مقصود الأمير التحويض على القتل وحث البارزين على ما لا يقدر عليه غيرهم ، وذلك فعل القتل دون جز رأس^(۱) المقتول . فكأنه جعل قوله : من جاء برأس^(۲) كناية عن هذا . واللفظ . متى^(۳) صار مجازًا عن غيره بدليل سقط اعتبار حقيقته .

أَرَأَيت^(٤) (ص ٢٣٩) أنه لو قتل مشركاً فاجترَّد^(٥) أصحابه إليهم

⁽۱) هـ د رؤس » خطـــاً ،

⁽۲) هه « برؤس » ·

⁽۳) سحائطة من هـ . (٤) ب « الا تـري » .

⁽a) ها د **قج**ستره ۲ ه

فلم يقدر على رأسه ، أو ضرب رأسه فأتدره فوقع فى نهر فذهب به المائه أكان لا يستحق السلب مهذا ؟

أَرَأَيت لو ضرب رأسه فأندره فوقع فى كف آخر أكان السلب للذى وقع فى كفه ؟ لا ، ولكنه للقاتل .

۱۲۰۹ سولو جاء برأس فقال بعضُ الناس : هذا رجلُ مات فاجتزَّرأُسه . وقال الذي جَاء برأسه : بل قتلتُه . فالقوله قولُه مع يمينه .

لأَنا وجدنا معه علامة يستدل بها على أنه هو القاتل، وتحكيم العلامة في مثل هذا أصل .

السهاء . فإن كانت عليه سهاءُ المشركين فله النفل ، وإلا فلا .

لأن تحكيم السياء فيا يحكم فيه بالعلامة (٢) أصل ، بدليل ما إذا اختلط. موتى المسلمين بموتى المشركين . فإن تحكيم السياء فى الصلاة عليهم والدفن .

١٢٠٨ ــ وإنْ أَشكلُ فلم يُدْرَ أَرائسُ مسلمِ هو أَو رأْسُ مشركِ لم يُعْطَ شيئاً حتى يُعلم أنّه رأْسُ مُشْرِك .

لأن معه علامة يستدل بها على أنه مشرك . وبدونه لا يستحق القاتل . فما لم يعلم بما هو المشروط لا يستحق شيئاً .

١٢٠٩ ــ وإن جاء برأْسِ يزعمُ أنه قتله ، ومعه آخرُ يزعم أنه قتله

⁽۱) ق • ينظـــر » •

⁽۱) هـ و السيلامة » ،

فالقولُ قولُالذى فى يده الرأس مع يمينه . فإن حلف أخذ النفل ، وإن نكل فنى القياس لا نفل لكلّ واحد منهما .

لأن الناكل قد صار مقرًا أنه لا حق له . ولم يجد مع الآخر علامة يستدل بها على أنه قاتل، إذ الرأس لم يكن فى يده . وحاجته إلى الاستحقاق على المسلمين . ونكول الناكل ليس بحجة عليهم .

١٢١٠ ــوفي الاستحسان النفل للآخر .

لأن نكول الناكل كإقراره .

۱۲۱۱ ــ ولو أقر أن القاتل هذا ، بعد ما جحد ، أو قبل أن يجحد كان النفل له .

فكذلك إذا نكل عن اليمين . والمنى فى الكل أن الذى جاء بالرأس مستحق للنفل بوجود العلامة معه . فهو بإقراره أو نكوله حول ما كان مستحقًا له إلى الثانى ، وذلك صحيح . كمن أقر بعين لإنسان ، وقال المقر له ايس لى ولكنه لفلان ، فإنه يكون للمقر له الثانى ، ويجعل محولا إليه ما صار مستحقًا له بإقراره .

۱۲۱۲ ــ وكذلك لو جاء رجلان برأس وهما يزعمان أنهما قتلاه . فالنفلُ بينهما ، سواءً كان الرأسُ في أيديهما أو في يد أحدهما ، وهو مقرُّ أنهما قتلاه .

لأن العلامة ظهرت في حقهما يتصادقهما ، أو بكون الرأس في أيديهما .

١٢١٣ ــ وإن قال الذي في يده الرأس: قتلتُه أنا وهذا الرجل، وقال الآخر: قتلتُه دونه . فالنفل لهما .

لأَن العلامة لمن في يده الرأس . وهو ما حول بإفراره إلى صاحبه ، إلابتصف ما صار مستحقًاً له . فيبتي استحقاقه للنصف الآخر .

۱۲۱٤ ــ ولو جاء بالرأس وهما آخذان به ، وكلُّ واحد منهما يقولُ أَنا قتلتُه وحدى . استُحلف كلُّ واحد منهما على دعوى صاحبه لقطع المنازعة بينهما . فإنْ نَكَلَ أَحدُهما فالنفلُ لصاحبه خاصةً . فإن حلفا فالنفلُ بينهما نصفان .

لاستوائهما في العلامة وهو المجيءُ بالرأس والاستحقاق مبني عليه .

١٢١٥ ــ ولو نظر المسلمون إلى رجل يجتزُّ رأس مقتول
 فقال: أنا قتلته . وحلف على ذلك أعطى نفله .

لوجود العلامة معه .

فإن كانوا رأَّوه جاء من موضع بعيد لا يقتله في مثل ذلك ا الموضع حتى اجتزّ رأسه وهو مقتول فهذا لا نفل له .

لأَن تحكيم العلامة إنما يكون في موضع لا يعارضه دليل أقوى منه ، وقد عارضه دليل ها هنا ، وهو علمنا بأنه مقتول (ص ٢٤٠) حال ما كان الرجل بالبعد منه على وجه لا يتمكن من ضربه . والذي سبق إلى وهم كل واحد في هذه المحالة أنه كاذب .

١٢١٦ ـ فإن قال : إنى كنتُ قتلتُه ثم قاتلتُ ثم رجعتُ إليه فاجتززت رأسه لم يُلتفتُ الى قوله . لِأَنَّه أَخبر بما لا يشهد له الظاهر به، وبما ليس معه علامة يستدل به على صدقه . فلو أُعطى شيئاً إنما يعطى بمجرد الدعوى . وذلك لا يجوز بالنص.

١٢١٧ – ولو كان الأميرُ قال حين انهزم : مَنْ جاءَ برأسٍ فله مئة درهم . فهذا أيضاً على رؤوس الرجال .

لأَن فى انهزام المسلمين فى آثارهم يقتلونهم ، فالظاهر أن المراد التحريض على الاتباع والقتل .

ولو قال الإِمامُ : عَنَيْتُ السَّبْىَ لِم يُلْتَفَتْ إِلَى قوله .

لأنه أضمر خلاف ما أظهر، ولا طريق لهم إلى معرفة ما فى ضميره . فإنما يبنى الحكم فى حقهم على ما أظهر وعلى ما عليه الغالب من الأوور، إلا أن يبين فيقول : من جاء برأس من السبى فله كذا .

۱۲۱۸ ـــ وإن كانوا قد انهزموا وتفرَّقوا وكَفَّ المسلمون عن القتل، وقال الأَميرُ : مَنْ جاءً برأسٍ فله كذا فهذا على السَّبْيي .

لأنه قد انقضى وقت القتال . وإنما الآن وقت جمع الغنائم . فعرفنا أن مراده التحويش على الطلب والجمع . وإن قال : عنيت به رأس القتيل لم يلتفت إلى قوله ، لما بينا أن الحكم يبنى على ما هو الغالب من المراد في كل فصل .

١٢١٩ ــ ولو قال في حالةِ القتال : من جاءَ برأسَيْن فله أحدهما فهذا على السَّشِي .

لأَنه مَلَّكه بعض ما يأتى به . وذلك إنما يتحقق في السبي لا في رأس القتيل، فإنه جيفة لا يحتمل التمليك ولا يحصل به منى التحريض. بخلاف

ما إذا قال: فله مئة درهم لأن معنى التحريض على القتل هناك يحصل بما أرجب له .

۱۲۲۰ ــ ولو قال: بطريقُ القوم قُتل. فقال الأَميرُ ، مَنْ جاءَ برأْسه فله مئة. فإن كان فى موضع لا يُقدر عليه إلَّا بقتالِ فقاتل رجلٌ من المشركين عن رأسه حَى جاء به فله النفل.

وكذلك إن كان فى موضع يخاف فيه أن يقاتل المشركون عنه فأَخذهُ وجاء به ولم يقاتلهم فله النفلُ، لأنّا نعلم أن مقصودَ الأمير التحريضُ على أن يأتى برأسه، فقد أتى به، وفى هذا كَبُتٌ وغيظً. للعلو.

لأنه قصد أن ينصب رأس بطريقهم حتى يُعلم أنه قُتل فتنكسر شوكتهم . وهذا نوع من الجهاد ، فيستحق النقل عليه .

ا ۱۲۲۱ حفإن تَنَحَى العدو عن ذلك الموضع فذهب رجل حتى اجتز رأسه وجاء به من موضع لايُخاف فيه العدو فليس له قليل ولا كثير. لأن فعله هذا ليس بجهاد، وإنما هذا من الأمير على وجه الاستئجار بحمل المجيفة إليه، ولم يصمد لقوم بأعيانهم. إنما قال: من جاء برأسه. وفي مثل هذا الاستئجار باطل.

۱۲۲۲ - فإن عمد لرجل بعينه فقال: إن جثتنى برأس البطريق فلك كذا . أو لقوم بأعيانهم فقال: أيُّكم جاء برأسه فله كذا . والمسئلة بحالها . فللَّذى جاء به أجرُ مثله لا يجاوز به ما سُمَّى له .

لأن هذا كان من الإمام على وجه الاستشجار، ولكنه إجازة قاسلة. فإن مقدار العمل كان مجهولا ، لأنه ما كان يعلم موضعه حين استأجره . والحكم في الإجازة الفاسلة وجوب أجر المثل عند إقامته العمل، ولا يجاوز به ما يسمى له ، لأنه فد رضى بالمسمى . وإنما يعطيه ذلك من الغنيمة ، لأنه استأجره لمنفحة المسلمين . فإن مقصوده أن ينصب رأسه لتنكسر قلوبهم فلا يكروا على المسلمين . فهو بمنزلة ما لو استأجر رجلا ليدلهم على الطريق أو يسوق الغنم أو الرمك(١) ، أو ليحمل الأمتمة ، ويعطيه ذلك بما غنموا قبل هذا ، لأن استحقاقه على وجه الأجر لا على وجه النقل . وإنما الذي لا يجوز النفيل بعد إحراز الغنيمة ، فأما الاستشجار لمنفعة المسلمين من غنائمهم بعد الإحراز فصحيح . والله أعلم (ص ٢٤١) .

⁽۱) الرمك (بفتح الراء واليم) جمع رمكة (محركة) وهي القرس والبرذونة تتسمخك للنسمل (القامسوس } ،

باب مايجوز فيه السلب إذا قتله ومالا يجوز (١)

١٢٢٣ ــ وإذا قال الأميرُ: مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه . فقتل رجلً أجيرًا من المشركين لم يكن يقاتل معهم فله سلبه .

لأن المقصود بهذا التنفيل التحريضُ على القتال . فيتناول كل من يباح قتله منهم . وقتل الأجير منهم مباح ، لأن له بنية صالحة للقتال ، وهو يقاتل إذا احتيج إليه . وإنما يتمكن القاتل من القتال بعلمه لأنه بيئ له أسباب ذلك . ١٣٧٤ ــ وكذلك لو قتل تاجرًا منهم ، أو عبدًا كان مع مولاه يخدمه ، أو ذميًّا نقض العهد يخدمه ، أو ذميًّا نقض العهد ولحق بهم ،

لأن قتل هؤلاء كلهم مباح .

١٢٢٥ - ولو قتل امرأةً منهم لم يكن له سلبُها .

لأن قتل النساء ممنوع منه شرعاً . على ما روى أن النبي عليه السلام حين رأى امرأة مقتولة استعظم ذلك فقال: اهاه ! ما كانت هذه تقاتل، وقد علمنا أن الأمير لم يرد بكلامه التحريض على قتل من لايحل قتله .

إِلَّا إِذَا عَلَمَ أَنَّهَا كَانَتَ تَقَاتَلَ فَحِينَتُذَ لَهُ سَلِّبُهَا .

 ⁽۱) الى جانب العنوان في الاصل « بلغ قراءة عليه ابقاء الله » .

لأن قتلها مباح في هذه الحالة .

ألا ترى أن النبي عليه السلام استعظم قتلها باعتبار أنها لا تقاتل .

١٣٢٦ ـ وكذلك الغلام الذى لم يبلغ منهم إنْ قتله مسلم فليس له سلبه .

لأَن قتل الصبيان منهم لا يحل . فعلمنا أن الأمير لم يرد ذلك بالتحريض. إِلَّا أَنْ يَعلَمُ أَنَّهُ كَانْ يُقاتل معهم . فحينتذيبًا حُ قتله ، وللقاتل سلبه .

١٣٢٧ ــ ولو قتل مريضاً أو مجروحاً منهم فله سلبُه . سواء كان يستطيعُ القتال أو لا يستطيع .

لأنه مباح القتل فى الوجهين . فإنه يقاتل برأيه ، وإن كان عاجزًا عن القتال بنفسه فى الحال لما به من المرض .

۱۲۲۸ ـ فإن قتل شيخاً منهم . فإن كان شيخاً فانياً لايُتوهمُّ منه قتالٌ بنفسه ولا برأيه ولايُرْجَى له نسل لم يكن له سلبه .

لأن مثل هذا لا يباح قتله .

وإن كان بحيث يرجى له نسل أو كان له فى الحرب رأى فهذا يباح قتله على ما روى أن دريد بن الصمة قُتل وهو ابن مئة وستين سنة . ولكن كان ذا رأى فى الحرب . فإذا كان بهذه الصفة فلقاتله سلبه .

١٣٢٩ ــ ولو قتل مسلماً كان في صفّ المشركين يُقاتل المسلمين معهم لم يكن له سلبه . لأَن هذا وإن كان مباح القتل ولكن سلبه ليس بغنيمة . لأَنه مال المسلم ، ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال كأموال أهل البغي .

١٢٣٠ ـ فإن كان السلبُ الذي عليه للمشركين أعاروه إيّاه فذلك للَّذي قتله .

لأن ما عليه من السلب غنيمة . وهو مباح القتل في هذه الحالة ، فيدخل في تحريض الإمام عليه .

ألا ترى أنه لو صمد له نفسه فقال : إن قتلته فلك سلبه ، استحق ذلك . فكذلك إذا هر به .

۱۲۳۱ ــ ولو قتل صبيًا أو امرأةً ، وسلبُه لرجل من المشركين لم يكن له سلبه .

لأَنه لو كان السلب للقتيل لم يستحقه ، لا باعتبار أنه ليس بمحل الاغتنام ، بل باعتبار أن كلام الإمام لم يتناوله أصلا . وفي هذا المعنى لا فرق بين أن يكون السلب الذي عليه ملكاً أو عارية .

١٢٣٧ ــ ولو قتل رجلًا من المشركين يعلم أنَّ سلبه لرجل آخر منهم ، أو امرأة ، أو شبخ ٍ ، أو صبيًّ ، فالسلبُ للقاتل .

لأن الذى قتله مباح القتل . والسلب الذى عليه محل الاغتنام لمن كان منهم ، فيستحقه القاتل بالتنفيل .

۱۲۳۳ ــ ولو كان السلبُ الذي عليه لمسلم أو معاهدِ غيرِ ناقضِ للعهد لم يكن له سلبه . لأَّنه ليس بمحل الاغتنام . وهذا إذا كان المسلم دخل إليهم بأمان .

١٧٣٤ – فإن كان لرجل منهم أسلم ولم يهاجر ، فالسلبُ للقاتل في قول أبي حنيفة رضى الله عنه .

لأن من أصله أن بمجرّد الإسلام يصيرُ ماله معصوماً فى الإثم دون الحكم (ص ٢٤٢) ، ممنزلة نفسه . فأما التقوّم والعصمة عن الاغتنام فإنما يكون بالإحراز بالدار ، ولم يوجد ذلك .

ألا ترى أنه لو خرج إلى دارنا وترك أمواله فى دار الحرب ، ثم ظهر المسلمون على الدار ، كان جميع ماله فيثاً ، ولو لم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار فعقاره وعروضه فى \$ ، إلا ما كان فى يله منه . لأنه يصير محرزًا لسبق بده إليه ، وهذا لا يوجد فيا أعاره من الحربى المقتول . فلهذا استحقه القاتل بالتنفيل .

١٢٣٥ – وكذلك إذا كان الحربي أخذ هذا السلب غصباً
 فقتله هذا المسلم كان له سلبه .

لما بينا أنه لا يد للمسلم عليه ، حتى يصير محرزًا له بها فيكون محل الاغتنام .

١٢٣٦ - ولو أن عبدًا من عبيد هذا الذى سلم (١٠ قاتل المسلمين فأُخِذَ كان فيثًا .

لأنه صار غاصباً نفسه من مولاه حتى قاتل المسلمين ، فلم يبق له عليه يد محرزة له ، فيكون فيثاً كغيره من أهل العرب . وهذا وغاصب السلب صواه .

⁽۱) ها د هسقا السنسلم » ،

١٩٣٧ ــ فإن كان الحربَّ إنَّما غصب السلب من مسلم دخل إليهم بأَّمان والمسأَّلةُ بحالها فالسلب للقاتل .

لأن الحرق بالغصب صار محرزًا لمال المسلم . وهم علكون أموالنا بالإحراز ، فيصير للقاتل بالتنفيل . إلا أن لصاحب السلب أن يأخذه منهم بالقيمة إن شاء ، لأن التنفيل عنزلة القسمة حين (١) اختص المنفل له علكه . والمالك القديم إذا وجد عين ماله في الغنيمة بعد القسمة يكون أحق به بالقيمة إن شاء فهذا قياسه . والله أعلم .

⁽۱) تحت هذه الكلبة في هـ و حتى ، تسبقة حصيري و .

باب السلب الذي لايحرزه المنفل له

۱۲۳۸ - ولو قال الأميرُ : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه. فرمى مسلمُ من صفّ المسلمين رجلًا في صفّ المشركين فقتله فله سلبه . لأنه قتل مقاتلًا يحلّ له قتلُه. وهو السبب لاستحقاق السلب بتنفيل الإمام.

١٢٣٩ - فإنْ لم يعرض المشركون لسلبه حتى انهزموا فظفر
 المسلمون به قتيلًا عليه سلبه وعنده دابته فذلك كله للقاتل .

لأَن حقّه تأكّد فيه بمباشرة السبب ، ولم يعترض عليه ما يبطله . إنمَا تأخّو أخده لعدم تمكنه ، أو لغضة منه ، وذلك غير مبطل لحقه .

١٧٤٠ ــ وإن كان المشركون أخذوا دابّته وسلاحه ، والمسألة بحالها ، لم يكن للقاتل من سلبه شيء .

لأنه لم يحرزه حتى⁽¹⁾ أعده المشركون . ولو كان محرزًا له فأَعده المشركون وأحرزوه بطل ملكه فكيف إذا لم يحرزه ؟

وجذا تبين أن سبب استحقاقه قد انفسخ لأن الإمام إنما جعل القتل^(ج) سبباً لاستحقاق السلب بالتنفيل . لأن القاتل به يتمكن من الأخذ، وقد زال

⁽۱) فوق هذه الكلمة في ق ه حين ه تسخة » ه

⁽۲) في هامش ق د القتال ، نسخة حصيري »،

هذا النمكن بأُخذ المشركين إياه . وبعد ما انفسخ السبب لا يكون له أثر فى الحكم ، فيبتي هذا ما لهم وقع في أيدى(١) المسلمين فهو غنيمة .

۱۲٤١ _ ولولم يعلم أنهم أخلوا سلبه أولم يأخلوه ، فما وُجد عليه من سلبه فهو للقاتل ، وَمَا وُجدوقد نُزعَ عنه فهو في الاعتبار الظاهر عند تعدّر الوقوف على الحقيقة .

١٣٤٢ ــ فإن كانُوا جرّوه إليهم حين قتل وسلبه عليه ، ثم انهزمُوا فهو للذي قتله .

لأَنهم جرّوه لكيلا تطأه(٢)الخيول ، لا لإحراز سلبه .

أَلا ترى أَن المجروح من المسلمين إذا جُر برجله من بين الصفين لكيلا تطأّه الخيول فعات كان شهيدًا لا يغسل ؟

١٢٤٣ ــ وهذا إذا كان الذين جَرَّوه غير ورثته . فإن كان الوارث هو الذي جرَّه فسلبُه غنيمة .

لأَن الظاهر أن الوارث إنما جره لإحراز سلبه . فإنه يخلفه فيا كان له . وقد كان هر محررًا سلبه بلباسه ، فكذلك من يخلفه يجرّه (٣) إليهم . فأَما الأَجنبي فما كأن يخلفه في ملكه ، وإنما يكون محررًا له إذا نزعه لأَنه يتمكد (٤) ابتداء . والملبوس تبع اللابس . فإذا تركه عليه عرفنا أَنه لم يقصد عملكه ابتداء .

⁽۱) کی هادش ق ۵ یدی ، نسخة ۵ وکی پ ۵ ید ۵ ه

⁽۲) هـ د يطساه » ·

⁽۲) هد ه پنجستره » ه

⁽٤) ب و يبلسكه ۽ ،

۱۷٤٤ ــ وإن لم يُدْرَ أَنَّ الذي جَرَّه كان وارثاً أَو وصِيًّا أَو أَجنبياً فالسلبُ للقاتل .

لأن سبب استحقاقه معلوم . فما لم يُعلم اعتراض (ص٣٤٣) ما يبطله يجب اعتباره في الحكم.

١٢٤٥ ــ وكذلك إن وجدوا دابّته عنده فهى للقاتل . وإن
 وجدوها فى يد رجل منهم كانت غنيمة .

لأن باعتراض(١) يد أُخرى عليها ينفسخ حكم السبب الأول .

١٢٤٦ – ولو وُجدت بعد ما سار العسكر مَنْقَلَةً أَو مَنْقَلَتَيْن (٢)
 فهى للقاتل في القياس .

لأَنه لا يظهر اعتراض يد أُخرى مبطلة لحقه . ولعلها أنَّبعت^(٣) العسكر عابرة^(ع)من غير أن يأخذها أُحد .

وفي الاستحسان هي غنيمة .

لأُنها لم توجد فى يد القثيل ، ولا فى الموضع الذى كان يد القتيل عليها ثابتة فيه .

ولو أخلنا فيها بالقياس لزمنا أن نقول : هي للقاتل .

⁽¹⁾ هـ لا أمتراش » ه

 ⁽۲) ق « میلا او میلین » . وفی هامش ق « منقلة او منقلنیسن ۶ آی مرحمسلة حصیری » . وفی حادیث هـ « المنقلة مثل المرحلة وزنا ومعنی • مغرب » .

 ⁽٣) هد ، ب « البحث » خطأ ، وهي غير منقوطة في من ، البتنا رواية ق.

 ⁽³⁾ کلا فی هد ، ب ، وهی غیر متقوطة فی می ، وفی ق « عائرة » وفی هاهشسیها « حائرة ای تفر علی وجه ام یأخذه أحد ، حصیری » -

۱۲٤٧ - وإنْ ساروا شهرًا فرجعوا إلى مداتنهم ، وهذا يقبَع (١) ، فالظاهر أنها لاتمشي عابرة هكذا ، ولكنها تقف للعلف أو تتحول عنة أو يسرةً عن الطريق . فإذا سارتْ مستوية على الطريق عرفنا أنسائقاً ساقها ، فكانت غنيمة . إلا أن نعلم أنهاذهبت عابرة فهي للقاتل حينند .

لأنها لم تعترض عليها يد أخرى. وفعلها جبار لا يصلح أن يكون فاسخاً (٧) لسبب الاستحقاق الثابت للقاتل .

١٣٤٨ ـ ولو أنهم أخلوا دابته (٣) فحملوا عليها القتيل مع سلاحه وساقوها منهزمين ثم (٤) ظفرنا بهم فذلك كله للقاتل.

لأنهم ما قصدوا إحراز ما عليه ، وإنما حملوه على دابته ليردّوه إلى أهله . قلا يكون ذلك منهم إحرازًا لما عليه .

١٧٤٩ ـ إلا أن يكون ابنُ القتيل هو الذى فعل ذلك ، حيتئذ يكون ذلك غنيمة .

لأن الابن لا يفعل ذلك إلا محرزًا له ، باعتبار أنه خليفة القتيل . غيره يردّ عليه وهو لا يردّ على أحد . وأحد الورثة فى هذا المدنى كجماعتهم . ألا ترى أنه يقوم مقام الميت فى إثبات حقه وملكه ؟

١٢٥ ــ وكذلك لو أوصى إلى رجل ففعل الوصى ذلك .

⁽۱) كفا في الأصل و في ، وفي ب « يصبح » وفي هـ « رهذا معهم » خطا ،

 ⁽۱) مدد ناسخا ٤ خطأ ، بدد نسخا ٤ ،
 (۲) مدد دایة ٤ خطأ ، انظر اشرم ،

⁽t) سيساقطة مم هد ه

لأن الوصى خليفته بعد موته . ففعله يكون إحرازًا كفعل الوارث ، سواءً نزع منه سلبه أو لم ينزعه .

١٢٥١ - فإن كان الأجانب حين حملوه عليها مع سلاحه حملوا عليها أيضاً أمتعة لأنفسهم وساقوها ، فالدابة وما عليها غنيمة ، إلا ما على القتيل من السلب .

لأنهم قصدوا إحراز النابة حين استعملوها فى حواتجهم ، ولم يقصدوا إحراز سلبه حين لم ينزعوه عنه .

١٢٥٢ ـ فإن كانوا علَّقوا عليها إداوة (١) أَو مِخْلاةً (٢) فقط. ، فالدالتُهُ وما عليها من سلب القتيل كله للقاتل .

لأن بهذا القدر لا يكونون محرزين لها . فالإحراز بشبوت يدهم عليها . وإنما تشبت اليد على الدابة بحملٍ مقصود ٍ بتعليق إداوة .

ألا ترى أن رجلين لو تنازعا فى دابة لأَحدهما عليها حمل وللآخر إداوة فإنه يقضي با لصاحب الحمل المقصود ؟

١٢٥٣ ـ ولوغيروا سرجها بإكاف ،أو بسرج غيره ، ولم يحملوا عليها غير القتيل وسلبه فذلك كله للقاتل .

لأَن تغيير السرج بسرج آخر لا يكون دليلا على أنهم قصدوا إحرازها ، أو أثبتوا أيديهم عليها . وإنما يؤخذ^(م) في هذا ونحوه بما يكون عليه أكثر ⁽³⁾ الرأى ، وما يكون قييه ⁽⁹⁾ العلامات من أخذهم ذلك لأنفسهم أو غير ذلك . والله أطر .

 ⁽۱) في هامشن ق « الإدارة الطهرة والجمع الإدارى ، مقرب » ،

⁽۲) في هامش ق « المقلاة ما يوضع فيه الشمير » •

⁽۳) پ ۽ ها د پرجيند ۽ خطأ -() ها د اکينسر ۽ -

⁽a) که د انبستر ۳ (a) ب د طیسه ۲

٨Y

باب الاستثناء في النفل والحاص منه

١٢٥٤ – وإذا قال الأميرُ : مَنْ أصاب ذهباً أو فضّةً فله من ذلك الربعُ . فهذا على التّبرِ والمضروبِ ، سواء كان من ضرب المسلمين أو المشركين .

لأَّن اسم الذهب والفضة يتناول الكل حقيقة . والاستحقاق بناء عليه .

ألا ترى أنه لو استثى بهذا الامم (١) وقال: من أصاب (ص ٢٤٤) شيئاً فهو له ، إلا ذهباً (٢) أو فضة ، كان الكل مستثى بهذا الاسم . فكذلك إذا بني الإيجاب عليه .

أَلا ترى أَن وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار المين ؟ وكذلك وجوب التقايض عند مبادلة البعض بالبعض ، وحرمة الفضل عند اتحاد الجنس . وكان التبر والمضروب في ذلك سواء .

وهذا بخلاف ما إذا حلف لا يشترى ذهباً أو فضة فاشترى دراهم أو دنانير لم يحدث . لأنه عقد اليمين هناك على الشرى ، وذلك لا يتم إلا بالبائع . وبائع المضروب يسمى صَرْرَفياً . وإنما يسمى بائع الذهب من يبيع غير المضروب فأما ها فعلق الاستحقاق بحقيقة الاسم ، فعروضه من اليمين أن لو حلف لا يمس ذهباً ولا فضة . وذلك يتناول المضروب وغير المضروب . ثم الإيجاب بطريق التنفيل بمنزلة الإيجاب بالوصية .

۲) ب ٤ هـ د شعب » خطبيا .

ولو أوصى لفيره بالذهب أو الفضة من ماله يتناول ذلك المضروب وغيره .

۱۲۵۰ ــ ولوقال: مَنْ أَصاب حديدًا فهو له ، ومَنْ أَصاب غير ذلك فله نصفُه . فما أَصاب رجلٌ من الحديد تبرًا أَو إناءً من حديد ، أو سلاح ٍ ، أو سكاكين ، أو سيوفٍ ، فهو له كلُّه .

لأن اسم الحديد لذلك كله . فإن بالصنعة (۱) لا يتبدل اسم العين ، لأنه لا ينعدم به ما هو المقصود بالعين ، بل يتقرر ، وهو معنى البأس . قال الله تعالى: «وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، (۷) .

فأَمَّا جُفون السَّيْفِوأَنْصِبَةُ (")السكاكينوغُلفُها (٤) فله نصفه.

لأَنه ليس^(ه) بحديد . فإنما يستحق النفل بقوله : ومن أَصاب غير ذلك فله نصفه .

إِلَّا أَنه يوْخذ نصفُ ذلك منه ، أَو نصفُ قيمته إن كان نَزْعُ ذلك يضر به .

لأَنه صاحب الأَصل . وحق الفانمين ثابت في نصف ما هو تبع . إلا أن الفسرر مدفوع عنه . فإذا احتبس عنده لوجوب دفع الفسرر عنه كان

⁽۱) هـ ؛ ب « السيئة » خطأ ، ق « بالمتع » ،

⁽٢) سورة المديد ، ٧٥ ، الآية و٢ .

 ⁽٣) في هامش ق (النصاب جزو السكين . قاموس ، نصاب السكين هو مـا يقبض ميله - نصاب كل تنيء اصله ، وجمعه نصب وانصية ، مثل حياد وحدر واحمرة ، مصياح

⁽۵) څن ډ خلافسيا ي .

⁽ه) ب د لان مذا ليس ∍ .

عليه قيمته ، بمنزلة بناء مشترك بين اثنين في أرض أحدهما ، فإن لصاحب الأرض أن يتملك على شريكه نصيبه من البناء بالقيمة لهذا المعنى .

١٢٥٦ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب بزًّا فهو له . فأَصاب ثوبَ ديباج ٍ أَو بُرْيون أَو أَكسية صوف، لم يكن له .

لأَن اسم البزّ لا يتناول هذه الأُشياء . إنما يتناول اسم القطن والكتان خاصة .

ألا ترى أن البزاز فى الناس من يبيع ثوب القطن والكتان . وسوق البزازين الموضع الذى فيه ثوب القطن والكتان ، دون الديباج والكساء . فكأنه بنى على عادة أهل الكوفة .

فأما في ديارنا فمن يبيع ثوب القطن والكتان يسمى كرابيسياً .

فلو أصاب كتاناً أو قطناً غير مغزول . أو مغزولا غير منسوج لم يكن له من ذلك شيءٌ ، لأن اسم البز يتناول الملبوس ولا يتناول الغزل عادة .

ألا ترى أن بائعه يسمى قطاناً وغزالا ولا يسمى بزازًا ؟

۱۲۵۷ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب ثوباً فهو له . فأَصاب ثوبَ دِيباج أو بزيون ثما يلبسه الناس ، أو فروًا^(١) أو كساءً فهو له .

لأن اسم الثوب عادة يطلق على ملبوس بنى آدم . فكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل فى هذا الإيجاب . ما علا الحف والعمامة والقلنسوة . فإنه لو أصاب ذلك لم يستحقه . لأن الثوب اسم لما يلبس للاكتساء به ، والعمامة والقلنسوة لا يحصل جما الاكتساء .

ألا ترى أن كفارة اليمين لا تتأدى بالكسوة إذا أعطى كل مسكين

⁽۱) هـ د قــردا » خطـــا ،

قلنسوة أو همامة أو خفين ، إلا أن يجعل ذلك مكان الطعام إذا كان يساوى ذلك . ومن حلف لا يلبس ثوباً فلبس عمامة أو قلنسوة لم يحنث .

۱۲۰۸ – ولو أصاب مِسْحاً^(۱) أو بِساطاً،(ص٢٤٥)أوسِتْرًا أو فراشاً، لم يكن ذلك له^(۷).

لأن هذا لا يلبسه الناس عادة وإنما يتمتعون (٢) به فى البيوت . وإنما يتناوله اسم المتاع لا اسم الثوب .

حتى لو قال : مَنْ أَصاب متاعاً فهو له ، استحق ذلك كلُّه ، وملبوسَ الناس أَيضاً .

لأن ذلك كله من المتاع . فالمتاع اسم لما يستمتع به . وكذلك يستحق الأوافى عند اطلاق اسم المتاع وإن لم يذكره نصاً لأنه لو قال : من أصاب متاعاً دون الآتية ، فأصاب طاساً أو أباريق ، وقماقم ، وقلدورًا من نحاس ، لم يكن له من ذلك شيء . لأن هذا من الآتية وقد استثناها من المتاع ، فهو دليل على أنه عند عدم الاستثناء يستحق ذلك كله .

١٢٥٩ _ ولو قال من أصاب فضَّة أو ذهباً فأصاب سيفاً محلَّى بفضة أو ذهب كان له الحلية .

لأن الاسم يتناوله حقيقة .

ألا ترى أن حكم الصرف يثبت في حصة الحلية في البيع ؟ وكذلك إن أصاب سرجاً مفضضاً فله الفضة من ذلك كله خاصة .

 ⁽۱) في هامش ق « المسح بالكبر واحد المسوح ، البلاس ، مفسرب » و « المسسح البسالس ، مسسباح » .

⁽٢) مد د لم يكن لـه ذاك 4 .

۱۲٦٠ ــ ولو وجد أبواباً فيها مساميرُ فضَّة أَو ذَهَبِ إِن نُزعتُ تَفككتِ الأَبوابُ لَم يكن له من ذلك شيءٌ . قال : لَأَن الغالب غير الفضة والذهب .

يمنى أن المسامير فى حكم المستهلكة حين كانت منيبة . والقصود من الله والفضة التزين بها ، وفي المسامير القصود الانتفاع لا التزين ، بخلاف حلية السرج والسيف، فهو ظاهراً يقصد به التزين . ولأن المميار صار تبعاً محضاً من حيث إنه إذا نزع لا يبقى اسم الباب ، والمصاب باب . وفي المادة لا يستمى هذا باباً من ذهب ، وإن كان فيه مسامير ذهب، بخلاف السرج واللجام ، فإنه يقال إنه مفضض لما عليه من الفضة .

١٢٦١ ــ ولو وجد حلى فضة أو ذهب مرصّعاً (١) بفصوص ، أو خاتم فضة فيه فصٌ ، فالفصّوص كلُّها غنيمة .

لأن اسم الذهب والفضة لا يتناولها حقيقة .

والحلي له .

لأن اسم الذهب والفضة يتناوله حقيقة ، ولم يغلب عليه اسم آخر .

أَلا ترى أَنه يقال خاتم فضة وخاتم ذهب، ولا ينسب إلى الفص، وإن كان الفص مرتضاً ؟

١٢٦٢ ـ وكذلك لو وجدنا صليباً من ذهب أو فضة فيه فصوص .

⁽۱) می ۴ مرسیع ۹ ۰

لأنه لم يغلب على اسم الذهب والفضة اسم آخر .

ألا ترى أن الصليب ينسب إلى ما صيغ منه من الذهب أو الفضة دون ما فيه من الفصوص .

١٢٦٣ - ولو قال : مَنْ أَصاب ياقوتاً أَو زمرَدًا فأَصاب حلياً مُفَضَّضاً فيه الباقوتُ والزمُرَّدُ فإن ذلك يُنزع ويُدفع إليه .

لأن الاسم باق له حقيقة ، وإن ركب فى الفضة أو الذهب ، لأَنه لم يعترض عليه اسم آخر يزيله .

١٢٦٤ ــ وكذلك لو أصاب خاتماً فيه فصَّ ياقوت أو زمرَد فإن ذلك يُقلع ويُدفع إليه .

لأَنه لِيس في نزعه ضرر على المسلمين فيا هو المقصود لهم وهو المالية .

۱۲۲۵ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب حديدًا فهو له . فأَصاب سرجاً ركاباه من حديد ، نُزع الركابان له .

لأن الاسم فيهما باق حقيقة . يقال ركاب من حديد وركاب من خشب. وليس فى النزع ضرر .

۱۲۲۱ ــ ولوكان فى السرج مساميرُ حديد ، أو ضَبّة (⁽⁾حديد إِن نُزِعَتْ تفكك السرجُ لم يكن له منه شيءٌ .

 ⁽۱) في عامل ق د الشية من حديد أو سفر أو تحوه يضميه بها الآله • وجسمة شيات كينة رجمات بمسلم 4 •

لأن هذا بمنزلة المستهلك فيه ، على معى أنه استعمل لمنفعة السرج ، لا للزينة ممنزلة المسامير في الأبواب .

ألا ترى أنه لو أصاب سفينة مضببة بالحديد إن نزعت تخلعت السفينة لم يكن له من ذلك شيه .

وهذا هو الأصل فى جنس هذه المسائل: إن كل شىء كان مستعملا فى عين آخر ، لا للزينة بل لينتفع به ، باسم غير الاسم الذى أوجب به النقل ، لم يتناوله الاسم . وإن كان مستعملا للزينة (ص٢٤٦) يتناوله الاسم . لأن الزينة صفة زائدة على ما هو المطلوب من الانتفاع بالدين . ثم إن كان يُنزع بغير ضرر فاحش نُزع لحقه . وإن تفاحش الضرر فى نزعه بيع ، فيقسم الثمن على قيمة ما يتناوله النفل ، عنزلة ما لو انصبغ ثوب إنسان بصبغ غيره ، وأبى صاحب الثرب أن يغرم قيمة الصبغ ، فإنه يباع إلى واحد منهما .

١٣٦٧ ــ وعلى هذا لو قال : مَنْأَصاب قزًّا .فهوله. فأَصاب قباءَأُو جُبَّةً حشوها قزّ لم يكن له ذلك .

لأن الحشو مغيّب . وكان المقصود من اتخاذه فى القباء والجبة الانتفاع به دون الزينة . فيكون عنزلة المستهلك فيه .

ألا ترى أنه لا بأس عمل هذا القباه للرجال ، وإن كان لبس القز حراماً للرجال في غير حالة الحرب . ولو قال قائل يستحق هذا لم يجد بدًّا من أن يقول : إذا أصاب ثوباً سداه (1) قز ولحمته غير القز أليس أنه يستحق السدى؟ وهو بعيد جدًّا .

١٢٦٨ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب ثوبَ قزُّ فهو له . فأَصاب جبَّةً

 ⁽۱) في هامش في ٥ السدا وزد الحصيا من التوب خلاف اللحمة ، وهو ما يعد طولا في التسميح _ مسمسياح » .

ظهارتها أو بطانتها قزّ ، فله الثنوبُ الذي هو قزّ منهما ، والآخو في الغنيمة .

لان اسم الثوب يتناول كل واحد من الظهارة والبطانة على الانفراد . وأحدهما غير غالب على صاحبه ، بل كل واحد منهما ظاهر على الحقيقة . ومن حيث الحكم يكره للرجال لبس هذا الثوب . فهو بمنزلة حلية السيف .

ثم يُباع ويقسم الثمن كما بينًا .

لأن الضرر فاحش في نزع الظهارة من البطانة .

١٢٦٩ – ولو قال: مَنْ أَصاب جبّة حريرٍ فهي له . فأَصاب جبّة ظهارتُها أَو بطانتها حريرٌ ، فالمعتبر الظهارة ها هنا .

لأن الجبة منسوبة إلى الظهارة عادة، والبطانة فى النسبة تبع للظهارة . ثم الإيجاب له كان باسم الجبة . وهذا الاسم لا يتناول الظهارة بدون البطانة . فلهذا استحق الكل . بخلاف ما سبق ، فالإيجاب هناك باسم الثرب، والظهارة بدون البطانة تسمى ثوباً .

۱۲۷۰ ـ ولو قال : مَنْ أَصاب ذهباً فهو له . فأَصاب ديباجاً منسوجاً بالذهب . فإن كان الذهبُ مستعملا في سَدى الثوب فليس له منه شيء .

بمنزلة القزّ الذي هو سدى الثوب .

وإن كان الذهبُ فيه بيّنًا يُرى فإنه يستحق الذهب دون غيره والطريق فيه البيم كما ذكرنا ، لأن المنبر هو اللحمة دون السدى ألا ترى أن ما يكون سداه قرًّا وإبريسها يحل لبسه للرجال كالعُّالِي^(۱)، وما يكون لحمته ابريسها لا يحل لبسه للرجال .

يوضحه إنه باللحمة يصير ثوباً . فعرفنا أنه منسوب إلى اللحمة دون السدي .

۱۲۷۱ _ ولو قال: مَنْ أصاب حريرًا فأصاب جبّةً لَبِنَتُهَا (٢)
 من حرير، أو ثوباً عمله من حرير، لم يكن له منه شيءً.

لأَن هذا تبع محض .

ألا ترى أنه لا بأس بلبس هذا الثوب للرجال ؟

۱۲۷۲ ــ وكذلك لوقال : مَنْ أصاب ذهباً فأصاب ياقوتاً فيه مسهارُ ذهب ، أو خاتم فضة فى فصّها مسهارُ ذهب ، لم يكن له من خلك شيءً .

لأنه مضبّب وتبع محض .

ألا ترى أنه لو أصاب أسيرًا مضبب الأسنان بالذهب لم يكن له ذلك المذهب .

ولو أصاب أسيرًا قد اتخذ أنفاً من ذهب كان له الذهب .

لأن الأنف بائن من جسده فإنه يربطه وينزعه متى شاء فلم يكن تبماً . محشاً . بخلاف الأسنان ، وهذا كله استحسان . وفى القياس يستحق ذلك كله لبقاء الاسم حقيقة .

 ⁽١) غير منقوطة في س ، وفي هـ ، به ٥ المناني ٥ والبنتا وواية قي ،
 (٢) في هاشتي ق ٥ ومنه العلبث : لينتها ديناج ، وهي رفعة اصل موضع جبينالقميمي
 حالهمسية ، أصميناية ٥ ،

۱۲۷۳ ــ ولوقال: مَنْ أَصاب ثوبَ خَزْ^(۱) فهو له فأَصاب جبَّة خز بطانتها سمور أَو فَنَك^(۲) ، لم يكن له إلا الظهارة . لأنه أرجب باسم الثوب .

وقد بينا في هذا أن (ص ٢٤٧) البطانة لا تكون تبعاً للظهارة في القز .. فكذلك في الخز . ولو كان التنفيل باسم الجبة كان الجواب كذلك ههنا .. لأن السمور والفنك لا يكون تبعاً للخز في النسبة بحال ، فإنه يقال لهذه الجبة إنها جبة سمور أو فنك ، فبإيجاب الخز له لا يستحق مالا يتبعه في النسبة بحال .

١٢٧٤ ــ وكذلك لو قال : مَنْ أَصاب ثوب فَنَكٍ . فله الفنكُ. دون الظِهارة .

لأن اسم الثوب والجبة يتناول الفنك بدون الظهارة ، والظهارة لا تتبع البطانة في النسبة .

١٢٧٥ .. ولو قال : مَنْ أَصاب شيئاً من البُزْيون . فأَصاب جبة " البدنُ منها بزيون ، والكمان والدخاريصُ ديباجٌ ، فله البَدَن خاصة ..

لأن بعض هذا ليس يتبع للبعض .

فلوكانت كلُّها بُزْيُوناً إِلَّااللَّبِنَة فهي للمصيب كلُّها .

 ⁽۱) في هامش ق « الشر اسم داية ، ثم أطلق على الدرب النشاد من وبرها ، والجسميم.
 خويز كالقارس ، مسياح » .

ه القر المروف اولا تياب تبنيع بن موف وابريسم ، وهي بيلة ، وقد لينسسها. الترع الآخر ، وهو المعروف الا ، لهو حرام لان جيبه معمول من الاريضية ، نهاية ؟ ... الترع الآخر ، وهو المعروف الا ، فهو حرام لان جيبه معمول من الابريسم ، فهاية ؟ ، . (١) داية لها قراء من أجود التراع التراه (الماموس) :

لأن اللبنة تبع محض

١٢٧٦ - ولو قال : مَنْ أَصاب جبّةَ بُزْيونِ ، فأَصاب جبّةً بَرْيُونِ ، فأَصاب جبّة بَكُنها بُزْيُون وما سوى البدن ديباج ، أَو على عكس ذلك ، لم يكن له منها شيء .

لأن ما أصاب ليس بجبة يزيون .

ألا ترى أنه إذا نزع منها الديباج لا يسمى ما بنى جبة ، وإنما جعل الشرط إصابة جبة بزيون .

۱۲۷۷ – ولو قال: من أصاب فضَّةً أو ذهباً. فأصاب قصعة مضبَّبةً بهما. فإن كان جُعل ذلك للزينة فله الذهبُ والفضة. وعلامة ذلك أنها لو نُزعت تبتى قصعة. وإن كانت الضَبّة جُعلت لكسر القصعة بحيث لو نُزعت لم تكن قصعة ، أو سقط منها كسرة ، فهذا عنزلة المسامير.

لأبها استعملت فيها للمنفعة لا الزينة . فكانت تبعاً محضاً .

۱۲۷۸ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب شَعْرًا فهو له ، فأَصاب جلودَ معز عليها الشعرُ ، أو أنماطَ (^(۱)شعرِ ، أوسِتْرَ شعرِ ، أو مسوحاً^(۲)، فم يكن له ذلك .

 ⁽۱) في هامش ق ۱ النبط اوب من صوف يطرح على الهودج - مغرب » .
 (۷) کلا في ق ، وفي هه ، ب » من و منسوجا » .

لأن اسم الشعر لا يتناول غير المحلوق من الجلد عادة ، ولا يتناول الثهيه المتخذ من الشعر ، بمنزلة اسم القطن والكتان فإنه لا يتناول الثوب المتخذ منه . ألا ترى أنه لا مجانسة بين مثل هذا الثوب وبين الأصل الذي اتخذ منه؟ فعرفنا أنه بالصنعة صار شيئاً آخر .

١٢٧٩ ـ ولو قال : مَنْ أَصاب خَزًا ، فأَصاب جلود خَزً ، أو خَزًا قد حُلق من الجلود ، فله الخزُّ في الوجهين جميعاً .

لأَن اسم الخز يتناولهما حقيقة .

فإن قيل : بعد (١) الحلق أينسب الجلد إلى الخز ؟

فيقال : هو خز ، بخلاف جلود المعز والضأن . فإنها لا تنسب إلى ما عليها من الشعر والصوف . لأن أحدًا لا يقول جلد الصوف .

١٢٨٠ ــ ولو أصابَ ثُوْبَ خزُّ فهو له .

لأن الثوب منسوب إلى الخز مطلقاً ، بخلاف ما لو قال : من أصاب صوفاً أو بزيوناً ، فأصاب ثوب بزيون أو ثوب صوف .

لأن بعد النسج لا يسمى صوفاً ولا بزيوناً مطلقاً ، بل مقيدًا بالثوب، ممنزلة القطن والكتان .

ولو أصابَ خزا مغزولًا كان له .

لأن بعد الغزل يسمى خزًا مطلقاً . بخلاف القطن والكتان . فصار الحاصل في الخز أن الاسم ينطلق عليه طل أي وجه كان .

١٢٨١ ــولو قال: مَنْ أَصابِجِيَّة خزُّ^(٢) أَو جبةً مرويةً

⁽۱) ساقطة من هد ، ق ، من ، والبعثاها من يه ،

۱۲) پ د حسسرير ۲۰

⁽۲) نسسية الى مصرو ،

خهى له ، فأصاب جبّه بطانتُها وظهارتُها فَنَكُ أوسمّور ، فهى غنيمة وكذلك لوكانت ظهارتُها مرويةً وبطانتُها من فَنَك أو سمّور .

لأن هذه تنسب عادة إلى الفنك والسمور دون الخز والمروى . على معنى أن الامم ينطلق على الفنك والسمور مقصودًا بدون الظهارة ، فإنه يسمى جبة ، ولا ينطلق على الخز والمروى الذى هو ظهارة بدون البطانة . فإنما الأصل في النسبة ما يتناوله الامم وحده دون ما لا يتناوله الامم وحده .

۱۲۸۷ و إن أصاب جُبة خرَّ بطانتُها (ص۲٤٨) مروية أو قوهية (۱) كانت له الظهارةُ دون البطانة . من قِبَلِ أَنَّ هذه الجبة لاتنتسب إلى البطانة ، إذ البطانة بانفرادهالا تسمّى جبةً . وقد ينطلق اسمُ الجبة على الظهارة من الخرَّ بغير البطانة . فلهذا يستحق الظهارة دون البطانة .

وقد ذكر قبل هذا فى الحرير أنه يستحق الظهارة والبطانة جميماً . فقيل فيه روايتان . وقيل بينهما فرق ، لأن الظهارة من الحرير بدون البطانة لاتسمى جبة حقيقة ولا مجازًا ، ومن الخز تسمى جبة ، وإن كان مجازًا .

فإذا كانت البطانة من سمور أو فنك يستعمل اللفظ. حقيقة فيسقط. اعتبار المجاز . وإذا كان مروياً فقد تعذر استعمال اللفظ. حقيقة فيستعمل بطريق المجاز ويجعل له الظهارة خاصة .

الا ترى أنه لو قال: من أصاب جبة خز أو سمور أو فنك ، فأصاب شيئاً من ذلك ظهارته وكان له ماسوى شيئاً من ذلك ظهارته ومنى (٦٠ أو حرير ، لم يكن له الظهارة وكان له ماسوى ذلك ؟ لأن امم الجبة يتناول ما سوى الظهارة ، إما حقيقة أو مجازًا، والظهارة لا تكون تماً للطانة بحال .

⁽۱) قا د مروی۴ » وفی مابشها د توهیة ، تسبقة » …

 ⁽۲) في هامشي ق د الوشي خلط لون بلون - ومنه وشي النسوب اذا رتمه وتقسيم :
 «الوشي نوع من الثياب الموشية تسمية بالمسفر - يقال : قلان يليس الوشي - مقرب » م

١٢٨٣ – ولو قال مَنْ أصاب جُبّة مرويّة ، فأصاب جُبة ظهارتُها مروية وبطانتها من غيره ، فله الكلّ . وهذا والحرير سواء .

ألا ترى أن الظهارة بدون البطانة هاهنا تسمى قميصاً دون الجبة ؟ والذي يوضح هذا .

لو قال: من أصاب قلنسوة ظهارتُها على ما قال وبطانتها وحشوها من غير ذلك كان له الكل .

لأنها لا تكون قلنسوة بدون البطانة والحشو .

۱۲۸٤ ــ ولو صَمَد الجبة على رجل بعينه فقال: مَنْ أَصابِه هذه الجبّة الخزَّ فهى له . فأَصابِها إنسان ، فإذاهى مبطنة بفنكِ أَو سمور فالكلُّ للمصيب ههنا .

لأنه بنى الاستحقاق هنا على اليقين بالإشارة دون الاسم والنسبة ، فكل واحد منهما للتعريف . إلا عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار النسبة ، لأن الإشارة أبلغ ، بخلاف جميع ما سبق .

واستوضح هذا بالوصية بجبة الخز ، والجواب فيه كالجواب في النفل .

١٢٨٥ _ ولو قال : مَنْ أَصاب جُبَّةً مرويَّةً فهذا على الظهارة .

لما بينا أن النسبة إلى الظهارة ، وهي لا تسمى جبة بدون البطانة ، والحشو يتبع لهما ، فيستحق الكل .

١٢٨٦ ــ ولو قال : مَنْ أَصاب جبَّةَ خزًّ ، فأَصاب جبة خزًّ ، فأَصاب جبة خزًّ ، وهي محشوة بقزًّ أو قطنٍ ، فله الظهارة خاصة .

لأَن الظهارة من الخزِّ تسمى جبة بانفرادها مجازًا . فلا يستحق البطانة بِنَا الاَم ، وإذا لم يستحق البطانة لم يستحق الحشو .

۱۲۸۷ ــ ولوقال : مَنْ أَصاب قباء مرويًا ، فأَصاب قباء بطانتُه غير مروىً ، وحشوه كذلك ، فله الظهارةُ خاصةً .

لأَن الظهارة وحدها تسمى قباء . يقال : قباءُ طاق ، وقباءُ طاقين ، بخلاف اللجبة ، فالظهارة وحدها هناك تسمى قميصاً لا جبة .

ولو كانت الظهارة والبطانة مرويّتين والحشوُ من غيره استحق الكلّ .

لأَّتِه لما استحى الظهارة والبطانة استحق الحشو تبعاً .

ألا ترى أنه لو قال: من أصاب قباء، استحق الحشر تبعاً للظهارة والبطانة . وإن لم يكن الحشو قباء . فكذلك عند التقييد يستحق الحشو وإن لم يكن مروياً . والسراويل عنزلة القباء في جميع ما قلنا ، لأنه لا يسمى سراويل مبطن .

A٣

باب النفل من أسلاب الحوارج

وأهل الحرب يقاتلون معهم بأمان أو بغير أمان (ص٢٤٩) المحدد عائز كأمان أهل العدل ، لأنهم مسلمون من أهل فقت ممتنعة وبيان هذا الوصف في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانَمُنَ المُوْمَنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (أ) وفي قول عليّرضي الله عنه : إخواننا بَقُوا علينا . ثم أمان الواحد من المسلمين كأمان جماعتهم. لأن أهل العرب لا يقفون على السبب الموجب للقتال بين أهل العدل وأهل البغي فيستأمنوا منهم . فإذا استأمنوا من أهل البغي فقد سالمونا على أن يتجروا فينا وذلك أمان نافذ .

فلا ينبغى لأَهل العدلِ أَن يُغيروا عليهم حتى ينبذوا إليهم. إن كانوا في منعة ، أو يبلغوهم مأسهم إن كانوا في غير منعة .

١٢٨٩ ــ ولو استعان الخوارج بـأهل الحرب على قتال أهل العدل فخرجوا إليهم فظهر عليهم أهلُ العدل ، سبوا أهلَ الحرب ، ولا يكون استعانة الخوارج بهم أماناً لهم .

ومن أصحابنا من قال: كان ذلك أماناً لهم . ولكنهم حين قاتلوا أهل العدل

⁽١) سورة العجرات ، ٩) ، الآية ٩ ،

صاروا ناقضين لذلك الأمان . وهذا غلط. . فإنهم لو أمنوهم ثم قاتلوا معهم أهل المدل لم يكن ذلك نقضاً للأمان إذا كانوا تحت راية الخوارج على ما ذكره بعد هذا ولكن .

الوجه فيه أنهم ما خرجوا مسالمين للمسلمين ، إنما خرجوا مقاتلين . أما في حق أهل العدل فغير مشكل ، وأمّا في حق الخوارج فلاَّنهم انضمّوا إليهم ليعينوهم لاليكونُوا في أمان منهم .

ألا ترى أن الجيش في دار الحرب يعين بعضهم بعضاً من غير أن يكون بعضهم في أمان من بعض .

١٧٩٠ فإذا ظفرنا بهم كانوا فيثاً ، سواء قاتلونا (١٠)مع الخوارج أو لم يقاتلونا . ولكن إن أراد الخوارج قتلهم وأخذ !! أموالهم لم يحل لهم ذلك .

لأَّهم ضمنوا لهم ترك التعرض حين دعوهم إلى أَن يخرجوا مقاتلين معهم أهل العدل ، إذ لا يتمكنون من ذلك إلا جذا . ومن ضمن لغيره شيئاً فعليه الوفاء بذلك .

١٣٩١ ـ فإن سَبُوهم وأخلوا أموالَهم لم يحلّ لنا أن نشترى شيئًا من ذلك .

لأنها جُعلت لهم بسبب حوام شرعاً .

ولو اشتراها مشترٍ جاز شراؤه .

⁽۱) کی مانٹن ق ۵ تالوا ، ٹسٹگا ۴ ء،

لأن الحرمة ليست لعصمة المحل بل لمعنى الغدر . فلا يمنع ذلك ثبوت الملك وصحة الشراء من المتملك .

۱۲۹۲ - وهو بمنزلة مسلم (اليدخل إليهم (اباً مان كأنه لا يكون مُعْطياً لهم أماناً بهذا ، ولكن يُكره له أن يسبى بعضهم ويأخذ شيئاً من مالهم ، لما فيه من معنى الغدر . فإن فعل ذلك أمر برده ولم يُجبر عليه في الحكم ، وإن اشترى رجل منه ذلك المال جاز الشراء (المم عليه في الحكم ، وإن اشترى رجل منه ذلك المال جاز الشراء (المم المحراهية .

١٢٩٣ ــ فإن قاتلوا فقال أميرُ أهلِ العدلُ : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبُه . منت له سلبُه .

لأبهم مسلمون وأموالهم محرزة بدار الإسلام فلا تكون غنيمة .

١٢٩٤ ــ وإن قتل حربيًّا فله سلبُه .

لأَن ماله مباح الاغتنام إذ لم يكن له أمان من جهة أحد من المسلمين .

١٢٩٥ _ فإن أخذ أهلُ الحرب رقيقاً وأموالًا من أهل العدل فأحرزوها بمنعة الخوارج ثم أسلموا فعليهم ردُّ جميع ما أخذوا .

لأنهم لم يحرزوها بدارهم ، وإنما يملكون أموالنا بالإحراز بدارهم .

⁽۱) ئى ھامئى ق 3 رچل ، ئىسخة K ،

⁽Y) ق « طيهم » وقوقها « اليهم - نسخة » •

⁽۲) ب « الشمسرى » م

١٣٩٦ ــ ولو كانت المنعة لهم فى دارنا فأُحرزوا المال بها لم يملكوها . فإذا كانت للخوارج فأولى أن لا يملكوها .

فإن كانوا أدخلوها(١) دارهم ثم أسلموا أو صاروا ذمةً فهي لهم.

لأتهم ملكوها بنهام الإحراز . وقال عليه السلام : «من أسلم على مال فهوله ،

۱۲۹۷ _ ولو^(۲) أصابوا من نساء أهلِ العَدُّل وصبيانهم لم يسع الخوارجَ تركهم يذهبون مم إلى دار الحرب (ص٧٥٠).

لأنهم ظالمون في حبس،أحرار المسلمين .

وليس عليهم الوفائح لهم بالتقرير على الظلم ، ولكنهم يأمرونهم بتخلية سبيلهم . فإن أبوا قاتلوهم لاستنقاذ ذرارى المسلمين من أيليهم . لم يسعهم (٢٠) غير ذلك .

ألا ترى أن المسلمين في دار الحرب إذا تمكنوا من استنقاذ ذرارى المسلمين من أيديهم لم يسعهم غير ذلك .

۱۲۹۸ ــ وكذلك لو أرادوا إدخال الأموال دارهم فالواجب على الخوارج أخذ ذلك منهم ليردوها على أهلها .

⁽۱) ق « دخلوا! » وفي الهامش « ادخلوها ، تسخة » ،

⁽٢) ق د وان ۽ وتوليسا د ولو ، ليسيشة ٠٠

⁽Y) قرر هامش ق « لا يسمعم ، تسخة » ،

لأتهم لم مملكوها قبل الإحراز، فهم ظالمون في حملها ، يخلاف المستأن في دار الحرب . لأن هناك قد ملكوا المال بالإحراز، وهو قد ضمن أن لا يتعرض لهم في أخذ أموالهم ، فلا يسعه أن يأخذها . وإذا علم هذا الحكم في الأموال في حق الخوارج فني الإحراز أولى .

١٢٩٩ ــ وإن كانوا أستهلكوا ما أخذوا من أموالِ أهل العدل ثم أسلموا لم يضمنوا شيئاً من ذلك .

لأُنهم فعلوه وهم محاربون .

ولأتهم حين انضموا إلى أهل البغى كانوا بمنزلتهم فى هذا الحكم . وأهل البغى إذا⁽¹⁾استهلكوا أموال أهما العدل ثم تابوا لم يضمنوا ، فكذلك أهم الحرب.

'' وعلى هذا لو كان الذين أعانوهم على المسلمين ، لم يكونوا خوارج ولكنهم لصوصً غير متأولين .

لأن فى حق أهل الحرب حكم سقوط الشهان لا يختلف بالتأويل وعدم التأويل، إنما ذلك فيا بين السلمين . فأما أهل الحرب فلا يضمنون فى الوجهين لأبم فعلوه وهم محاربون .

١٣٠٠ ... ولو استعار بعضهم من بعض السلاح ، ثم قال أميرً
 أهل العدل : مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه . فَقُتل خارجيً عليه سلاحُ
 حربيً وعلى عكس ذلك ، لم يكن السلب للقاتل فى الوجهين .

Vio

⁽۱) هـ د لـــو » ،

أَمَا إِذَا كَانَ سلاحُ الخَارِجِيِّ على الحربيِّ فلِأَن هَذَا المَالَ لَيْسَ بمحلُّ للاغتنام .

وأما إذا كان سلاحُ الحربيّ على الخارجيّ فلأَنّه حين استعاره منه وأثْبَتَ يده على ذلك المال فقد ثبت حكم الأَمان فيه .

ألا ترى أنهم لو بعثوا إلى أهل الحرب فاستعاروا منهم سلاحاً أو كراهاً فأخرجوه إليهم أنه يشبت حكم الأمان فى ذلك المال ، لحصوله (ألى يدالخوارج ، حتى لا يكون غنيمة ، فكذلك ما سبق . إلا أن أهل العدل إذا ظفروا بذلك لم يردوه على أهل الحرب ، ولكنهم يبيعونه ويقفون ثمنه حتى يجىء أصحابه من أهل الحرب فيأخلون الثمن .

۱۳۰۱ ــ ومن استهلك من أهل العدل شيئًا لم يضمن ، كما هو الحكم في أموال أهل البغى إذا وقعت في يد أهل العدل .

وهذا لأَن ثبوت الأَمان في هذا المال بثبوت يد أَهل البغي عليه ، واليد لا تكون فوق الملك .

1۳۰۲ ــ ولو ملكوها من أهل البغي كان الحكم فيه هذا ، ولو لم يبع ذلك أهل العدل حتى تفرّق الخوارجُ ثم جاء أصحابُ السلاح والكراع من أهل الحرب يطلبون ذلك فني القياس يرد عليهم ذلك ليردوهم إلى دارهم .

لأَن حكم الأَمان كان ثايتاً في هذا المال من جهة بعض السلمين ،

⁽۱) پ ۵ بحمسوله ۽ 🛪

ولانه بمنزلة مال الخوارج وهو مردود عليهم بعد ما تفرق جمعهم ولم يبتى لهم فئة .

وفي الاستحسان يُجبرون على بيعه في دار الإسلام وأخذ ثمنه .

لأنه صار محبوساً فى يد أهل العدل . والكراع والسلاح بعد ما صار محتبساً فى دار الإسلام لا يمكن الكافر من رده إلى دار الحرب فيتقوى به على المسلمين .

وهو قياسُ ما لو كانتوا عبيدًا فأسلموا .

يوضحه أن هذا المال لو كان للخوارج لم يجز رده عليهم مع بقاء توهم الاستعانة على (ص٢٥١) قتال المسلمين ، إن كانت منعتهم باقية . فكذلك لا يجوز رده على أهل الحرب ليستميتوا به على قتال المسلمين ، فإن منعة أهل الحرب باقية .

١٣٠٣ ــ ولو أن الخوارج آمنوا تجّارًا دخلوا عسكرهم من أهل الحرب، ثم استعاروا منهم خصباً، الحرب، ثم أستعاروا منهم خصباً، ثم قُتِل رجلٌ من الخوارج عليه ذلك السلاح بعد تنفيل الإمام، فإن سلبه لا يكون للقاتل.

لأَن بِأَمَانِهم صار هذا المال معصوماً من الاغتنام ، فإن أَمانِهم في ذلك كأَمان أَهل العدل يبيعون ما أَصابوا من ذلك ويقفون ثمنه حتى يجيئوا فيلُنعلوه

١٣٠٤ ــ وإن احتاج أهلُ العدل إلى أن يُقاتلوا بشيء من ذلك فلا بأس للإمام أنْ يدفع إليهم ليقاتلوا به عند الحاجة .

لأن هذا المال لو كان عنده للمسلمين جاز له أن يفعل ذلك عند

الحاجة (۱) . فإذا كان للمستأمنين فأولى . ولأن المستأمنين حين أعاروهم هذا المال ليقاتلوا به أهل العدل فقد رضوا بأن يكون هذا بمنزلة أموال الخوارج في حقنا . ولو ظفرنا بأموال الخوارج جاز أن نفعل به (۲) هذا ، فكذلك في أموال المستأمنين إذا كانوا هم الذين أعاروهم .

1۳۰۵ ـ وإنَّ كانوا أخذوا ذلك منهم غَصْباً فليس ينبغى الإمام أهل العدل أن يدفعه إلى أحدِ من أهلِ العدل ليُقَاتلَ به عند عدم الضرورة .

لأنه لم يوجد من المستأمنين الرضا بأن يقاتل أحد بمالهم. والعصمة ثابتة في أموالهم بسبب الأمان، بخلاف الأول، فقد رضوا هنالك بأن يقاتل بمالهم.

۱۳۰۱ – وعلى هذا لو استهلك بعضُ أهلِ العدلِ ذلك المال هنا ضمنه للمستأمنين، وفى الفصل الأول لم يضمنه، كما لا يضمن مال الخوارج.

وكذلك لا ينبغى لأَميرِ أَهلِ العدلِ أَن يبيع هذا المال هنا ، إِلَّا أَن يخاف التلفَ عليه فيبيعه حينئذ .

لأَنْ عِينَ المال محفوظ على المستأمنين كما هو محفوظ على المسلم .

فهذا بمنزلة مال لبعض أهل العدل في يده وصاحبه غائب ، فيحفظ عينه . إلا أن يتعذر ذلك فيبيعه ويحفظ ثمنه عليه .

⁽¹⁾ هـ ۱ العجة ¢ خط) .

⁽۱۲) هـ ۲ ق د کيسه ۲ ،

فَهِنَ تَفِرَّقَ الْخُوارِجُ قِبل أَن يبيع الإِمامُ ذَلِكَ فَإِنَّهِ يَرِدُ المَالُ فَ الْمُحَالِّنِ عَلَيْهُ ا فَ الْفُصَلِينَ عَلَى أَصِحَالِهِ لِيرَدُوهِ إِلَى دَارَ الْحَرْبِ .

لأن هذا عنزلة مال الخوارج، وهناك يرد طبيهم عين مالهم بعد ما تفرقوا. ولأنهم أعطوا المال هنا إلى الخوارج بعد ما ثبتت العصمة فيها بالأمان، فلا يحسَى في دارنا، عنزلة ما لو كان الأمان لهم من أهل العدل ثم أعاروا الخوارج كراعهم وسلاحهم .

١٣٠٧ - ولو أن الخوارج آمنوا قوماً من أهلِ الحرب على أن يُقاتلوا ، أو لم يُقِاتلوا ، أن يُقاتلوا ، أو لم يُقِاتلوا ، حتى ظهر أهلُ العدل عليهم ، فليس يقعُ على أهل الحرب سَيْنً ولا تكون أموالُهم غنيمة .

لأبه حين أعطرهم الأمان فقد ثبتت لهم العسمة في نفوسهم وأموالهم، وبسبب القتال لا ينبذ (الأفلك الأمان، إليهم قاتلوا عنمة الخوارج. فكما أن القتال من الخوارج لا يكون نقضاً لأمانهم، فكذلك القتال من الستأمنين معهم لا يكون نقضاً للأمان، ولكن حكمهم تحمكم الخوارج فيا يحل منهم وما يحرم، وفي التنفيل في السلب.

وهذا بخلاف مَا سبقَ إِذَا قَالُوا لَهِم : اخرجوا فقاتلوا معنا ، وَلَمْ يَذَكُرُوا الْأَمَانُ .

الله أُولَقك لم تثبت لهم العصمة في تقوشهم وأموالهم. فإن الشيامهم إلى الجوارج للقتال معنا لا يوجب ذلك .

⁽۱) پ د پتېسىلە » ،

١٣٠٨ - ولو أنَّ الخوارجَ كانُوا هم الداخلين عليهم في دار الحرب (ص١٣٠٨ - فأنَّ القومُ بعضَهم بعضاً ،ثم ظهرعليهم أهلُ العدل: فإن كانَ المرب في عزّهم ومنعتهم فهم في عُومَنْ قَتَلَ منهم قتيلًا فلهسلبُه.

لأَمْم فى عزهم ومنعتهم لا يكونون مستأمنين . وإنما الخوارج هم المستأمنون إليهم . ولأَمْم حين قاتلوا فى منعتهم ودارهم فقد انتبذ الأَمان اللتى كان بينقا وبينهم ، فكانوا أهل حرب ظفرنا بهم .

١٣٠٩ - وإن كانُوا خرجُوا إلى عسكر الخوارج بأَمان ، وكانوا غير مُتَنِعين إلَّا بمنعة الخوارج ِ فإنَّه لايقعُ على أحدِ منهم سبيَّ .

لأتهم مستأمنون فى منعة الخوارج، والمستأمن فى عسكر المسلمين فى دار الحرب كالمستأمن فى دار الإسلام فى حكم العصمة . ولأن الأمان لم ينبذ بقتالهم حين لم يكونوا أهل منعة بأنفسهم .

١٣١٠ – ولو أن الخوارج طلبوا إلى تجار أهل الحرب مستأمنين فيهم أن يعينوهم على أهل العدل ، فأنعموا لهم (١٠) ، وعلم ذلك أهل العدل لم يحل لهم التعرّضُ لهم بقتل ولا أخذِ مالِ حتى ينصبوا الحرب لأهل العدل .

لأنهم مستأمنون ، فحكمهم كحكم أهل اللمة . ولو أن أهل اللمة قصدوا أن يقاتلوا المسلمين فما لم يظهروا ذلك لا يحل التعرض لهم ، ولأمهم حين أنعموا للخوارج كانوا بمنزلة الخوارج ، والخوارج ما لم ينصبوا لقتال أهل المعلل لا يحل التعرض لهم في نفس أو مال .

⁽۱) في ماشن ق د انست له بالألف قلت له تم . مصباح ٤ .

قَإِن قَاتِلُوا فَحَكُمُهُم كَحَكُمُ ٱلْخُوارِجِ فَيَا يَحَلُّ وَيَحْرُمُ. لأَمْمِ قَاتِلُوا تَحْتَ رَايَة الخَوَارِجِ، فَلا يَنْتَبِذُ أَمَانِهِ بَذَلْك .

١٣١١ ــ ولوكان أهلُ الحرب قالوا لمسلم : أنتَ آمنٌ فادْخُلُ المسلم : أنتَ آمنٌ فادْخُلُ إلىنا . فلخل ، لم يحلّ له أن يتعرّض لشيءٌ من أموالهم إنْكان من أهل العدل أو من الخوارج .

لأنه ضمن أن لا يتعرض لهم ، وعليه الوفاء بما ضمن ، لقوله عليه السلام وفاء لا غدر فيه ، .

١٣١٧ ــ وكذلك إن لم يدخلُ إليهم حتى آمنهم وآمنوه،وهذا أظهرُ من الأول في حقه .

لأنهم في أمان صحيح من جهته .

إلا أن في هذا الفصلليس لإمام المسلمين أن يعرض لهم بشيء، ولا أُخذِ مال ، حيىنبذإليهم . فإنفعل ذلك كان ضامناً لجميع ما استهلك بخلاف الأول .

لأن القوم هنا في أمان صحيح من جهة واحدة من المسلمين . فإنه آمنهم وهو في منعة المسلمين ، فصح أمانه . وفي الأول للإمام أن يقاتلهم من غير تبد لأنه ما آمنهم المسلم ، ولكنهم آمنوه . إلا أن من ضرورة كونه في أمانهم أن لا يعرض (1) لهم كما لا يعرضون (١٧) له ، وليس من ضرورته أن يكونوا في أمان من المسلمين .

⁽۱) هـ ۵ پتمسيرش ۹ ۰

۲) هد د لا يتعرضبون » ٠

١٣١٣ - ولو سأَل الخوارجُ من أهلِ الحرب أن يُعينوهم على أهل العدل فقالوا: لا نُعينكم إلَّا أن يكونَ الأَمِيرُ منَّا ، ويكونَ حكمنا هو الجارى . ففعلوا ذلك ، ثم ظهر عليهم أهلُ العدل ، فأهلُ الحرب وأموالُهم فء .

أَما إذا كانت الخوارجُ لم يؤمّنوهم فالجوابُ ظاهرٌ . لأَنهم أَهل حرب لا أَمان لهم .

وأَما إِذَا كَانُوا أَمْنُوهُم حَيْنَ خَرْجُوا فَالْأَبُهُمْ نَقَضُوا ذَلِكَ ٱلْأَمَانَ حَيْنَ قَاتُلُوا أَهُلِ العَدَلَ لَمُنْتُهُمْ وَتَحْتَ رَايَتُهُمْ ، بِخَلَافُ مَاتَقَدَمُ فَهْنَاكُ إِنَّا قَاتُلُوا تَحْتَ رَايَةَ الخُوارِجِ ، وَكَانَ حَكُمُ ٱلخُوارِجِ هُو الجَارِي ، فَلَمْ يَكُنَ ذَلِكَ نَقْضًا لأَمَانِهُمْ .

وأمّا أموالُ أهلِ البغى فهى مردودةٌ عليهم إذا وضعت الحربُ أوزارها .

لأن مال المسلم لا يكون غنيمة في دار الإسلام للمسلمين بحال .

١٣١٤ ــ وحكمُ تنفيلٍ السلب على هذا . حتى إذا قتل خارجيَّ وعليه سلاحُ حربي فهو للقاتل .

لأَنه لا عصمة في أموال أهل الحرب هنا .

فإنْ قُتل حربيٌّ وعليه سلاحُ خارجيٌّ لم يكن َللقاتل .

لأنه مال معصوم عن الاغتنام .

واستوضح هذا بما :

۱۳۱۵ – لو أجتمع قوم من المستأمنين فى دار الإسلام فأمّروا عليهم أميرًا، أو امتنعوا وقاتلوا المسلمين، فإنه يكون ذلك نقضاً لأمانهم. بخلاف مَا إذا لم يكونُوا أهل منعةٍ ففعلوا ذلك، وحكمهم فى هذا كحكم أهل الذمة.

1813 - وكذلك إنْ كان أهلُ الحرب الذين دخلوا لإعانة الخوارج قاتلوا أهل العدل من ناحية الخوارج قاتلوا أهل العدل من ناحية أخرى . فإن كان أهلُ الحرب أميرُهم منهم وهم ممتنعون بغير منه الخوارج فهم في إذا ظهرنا عليهم .

لأنهم صاروا ناقضين للأمان باعتبار منعتهم .

وإن كانت منعتُهم بالخوارج فحكمُهم حكمُ الخوارج ِ، وإن كان أميرُهم منهم .

لأن التمكن من القتال بالمنعة لا بالأمير .

١٣١٧ ــ ولو أن عشرةً من الخوارج لا منعة لهم آمنوا عشرةً من أهل الحرب على أن يخرجوا فيُنيروا معهم، فهؤلاء إذا وقع الظهورُ عليهم لا يجرى عليهم السّبئ . ولا تكونُ أَموالُهم غنيمة . لأَمْم في أَمَان قوم من المسلمين ، وما نقضوا ذلك الأَمان بالإِعَارة والقتال حين لم يكونوا أَهل منعة .

ولكنهم يؤخلون بجميع ما استهلكوا من الأموال ، ويُقتلون عن قتلوه عمدًا .

لأَنْهِم بمنزلة اللصوص حين لم يكن لهم منعة .

ألا ترى أن في حق الخوارج يشبت هذا الحكم باعتبار أنه لا منعة لهم فكذلك في حق المستأمنين معهم :

۱۳۱۸ ــ ولو كانوا لم يؤمّنوهم وإنما قالوا لهم : آخُرُجُوا فأَغيروا معنا ، والمسأَلَةُ بحالها ، فالجوابُ فى حقّ الخوارج ِ فى هذا . والأول سواء .

وأمّا أهلُ الحرب فهم في وجميع ما معهم ، ولا يقتلون عن قتلوا ، ولا يضمنون ما استهلكوا ، لأنهم لا أمان لهم من جهة أحد من المسلمين ولكنهم لصوص من أهل الحرب ، ولصوص أهل الحرب لا فرق بين أن يقع الظهورُ عليهم في دار الإسلام وبين أن يقع فدار الحرب في هذا الحكم .

وعلى هذا يبتنى حكم التنفيل فى السلب ، فإن أموالهم لما كانت فيثاً كان للقاتل منهم السلب بالتنفيل .

فصار الحاصل أن المستأمنين من جهة الخوارج والمسهامنين من جهة

أهل العدل سواة فى حكم التلصص وقطع الطريق، وفيا يكون نقضاً للعهد(١) إذا كانوا أهل منعة حين قاتلوا .

١٣١٩ - ولو أن الخوارجَ صالحوا أهل الحرب ووادعوهم ثم دخل رجلٌ منهم إلى أهل العدل بغير أمان كان آمناً بتلك الموادعة .

لأُنهم بمنزلة أهل العدل في الموادعة مع أهل الحرب .

ألا ترى أن في عقد الذمة وإعطاء الأمان هم بمنزلتهم ؟ فكذلك في الموادعة .

١٣٢٠ - ولا ينبغى لأهل العدل أن يقاتلوهم حتى ينبذوا إليهم .
 كما لو كانت الموادعة من جهتهم . فإنِ استعان بهم الخوارجُ فخرجوا
 وقاتلوا معهم أهل العدل فوقع الظهور عليهم لم يُسْب أحدَّمنهم .

لأَن تلك الموادعة كانت بمنزلة إعطاء الأَمان لهم . وقد بينا أَن من يكون في أَمان من الخوارج إذا قاتل أهل العدل تحت راية الخوارج لم يكن ذلك فقضاً للأَمان . فهؤلاء كذلك . وحالهم كحال الخوارج فيا يحل ويحرم منهم ومن أموالهم .

١٣٢١ - وإن كانواخرجوا على أن يكون (ص٢٥٤) الأميرُ من أهل الحرب يحكم فيهم بحكم أهل الشرك، والمسألة بحالها ، ثم وقع الظهور عليهم فهم في أ

لأَنهم صاروا ناقضين لتلك الموادعة حين قاتلوا بمنعتهم أهل العدل . وحكم التنفيل في السلب على هذا يخرج في الفصلين .

۱۳۲۲ ـ وكذلك إنْ كانوا خرجوا هم من ناحية ليُقاتلوا أهلَ العدلِ ، والخوارجُ من ناحية أخرى . فإن كان أميرُ أهلِ الحرب منهم فهم في ً .

لأنهم قاتلوا تحت رايتهم بمنعتهم .

وإنكاناً لخوارجُ بعثوا إليهم أميرًا منهم فحكمهم كحكم الخوارج(١) لأنهم قاتلوا تحت راية الخوارج .

١٣٢٣ ــ ولو خرج من الموادعين قومٌ لا مَنَعَةَ لهم فأغاروا فى دار الإسلام ، فوقعالظهورُ عليهم ، فهم بمنزلةِ اللصوصِ فى حكم الشيانُ والقصاص .

لأُنهم ما قاتلوا عن منعة لهم، فلا يكون ذلك نقضاً منهم للموادعة .

١٣٢٤ – ولو أنَّ قوماً من أهل الحرب أمّنهم واحدَّ من المسلمين، ثم نبذ الإمامُ إليهم، فآمنهم ذلك المسلم أيضاً فهم آمنون.

لأَّن المَعْنَى الذَّى لأَجله صبح أمان المسلم في المرة الأُّولي موجود في المرة الثانية ـ

١٣٢٥ – فإن قال لهم الأميرُ : إنَّ هذا قد آمنكم غير مرَّة فلا تلتفتوا إلى أمانه ، فإنه كلَّما آمنكم فقد نبذنا إليكم ، كان ذلك صحيحاً منه .

⁽۱) پ د کمسکنهم ۽ ء

لأن نبذ الأمان تأثيره فى إطلاق الأمان والاستغنام ، فيجوز تعليقه بالشرط كالطلاق . ولأن النبذ يحتاج إليه لننى الغرور ، وذلك يحصل بالنبذ بهذه الصفة .

١٣٢٦ ــ ولو أنَّ مسلماً آمن حربيًّا فكره الإمامُ مقامه في دار الإسلام فإنَّه يتقدمُ إليه في الخروج .

ولأن للإمام ولاية النبذ بمد صحة الأمان، فلا يكون ذلك إلا بمد أن يبلغه مأسنه ، فيتقدم إليه فى الخروج، ويجعل له من المهلة ما يتمكن فيها من الخروج بغير ضرر، بمنزلة المستأمن إذا طال المقام فى دارنا. وقد تقدم بيان الحكم فيه .

١٣٢٧ - ولو قال الإمامُ لحربيٌّ لا تدخل دارنا بأمان فلان فإنك إنْ دخلتَ بأمانه فأنت في ، ثم دخل بأمانه لم يكن فيثاً .

لأن حجر المسلم عن إعطاء الأمان باطل، فإنه لا تنعدم بحجره العلة المصححة لأمانه ، فيكون حجره إبطالا لحكم الشرع . ولا يمكن جعل كلامه نبذًا لأمان وهو في دارنا . لأن نبذ الأمان بعد إعطاء الأمان لا يصح ما لم يبلغ مأمنه ، فكذلك قبل إعطاء الأمان . وبه فارق الموادعين ، لأن أولتك في منعهم ، ونبذ الأمان صحيح لو حصل منه بعد الأمان ، فكذلك ثبله . فأما هذا في دارنا فلا عملك أحد نبذ أمانه ما لم يبلغ مأمنه . والإمام وغيره فيه سوالا .

١٣٢٨ ــ ولو قال الإمامُ لأهلِ الحربِ: مَنْ دخل منكم دارنا بـأمان فلان فهو ذِمَّةٌ لنا . فُدخل رجلٌ قدعكم تلك المقالة بـأمانِ فلانٍ . فهو ذِمَّة ، ولا يُترك يرجع إلى دار الحرب . لأن دعوله بعد العلم بمقالة الأمير دلالة الرضا بقبول اللمة ، والدلالة في هذا كالصريح . عنزلة مقام الذي الذي يقدم إليه الإمام في دارنا بعد مفي المدة.

وهذا بخلاف قوله فهو فيءٌ .

لأَن ذلك نبذ الأَمان ، فلا يصح إذا لم يكن فى منعته ، وهذا تأكيد للأَمن الثابت بذلك الأَمان وليس بنبذ .

١٣٧٩ ــ وعلى هذا لو قال للمحصورين: إنْ آمنكم فلان فقد نبذتُ إليكم ، فخذوا حذركم . ثم آمنهم فلانٌ ، كان ما تقدّم نبذًا صحيحًا وحَلّ به قتالُهم .

لأنهم في منعتهم .

۱۳۳۰ ــ ولو قال : مَنْ خرج منكم بـأمانِ فلان فهو في ، أو فقد حَلّ دَمُه . فخرج (ص٥٥٥) رجلٌ فهو آمن ً .

لأن النبذ إليه وهو في منعتنا باطل .

١٣٣١ ــ ولو قال : من خرج منكم بأمانِ فلانٍ فهو ذِمّةٌ لنا .
 فهذا صحيح .

لأَنه ليس فيه نبذ الأَمان، إنما فيه تقرير حكم الأَمن . فكونه في منعتنا لا يمنع منه . والله أعلم(١)

⁽¹⁾ هـ ۽ ق د واقد الرشييق ۽ ۽

باب من نفل الخيل ما يكون على العراب الدون البراذين

المُعَمَّدُ عَنْ قَتْلَ قَتْلُ فَلَهُ وَمُنْ قَتْلُ فَلَيْلًا فَلَهُ فَرَسُهُ ، فَقَتْلُ مَسْلُمُّ وَالْحَدُ فَرَسُهُ . وَإِنْهُ لَا يَسْتَحَقّ فَرَسُهُ . وَإِنَّهُ لَا يَسْتَحَقّ فَرَسُهُ .

لأن إيجاب فرس القتيل له من أبين الدلائل على أن مراده قتل من هو فارس فى حال ما يقتله ، وهذا لم يكن فارساً فى حال ما قتله بالفرس الذى مع غلامه . والغلام ليس بحاضر عنده .

ألا ثرى لو قتل آخر الغلام وهو على ذلك الفرس استحق الفرس بقتله ؟ فعرفنا أن الأول إنما قتل راجلا لا فارساً .

ولأن الإمام خص الفرس من بين سائر الأشياء الذي يعلم أن الحربي حمله مع نفسه ، ولا فائدة في هذا التخصص سوى أن يكون مراده الفرس الذي يقاتل عليه ، وأنه كان قصده التحريض على قتل فرسانهم لتنكسر به شوكتهم ١٣٣٣ _ وإن كان قد نزل عن فرسه وهو معه يقودُه في القتال فله فرسه .

لأنه فارس بما معه من الفرس . فإنه بتمكن من الفتال عليه في الحال . وإنما كان نزوله لزيادة جد في الحرب ، أو نفسيق الطريق ، أو كثرة الزحام . فلا يحرج به من أن يكون فارساً حين قتل .

⁽۱) هم ه الإمراب) عن ۵ المسرب ۹ -

١٣٣٤ ــ ولو قتل رجلًا على برذون أو برذونة فله ذلك .

لأَنَّه فارس ، سواء كان على برذون أَو فرس عربي .

ألا ترى أن مثله من المسلمين يستحق سهم الفرسان ؟

فإن قيل: هذا فيا إذا كان الفرس مع غلامه في المعسكر موجودًا .

قلنا : لا كذلك ، فإن فى حق المسلمين ، غلامه بهذا الفرس ، لا يستحقى سهم الفرسان ، فيتمكن أن يجعل هو فارساً به . وهنا فى حكم التنفيل غلامه فارس بهذا الفرس فلا يكون هو فارساً به .

١٣٣٥ _ ولو قَتَلَ رجلًا على بغلي أو حمارٍ أو بعيرٍ لم يكن له. لأنه غير فارس بهذا المركوب، ولأن اسم الفرس لا يتناوله بحال .

١٣٣٦ _ ولو قال: مَنْ قَتَلَ قتيلًا فله فرسه . فقتل راجلًا أو فارساً خله من الغنيمة فرس عربيً وسَطً ، أو قيمتُه . ولا يكون له يِرْ ذَوْن .

لأنه أطلق اسم الفرس فيا أوجبه نقالًا له . ومطلقه يتناول العربي خاصة . وعطلق التسمية يستحق الوسط. من عين المسمى ، أو قيمته . بخلاف ما سبق. فقد أضاف الفرس هنا إلى القتيل بحرف الهاء ، وبه يتبين أن مراده ما يكون القتيل فارساً به ، وذلك يعم البرذون والفرس العربي .

١٣٣٧ ــ وعلى هذا لو قال : مَنْ دَخَلَ من بابِ المدينة على فرسه أو مَنْ قاتل على فرسه أو مَنْ قاتل على فرسه فله مئة درهم . فهذا على العِراب (أوالبراذين جميعاً .

⁽۱) ق ﴿ العربي ﴾ وفي الهابش ﴿ العراب ، تستقة حصيرى ﴾ ».

ولو قال : على فرسٍ فهو على العِراب خاصةً .

وكذلك لو قال : مَنْ نزل عن فرسه فقاتل راجلًا فله مئة . فهذا على العِراب والبراذين .

ولو قال : على فرس ، فنى القياس لا يستحقُّ النفل إلَّا مَنْ نزل عن فرس عربيّ .

لأَّنه أطلق اسم الفرس فلا يتناول إلا العربي، كما في الفصول المتقدمة .

وفى الاستحسان كلُّ مَنْ نزل عن بِرْذَوْن أَو فرسٍ عربيٍّ فقائل راجلًا فله نفلُه .

لأَن مقصود الأمير هنا التحريض على مباشرة القتال راجلا .

ألا ترى أن من نزل عن فرس عربي ولم يقاتل (ص٢٥٦) لا يستحق النفل ؟ وفيا هو المقصود لا فرق بين أن ينزل عن برذون أو عن فرس عربي .

ولأنه وإن أطلق الفرس فقد علمنا أن المراد فرسه . إذ الإنسان ينزل عن فرسه لا هن فرس غيره . فكان هذا وقوله : عن فرسه . سواء . واسم البرذون في التنفيل يتناول الذكر والأثنى ، ولا يتناول الفرس العربي بحال . لأن هذا اسم نوع خاص من الخيل ، فلا يتناول نوعاً آخر ، عمنزلة ما لو قال : من قتل رجلا على فرس عربي . فإن ذلك على الذكر والأثنى من ذلك النوع خاصة ، دون البراذين . بحكلاف الفرس ، فإنه يستعمل في البراذين وفرس المرب جميعاً كالمخيل .

وإن كان الاسم حقيقة في العربي فعند الإطلاق يحمل على الحقيقة ،

وعند الإضافة يعتبو عرف الاستعمال . والفرس الشَّهْرِيُّ⁽¹⁾من نوع البراذين دون العراب .

١٣٣٨ - ولوقال: مَنْ قَتَلَ قتيلًا فله دابتُه. فاسم الدَّابة يتناول الخيل والبغال والحمير كما قال تعالى: ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةَ ﴾ (٢٠).

ولهذا لو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم هذه الأشياء الثلاثة .

١٣٣٩ – وإن قتل رجلًا على بعيرٍ أو ثورٍ لم يكن له ذلك، إلًّا أن يكونوا قوماً دوابهم الإِبل والثيران. فباعتبار الحال يصير معلوماً أنَّ مراد الإمام ذلك.

والكلام يتقيد بدلالة الحال. واسم البغل في التنفيل يتناول الذكر والأنثى وكذلك اسم البغلة . لأن الهاء تستعمل فيه لملامة الوحدان لا لملامة التأثيث ، كاسم البقرة . يتناول الذكر والأنتى . واسم الحمار والبعير يتناول الذكر والأنثى جميعاً . فأما اسم الأتان فلا يتناول إلا الأنثى . وكذلك اسم حمارة . لأنه لا تستعمل الهاء هنا إلالعلامة التأثيث . واسم الجمل والبعير يتناول الذكر والأنثى أيضاً . فأما اسم الناقة فلا يتناول إلا الأنثى خاصة . وقد بينا هذا في الجامع .

۱۳٤٠ - ولو قال : مَنْ قَتَلَ فارساً فله دابتُه . فقتل رجلًا على حمارٍ أو بغلٍ أو بعيرٍ لم يكن له شيءٌ .

 ⁽۱) في حامش ق « والشهرية (بكم اللهين) البراذين ، وجمعها المشهلری ، مفرب » .
 (۲) سورة النحل ، ۱۲ ، الآبة ۸ ، وفي حد « كما قال تمالی : والشيل والبغال والعمهر لتركيوهـــا وزيئــة » .

لأنه ما كان فارساً بدابته ، وإنما شرط الاستحقاق أن يقتل فارساً .
١٣٤١ ــ ولو قتل رجلًا على بِرْذَوْنِ ذكرٍ أَو أُنثَى ، استحق دابته .
دابته .

باب من يكون له النفل ومن لا يكون

١٣٤٢ ـ وإذا قال: مَنْ قَتَلَ قتيلًا فله سلبه. فالقياسُ أنيكون السلبُ للقاتل ، واحدًا كان أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك .

لأن همن ع من أسهاء العموم ، فيتناول المخاطبين (1) على سبيل الاجتماع والانفراد جميعاً .

١٣٤٣ - ولكنَّ الأَّخذَ بالقياس في هذا قبيحٌ.

إذ يؤدّى إلى القول بأن العسكر كلهم لو اجتمعوا على قتل رجلي واحد استحقوا سلبه . وقد علمنا أن الإمام لم يرد ذلك بالتنفيل .

لأَن معنى التحريض يفوت به .

ولكن للاستحسان فيه وجوه .

أحدُها أنّه إن قتله رجلٌ أو رجلان فلهما السلب . وإن قتله ثلاثة لم يكن لهم سلبه .

لأَن الثلاثة أَدنى الجمع المتفق عليه . فإن الكلام وحدان وتثنية وجمع . فيه تبين أن الجمع غير التثنية . ثم أدنى الجمع المتفق عليه كأعلى الجمع . ومراد الإمام بهذا تحريض الآحاد على القتال لا تحريض الجماعة . ولأَنه يجوز للمسلم

⁽۱) ئى ھامش ق د المفاطب ، ئىسقة حصيرى ۽ ،

أَن يفو من الثلاثة ولا يحل له أن يفر من الواحد ولا من الاثنين . قال تعالى (وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله (القبه تبين الفرق بين الاثنين والثلاثة ، وأن حكم الاثنين كحكم الواحد . ولكن هذا إذا كان معه السلاح ، وهو يطمع (ص٧٥٧) في أن ينتصف من اثنين . فأما إذا لم يكن معه سلاح ولا يطمع في أن ينتصف منهما فلا بأس بأن ينحاز (٢)إلى فئة ولا يلتي بيده إلى التهلكة .

والوجهُ الثانى للاستحسان أنه إن قتلعقومٌ لا مَنَعَةَ لهم من المسلمين فلهم السلب . فلهم السلب . فلهم السلب . لأن الذين لا منعة لهم حكمهم حكم الواحد .

ألا ترى أنهم لو دخلوا دار الحرب على وجه التلصص لم يخمس ما أصابوا، بخلاف ما إذا كانوا أهل منعة في حكم التنفيل، لأنه بصحة التنفيل فيه يبطل حق أرباب الخمس عنه.

والوجهُ الثالثُ أنَّه إن قتله قومٌ يرى الإمامُ والمسلمون أنَّ ذلك القتيل كان ينتصفُ منهم لو خلَّ بينه وبينهم فلهم سلبه، وإن كان لاينتصف منهم لم يكن لهم سلبه .

لأن المقصود التحريض وإنما يتحقق معنى التحريض على قتل من ينتصف منهم دون من لا ينتصف .

قال : وكلُّ هذا واسعٌ إن أمضاه الإمامُ ورآه عدلا .

وليس مراده أن كل هذا حق ، وإنما مراده أن كل هذا طريق الاجتهاد .

⁽۱) سورة الاتفال ، ٨ ، الاية ٦٦ .

 ⁽۲) في حاشية عـ « من الحوز كما في الترآن « أو متحيزا الى خئــة » أى ماثلا إلى
 جماعة مسلمين صوى التي قر منها م المترب » .

وهو نظير قول ابن مسعود رضى الله عنه ، فيا صنع مسروق وجندب : «كلاكما أصاب » ، يعنى طريق الاجتهاد .

قال : وأحسنُ الوجوه عندي وأقربُها من الحقّ الوجهُ الأخير .

لأَن فيه تحقيق ما هو القصود بالتنفيل وهو التحريض.

ألا ترى أنهم لو انتهوا إلى مطمورة (١) فقال الأمير : من ناهضها أى قام باتندها فله ما فيها بعدالخمس. ففعل ذلك جماعة منهم فإن كان ينتصف منهم أهل المطمورة استحقوا النفل ، وإن اجتمع على المطمورة من العسكر من يُعلم أن أهل المطمورة لا ينتصفون منهم لم يكن لهم النفل .

لمراعاة التحريض.

١٣٤٤ ــ ولو قتل رجلٌ قتيلين أو أكثر بضربة واحدة فله سلبُهم جميعاً ، كما لو قتلهم بضربات مختلفة .

لأَّن كلمة ومن ، عامة ، فيتمم به المقتولون أيضاً .

١٣٤٥ ــوإذا دخل الأُميرُ مع العسكر أَرضَ الحرب فقال لهم قبل أَنْ يلقوا قتالًا : من قتل منكم قَتيلًا فله سلبُه . فهذا جائزٌ . ويبتى حكمُ هذا التنفيل إلى أَنْ يخرجوا من دار الحرب .

 ⁽۱) في ماشي ق د ومن ابن دريد : بني ظلان مطبـــودة اذا بني دارا في الأرضي أو
 بيتا ، c وهذا الذي اراده محمد رحمه اف في السير ، مفرب ٤ .

لأن المقصود (التحريضهم على الإمعان والطلب، فيتقيد مطلق كلامه بهذا. المقصود .

١٣٤٦ – حتى إذا أنتهى مسلم الى مشرك نائم أو غافل فى عمله فقتله ، فله سلبه . بمنزلة ما لو لقوا العلو فقتله فى الصف أو بعد ما انهزموا .

لأَن تنفيل الإمام عم المقتواين على أى حال كانوا ، بعد أَن يكونوا بحيث يحل قتلهم .

١٣٤٧ - وكذلك عُمَّ القاتلين ثمن يكونُ لهم سَهُمَّ في الغنيمة أو رَضْغٌ ، كالنساء والصبيان والعبيد .

فأمًّا إذا قال ٱلأَميرُ هذه المقالة بعد ما أصطفُّوا للقتال فهذا على ذلك القتال حتى ينقضى .

لأن الحال دليل عليه . وهذا لأنه لما أخر الكلام إلى أن حضر القتال . فقد علمنا أن مقصوده التحريض على ذلك القتال بخلاف الأول ، فهناك إنما تكلم به حين دخلوا دار الحرب . فعرفنا أن مراده التحريض على الجد في اللحول والطلب .

ثم إن بقوا في ذاك القتال أيَّاماً فحكمٌ ذلك التنفيل باقي.

۱۳٤۸ ــ وكذلك إن دخل المنهزمون حصنهم فتحصّنوا فيه وأقام المسلمون يقاتلونهم فَقَتَلَ رجلٌ قتيلًا فاه سلبُه .

⁽۱) ئى ھامش ق 3 مقمبودہ ، ئىسىخة » -

لأَن ذلك القتال باق إذا لم يتركوه حيناً ، ولا حصل مقصودهم به ، وهو تمام القهر .

۱۳۶۹ - وإن لم يتبعهم (ص۲۵۸) المسلمون بعد ما أنهزموا حتى لحقوا بحصونهم ، ثم مرّوا بعد ذلك بحصونهم فقتل مسلمً رجلًا بمن كان أنهزم منهم أو من غيرهم لم يكن له سلبُه .

لأنهم حين تركوا أتباعهم فقد انقضت تلك الحرب حقيقة وحكماً ، والتنفيل كان مقيدًا بها .

۱۳۵۰ ــ ولو كانوا على إثْرِهم فمرّوا بحصنِ آخرَ ، فقتلَ رجلً منهم قتيلًا ، لم يكن له سلبه .

لأن النفل كان على الحرب الأولى (١) ، وهى ما كان بينهم وبين أهل هذا الحصن . إنما كانت بينهم وبين اللين حضروا . فهذا إنشاء حرب أخرى (٦) لم يكن التنفيل متناولا لها .

۱۳۵۱ ــ ولو أنّ أصحاب الحرب الأولى انهزموا ، فلخلوا حصناً آخر ، والمسلمون فى إثْرِهم. فإن كان الغالبُ فى هذا الحصن غير المنهزمين ، والمنعة منعتهم ، ثم قَتَلَ مسلمٌ قتيلًا، لم يستحق سلبه. سواءً كان المقتولُ من المنهزمين أو من غيرهم.

لأَن هذه حرب سوى الأولى .

⁽۱) هـ د الأول 4 خطسياً ،

⁽۲) ها د آخسار ۲ تخلیا ،

1۳۰۷ – وإن كان عظم (۱)القوم الذين آنهزموا من المسلمين ، والمنكة لهم ، فحكم ذلك التنفيل باق ، وأهل الحصن الثانى بمنزلة مَدَد لحقهم . فتبتى الحرب الأولى. ومَنْ قُتل من المنهزمين أو من غيرهم فله سلبه .

وهذا لما بينا أن الحكم للمنعة والغلبة .

١٣٥٣ ــ ولو جاءَ ملكُهمَ الأَعظمُ بجنده فانحاز إليه الذين كانوا يُقاتلون المسلمين ثم قتل مسلمٌ منهم قتيلًا لم يكن له سلبُه .

لأن هذه منحة أخرى ، والتنفيل كان مفيداً بالحرب الأولى ، فبعد ما حدث لهم منعة أخرى تكون الحرب غير الأولى .

۱۳۵٤ - فإذا لم يجدد الإمامُ تنفيلًا لم يستحق القاتلُ السلبَ. وإن جدد الإمامُ التنفيل فسمعه بعضُ الناس دون البعض ، فكلُّ مَنْ قتل قتيلًا استحق سلبه . الذي سمع والذي لم يسمع فيه سواءً .

لأَن هذا محض منفعة في حتى القاتلين . ولأَن كلام الإِمام لما اشتهر في الناس فذلك بمنزلة الواصل إلى جماعتهم في الحكم^(١).

⁽۱) أي مطلبهم ، وفي هد ؛ ب د عظيم ٤ خطــة ،

^(؟) ب ، هـ « وأنث الوغتي » ق « وأنث أعلم » ، ولا شيء في الأصل ،

باب من النفل (١) على الدلالة

من المسلمين وأهل الحرب الأسراء^(٢)

۱۳۵۵ ــ وإذا قال الأَميرُ: مَنْ دلَّنا من المسلمين على عشرةٍ من الرقيق فله رأْس . فدلَّهم رجلٌ بكلام ولم يَذْهَبُ معهم . فذهبوا إلى ذلك الموضع وجاءُوا بالرقيق كما قال . فلا شيء له من النفل.

وكان ينبغي في القياس أن يستحق النفل .

لأَنه شرط عليه الدلالة وقد فعل .

ألا ترى أن الدلالة على الصيد من المحرم بهذه الصفة يلزمه الجزاء؛

ولكنه استحسن فقال :

1۳۵٦ - استحقاق النفل يكون بالعمل لا بمجرد الكلام . والمقصود به التحريض . وإنما يكون التحريض على عمل هو من جنس الجهاد والقتال . وبمجرد وصف الموضع بكلامه لا يحصل ذلك العمل إذا لم يذهب معهم ، فلا يستحق النفل .

⁽۱) ق « التنفيسـل » .

⁽۲) پ « المصلم » ،

ولو آمنوا حربياً على أن يدلهم عَلَى مثله ، فدلهم بكلامه فهو دال(١)

أرأيت لو كان المسلم فى منزلة بالكوفة أو الشام فقال: إنْ دللتُكم على عشرة أروْس فى موضِع من دار ألحرب قدمررت بهم أتجعلون لى رأساً ؟ فقالوا: نعم . فدلَّهم ولم يذهب معهم ، أكان يستحق النفل ؟ فكذلك إذا دلَّهم وهو فى دار ألحرب ، فهو شريكهم بسهم فى الغنيمة ، إلَّا أنه إذا ذهب معهم فى دار ألحرب فهو شريكهم بسهمه فى الغنيمة ، عنزلة ما لولم تسبق آلدلالة والتنفيل.

ولو ذهب معهم حتى دلَّهم على عشرة أروْس فله منهم رأس.

لأَنه باشر عملا يجوز أَن يستحق النفل به وهو النهاب . وإنما يعطيه رأساً وسطاً .

۱۳۵۷ ــ وكذلك لو دَلَّ على مئة رأسٍ بهذه الصفة فله من كلٍّ عشرة رأسً وسط. .

ولو دلُّهم على خمسةٍ كان له نصفُ واحدٍ من أوساطهم.

لأَنه أُوجِب له ذلك بمقابلة عمل فيه منفعة للمسلمين. فيكون هذا عنزلة قوله: من جاء بعشرة أُروُس (ص٢٥٩) فله رأس. وقد تقدم بيان هذا الفصل.

١٣٥٨ _ولو أَسرَ ٱلأَميرُ أُسراء من أهل ٱلحرب فقال: مَنْ

⁽۱) الزيادة من هما على ولا توجد في أصلنا عاولا في ب م

دلَّنا منكم على عشرة أرؤس فهو حرٌّ . فللَّهم رجلٌ بكلام ولم يذهب معهم ، فوجدوا الأمر كما وصف لهم ، فهو حرٌّ .

لأن هذا تعليق عتقه بالشرط، فيراعى وجود الشرط فيه حقيقة. وبا لدلالة بالوصف يتم الشرط (١) حقيقة . وهذا لأن الإمام ما أوجب له هنا شيئاً لا يستحق إلا بعمل، فلا حاجة بنا إلى ترك حقيقة الدلالة هنا ، بخلاف الأول فقد أوجب له هناك نفلا لا يستحق إلا بالعمل . فلاَّجله تركنا حقيقة لفظ الدلالة ، وحملناه على نوع من المجاز .

لأَنه بالأَسر قد احتبس عندنا، وإنما أُوجب له بالدلالة الحرية، وليس من ضرورته التمكن من الرجوع إلى داره .

١٣٦٠ ــ ويستوى في هذا الحكم إنْ ذَهَبَ معهم أو لم يذهب إلّا أن يقول: إنْ دللتكم فأنا حرَّ وتَدَعوني أرجعُ إلى بلادى. فحين ثُذِيوف له بالشرط. ، ويُمكّن من الرجوع إلى بلده إن أحبَّ .

لأن هذا بمنزلة صلح جرى بين الإمام وبينه . وفى الصلح يجب الوفاع بالشرط(۲) .

١٣٦١ - إِلَّا أَنَّه لا ينبغى للأَمير أن يفعل هذا إِلَّا أن يكون فيه حَظُّ (٣) للمسلمين .

⁽۱) هـ د الشسيروط » .

⁽۱) هد ک پ ۵ پاکستروط ۲ ه

⁽۲) في عامل ق د نفع ، نسخة ٤ ،

لأنه نصب ناظرًا ، فلا يدع الأُسير ليعود حرباً لنا إلا بمنفعة عظيمة للمسلمين .

نحواًن يقول: أدلَّكم على مئة من بطارقتهم، فلروني أرجع إلى بلادى . فيُعلم أنَّ حظَّ المسلمين فيا يدلَّ عليه أكثرُ من حظهم في أسره . فحينئذ لاباًس بإجابته إلى ذلك . وإن دلَّهم الأَسيرُ على تسعةِ وذهب معهم أو لم يذهب لم يكن له شيء من رقبته .

لأن عتقه هنا باعتبار الشرط، والشرط يقابل المشروط جملة . فما لم يأت . بكمال الشرط لا يستحق العتق . أو هذا صلح من رقبته على شرط التزمه ، فما لم يأت بذلك الشرط بكماله لم يتم الصلح ولا يستحق شيئاً مما وقع الصلح عليه . بخلاف المسلم . فإن استحقاقه للنفل كان باعتبار عمل فيه منفعة للمسلمين . فبقدر ما يحصل من المنفعة بعمله يستحق النفل .

١٣٦٢ ــ وكذلك لو كان الأميرُقال للأسير: إن دَللَتْنَا على عشرةٍ فأنت آمن من أن نقتلك . فدَلَ على تسعةٍ ، كان له أن يقتله .

لأَّنه على الأمان له بالشرط ، فما لم يتم الشرط لا يستفيد الأَّمن .

١٣٦٣ _ وكذلك لو أنَّ أهْلَ حصن نزل عليهم المسلمون قالوا: إنْ دَلَلْناكم على عشرة من البطارقة أتوُّمَنونا وترجعون عنا ؟ فقالوا: نعم. فَلَلُّوهم على خمسة أو على تسعة ، فليسوا بآمنين. وليس على المسلمين أن يرجعوا عنهم.

لأن الشرط لم يتم ، فلا (١) ينزل شيء من الجزاه .

⁽۱) من د قبيسلم ۲۰۰۰

١٣٦٤ ــ ولو قالوا للمسلمين: نعطيكم مثةً من الرموس، أو ألف دينارٍ على أن تؤمّنونا وترجعوا عنا عامكم هذا . ثم أعطوا بعض المالو ، فللمسلمين أنْ يقاتلوهم .

لأَن الأَمان تعلق بأَداء جميع المال. فلا يثبت بأَداء بعض المال.

ولكن إن أرادُوا قتالَهم فليردّوا عليهم ما أخلوا، ثم ينابلوهم للتحرّز عن الغَدْرِ ودفع الضرر عنهم. فإنّهم إنما أعطوا ما لهم على سبيل الدفع عن نفوسهم. وهذا بخلاف ما سبق من الدلالة على عشرة من البطارقة . فإنه هناك إنْ ذَلُوا على بعضهم فلنا أن نقاتلهم من غير ردِّ شيء عليهم .

لأنّا ما تملكنا عليهم شيئاً من المال بمقابلة ما وعدنا لهم من الأمان . ولو قاتلناهم من غير رد شيء لا يوّدي إلى الإضرار بهم بطريق إهدار ملكهم . وها هنا تملكنا المال بمقابلة ما شرطنا لهم . فيجب الرد عليهم إذا لم يحصل لهم منفعة الأمان به .

1٣٦٥ ــ وإن أبي الإمامُ أن يردِّ عليهم (ص٢٦٠) فليرجعُ عنهم ولا يقاتلهم ، إظهارًا للمسامحة وإتماماً للوفاء بالشرط. . وإنْ هلك بعضُ السَّبيُّ المأُخوذ منهم ثم أردنا قتالهم فلابُدُّ من رَدِّ ما يتى من السَّبي وقيمة من هلك منهم .

لأَن المقصود بالرد دفع الضرر والخسران عنهم. والتحرز عن الغدر . وذلك يحصل برد القيمة عند تعذر ردّ العين ، كما يحصل برد العين . 1877 - واتحمالحوهم على مئة رأس على أن يؤمّنوهم سَنَتَهم هذه وينصرفوا عنهم ، ثم رأوا أنَّ النظر لهم فى قتالهم فليردّوا المالَ ثم ينبذوا إليهم وهم فى منعتهم .

لأنه مع بقائهم حرباً لنا لا يحرم قتالهم لإعزاز الدين ، وإنما يحرم الغدر. وبالنبذ إليهم ، وهم فى منعتهم ، ينتنى معنى الغدر . ولكن المال مأخوذ منهم بطريق الجعل . فإذا لم يسلم لهم المشروط وجب رده عليهم . بمنزلة العوض . يجب رده إذا لم يسلم المعوض .

١٣٦٧ – فإن كان أسلم السبّى فليردّ عليهم قيمتهم لأنه تعذر ردّ عينهم بعد ما أسلموا .

لأن تمليك المسلم من الحربي لا يحل . فصار كما لو تعذر ردهم بالهلاك .

١٣٦٨ - ولو كانوا لم يقبضوا منهم المال حتى بدا لهم أن ينبذُوا إليهم فلا بأس بذلك .

لأنهم يختارون ما فيه النظر للمسلمين ، والحال فيا يرجع إلى النظر يتبدل ساعة فساعة . فكما أنه لو كان النظر فى الابتداء فى القتال لم يميلوا إلى الصلح . فكذلك إذا صار النظر فى القتال كان لهم أن ينقضوا الصلح .

ألاترى أنه لو وَادَعَهُم على أن يؤدّوا إليه كلَّ سنة مئة رأس من رقيقهم ، ثم بدا له بعد مضى سنة أو سنتين أن يقاتلهم لأنه رأى بالمسلمين قوة فلا بأس بأن ينبذ إليهم .

١٣٦٩ ــ ولو وادعهم على أن يعطوهم مئةً من أسراء المسلمين

ليرجعوا عنهم عامهم هذا فأعطوهم تسعين ، فلا بأس بالنبذ إليهم وقتالهم ، لا نعدام تمام الشرط. الذي علق الأمان به ، ولا يرد عليهم شيءً من المأخوذ .

لأَن الأَحرار من الأُسراء ما كانوا فى ملكهم قط. ، ولا تملكناهم عليهم بطريق الجعل، فلا يكون فى الامتناع من الرد معنى الإِضرار بهم ، وإنما فيه كف عن الطلم .

١٣٧٠ ـ وكذلك إن أعطوا ذلك من مُنْبرين ، أو مكاتبين .
 أو أمهاتِ أولاد كانوا للمسلمين أسرى فى أيليهم .

لأنهم لم يتملكوا شيئاً من ذلك فإن ثبوت حق العتق فى المحل ، كثبوت حقيقة العتق فى إخواجه من أن يكون محلا للتملك بالقهر . ولكنا نردهم على مواليهم بغير شيء .

۱۳۷۱ ــ وإن أعْطوا ذلك من عبيدِ مسلمين كانوا أسرى فى أيديهم رُدّ عليهم قيمتُهم .

لأنهم كانوا تملكوا العبيد بالإحراز ، ثم تملكنا عليهم بطريق الجعل ، فيجب ردهم إذا لم يسلم لهم المشروط . ولكن يتعلر رد عينهم لإسلامهم فيجب رد قيمتهم .

١٣٧٢ – وإنْ ردوا المئة كما شرطوا ممن لا بملكونهم من الأسراء فللإمام أن يقاتلهم بعد النبذ إليهم من غير رد شيء عليهم .

لأَنَّا لَم نشملك عليهم شيئاً كانوا بملكونه .

ولكنَّ الأَفضلَ له أَنْ ينيَ لهم (١) .

كما وفوا له بالمشنوط، ليطمئنوا إليه فيا يستقبل . فإنه إن لم يفعل لم يركنوا إلى مثل ذلك فى المستقبل، بناء على ما عندهم أن هذا غدر فى تخليص الأسارى من أيديم، وإن لم يكن غدرًا فى الحقيقة .

1٣٧٣ - وإن انصرف عنهم بعد ما أخذ المشروط. منهم ، فإن كانوا أحرارًا خلى سبيلهم ، وإن كانوا مدبرين ردَّم على الموالى بغير قبمة ، وإن كانوا عبيدًا فإن وَجَدَم الموالى قبل (ص٢٦١) القسمة والبيع أخذوهم بغير شيء ، وإن وجدوهم بعد القسمة أو البيع أخذوهم بالقيمة أو الثمن إن أحبّوا .

لأَن التمليك طبهم بطريق الجعل بمنزلة التملك بطريق القهر ، ألا ترى أن المأخوذ في يجب قسمته بينهم في الوجهين .

١٣٧٤ ... ولو قال الأميرُ للأسراء: مَنْ دلّنا على عشرة من المقاتلة فهو حرَّ . فَلَلَّهم أسيرُ على عشرةٍ ممتنعين في قلعة لايقدر عليهم ، لم يكن حرًا .

لأَنَّا طمنا أَنه لم يكن هذا مقصود الإمام، وإنَّا كان مقصوده دلالة فيها منفعة للمسلمين، ولم يحصل.

فإن قيل: إنما يعتبر ظاهر كلامه وهو قوله عشرة من المقاتلة ، والمقاتل من يكون ممتنماً .

⁽۱) هـ لا يغيء ذلك لهـــم ؟ •

قبل الملالة ، وذلك لا يحصل بهذه الدلالة ، فكم من عشرة مقاتلة لا يقدر عليهم يعلمهم (١) لأمير والمسلمون فى دار الحرب. فعرفتا بهذا أن مراده الدلالة على عشرة يشمكنون من أخذهم .

١٣٧٥ ـ فإنْ دَلَّهم على عشرة غير ممتنعين إلَّا أَنهم دَرَوَّا بهم فهربوا ، فإن كانوا هَرَبوا قبلَ وصول المسلمين إلى موضع يقدرون على أخذهم فليست هذه أيضًا بدلالة .

لأن ما هو المقصود وهو التمكن من الأَّخذ لم يحصل بها .

١٣٧٦ ــ وإن كانوا قد قدروا على أُخذهم فَفَرَّطوا في ذلك حتى هربوا فالأُسيرُ حرَّ .

لأنه قد أتى بالمشروط عليه من الدلالة وهو التمكن^(٣) من أخذ العشرة فالتفريط الذي يكون منا بعد ذلك لا يكون محسوباً عليه .

١٣٧٧ ــ وإن دَلَّ على العشرةِ فى موضع فقاتلوا حتى نَجُوًا فليست هذه بدلالة .

لأنه إنما دل على قوم ممتنعين ، إذ لا فرق بين أن يكون استناعهم بقوة أنفسهم أو بحصن كانوا فيه .

إِلَّا أَنْ يكونوا إِنَّما نَجُوا لتفريض من المسلمين في أخلِهم بعد القُدْرَةِ عليهم ، فحينتذ يكون للذَّالَ ما شُرط له .

⁽۱) هـ « يطبه . . . « (۱)

⁽٢) هـ د النمكين د وفي هامش ق د التمكين ، نسخة ٤ ه

١٣٧٨ – وإن قاتل العشرةُ التي ذَلَّ عليهم المسلمون فقتلوا بعضَهم ثم ظفر المسلمون بهم فالأُسيرُ حرَّ .

لأنهم إنما تمكنوا من أخذهم وأسرهم بملالته .

١٣٧٩ ــ وإن لم يتمكّن المسلمون من أسرهِم ولكن قاتلوهم حتى قتلوا فليست هذه بدلالة .

لأَنْ ما هو المقصود وهو التمكن من الأَسر لم يحصل بهذه الدلالة .

وهذا لأن مثل هذه العشرة كانوا يجنوبهم قبل دلااته ، فعرفنا أن القصود بالدلالة غير هذا

۱۳۸۰ – ولو قتل المسلمون منهم واحدًا وظفروا بالبقية ،
 فإن كانوا قتلوا ذلك الواحد وهم ممتنعون لم يكن الأسيرُ حرًا .

لأَن الشمكن إنما حدث بعد قتله ، والباقون بعد قتله تسعة . فكأَته دلهم ابتداء على تسعة نفر .

وإن كانوا قتلوه بعد ما ظفروا بالعشرة فهو حرٌّ .

لأُنهم تمكنوا بدلالته من أخذ العشرة .

١٣٨١ ــ وكذلك إنْ كانوا قتلوا بَعْض المسلمين ثم ظفروا بهم أحياء .

لأَنْهِم تمكنوا من أسر العشرة بدلالته ، وإن كان ذلك بعد جهد وقدل .

١٣٨٢ - فإن انتهى إليهم المسلمون ولا سلاحَ عليهم، فقرَّطوا في أُخذهم حتى تسلَّحوا أو امتنعوا فالأَميرُ حرَّ .

لأنه مكنهم بالدلالة من أُخذ العشرة ، وإنما جاء التقصير من المسلمين .

۱۳۸۳ - ولو كان الأسيرُ قال : أَدلُّكُم على عشرة على أَنى إِنْ دَلَلْتُكُمُ عليهم فامتنعوا أَو لم يمتنعوا فأنا حرِّ . فَرَضَّى المسلمون بذلك فهو حرَّ ، إذا دلَّ عليهم وإن امتنعوا(١)

لأَنه أَتى بما التنزمه بالشرط نصاً . وإنما تحتبر دلالة الحال والمقصود بالكلام إذا لم يوجد التنصيص بخلافه .

١٣٨٤ ــ ولو قال الأميرُ للأُسراء : مَنْ دلَّنا على حصنِ كذا أو على عسكرِ فلانِ البطريق ، أو على عسكرِ الملكِ فهو حرَّ . فدلَّهم رجلُّ ثم لم يظفرُوا ٻم فالأَسير حر (ص٢٦٢) .

لأنه أتى عا شرط عليه من الدلالة . والمشروط عليه الدلالة على قوم ممتنعين هنا ، وقد أتى به ، بخلاف ما تقدم . والغالب أن المراد هناك الدلالة على عشرة غير ممتنعين . ألا ترى أنه لو قال : من دلنا على عشرة من السبي من نساه أو صبيان فهو حر ، فدلهم رجل على ذلك بين يدى جند عنعونهم أنه لا يعتق؟ لأن الغالب أن المراد الدلالة عليهم في غير منعة ، وإنما يحمل مطلق الكلام في كل موضع على ما هو الغالب .

١٣٨٥ ــ ولو تحيّرَ الأَميرُ فى رجوعِه إلى دارِ الإسلام فقال للمسلمين: من دلَّنا منكم على الطريق فله رأَسُ ، أو قال: فله مثَّةُ درهم

⁽۱) هـ د وان كان امتنصوا » ،

فدلَّهم رجلٌ بوصف ذكره ، فمضوا على دلالته حتى أَصابوا الطريق . ولم يذهب هو معهم ، فلا شيءَ له .

لأن ما أوجب كان على سبيل الأُجرة لا على سبيل التنفيل . إذ التنفيل بعد إحراز الغنيمة لا يجوز . وإرشاد المتحير إلى الطريق ليس من الجهاد ليستحق عليه النفل . فعرفنا أنه إجارة . واستحقاق الأُجر بعمل لا بقول . فلهذا لا يستحق شيئاً إذا لم يذهب معهم .

١٣٨٦ - وإنْ ذَهَبَ معهم حتى دلَّهم على الطريق فله أَجرُ مثله في ذهابه معهم .

لأنه أتى بالعمل بحكم إجارة فاسدة . فإن المقصود عليه من العمل لم يكن معلوماً حين لم يتبين إلى أى موضع يذهب معهم . وربما يوصلهم إلى الطريق بعشرة خُلى (١) ، وربما لا يوصلهم إلا بمسيرة عشرة أيام . وجهالة المعقود عليه تفسد العقد .

١٣٨٧ -- ثم إن كانالمشروط. له مئة درهم فإنه يستحقُّ به أَجْرَ المثل لايجاوز به مئة ، كما هو الحكم في الإجارة الفاسدة إذا كان المسمّى معلوماً . وإن كان المشروط. رأساً من السّبْى فله أَجرُ مثله بالغاً ما بلغ .

لأن تسمية الرأس مطلقاً فى باب الإجارة لا يكون تسمية صحيحة . وهذا لأنه إنما لا يجاوزه المسمى لهام الرضا به، وذلك يتحقق فى المثة ولا يتمحقق فى الرأس ، لأن الرؤوس تنفاضل فى المالية .

⁽۱) هـ د خطسوات ۽ .

۱۳۸۸ ــ ولو قال: مَنْ دَلَّنَا على الطريق حتى يبلغ بنا موضع كذا فله مثة درهم ، أو فله هذا الرأس بعينه . فذهب رجلً معهم إلى ذلك المكان فله المسمّى .

لأَن المعقود عليه معلوم هنا ، والبدل معلوم .

فإن قيل: المخاطب بالعقد مجهول فكيف ينعقد العقد صحيحاً ؟

قلنا : إنما ينعقد العقد حين يتَّخذ فى الذهاب معهم ، ويستوجب الأَّجر بحسب ما يأتى به من العمل. وعند ذلك لا جهالة فيه .

۱۳۸۹ ـ ولو لم يَتَحَيِّر الإمامُ ولكن قال: مَنْ ساق هذه الأَّرماك (١) منكم حتى يبلغ الطريق فله مئة درهم. ففعل ذلك قومٌ ، استحقوا أُجر المثل لا يجاوز به المئة .

لأَّن المعقود عليه من العمل مجهول لجهالة المسافة .

• ١٣٩٠ ــ ولو كان قال : إلى موضع كذا . فلهم المُسَمَّى . لأن المقود عليه معلوم والبدل معلوم .

١٣٩١ ــ وإن خاطبَ قوماً بأَعيانهم فسمع قومٌ آخرون فساقوها إلى ذلك المكان فلا شيءً لهم .

لأن العقد إنما كان بينه وبين من خاطبهم به ، فغيرهم يكون متبرعاً في إقامة العمل .

⁽١) جمع رمكة « محركة » ٤ وهي انفرس والبرذونة تتخل للنسل (القاموس) .

١٣٩٧ ــ ولو نادى بذلك فى جميع ِ أَهْلِ العسكرِ فساڤها قومٌّ سمعوا النداءَ فلهم الأَجرُّ .

لأنهم أقاموا العمل على وجه الإجارة .

١٣٩٣ ــ ولوساقها قومٌ لم يسمعوا النداء فلا شيء لهم .

لأَنهم أقاموا العمل متطوعين لا على وجه الإجارة حين لم يسمعوا النداء، وبهذا تبين أن الاستحقاق هنا ليس على وجه التنفيل .

١٣٩٤ ــ ولو أن الأمير أخطأ الطريق فتحيّر . فقال لأسير فى يده : إنْ دَلْلْتَنَا على الطريق (ص٣٦٧) فلك أهلُك وَوَلَدُك . فدلَّهم بصفة أو بذهاب معهم حتى أوقفهم على الطريق ، كان على حاله فيئاً للمسلمين مع أهله وولده .

لأن الأمير لم يذكر نفسه بشيء فى الجزاء ، فيبنى هو أسيرًا على حاله ه وإذا كان هو عبدًا للمسلمين فما يكون له يكون للمسلمين أيضاً ، أهله وولده وغيرهم فى ذلك سواء .

١٣٩٥ ــ ولو كان قال: لك نفسُك وأهلُك ووللُك. والمسألة يحالها فهو حرُّ لاسبيل عليه .

لأنه جمل له نفسه جزاء على دلالته. وقد أتى بها فكان حرًا ، وله أهله وولده أيضًا ، لأنه شرط له ذلك .

إِلَّا أَنَّه لا يَلْخُلُّ فِي اسْمُ الأَهْلِ هَنَا إِلَّا زُوجَتُه .

بخلاف ما تقدم في فصول الأمان . لأتهم هنا قد صاروا مملوكين بالأُسر . فلا يزول الملك عنهم إلا بيقين ، وهذا اليقين في زوجته خاصة .

١٣٩٦ ــ وكذلك فى اسم ِ الولدِ لا يدخلُ هنا إلَّا ولدَّ لصلبِه . وأمَّا وَلَدُ وَلَدِه فهم فيءٌ .

لأَن اليقين في ولد الصلب خاصة . وهذا الاستحقاق له يبتني على المتيقن به .

١٣٩٧ - وإن لم يكن في الأسرآء وَلَدٌ لصلبه فله أولادُ بنيه . لأبم قائمون مقام أبيهم في هذا الاسم ، فيتناولهم عند عدم آبائهم .

١٣٩٨ - ولا يكونُ ولدُ بناتهِ من ذلك في شيء ، إلَّا أَن يسميَهم .

لأتهم ليسوا من أولاده .

۱۳۹۹ ــ ثم لا يُترَكُ يرجعُ إلى دارِ الحرب ولكنّه يُخْرجُهم إلى دار الاسلام ليكونوا ذمّةً للمسلمين .

لأنه بعد تقرر الأسر لا يجوز تمكينهم من الرجوع إلى دار الحرب.

١٤٠٠ ــ ويستوى إذا كان دلُّهم بكلام ٍ أو ذهبَ معهم .

بخلاف ما تقدم من دلالة المسلمين . فإن ذلك على وجه الإجارة . فلا يشبت بالكلام . وهذا على وجه الصلح والأمان . فيضبر فيه وجود الشرط حقيقة .

١٤٠١ - فإن كان الأَميرُ قَسَمَ السَّبْىَ في دارِ الحربِ أَو باعهم ثم

تحيّر فقال للأُسواء : مَنْ دَلَّنَا على الطريق فهو حرَّ . أوقال : فله مثة درهم ، ففعل ذلك بعضُهم ، فإن كان شرط له مثة فله أجرُ مثله لا يجاوز به المثة ويكون ذلك لمولاه .

لأَن الملك قد تعين فيهم هنا . فما أُوجبه يكون على وجه الإِجارة دون الصلح والأَمان .

١٤٠٧ ــ ولهذا كَوْ دَلَّهُم بمجرَّد كلام ولم يذهب معهم لم يستحقَّ شيئاً . وإن كان قال : فهو حُرَّ ، فهذا باطل .

لأَن الأَمير لا يملك أن يعتق أَرقاء الملاك بعد ما تعين ملكهم فيهم .

18.٣ - ولو تحيّر قبل قسمتهم فقال: مَنْ دلّنا منكم على الطريق فهو حرَّ . فَلَلّهم أسيرٌ على طريق بيّنٍ ، إلّا أنه طريق يأخذ إلى دار الحرب لا إلى دار الإسلام . فإن كانوا تحيّروا في الدخول فهذه دلالة والأسيرُ حُرُّ . وإن كانوا تحيّروا في الانصراف فليست هذه بدلالة. وإنْ دلّهم على طريق بأخذ إلى دار الاسلام لا إلى دار الحرب فالتقسيمُ فيه على حكس هذا .

لأن مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ، وقد علمنا أن مراده في حالة اللخول الدلالة على طريق يوصله إلى مقصله (١) من دار الحرب . وفي الانصراف مقصوده الدلالة على طريق يوصله إلى مقصله من دار الإسلام .

⁽۱) هـ و مقصسوده ۴ س

١٤٠٤ - وإن قال : إنْ دَلَلْتَنَا على طريقِ حصنِ كذا فأنت حُرَّ ، ولذلك الحصن من ذلك المكان طريق ، فَدَلَّهم على طريق آخر هو أبعدُ من الطريق المعهود ، فله شرطه .

لأن كل واحد من الطريقين طريق ذلك الحصن إذا كان بحيث يعتاد الناس الذهاب إلى ذلك الحصن من ذلك الطريق . والأُمير أطلق اللفظ. . ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل . وليس فى كلامه ذلك .

١٤٠٥ - وإنْ دَلَهم على طريقٍ ليس بطريقٍ إلى ذلك الحصن ولكنّه طريقٌ إلى غيره ، إلا أَنهم يقدرون على أن يدوروا من ذلك المكان حتى يأتوه ، فليست هذه بدلالة .

لأن الإنسان قد يتمكن من أن يأتى (ص ٢٦٤) من هذا الموضع كاشغر ثم يدور حتى يأتى بخارى . ثم لا يعدّ أحدٌ الطريق من هنا إلى كاشغر طريق بخارى . فعرفنا أنه ما أتى بالمشروط عليه . فلا يكون حرًّا .

18.٩ - وإنْ قال: إنْ دَلَلْتَنَا على طريقِ حصن كذا، وهو الطريق الذى كذا، فدلهم على طريقٍ غيره حتى أقامهم على الحصن. فإن كانت لهم منفعة فى الطريق الذىعيَّنوا له من حيثُ قربُ الطريق أو أمنه أو كثرةُ العلف أو كثرةُ القرى أو كثرةُ على حاله.

لأنه ما وفى بالشرط . فإنهم عينوا له طريقاً وكانت لهم فيه منفعة . والتعيين متى كان مفيدًا يجب اعتباره . ١٤٠٧ ـ وإن كان الذى دلَّهم عليه أكثر منفعةً من الذى عينوا له فهو في أف القياس أيضاً.

لأَنه ما أَتى بالمشروط . وفى إيجاب العباد يعتبر اللفظ. دون المفى اجوازه أن يخلو كلامهم عن حكمة وفائدة حميلة .

وفى الاستحسان هو حُرّ .

لأنه أتى بمقصودهم وزيادة . وإنما يعتبر التعيين إذا كان مفيدًا . فإذا علم أن فائدتهم فيا أتى به أظهر ، سقط اعتبار التعيين لكونه غير مفيد .

وإن لم يعلم أيَّهما أنفع فهو فيءٌ على حاله .

لأن التعيين كلام من عاقل. فيكون معتبرًا فى الأَصل، ما لم يعلم بخلوه عن الفائدة . ولم يعلم بذلك .

⁽۱) هـ ٤ ب « العارث » وهو خطأ ، وفي حائبة هـ « بلدة بناها سيف الدولة » وفي هامش ق « الدرب الفيق من مضايق الروم ، ومن الخليل الدرب الباب الواسسيم عسالي السبكة ، وطني كل مدخل من مداخل الروم درب من دروبها ، والسراد به في توله زئالق أو درب غين نافله السبكة الواسعة نفسها ، مغرب » ،

والحدث الجادث ، وبه سبى الجدث من قلاع الروم لجدوله أو تكونه عبدة إلاحداث
 الرمان وسروفه ، منسبرب » .

لأَنه ما أَتَى بالمشروط عليه .

أرأيت لو ذهب بهم إلى طريق غير ما ذكروا له ، فكان فيه الملك وجنده . فقاتلهم وقتل منهم ، أو ذهب بهم في طريق لا علف فيه فهلكت دوابهم ، أو ماتوا جوعاً ، أكان يوفى له بشرطه ؟ وإنما قصد (١) بهذا بيان أن التقييد متى ما كان مفيدًا (١) يجب اعتباره .

⁽۱) هـ د فعييل ۽ خطيعا ،

⁽۱) ها د مقیسدا به تولیا و

باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره

١٤٠٩ ــ وإذا رأى أميرُ العسكر دروعَ المسلمين قليلةً عند دخولهم دارَ الحرب فقال: مَنْ دَخَلَ بدرع فله من النفل كذا، أو فله به سهمٌ كسهمه في (١) الغنيمة . فهذا جائزٌ لابأس به .

لأن هذا التنفيل يقع منه على وجه النظر، فالمسلم فى حمل الدروع إلى دار الحرب يحتاج إلى مؤنة ، ويحصل به إرهاب العدو، فيجوز أن ينفل على ذلك لتحريضهم على تحمل هذه المؤنة لإرهاب العدو .

ألا ترى أن الشرع أوجب للغازى السهم لفرسه لهذا المعنى ؟

وهو أنه يحتمل^(٣) المؤنة فيا يحصل به إرهاب العنو ، فللإمام أن يوجب ذلك بطريق النقل اعتبارًا بما أرجبه الشرع .

١٤١٠ ــوكذلك لو قال : مَنْ دَخَلَ بليرْعَيْن فله كذا .

لأن المبارز قد يظاهر بين درعين (٣) إذا أراد القتال ، على ما روى أن النبي عليه السلام ظاهر بين درعين (٣) يوم أُحد . فكان هذا منه على وجه (النظر والاجتهاد .

⁽۱) هـ ، پ د مسن ، ۰

⁽۲) هـ د يلتــــزم » ٠

⁽۲) ق ، هـ ، پ د الغرميسن » .

١٤١١ ـــ وإنْ قال : مَنْ دَخَلَ بـدرع ومَنْ دخل بـدِرْعَيْن فله مِثـتان . ومَنْ دخل بثلاثة دروع فله ثلاثُ مئة .

وساق الكلام هكذا .

فليس ينبغى له أن ينفل هكذا ، ولا يجوزُ منه هذا التنفيل في أكثر من درعين .

لاَن هذا لا يقع على وجه الاجتهاد والنظر، والمقاتل لا يمكنه أن يلبس أكثر من درعين عند القتال . لأَن ذلك يثقل⁽¹⁾ عليه، ولا يمكنه أن يقاتل معه . فعرفنا أنه ليس في التنفيل على أكثر من درعين منفعة .

فإن قيل: معنى النزام المؤنة وإرهاب العدو يتحقق فى الثالث والرابع والخامس .

قلنا : ليس كذلك . فإن الإرهاب بالدارع لا بالدرع . يقال انفصل (ص٢٦٥) كلما وكذا دارع ، وكذا وكذا حارس . فيحصل به الإرهاب . والدارع هو وحده ، لأنه ما حمل الدروع مع نفسه ليعطيها غيره . وإنما حمل للبس عند الفتال . وذلك لا يتأتى منه في أكثر من درعين .

١٤١٢ – وعلى هذا لو قال لأَصحاب الخيل بِتِجْفَافٍ (*)فله كذا .

فإن معى التزام المؤنة وإرهاب العدو يحصل بانتجفاف للخيل كما يحصل بالدوع للفارس . فيجوز أن ينفل على تجفاف وتجفافين .

ولا يجوزُ أكثر من ذلك .

 ⁽٢) في حامثن ق « تفعال بالكسر ، مصباح » وهــو هيء من سلاح يترك على الفـرس يقيه الاذى . وقد بلبــه الانسان ، نهاية .

لأَن التجفاف للفرس ، فالتنفيل عليه عنزلة التنفيل على الفرس .

181۳ ــ ولو كان الأميرُ ممن لا يرى أن يسهم إلّا لفرس واحد فقال: مَنْ دَخَلَ بفرسَيْن فله كذا ، كان ذلك تنفيلًا صحيحًا. ولايجوز أن ينفل على أكثر من فَرَسَيْن .

لأَن المبارز قد يقاتل بفرسين ولا يقاتل بأَكثر منهما . فإنما يجوز من تنفيله ما يكون فيه منفعة دون ما لا منفعة فيه .

إِلَّا أَن يكون أَمرًا معروفاً قد يحتاج الرجلُ فيه إلى ثلاثة أَقراسٍ . فحينتُذ يجوزُ تنفيلُه لثلاثةِ أَقراسٍ فى ذلك ، وكذلك لئلاثة تجافيف .

لأَنه يكون على كل فرس تجفاف . ومتى علم أن تنفيله كان على وجه النظر يجب تنفيذه مما أصاب من الفنائم بعد التنفيل .

1818 - ولو لم يقل شيئاً لهم حتى حاصروا حصناً فقال: مَنْ تَقَدُّم إلى الباب دارعاً فله كذا . أو قال : مَنْ تقدّم متجفّفاً فله كذا ، أو قال : مَنْ تقدّم مظاهرًا دِرْعَيْن فله كذا ، فذلك تنفيلً صحيح .

لأن فيه منفعة للمسلمين من حيث إظهار الجلادة والقوة وإيقاع الرعب في قلوب المشركين . والتنفيل على مثله يكون .

ما ١٤١٥ ــ ولولم يقل ذلك حتى فتحوا الحصن ثمَّ أرادَ أَدْيِنْفُلُ منه للدارع والمتجفَّف على قدرِ العَناءِ فليس له أَدْ ينفله . لأن التنفيل ما يكون قبل الإحراز، فأما بعد الإحراز فيكون صلة لا تنفيلا، وليس للإمام أن يخص بعض الفاغين بالصلة من الغنيمة بعد ما ثبت حقهم فيها.

١٤١٦ ــ فإن نَفَلَ ٱلإِمامُ بعد الإِحرازِ على قدر العَنَاء والجزاء فكان ذلك من رأيه فهو نافذٌ .

لأنه أمضى باجتهاده فصلا مختلفاً فيه ، فليس لأَحد من القضاة أن يبطل ذلك .

١٤١٧ – ويحلُّ للمنفَّلِ أَنْ يأخذَ ذلك وإن كان هو ممن
 لا يرى التنفيلَ بعد الإصابة .

لأن الرأى يسقط اعتباره إذا جاء الحكم بخلافه . فإن قضاء القاضى ملزم غيره ، ومجرد الاجتهاد غير ملزم غيره . وهو نظير ما لو قال لامرأته : أنت طالق البتة . ومن رأيه أن ذلك تطليقه باثنة . فقضى القاضى بأنها تطليقة رجعية كما هو قول عمر وابن مسعود رضى الله عنهما ، فإنه ينفذ قضاؤه ، ويسعه أن يقم عليها . ولكن هذا على قول محمد . وأما على قول أي يوسف فالمجتهد لا يدع رأيه إذا كان ذلك أشد عليه بقضاء القاضى بخلافه . وقد بينا ذلك في شرح المختصر في آخر الاستحسان . والله أعلم .

باب ما يجوز من النفل بعد إصابة الغنيمة

ومَنْ يجوّز ذلك منه^(۱)

181۸ـقال: ولو أنَّ سَرِيَّةً فى دار الحرب أصابوا غنائمَ فعجزوا عن حملها إلى دار الإسلام ،وأراد الأميرُ إحراقها أو تركها ،ثم بداله فقال للمسلمين : منَّ أخذمنها شيئاً فهو له . فهذا جائز . ومَنْتَكلَّف منهم فـأخرج شيئاً فهو له ، ولا خمسَ فيه .

لأن هذا تنفيل وقع على وجه النظر، وإنما كرهنا التنفيل بعد الإصابة لما فيه من إبطال حق بعض الفانمين بعد ما ثبت حقهم فى المصاب. والإبطال إنما يكون عند التمكن من الحفظ. وتأكيد (")حقهم بالإعراج. فأما بعد تحقق العجز عن ذلك فهذا لا يكون إبطالا لحق أحد.

يوضحه أن له إحراق الجمادات(ص٢٦٦) منها ، وذبح الحبوانات ، ثم الإحراق أو تركها فى مضيمة . وفى ذلك إبطال حق الكل . فمن ضرورة جواز ذلك جواز إبطال حق البعض بتخصيص البعض بطريق التنفيل .

ولأَن فى الإحراق إبطال حتى لا منفعة فيه لأَحد من المسلمين ، وفى التنفيل توفير المنفعة على بعضهم . فكان الميل إلى هذا الجانب أولى .

١٤١٩ _ فأمَّا إذا كان قادرًا على الإخراج أو البيع أو القسمة

⁽۱) هـ د وما لا يجوز ذلك قيه ك م

ر۴) پ د تاکیسد ، .

فهو متمكِّنٌ من إيصالوالمنفعة إلى جماعتهم . فلاينبغي له أَن يُبْطِلَ حتَّ بعضهم .

وكذلك لو قال عند العجز: مَنْ أَخذشيثاً فهو له بعد الخمس. أو قال: فله نصف ما أَخذ قبل الخمس أو بعده. فذلك كله صحيعٌ. ينبغى له أن يفعل من ذلك ما يكون أقرب إلى النظر، ثم القسمة بعد الإخراج، على ما أوجبه الأمير بالتنفيل.

وإن أَحدُّ وَجَدَ منهم شيئاً كان المسلمون يقدرون على إخراجه ، ولم يكن للإمام علم به من جوهرٍ أو غير ذلك ، فإن هذا يخمس ، والباق بينهم على سهام الغنيمة .

لأن صحة هذا التنفيل لضرورة العجز عن الإحراز . والثابت بالضرورة لا يعدو مواضعها ، فلا يتناول هذا التنفيل ما لم يتحقق فيه الضرورة .

187 - وإذا ثبت هذا الحكم فيا أخذوا من أموالهم ثبت فيا لم يأخذوه بطريق الأولى ، حتى إذا مروا ببناء من بنائهم فيه السلاح والرخام وماء الذهب ولم يقدروا على أخذه وإخراجه فقال الأمير : مَنْ أخذ منه شيئاً فهو له ، فذلك صحيح . وَمَنْ خرب شيئاً من

لأُنهم وإن كانوا قادرين على هلمه فقد كانوا عاجزين عن إخراجه .

ولهم أن يتركوه فيصح تنفيلُ أميرهم في ذلك أيضاً ، ويستوى إن كان ذلك مما يقدر على حمله بعد الهدم أو لا يقدر عليه

لأن التنفيل من الأمير قبل الهدم، وإنما صار بحيث يقدر على حمله بما أحدث فيه من الهدم بعد تنفيل الإمام .

١٤٢١ -- إلَّا أَن يكونَ شيثاً من ذلك موضوعاً نائياً عن البناء يقدرون على إخراجه حين نَفَلَ الإمامُ ولم يُعلم به، فإن ذلك يُقسم بين الجماعة، وإن أخرجه واحدَّ منهم .

لأن التنفيل لم يتناوله .

1877 – ولو أن الأميرَ لم ينفلْ أحدًا ولكنه أمرهم بإحراق ذلك، فتكلَّف بعضهم إخراجها على دوابهم إلى دارِ الإسلام، فذلك يخمس ويُقسم بين جميع السرية.

لأن تخصيص البعض بتنفيل الإمام، ولم يوجد، إنما الموجود الأمر بالإحراق، ولا تأثير له فى تخصيص بعضهم بشي، وأدنى الدرجات أنَّ الذى أخرج أحيا بفعله ما كان مشرفاً على الهلاك مما كان مشتركاً بينه وبين غيره، فلا يكون ذلك سبباً لقطع الشركة وتخصيصه به .

١٤٢٣ ــ ولو قسم ما أصاب في أرض الحرب، أوباعه من التجار، أو أخرجه إلى دار الاسلام، فلحقهم العدو، وابتلوا بالهرب، فينجع أن يحرقوا ذلك بالنار لينقطع منفعة العدو عنه. فإن في ذلك

معى الكبتِ لهم وإن كانيجوز للغُزاةِ أَنَّ يفعلوا ذلك بما ثَقُل عليهم من متاعهم وسلاحهم في دار الحرب ، لثلاينتفع به العلوُّ ، كما فعله جعفر (١) فإنَّه حين أيِسَ من نفسه عَقَرَ فرسه .

فلأَن يجوز ذلك فيما أخذوا من أمتعة أهل الحرب كان أولى .

١٤٢٤ ــ فإِنْ نَبَلُوا ذلك ليحرقوه فقال الأَميرُ : مَنْ أَخَذَ شيئاً فهو له ، فأَخذ ذلك قومٌ وأخرجوه من المهلكة ، فذلك كلَّه مردُودٌ إِلى أَهله .

لأَنه بالقسمة والبيع قد تعيّن الملك فيه .

1870 - وليس للإمام ولاية التنفيل في أملاك الناس بحال ، وكذلك بالإخراج إلى دار الإسلام ، وقد تأكّد الحق فيه لهم على وجه يورث عنهم ، فلايبق للإمام فيه ولاية التنفيل أصلا . بخلاف ماقبل الإحراز . فالثابت هناك عَنَّ ضَعيف (و ٢٦٧) ثَبَت بالإحراز باليد ، وذلك ينعدم بالإلقاء للإحراق ، فيلتحق هذا التنفيل بالتنفيل قبل الإحراز . فأمّا بعد الإحراز بالدار فالحق قد يتأكّد بهم السبب بالإحراز بالدار ، فلا يبطُلُ ذلك بالإلقاء للإحراق . فلا يكون للإمام فيه ولاية التنفيل . وهذا بعد القسمة . والبيع أظهر .

لأَن الملك قد تعين فيه .

 ⁽۱) أي جسلسر بن أبن طالب - وفي حائللية ها يعنى في غلسزوة مؤتة التي السنتها قياسا » .

الأَخذ ، وعند ذلك ، الأَخذ متعين معلوم . وكان المالك صِدًا اللفظ. أَباح أَخذه [هلي وجه الهبة منه ، وهذه الإباحة تثبت مع الجهالة .

أَصُلُه : ما رواه عبد الله بن قرط. النُّماليّ أنّ النبيّ صلَّى الله عليه وسلم قال : أَفضلُ الأَّيام يومُ النحر، ثم يوم القرّ .

يعنى الثانى من أيام النحر ــ لأن الحاج يقرُّون فيه بمنى .

قال : وقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنات خمساً أوستاً ، فطفيقْن يَرْدَلِفْنَ إليه بأَيْتِهِنَّ يبدأً . فلمّا وَجَبَتْ جنوبها قال كلمةً لا أفهمُها . فسألتُ بعض مَنْ يليه : ماذا قالرسول الله ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ شاء اقتطع .

فهذه إباحة الآخذ على (ص٢٦٨) وجه التمليك، والانتفاعُ بالمُأخوذ، أُوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجهالة. فما يكون من هذا الجنس يتعدّى إليه حكم هذا النص.

يقرره أن مجرد الإلقاء بغير كلام يفيد هذا الحكم . فإن الإنسان ينشر السكر والدراهم فى العرس وغيره ، وكل من أخذ شيئًا من ذلك يصير مملوكًا له ، ويجوز له أن ينتفع به من غير أن يتكلم الناثر بشيء .

وقيل : بنَّن الحال دليل على الإذن فى الأُخذ . فإذا وجد التصريح بالإذن فى الأُخدُ ، فَلأَنْ يشبت هذا الحكم كان أولى .

وعلى هذا لو وضع الإنسان الماء والحمد^(١)على باب داره فإنه يباح

 ⁽۱) من ٤ ق و الجينة ٤ وفي حاشيية هـ و هـو توع بن شربة واله محمنينود مشـقم ، المنسبوب ٤ .

إذ لا ملك لأَحد فى العين ، ولهذا كان للإمام أن يبيعها ويقسم الثمن ، فلايكون الأَخد بالقيمة مفيدًا لهم شيئاً ، وإنما يثبت حتى الأَخد إذا كان مفيدًا .

١٤٢٧ – ولو أن المشترين ، أو الذين وقع ذلك فى سهامهم ، أو الذين رَمَوًا بمتاعهم ڤالوا حين رَمَوًا به : مَنْ أَخذ شيئاً فهو له .
 فأُخذ ذلك قومٌ من المسلمين فهو لهم ، أخرجوه أو لم يخرجوه .

لأَن هذا هبة من الملاك للآخلين . وقد تمت الهبة بقبضهم . فإن أرادوا الرجوع فيه فلهم ذلك قبل أَن يخرجه الآخلون إلى دار الإسلام كما هو الحكم في الهبة .

١٤٢٨ ــ وإن أخرجوه أو بلَّغوه موضعاً يقدر فيه على حمله لم يكن لهم أن يرجعوا فيه .

لأنه حدث (١) فيه زيادة بصنع الموهوب له . فإنه كان مشرفاً على الهلاك في مضيعة ، وقد أحياه بالإخراج من ذلك الموضع ، فالزيادة في عين الموهوب تمتم الواهب من الرجوع ، ولكن هذا الحكم فيا إذا أخذه من سمع مقالة المالك منه ، أو بمن بلغه ، فأما من لم يسمع ذلك أصلا إذا أخذ شيئاً فأخرجه كان عليه أن يرده إلى مالكه . لأن من علم بمقالته فإنما أخذه على وجه الهبة . فيكون ذلك قبه إنما أخذه لا على وجه الهبة . بومن لم يعلم ذلك فهو إنما أخذه لا على وجه الهبة . بل على وجه الإشبان المالك له بهذا الأخذ .

فإن قبل: هذا إيجاب لمجهول، فكيف يصح بطريق الهبة ؟

قلنا: لأَّن هذه جهالة لا تفضى إلى المنازعة . فالملك إنما يثبت عند

الأَخذ ، وعند ذلك ، الأَخذ متعين معلوم . وكان المالك صِدًا اللفظ. أَباح أَخذه [هلي وجه الهبة منه ، وهذه الإباحة تثبت مع الجهالة .

أَصُلُه : ما رواه عبد الله بن قرط. النُّماليّ أنّ النبيّ صلَّى الله عليه وسلم قال : أَفضلُ الأَّيام يومُ النحر، ثم يوم القرّ .

يعنى الثانى من أيام النحر ــ لأن الحاج يقرُّون فيه بمنى .

قال : وقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنات خمساً أوستاً ، فطفيقْن يَرْدَلِفْنَ إليه بأَيْتِهِنَّ يبدأً . فلمّا وَجَبَتْ جنوبها قال كلمةً لا أفهمُها . فسألتُ بعض مَنْ يليه : ماذا قالرسول الله ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ شاء اقتطع .

فهذه إباحة الآخذ على (ص٢٦٨) وجه التمليك، والانتفاعُ بالمُأخوذ، أُوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجهالة. فما يكون من هذا الجنس يتعدّى إليه حكم هذا النص.

يقرره أن مجرد الإلقاء بغير كلام يفيد هذا الحكم . فإن الإنسان ينشر السكر والدراهم فى العرس وغيره ، وكل من أخذ شيئًا من ذلك يصير مملوكًا له ، ويجوز له أن ينتفع به من غير أن يتكلم الناثر بشيء .

وقيل : بنَّن الحال دليل على الإذن فى الأُخذ . فإذا وجد التصريح بالإذن فى الأُخدُ ، فَلأَنْ يشبت هذا الحكم كان أولى .

وعلى هذا لو وضع الإنسان الماء والحمد^(١)على باب داره فإنه يباح

 ⁽۱) من ٤ ق و الجينة ٤ وفي حاشيية هـ و هـو توع بن شربة واله محمنينود مشـقم ، المنسبوب ٤ .

الشرب منه لكل من مرَّ به من غني أو فقير لوجود الإذن دلالة .

وإذا غرس شجرة فى موضع لا ملك فيه لأحد وأباح للناس الإصابة من ثمارها فإنه يجوز لكل من مر جا أن يأخذ من ثمارها فيتناوله . وكل ذلك مأخوذ من الحديث الذى روينا .

1879 ـ ولَوْ أَنَّ الأَميرَ بعد انهزامِ المشركين نظرَ إلى قتلى منهم ، عليهم أَسْلابُهم ، وهو لايدرى مَنْ قَتَلَهم ، فقال : مَنْ أَخذ سلب قتيل فهو له . فأخذها قومٌ ، فذلك لهم نَفْلُ^(۱) .

لأن المسلمين لم يأخلوها ، فيكون هذا فى معنى التنفيل قبل الإصابة . والأصح أن تقول : هذا تنفيل بعد الإصابة . ولكن الإمام أمضاه باجتهاده. والمختلف فيه بإمضاء الإمام باجتهاده يصير كالتفق عليه ، حتى إذا مات أو عزل وولى غيره لم يسترد من الآخرين شيئاً من ذلك .

١٤٣٠ – وإنْ لم يأْخذوا حتى عُزل الأَوَّلُ وجاءَ أَميرٌ آخَرُ ثُم أَخذُوا ذلك قبل أن يعلموا بعزله أو بعد ذلك فإنَّ الثانى يأْخذُ كلَّه منهم فيردّه في الغنيمة .

لأن التنفيل الأول قد بطل بعزله قبل حصول القصود . فالقصود هو الأخذ، فإذا بطل تنفيله قبل حصول هذا القصود صار كأن لم يكن . وقد تقدم نظيره فيا إذا نفل قبل الإحراز ثم مات أو عزل قبل الإصابة واستعمل غيره ، فإنه يبطل حكم ذلك التنفيل . فني التنفيل بعد الإصابة هذا أولى . وهو بمنزلة قضاه لم ينفذه قاض حتى عزل واستقضى غيره بمن يرى خلاف ذلك .

⁽۱) هـ د قيـــــل » ،

ثم فرع على الأصل الذى بينا أن التنفيل عند حضرة القتال يكون على ذلك القتال خاصة ، وعند دخول دار الحرب قبل أن يلقوا قتالا يكون باقياً إلى ذار الإسلام .

يقول :

١٤٣١ ـ فإنْ خَرَجُوا إلى دار الإسلام ثم قفلوا إلى دار الحرب فَقْتَلَ رجلٌ قتيلًا من المشركين فلا سلب له .

لأَن حكم ذلك التنفيل قد انتهى بخروجهم إلى دار الإسلام . وهذه دخلة أخرى ، فإن لم يجدد الإمام تنفيلا غيرها^(١)لم يكن للقاتل السلب .

ألا ترى أنهم لو أقاموا سنة ثم رجعوا لم يكن للقاتل السلب بالتنفيل الأول ؟

1877 _ ولو بلغهم أن العدو دخلوا دار الإسلام فخرجوا يريدونهم ، فقال الأميرُ : مَنْ قَتَلَ قتيلًا فله سلبه . فهذا على ما أصابوا فى وجههم ذلك ، فى دار الاسلام ودار الحرب ، إلى أن يرجعوا إلى منازلهم .

وإن لقوا العدوّ في دار الاسلام ثم قال الأَميرُ ذلك فهذا على ذلك القتال خاصة .

لما بينا أن المطلق من الكلام يتقيد بما هو الغالب من دلالة الحال فى كلّ فصل .

⁽۱) ق ۽ هـ ۵ مندما ۽ وقي مانش ق د غيرما ، نسخة ۽ ،

1877 - ولو أنَّ الأميرَ بعثَ في دار الحرب سريَّة إلى حصن وقال: ما أصبتُم منه فلكم الربعُ من ذلك. فأقاموا عليه أيَّاماً يُقاتلون ، ثم لحقهم العسكرُ فقاتلوا معهم حتى فتحوا الحصن فلا نفل للأَّولين.

لأنه إنما أوجب لهم النفل فيا يصيبون من قتالهم دون من بنى من العسكر. والمقصود كان تحريضهم (ص٣٦٩) على فتح الحصن والإصابة، ولم يحصل ذلك بهم.

ألا ترى أن العسكر لو فتحوا الحصن دون أهل السرية لم يكن لأهل السرية من النفل شيء، وإن كان الفتح بمحضر منهم، فكذلك إذا كان الفتح بقتال جميع أهل العسكر.

1878 – قال : ولو بعث الإمامُ سريّةٌ من دار الإسلام وعليهم أميرٌ ثم عزل أميرهم وبعث أميرًا آخَرَ . وقد نفل الأول قوماً نفلًا فأخذوه فإن كانوا أخذوا ذلك قبل علمه بعزله فذلك سالم لهم . وكذلك إن كان ابتداءً التنفيل منه قبل أن يعلم بالعزل .

لأَنه أمير ما لم يعلم بعزله أو يأتيه من هو صارفه ويخبره بعزله .

١٤٣٥ ــ فأمّا إذا نفل الأول بعد ما جاء الثانى وأخبره بعزله فتنفيله باطل .

لأنه التحق بسائر الرعايا .

١٤٣٦ - وإنجاء الكتابُ بأن الإمام قدبعث فلاناً أميرًا على السريّة ، فما لم يقدم عليه فلانٌ فهو أميرٌ على حاله يجوزُ تنفيلُه

ألا ثرى أنه لو كان أمير مصر كان له أن يصلى الجمعة إلى أن يقدم صارفه:

وهذا لأنه لا يجوزُ تركُ المسلمين سُدَّى ليس عليهم من يدبَّرُ أُمورَهم فى دار الإسلام ولا فى دار الحرب . فما لم يقدم الثانى كان التدبيرُ إلى الأوَّل ، فيصحِّ منه التنفيلُ . إلا أن يكون الإمامُ كتب إليه : إنّا قد عزلناك واستعملنا فلاناً ، أو لم يذكر هذه الزيادة ، فحينتُذ يصيرُ هو معزولًا لا يجوزُ تنفيلُه بعد ذلك .

لأنه صار أميرًا بخطاب الأمير إياه ، عند التقليد . فيصير معزولًا بخطابه إياه بالعزل . والخطاب ممن نـأى كالخطاب ممن دنا .

187٧ - ولو كان الأميرُ الأوّلُ حين استُعْمِلَ أمر بأَن يلخل بالقوم أرضَ الحربِ فلم يلخل بهم حتى جاءه كتابُ الإمام: إنّا قد أمّرْنا فلاناً ، فلا تبرح حتى يأتيك . فَعَجّلَ فلخلُ بهم أَرضَ الحرب ونفل لهم نفلًا ، فذلك باطلٌ .

لأن نبى الإمام إياه عن دخول أرض الحرب قد وصل إليه بكتابه . فصار كما لو واجهه به .

١٤٣٨ ــ ولو واجهه بذلك فدخل سم دار الحرب بغير أمرِهِ ، ولم يكن أميرًا ، فلا يجوزُ تنفيلُه .

ولو كان الكتابُ أَتَاه : إِنَّكَ ٱلأَّميرُ فادخلْ بهم . فإذا أَدركك

فلانٌ فهو الأَميرُ دونك ، فجميعُ ما صنع الأَوَّلُ من النفل جائزٌ حتى يلقاه الأَميرُ الآخرُ .

لأنه علق هزله بالتقائه مع الثانى ، فما لم يلتقيا فهو الأمير على حاله . وبعد ما التقيا صار الأمير هو الثانى ، إن نفل جاز تنفيله دون الأول .

١٤٣٩ ــ ولو كتب إليه : أنتَ الأَميرُ حتى يلقاك فلانٌ . فهذا والأَوْلُ سواء .

لأنه جمل لولايته غاية ، ومن حكم الغاية أن يكون ما بعده بخلاف ما قبله.

ويستوى إن كان قلده قبل هذا مطلقاً أو لم يقلده.

لأن بعد التقليد مطلقاً له ولاية العزل، فله ولاية التوقيت في ذلك التقليد أيضاً . وإذا ثبت التوقيت بهذا الكتاب صار كأنه هوصرح بقوله : فإذا أتاك فلان فهو الأمير دونك .

١٤٤٠ ــ ولو أنَّ قوماً من المسلمين لهم مَنَعةً أَمَّرُوا أَميرًا ودخلوا
 دارَ الحرب مغيرين بغير إذنِ الإمام فأصابوا غنائم خمس ما
 أصابوا وكان ما بتى بينهم على سهام الغنيمة .

لأنه باعتبار منعتهم يكون المال مأخوذًا على وجه إعزاز الدين فيكون حكمه حكم الغنيمة .

١٤٤١ ــ فإن نَفَلَ أُميرهم فذلك جائزٌ منه ، على الوجه الذي كان يجوز من أمير سريّة قلّده الإمامُ وبعثه .

لأَنهم رضوا به أميرًا عليهم، ورضاهم معتبر فى حقهم ، فصار أميرهم باتفاقهم عليه .

أَلا ترى أَن الإمامة العظمى، كما تثبت باستخلاف الإمام الأُعظم تثبت باجماع المسلمين على واحد ؟

والأَصل فيه إمامةُ الصدَّيقِ رضى الله عنه (ص٢٧٠) فكذلك الإمارة على أهلِ السريَّة تثبت باتفاقهم كما تثبتُ بتقليدالإمام.

ألا ترى أن أهل البغى لو أمروا عليهم أميرًا ودخلوا دار الحرب فنفل أميرهم شيئاً ثم تابوا جاز ما نفله أميرهم ؟

باعتبار المعنى الذى ذكرنا .

١٤٤٧ - ولو أنَّ الخليفة غزا بجند فمات في دار الحرب أو قُتل ، فقالت طائفة من الجند : نوَّمَّ فلاناً قَالَمَ ، فأَسُرُوه واعتزلوا . فأَخلت كلُّ طائفة وجها في أخرى : نوَّمَّ فلاناً فأمَّروه واعتزلوا . فأَخلت كلُّ طائفة وجها في أرض العدو ، فأصابوا غنائم ، ونفل كلُّ أمير نفلاً لقومه قبل الخمس أو بعد الخمس، ثم التقوا في أرض الحرب واصطلحوا ، فالخليفة الذي قام مقام الأول ينفذ تنفيل كلَّ أمير . باعتبار أنَّ قومَه قد رضوا به أميرًا عليهم ، وهم الذين أصابوا ما أصابوا من الغنيمة . فيجوزُ تنفيل كلَّ أمير سواء التقوا في دار الحرب أو بعد ما خرجوا إلى دار الإسلام . إلَّا أنَّهم إذا التقوا في دار الحرب فما بقي بعد النفل يقسم بين الفريقين على سهام الغنيمة .

لأنهم اشتركوا في الإحراز .

١٤٤٣ ــ ولو بعث الخليفة عاملًا على الثغور ولم يذكر له النفل بشيء ، فله أن ينفل قبل الخمس وبعد الخمس .

لأنه إنما استعمل على الثغور ليحفظها ويغزو أهل الحرب حتى ينقطع طمعهم عنها . والنقل من أمر الحرب ، فإنه تحريض على القتال . فمن ضوورة تفويض أمر الحرب إليه ، وجعل التدبير فى ذلك إلى رأيه ، أن يكون أمر التنفيل مفوضاً إليه .

١٤٤٤ ــ إِلَّا أَن ينهاهُ الخليفةُ عن النفل، فحينتذ لا يجوزُ له أن ينفل.

لأن الدلالة يسقط اعتبارها إذا جاء التصريح بخلافها . بمنزلة تقديم المائدة بين يدى الإنسان ، فإنه إذن في التناول دلالة ، إلا أن ينها، عن ذلك .

١٤٤٥ ـ فإن استعمل هذا العاملُ عاملًا آخر فنفل الثانى فإن كان الدخليفةُ لم يَنهُ الأول عن التنفيل جاز التنفيلُ من الثانى. وإن كان نبى الأول عن ذلك لم يَجُز التنفيلُ من الثانى.

لأَّنه عامل للعامل الأَّول فيقوم مقام الأَّول .

ألا ترى أن القاضى إذا استخلف وقد نبى عن القضاء فى الحدود لم يكن المظيفته (١) أن يقضى فيها ، وإن لم ينه عن ذلك كان الخليفته أن يقضى فيها فكذلك فيا سبق .

⁽١) هـ 9 للخليفة ٤ وفي حاشية هـ 9 أي خليفة القاضي ٩ .

1587 ــ ولو أنَّ هذا العامل بعثَ سريَّةً من الثغور وأمَّر عليهم أميرًا فنفل أميرهم فى دار الحرب للسريَّةِ سلبَ القتلى ، فذلك جائزٌ منه ، كما يجوز من العامل لو غزا بنفسه .

لأَنه قوض إليه أَمر الحرب وجعله نافذ الأَمر على أهل السرية . وإنما بعثهم من دار الإسلام . فكان أميرهم كأمير العسكر ، وتنفيل أمير العسكر جائز ، وإن لم يؤمر به نصاً . لأَن الحق في المصاب لمن تجب ولايته خاصة ، فكذلك تنفيل أمير السرية .

١٤٤٧ _ ولونهاه العاملُ أن ينفل أحدًا شيئاً فنفل لم يجز تنفيلُه.

لأَنْ مِنْ قلده صرّح بالنهى عن التنفيل؛ فيكون حاله فى التنفيل كحال العامل إذا نهاه الخليفة عن التنفيل. ولأَنه ليس بأمير عليهم فها لم يوله العامل؛ فكان تنفيله كتنفيل سائر الرعايا.

188۸ - ويَسْتَوى إِنْ رضى الجندُ بدلك أو لم يرضوا . وكان ينبغى أَنْ يجوزَ تنفيلُه إذا رضوا به ، كما تثبت الإمارةُ له عليهم بعد موت أميرهم إذا رضوا به . ولكنّ الفرق بينهما أنّ هناك رضاهم لم يحصل على مخالفة أمر العامل ، بل حصل فيا لم يأمر العامل فيه بشيء ، فكان معتبرًا . وها هنا حصل رضاهم على مخالفة ما أمر به العامل فلا يكون معتبرًا .

كما لو أرادوا عزل أميرهم وتقليد غيره .

١٤٤٩ - فإن نفل أميرُهم ثم لم يقسموا الغناثم حتى أخرجوها ،

(ص٢٧١) وأخبر أميرهم العامل بما نفل فرأى أن يجيز ذلك فليس ينبغى له أن يفعله .

لأن إجازته عنزلة تنفيله بعد الإصابة .

١٤٥٠ ـ فإن أَجاز ذلك جازَ النفلُ وحَلّ لمن أَصابه أَن يـأُخذ ما أَصاب .

لأن هذا حكم من جهته فى فصل مجتهد فيه ، وهو التنفيل بعد الإصابة ، فيكون نافلًا .

فإن قيل: أصل التنفيل كان باطلا، وإجازة ما كان باطلا يلغو، وإن حصل ممن علك الإنشاء . كما لو طلق رجل امرأة الصبى ، ثم بلغ الصبى فأجاز ذلك كانت إجازته لغوًا . وإن كان هو يملك إنشاء الطلاق الآن . وعن هذا الكلام جوابان .

أحدهما : أن هناك أصل الإيقاع لم يكن موقوفاً ، لأنه لا⁽¹⁾مجيز له صند ذلك وها هنا أصل التنفيل حين وقع كان موقوفاً ، حتى لو أجازه العامل قبل أن يصيبوا الغنايم كان صحيحاً . فإن أراد أن يجيزه بعدالإصابة قلناباًنه يجوزاًيضا .

والثانى: أن إجازته هاهنا إنما تم بالتسليم إلى من نفل له الأمير، فيجعل هذا التسليم بمنزلة الإنشاء ، لا قوله أجزت . ووزانه من الطلاق أن لو قال الصبي بعد البلوغ : جعلت ذلك تطليقة واقمة ، فإنه يجعل ذلك إنشاء للطلاق منه . وأوضح هذا لمن اشترى شيئاً إنى العطاء . فإن الشراء فاسد . فإن رأى القاضى أن يجيز هذا البيع حين خوصم فيه إليه نفذ البيع بإجازته وحل للمشترى إمساكه ، وإن كان أصل البيع فاسدًا عندنا .

١٤٥١ ـ ولو كان العامل دخل دار الحربي مع العسكر ثم بعث

⁽¹⁾ مسسالطة من هـ ،

سرية ولم يأمر أميرهم بالتنفيل ولم يَنْهَهُ عن ذلك، فنفل أصحاب السرية نفلًا، ثم جاءوا بالغنيمة إلى العسكر، فإنُ تنفيل أمير السرية يجوز فى نصيب أصحاب السرية خاصةً.

لأن الجيش شركاء أصحاب السرية فى المصاب هنا، وليمس لأمير السرية ولاية على الجيش، إنما ولايته على أهل السرية خاصة، فيجوز تنفيله فى نصيبهم خاصة .

1807 - وإن كان العامل حين بعثهم نفل لهم نفلا ، ثم نفل أميرهم أيضاً نفلاً ، ثم نفل أميرهم أيضاً نفلاً ، ثم نفل الميرهم أيضاً نفلاً ، فباعد المنافلة ، في الغنيمة ، ويقسم ما بقى حين تبين حصة أصحاب السرية ، ثم ينفذ ما نفل أمير السرية من حصتهم من الغنيمة وعما نفل لهم العامل .

لأَن ذلك كله لهم خاصة ، ولأميرهم ولاية عليهم. فينفذ تنفيله فيا لهم خاصة.

بخلاف الأول فهناك السرية مبعوثة من دار الإسلام ولا شركة لغيرهم معهم فى المصاب، حتى لو أن هذه السرية لم ترجع إلى العسكر ولكنهم خرجوا إلى دار الإسلام من جانب آخر فإنه يكون الحكم كالحكم فى السرية المبعوثة من دار الإسلام.

لأنه لا شريك لهم في المصاب .

وق الوجهين لو أصابوا طعاماً كان لهم أن يأكلوا من ذلك ما أحبّوا . ألا ترى أنهم بعد ما رجعوا إلى العسكر يباح لهم التناول من الطعام كما يباح لأهل العسكر ؟ وفي إباحة تناول الطعام المصاب كالباقي على أصل الإباحة بخلاف حكم التنفيل .

١٤٥٣ ــ ولو أنهم أصابوا غَنَمًا أو بَقَرًا أو رمكاً ، فاستأجر الأَميرُ مَنْ يسوقها إلى العسكر فذلك جائزٌ فى حقَّ أصحابِ السريةِ وحقَّ أهل العسكر .

لأنه نظر لهم فيا صنع . ومنفعة فعله يرجع إليهم جميعاً ، بخلاف النفل فالمنفعة فيه للمنفلين خاصة . فلهذا لا يجوز تنفيله في حصة أهل العسكر .

1808 ــ ولو أنَّ العامل كان نَفَلَهم الربع، ثم نَفَلَهم أميرهم حين لقوا العدو على وجه الاجتهاد منه، ثم لم يرجعوا إلى العسكر حتى رجعوا إلى دار الإسلام، فإنَّ نفل العامل لهم (ص٢٧٢) باطلٌ، ونفلَ أميرهم لهم جائزٌ .

لأنهم حين خرجوا إلى دار الإسلام قبل أن يلقوا العسكر منهم في المصاب عنزلة السرية المبعوثة من دار الإسلام . وإنما نفل العامل لجماعتهم بالسرية . وفقًا التنفيل باطل على ما ورد به الأثر . ولا نفل للسرية الأولى . فأما نفل أميرهم لهم قحصل على وجه الاجتهاد لبض الخواص ، فيكون ذلك صحيحاً الاحتصاصهم بالحق في المصاب .

1200 ــوإن رجعوا إلى العسكر جاز نفلُ العامل لهم .

لأَن المسكر شركاؤهم فى المصاب . فكان فى هذا التنفيل إبطال شركة المسكر معهم ، فيصح ، وإن كان يتعدى إلى إبطال الخمس وتقضيل الفارس على الراجل . وأما نفل أميرهم فإنما يجوز فيا هو حقهم خاصة دون ما يكون حصة أهل العسكر على ما بينا .

1607 - وإن كان العاملُ بي أمير السريّة عن التنفيل فنفلُه باطلٌ لنهي العامل إيّاه عن ذلك . ونفلُ الإمام لهم جائز إن رجعو الى العسكر . وإن خرجوا من جانب آخر إلى دار السلام ، فذلك أيضاً باطلٌ . ويخمس جميع ما أصابوا ، والباقى بينهم على سهام العنيمة .

لأَن الحق فى المصاب لهم خاصة ، فليس فى هذا التنفيل إلا إبطال الخمس وتفضيل الفارس على الراجل وذلك باطل . واقد أعلم .

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص

ولا يدرى ما هو

١٤٥٧ – وإذا قال الأَميرُ مَنْ جاء بعشرةِ أثوابِ فله ثوبٌ. فجاء رجلٌ بعشرة أثوابِ مختلفةِ الأَجناسِ فله عُشْرُ كلَّ ثُوبٌ منها .

لأنه أوجب له بالتنفيل عشر ما يـألى به .

فإنَّ معنى كلامه فله ثوبُّ منها . وإن لم ينص عليه .

وهذا لأنه لا وجه لتصحيح كلامه إلا هذا . فإن إيجاب الثيب مطلقاً لا يصح فى شىء من العقود لاختلاف أجناس الثياب . ثم ليس بعض الأثواب بأن يجعل له نفلا بأولى من البعض . والثياب إذا كانت مختلفة الأجناس لا تقسم قسمة واحدة . فلهذا كان له عشر كل ثوب منها .

180٨ ــ وكذلك لو قال : مَنْ جاء بثلاثة من الدواب فله دابةً . لأن هذا الاسم يتناول الأجناس المختلفة كالثياب .

١٤٥٩ ــ ولوجاء بالكلِّ من جنس واحد فله واحدٌ منها وسطَّد. لأن الجنس الواحد محتمل للقسمة . وعلى الأُمير أن يراعى النظر للغانمين ولن جاء به . وتمام النظر في أن يحطيه الوسط بما جاء به . ١٤٦٠ ــ ولو قال : مَنْ جاء بداية فله ثلثها . فجاء ببقرةِ أَو جاموسِ أَو بعيرِ ، لم يكن له من ذلك شيء .

لأن اسم الدابة لا يتناول إلا الحمار والفرس والبغل استحساناً .

أَلا ترى أَنه لو حلف لا يركب دابة لا يشناول بمينه غير هذه الأَنواع الشَّواع ؟ وحقيقة اللفظ. هاهنا غير مدتبر بلا شبهة . فإنَّ أحدًا لا يقول لو جاء بجارية يستحق النفل منها . واسم المدابة يشناولها في قوله ﴿ وما من دابة في الأَرضَ إلا على الله رزقها ﴾ (أ) فعرفنا أنه إنما يبنى هذا على معانى كلام الناس .

١٤٦١ – فإنَّ كان القومُ فى موضع دوابهم الجواميس أو البقر، إيّاها يركبون وإيّاها يسمّون الدواب فهو علىما يتعارفونه .

فأما فى ديارنا فالدواب هى الخيل والبغال والحمير .

1871 - ولوقال الأُميرُ : مَنْ أَصاب جزورةً فهى له . فجاء رجل بجزور أو بقرة لم يكن له من ذلك شيءٌ . وإن جاء بشاقٍ مَاعزِ أَو ضَانُ فهى له .

لأَن هذا الاسم وإن كان حقيقة فى كل ما يجزر، لكن الناس اعتادوا استعماله فى الغنم خاصة . فإن الواحد منهم إذا قال لفيره : «اجزرنى من نعمك» فإنما يفهم منه سؤال الشاة دون الإبل والبقر .

٣٤٦٣ ــ ولو قال : مَنْ جاء بجزور فهو له ، لم يستحقّ بهذا اللفظ. البقر والغم ، وإنما يستحق الإبّل خاصة . وإن كان كل ذلك مما يجزر ولكنَّ اسم الجزور لايستعمل إلّا فى الإبل.

⁽۱) مسبورة هود ٤ (١ ۽ الاية ٦ ء

ثم فى القياس إذا جاء ببعيرٍ قد رُكب أو ناقةٍ قد رُكبتْ لم يستحق منها شيثاً .

لأَن الجزور اسم لما يكون معدًّا من هذا النوع للكر دون الركوب. وإنما ذلك قبل أن يركب. فأما ما ركب فهو لا ينحر للأكل عادة بمد ذلك.

وفى الاستحسان له النفل إذا جاء بذلك كله .

لأن الاسم يطلق استعمالا على ذلك كله في العرف .

١٤٦٤ - ولوقال: مَنْجاءببعيرٍ أَوجَعَلِ فهوله ، فجاء ببُخْتيَّ فهوله لأن الام يتناول الكل .

بخلاف مالوقال: مَنْ جاءببخي أوبختية ،فجاءبجمل عربي أوناقة.

لأن البخى اسم خاص لجمال العجم فلا يتناول العربي .

كما أن اسم المجمى فى التنفيل لا يتناول العربى ، واسم البخى يتناول الذكر والأُدْى . كما أن اسم الجمل يتناول الذكر والأُدْى من الإبل العربى . واسم البقر فى التنفيل لا يتناول الجاموس . فكان ينبغى على هذا القياس أن يتناول لأبت اسم جنس .

ألا ترى أنه يكمل نصاب البقر به فى الزكاة ، وأنه يتناول قوله عليه المصلاة والسلام هفى ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة » . لكنه احتبر العرف . وفى العرف يننى عن الجاموس اسم البقر ، ولا يطلق عليه هذا الاسم إلا مقيدًا كما يقال بالفارسية كاؤميش(۱) بخلاف اسم البعير والجمل فإنه يطلق على المبتنى فى كل لسان .

⁽١) هي أنثى الجاموس ، أفادني ذلك صديقي الدكتور يعيي الخشاب ،

1870 _ ولو قال من جاء بشاة فهى له . فذلك يتناول الذكر والأُنثى معزًا كان أو ضأناً . وكان ينبغى على هذا القياس أن لا يدخل فيه الماعز .

لأنه يختص باسم آخر . وينني عنه اسم الشاة كما فى الجاموس . ولكن اعتبر فيه معنى آخر وهو أنه يخلط البعض بالبعض عادة . ويعد الكل شيئاً واحدًا ، فيطلق اسم الشاة والغم على الكل . وهذا الوجه بخلاف الجواميسن . واسم الكبش والتيس لا يتناول النعجة لأنه اسم نوع خاص . واسم اللجاج يتناول الديك واللجاجة جميماً .

ألا ترى إلى قول لبيد:

باكرت حاجتها اللجاج بسحرة لأعلّ منها حين هبّ نيامها

وقال آخر :

لما مررثُ بدير الهند أَرَّقَى صوتُ الدجاج وضربُ بالنواقيس (١)

فأما اسم اللجاجة فلا يتناول الليك . واسم الليك لا يتناول اللجاجة أيضاً وقد بينا هذا في أيمان الجامع (٧) فيا إذا قال : لا آكل لحم دجاج . فأكل لحم ديك حنث (٣)ولو حقد اليمين باسم اللجاجة لم يحنث . ولو عقد اليمين باسم الليك لم يحنث إذا أكل دجاجة . فحكم التنفيل في ذلك حكم قياس اليمين . والله أعلم .

⁽۱) البهت لجرير ، وقد ورد مند ياقوت في مادة ٥ دير الوليد » برواية تائية هي : لما تذكرت بالديرين أرقني

⁽٢) في حاشية هـ « أي الجامع العنقير » •

⁽۲)هـ د يمثث ۽ ،

باب من التنفيل في العسكرين يلتقيان

1877 - وإذا دخل العسكران من المسلمين أرضَ الحرب من طريقين ، فبعث أميرُ كلَّ عسكر سريةً ونفل لهم الثلث أو الربع . فالتقت السريّتان عند حصن وأصابوا الغنائم ، ثم أرادوا أن يتفرقوا حتى ترجع كل سرية إلى عسكرهم . فإنْ الغنيمة تُقْسَمُ بينهم على سهام الغنيمة . كأنه لا نفل فيها ولا مستحق لها سواهم .

لأن كل أمير إنما نفل سريته مما أصابت، ولا يتبين مصاب كل سرية إلا بالقسمة . فلهذا يقسم بين السريتين على سهام المخيل والرجالة من غير أن يرفع الخمس أولا .

إذليست إحدى السريتين بأن تذهب بالخمس بأولى من الأُخرى، ثم ترجع كل سرية بما أصابها من القسمة إلى العسكر، فيعطيهم أميرهم النفل من ذلك ويضم ما بقى إلى غنائمهم، فيُخرج الخمس منها ويقسم ما بتى بين السرية وأهل العسكر. حتى إذا كانت إحدى السريتين ثمان مثة : أربع مثة فرسان وأربع مثة رجالة، والسرية الأُخرى أربع مثة فرسان وثلاث مثة (ص ٢٧٤) رجالة.

فإنما يقسم المماب في الابتداء على خمس مئة فرسان وسبع مئة رجالة .

ثم ما أصاب الفرسان يُقسم أخماساً: خمس ذلك للسرية التي هي قليلة العدد وأربعة أخماسه للسريّة الأُخرى. وما أصاب الرجالة يقسم أسباعا: ثلاثة أسباعه للقليلة وأربعة أسباعه للأُخرى.

فبهذا الطريق يتبين حصة كل سرية من الصاب .

١٤٧٠ ــ ويستوى فى هذا الحكم إن كان الأميران كل واحد منهما نفل لسريته أو لم ينفل واحد منهما أو نفل أحدهما دون الآخر .

لأَن تنفيل كل أمير لا يجوز فيا هو حصة السرية الأخرى . فإنهم من أهل المسكر لا ولاية له عليهم . والله أعلم .

.

الأحاديث (١)

011				(القتا	من	كم أهمً	وبينك	بيننا	نی ؟	شتمو	آل
٦					:	ول	ر لر وية	ي ينظ	ر جعار	، النار	ا دخا	إذا
۳۰٥				•••		•••	جلوه	أن ت	أرجو	ء فإنى	لبوه ا	أط
۳۸۳					•••	• • •		الغائب	نامد	: غ الث	فليبأ	ŊΪ
٥٨٨					منکم	ء جل	یکم ر	کم ف	ن يہ	ون أ	ترض	ألا
٦ ٣	•••				٠				ره	فاقتل	ىقوە	الح
4							(, عونی	مدًا ءُ	1	أكبر	الله
305					الىك	ىلىن	، ال ح	أحب	بلام د	וצי	ہے آء	الله
0.1	•••	•••	•••	۹ 4	ء نه عنه	س.	م فسف	ف	• \ • \ • \	۔ نیک	۱۳۰ کان	أما
099		•••	***	•		-,,,	- 1	9	م کما ا	نسفًا	بحثا	ا امي
7.4												
717	•••	•••	•••	•••	•••	•••	٠	J.	···	د داد	ر اورا	and All
۹۸۵	•••	•••	***	•••	•••		بوتم	ر الم <u>ي</u>	الددا	ريد	میں سمد	<u>ئ</u> اڭد
7**	•••	•••	•••	•••	•••	وبه	عنده	ه ورد عماد	الدىپ	. ق	نعر ۱ ما	7
717	•••	• • •	• • • • •	• • • •	•••	•••	•••	بمتنه	حبه	[هيا	ne u	#J

	_
	جاء رجلان من المشركين إلى رسول الله مستأمنين فـأجازهما
٥٨٤	بحلَّتين بعلَّتين
	(خ)
٥٠٩	خير العاملين في الدنيا بعد الأَّنبياء والمرسلين المتخصّرون
	(ش)
091	شأنك ومَنْ بقي منهم
	(ض)
٥	ضَعْ يىك على صدرك واستفْتِ قلبك
	(ف)
١٤	فادعوهم إلى شهادة أن لا إِلٰه إِلا الله
	(ق)
۰۳۰	قد أمنًاه على أنّا إنْ أدركناه
۵ ۸۹	قد جعلتُ الحكم فيهم إليك الحكم
	قوموا لسيَّدكم أ
	(3)
111	لا أَجعلُ شيئاً جعله الله لى دون المؤمنين
	. لا تجمعوا عليهم حرّ الشمس وحر السلاح
	لا نَفْلَ إِلَّا مِن الخمس
	, iiu

09.	• • •	•••			لقد حكمتَ فيهم بحكم الله .
				(م):	
					ما كان لنبيُّ أن تكون له خائنا
٧٤٤		•••	•••		مَنْ أَسلم على مالِ فهو له
V44	•••	•••			مَنْ شاءَ اقتطع
4.1	•••		•••	نله سليه	مَنْ قتل قتيلًا له عليه بيّنة ف
090	•••		•••		مَنْ قتل قتيلًا فله سلبه
				(a))
۲۱۲					هاه . ما كانت هذه تقاتل .
				(و)	
۰۳۰				_	وَبَرِثْت منكم اللَّمَّة
		•••			وَبرِثت منكم اللَّمَّة ولكن أنزلوهم على حكمكم .
۰۸۷	•••	•••	•••		وَبَرِثْتُ مَنكُمُ اللَّمَّةُ ولكن أنزلوهم على حكمكم . وهل تُنصرون وترزقون إلَّا بض
۰۸۷	•••	•••	•••		ولكن أنزلوهم على حكمكم . وهل تُنصرون وترزقون إلَّا بض
•AV 717 • 9 V	 04'		•••	 مفائکم 	ولكن أنزلوهم على حكمكم . وهل تُنصرون وترزقون إلَّا بف ويلك سأَلتني زماماً من نار .

الأعلام

(1)

ابن ألى الجهم: ٥٩٧ ابن ألى الحقيق: ٦١٠ ابن 'أنيس = عبد الله بن أنيس ابن الحنفية : ٦١٢ ابن عائذ المخزوى : ٦١٢ این عیاس : ۹۹۸ : ۲۰۲ : ۲۰۲ : ۲۰۶ این عمر: ۹۱۲ ، ۹۱۳ ، ۹۱۶ ان مسعود : ۱۰۹ ، ۲۰۱ ، ۲۱۷ ، ۲۱۷ أبه أسد الساعدي : ٦١٢ أبو الأشعث الصنعاني : ٩٧٥ أبو بكر الصديق: ٦١١ أبو جهل: ۹۸۸ ، ۹۹۹ ، ۹۰۰ ، ۲۱۷ أب حنيفة : ٢٩٩ ، ١٩٨ ، ١٤٩ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٥ ، ١٩٥ ، ٢٥٦ أب قتادة : ۲۰۱ ، ۲۸۲ أبو موسى الأشعري : ٤٧٢ ، ٣٢٥ أبر بوسف: ۲۹۷ ، ۵۹۹ ، ۲۹۷ الأَرقم بن أني الأَرقم : ٦١٢ الأشعث بن قيس : ٤٢٢ الأشعرى أب موسى أنس بن مالك : ٦٠٤ ، ٤٨٠ الأنصار: ٨٩٩ ، ٢٠٩ أهل الشام : ٦٠٣

```
(ب)
                  البجل = جرير بن عبد الله
                البراء بن مالك : ٢٠٤ ، ٦١٧
                     بنو أني الحقيق : ٥٢٩
                           بنو عامر: ٨٥٤
       بنو قريظة : ٨٨٩ ، ٨٩٩ ، ٩٩١ ، ٩١٣
                         بنو قينقاع : ٨٩٥
       بنو النضير: ۲۰۸ ، ۲۰۹ ، ۲۱۱ ، ۲۱۱
 (5)
              جرير بن عبد الله البجل: ٦٤٦
(ح)
                   حبيب بن مسلمة : ٦٠٣
                    الحسن بن على : ٥٩٦
                 حمزة بن عبد المطلب : ٩٩٥
                     حيُّ بن أخطب : ٩٩١
خالد بن الوليد : ٣٠٣
 (,)
                             الروم : ۱۰۸
 (;)
              الزبير بن العوام: ٦١٣ ، ٦١٣
                      الزهري: ۲۰۸ ، ۲۱۱
(س)
```

سعد بن ألى وقاص: ٦١٧ ، ٦١٥

سمد بن معاذ: ۸۸۵ ، ۸۹۹ ، ۹۹۰ ، ۹۹۱ ، ۹۱۰ سعيد بن السيب : ٦٠٧ ، ٦١١ سفيان بن عبدالله : ٥٠٩ سلمة بن الأكوع : ٦١٧ ، ٦١٣ مهاك بن خرشة : ۲۰۹ سهل بن حنيف : ٩٠٩ ، ٩١١ سبف الدولة : ٧٨٧ (ش) الشافعي: ۳۳۰ ، ۹۰۰ شير بن علقمة : ٦١٥ شريح : ٦٩٧ شيبة : ٩٨٨ (ص)

صفية : ٦١٣

(8) العاصي بن سعد: ٦١٧ عاصم بن عمرو بن قتادة : ٩٨٥

الساس: ٢٠٥ عبادة بن الصامت: ٩٣٠ عبد الرحمن بن عوف: ٥٩٩ ، ٦١١

عبد الله بن أبي : ٨٩٥ عبد الله بن أنيس : ٥٠٩ عبد الله بن سعيد بن أبي سرح: ٥٠٤ حبد الله بن شقيق : ٩٥٠

```
عبدالله بن قرط: ٧٩٩
                                      عبيدة بن الحارث: ٩٩٨ ، ٩٩٥
                                                       عتبة: ٩٩٨
                                     عيان بن عفان : ٥٠٤ ، ٥٣٠ ، ٣٥
                                               عروة بن الزبير: ٦١١
                                                 عطية القرظى ٩٩٧
                                     عكرمة بن أبي جهل: ٦٠٠ ، ٦١٣
                                على بن أبي طالب: ٩٠١ ، ٩٠٠ ، ٢٠٦
عبرين الخطاب: ۲۰۲ ، ۲۰۲ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲
                                      750 : 717 : 715 : 711
                                       عبدو بن أمة الضمري: ٤٨٥
                                               عوف بن مالك : ٩٠٣
                               (ق)
                                                     قريش : ۸۸۰
                               (원)
                                                    الكرخي : ٧٧٥
                                             كعب بن أسيد: ٩٩١
                              (4)
                                                      لبد: ١٩٥٨
                              (0)
                                              مالك بن أنس : ٩٥٠
                              مجاهد : ۹۷۰
محمد بن إيراهم التيمي : ۹۰۵ ، ۹۰۵
                       محمد بن الحسن الشيباني : ٥٦٩ ، ٦١١ ، ٦٩٧
```

محمد بن مسلمة : ۲۰۵ : ۲۰۳ محمود بن مسلمة : ۲۰۵ مرحب : ۲۰۵ مرحب : ۲۰۵ مرزیان الزارة : ۲۰۵ ، ۲۰۵ مماذ بن معرو : ۲۰۹ معاذ بن معرو : ۲۰۹ مغیران : ۲۰۹ منبه بن الحجاج : ۲۱۳ معرون : ۲۰۸ موری بن سعد بن یزید : ۲۰۸ الهرمزان : ۲۰۸ ،

(a)

(,)

الواقدي : 213 الوليد بن عتبة : 480

الأماكن

(1) أحجار الزيت: ٩٩٢ أحد: ٥٣٠ (ب) بدر: ۹۱۲ ، ۹۹۵ ، ۹۱۲ برجان : ۱۲٥ يثر معونة : ٤٨٥ (ح) حنين : ٩٩٥ ، ١٨٢ (خ) الغندق : ۸۸۸ ، ۹۹۸ خيبر: ٦١٠ (5) دار ابن [[]أبي الجهم : ٩٢ م دار بنت الحارث النجارية: ٩١١ درب الحدث : ۷۸۷ حير الهند: ٨١٥ حير الوليد: ٨١٥ (3)

خات أجدال : ٩٩٥

```
(ش)
                       الشام: ٧٧١
(ص)
               المبقرآء (واد) : ٩٩٩
 (9)
                      العراق : ٦٤٦
(ن)
                        فدك: ١١٠
 (5)
                  قسطنطينية : ٤١٢
 (4)
                      الكونة: ٧٧١
 (,)
                      المدينة : ٣٠٠
                       مرو : ۷۲۷
              مسجد رسول الله : ٥٨٩
              الميمة: 391 ، ٧٨٧
                       مكة: قده
                      ملطية : ٧٨٧
                       مؤلة: ١٨٥
(7)
                 وادي القرى: ٩٥٥
                             AT-
```

أبواب الجزء الثابي

مقا
۱ ه
٥٢
۳,
ž
7
Y
٨
4
1
۲
۳
ŧ
0
٦
٧

٦٣ – ١٢٠ ١٦٠ – ٦٣٠ – ٦٣٠ – ٦٣٠ – ٦٣٠
٧٠ باب النفل فالذي ينفله أمير العسكر ٢٨٠ - ٦٤٦
٧١_ باب ما يبطل فيه النفل ِوما لا يبطل ٦٤٧ – ٦٥٧
٧٣_ باب النفل الذي يبطل بـأمر الأمير ١٦٥ ــ ٦٦٨
٧٣ ـ من النقل الذي يصير لهم ٢٦٨ ـ. ٢٧٦ ـ ٢٧٨
٧٤ ـ ما يجب من السلب بالنفل ٧٤ ـ ٩٠
٧٠ ــ من النفل لأهل اللمة والعبيد والنساء ٢٦٠ ــ ٢٦٠
٧٠ ـ من الشركة في النفل ٢٩١ ـ ـ ١٩٥
٧٧ ــ من النفل المجهول ٢٠٣ ــ ٢٠٣
٧٠٨ من النفل الذي يستحق بقتل القتيل ٧٠٤ ١٥
٧٩_ ما يجوز فيه السلب إذا قتله ٧٩
 ٨٠ السلب الذي لا يحرزه المنفل له ٢٥ – ٧٢١ – ٢٥
٨١ - الاستثناء في النفل ١٠٠٠ على ١٠٠٠ على ١٠٠٠ على ١٠٠٠
AY النفل من أسلاب الخوارج ۲٤١ - ٩٥
٨٣ من نقل الخيل ما يكون على العراب دون البراذين ٧٦٩ _ ٧٦٣
AE من يكون له النفل ومن لا يكون ٢٦٤ - ٧٦٤
 ٨٠ - ١١نفل على النلالة من المسلمين ٧٧٠ ٧٠٠
A4_ من التنف في المسكرين بالتقان ن A4_
اههارس المهارس
 ۸۹ ما يجوز من النفل فى السلاح ۷۹۹ ما یجوز من النفل معه ۱۹۷ ما یجوز ذلك منه ۷۹۳ ما یجوز ذلك منه ۷۹۳ ما الفتي یکون للرجل فى الشىء الخاص ولا یدرى

